

2024
تقرير التجارة
والتنمية

إعادة التفكير
في التنمية
في زمن الاستياء

2024
تقرير التجارة
والتنمية

إعادة التفكير
في التنمية
في زمن الاستياء

تقرير التجارة والتنمية 2024
إعادة التفكير في التنمية في زمن الاستياء

جميع الحقوق محفوظة في جميع أنحاء العالم
© 2024، الأمم المتحدة

ينبغي إرسال طلبات إعادة طبع مقاطع أو استنساخها إلى مركز حقوق النشر والتأليف على العنوان
.copyright.com

وينبغي إرسال جميع الاستفسارات الأخرى بشأن الحقوق والتراخيص، بما في ذلك الحقوق الفرعية، إلى
الجهة التالية:

United Nations Publications
405 East 42nd Street
New York, New York 10017
United States of America
Email: publications@un.org
Website: <https://shop.un.org>

ليس في التسميات المستخدمة في هذا المنشور ولا في طريقة عرض مادته على أيّ خارطة فيه ما يتضمّن
أيّ رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأيّ بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أيّ منها،
أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها.

ولا يعني التنويه بأيّ شركة أو عملية مرخص لها إقراراً من جانب الأمم المتحدة.
حُرر هذا المنشور خارج الأونكتاد.

منشور للأمم المتحدة صادر عن
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

UNCTAD/TDR/2024

eISBN 978-92-1-106719-4

ISSN 0251-9550

eISSN 2412-1444

شكر وتقدير

تقرير التجارة والتنمية 2024 أعدّه فرع سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، والذي تراسه أناستازيا نيسفيتايلوفا. أما أعضاء الفريق فكانوا كما يلي: رامي العزة، ديانا باروكلاو، جيرونيم كابدو، ليوبوف تشوماكوف، قمبيز دانيشفار، بيير كولر، نيكولاس ميستر، داوي وانغ.

وقد استفاد التقرير من مساهمات وإفادات قَدّمها زملاء من شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية (فرع الديون وتمويل التنمية) وشعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية (فرع السلع الأساسية) وشعبة التكنولوجيا واللوجستيات (فرع لوجستيات التجارة) وشعبة الاستثمار والمشاريع وشعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة. كما وردت مساهمات من دائرة الإحصاءات ومن الفرقة التقنية في الأونكتاد التابعة لفريق الأمم المتحدة للاستجابة للأزمات العالمية.

وورد دعم إضافي في شكل تعليقات ومساهمات جوهرية وبيانات إحصائية من زملاء آخرين في الأونكتاد، وكذلك من مكتب الأمانة العامة للأونكتاد.

ويتوجّه الأونكتاد بجزيل الشكر للمساهمين وخبراء الاستعراض الخارجيين لما أدلوا به من مُدخلات وتعليقات، وهم التالية أسماؤهم: ستيفان أفديف، نلسون باربوسا، حافظ شوذوري، جيزيل داتس، لورين إيدن، سوفي فان هولن، دينيز إيغان، فوتيس ليساندرو، يورغ ديتير ماير، ريكاردو سوارس دي أوليفيرا، هرمان مارك شفارتس، يان توبوروفسكي.

وتولّت غريتشن لوكسينغر تحرير مخطوطة التقرير. وأشرفت على الإنتاج العام في الأونكتاد ماريتسا أسنسيوس من الدائرة الحكومية الدولية للتوعية والدعم. وتكفل بالتصميم والرسوم كل من ديفيد بوستاماتي وناديح هاجيميان وجيل موري وماغالي ستودر، وذلك بتنسيق من فرقة الاتصال والعلاقات الخارجية في الأونكتاد بقيادة أماليا نافارو. وقَدّم الدعم الإداري كل من إيفون باريدس-أيمبا وكارن مولويوي.

المحتويات

iii	شكر وتقدير.....
ix	تمهيد.....
ix	المختصرات.....
iii	ملاحظات توضيحية.....

الفصل الأول

1	الاقتصاد الكلي وأعراض الاستياء.....
3	النقاط السياسية الرئيسية.....
4	ألف- مقدمة.....
6	باء- حلول كساد النمو العالمي.....
13	جيم- الاقتصاد الكلي واستياء المستهلكين.....
15	دال- تأخر التيسير النقدي وارتفاع قيمة الدولار.....
19	هاء- الإلغاء التدريجي للحواجز المالية وارتفاع مستويات الدين العام.....
25	واو- تفاوت الدخل أخذ في الارتفاع.....
31	زاي- الاتجاهات الإقليمية.....
31	القارة الأمريكية.....
32	الاتحاد الأوروبي.....
33	المملكة المتحدة.....
34	الاتحاد الروسي.....
34	شرق آسيا.....
36	جنوب آسيا.....
36	جنوب شرق آسيا.....
37	غرب آسيا.....
38	أفريقيا.....
39	أوقيانوسيا.....
41	المراجع.....

الفصل الثاني

43 وهم الانتعاش: الأسواق الدولية في عام 2024
45 النقاط السياسية الرئيسية
46 ألف- مقدمة
47 باء- التجارة الدولية: صحة عام 2024 ليست نهاية النَّفَق
47	1- من المرجَّح أن تحدَّ التوتُّرات الجيوسياسية والريبة السياساتية من انتعاش الاقتصاد.....
53	2- البحث عن وظائف جيِّدة: حدود الصادرات القائمة على الخدمات.....
64 جيم- أسواق السلع الأساسية: الأسعار تراجعت لكنها ما زالت مرتفعة
65	1- النفط والغاز الطبيعي: الريحية العالية تحدُّ من الانتقال في مجال الطاقة.....
67	2- المعادن والفلزات: استمرار تقلُّب الأسعار وسط اشتداد المنافسة الجيوسراتيجية.....
67	3- الأغذية والأسمدة: ارتفاع الأسعار ما زال يُثقل كاهل الأسر الفقيرة.....
 دال- صافي تدفُّقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية: الانتعاش لا يزال هشًّا
70 وغير مؤكَّد
73	1- الاستثمار المباشر: التجزُّؤ الجيواقتصادي يعيد تشكيل المشهد.....
74	2- استثمار الحافظات المالية: ظروف التمويل ما زالت قاسية فيما يتعلق بالعديد من البلدان النامية.....
78	3- الاستثمارات الأخرى، ومنها الإقراض فيما بين المصارف، تتباين عبر المناطق النامية.....
78	4- في الطريق إلى المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية.....
81 المراجع

الفصل الثالث

83 العولمة في منعطف
85 النقاط السياسية الرئيسية
86 ألف- مقدمة
88 باء- التنمية تصل إلى منعطف
100 جيم- ثلاثة منعطفات حرجة
101	1- مصادر الطاقة الجديدة ووسائل النقل الجديدة.....
108	2- التكنولوجيات العامة الأغراض الجديدة والسلع الاستهلاكية والاستثمارية.....
113	3- التنظيم المؤسسي والاجتماعي.....
117 دال- فهم دوافع النظام التجاري المجزَّأ وأثاره.....
123 هاء- الملخِّص والدروس السياسية
127 المراجع

الفصل الرابع

133	الصعود والتراجع وإعادة التموضع: دروس من بلدان الجنوب
135	النقاط السياسية الرئيسية
136	ألف- مقدمة
137	باء- بلدان الجنوب: صعود الفكرة وفكرة الصعود
137	1- القوى الكامنة وراء المفهوم
140	2- خرافة الانفصال
142	3- التراجع: التركة المتباينة التي خلّفتها طفرة السلع الأساسية في الفترة 2003-
142	2013
151	4- الخلاصة
153	جيم- إعادة التموضع: مسارات جديدة للتنمية
156	1- تحديات الأمولة، قديماً وحديثاً
161	2- التمويل باعتباره بعداً جديداً من أبعاد لعنة الموارد الطبيعية
164	3- التوجّهات السياسية الرئيسية
166	المراجع

الفصل الخامس

173	بلدان الجنوب والهيكل الضريبي الدولي الجديد: السعي إلى تمويل التنمية ...
175	النقاط السياسية الرئيسية
176	ألف- مقدمة
177	باء- البحث عن مصادر طويلة الأجل لتمويل التنمية
185	جيم- بلدان الجنوب والدعوة إلى هيكل ضريبي دولي
187	دال- البلدان النامية تدفع نحو إبرام اتفاقية في إطار الأمم المتحدة
189	1- اللجنة المخصّصة المعنية بصياغة الإطار المرجعي لإبرام اتفاقية إطارية للأمم المتحدة بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية
189	2- الفوائد التي يُحتمل أن تعود على البلدان النامية
192	3- التحدّيات الرئيسية التي تعترض وضع اتفاقية إطارية بشأن الضرائب
193	4- باختصار، هناك طريقتان للمضي قدماً
195	هاء- الاستنتاج
196	المراجع

الأشكال

6	تخفيف الضغوط التضخُّمية رافق النموَّ الباهت في الناتج العالمي	الشكل 1-1
	النموُّ الاقتصادي مستقرٌّ عند معدَّلات دون المستويات التي كان عليها قبل	الشكل 2-1
8	الجائحة في كل من الاقتصادات المتقدِّمة والنامية	
9	الركود والتباطؤ يصيبان الاقتصادات الرئيسية في العالم	الشكل 3-1
	استئناف المسار التصاعدي في الدَّين العام وديون الشركات في الصين منذ مطلع	الشكل 4-1
10	عام 2022	
11	معدَّلات النموِّ الاقتصادي تباينت فيما بين البلدان الكبرى	الشكل 5-1
	التباين في مسارات النموِّ والتضخُّم سائد في اقتصادات بلدان البريكس (باستثناء	الشكل 6-1
12	الصين)	
	ارتفاع الأسعار الاستهلاكية أنْهك القوَّة الشرائية للأسر المعيشية في كلِّ من البلدان	الشكل 7-1
13	المتقدِّمة والنامية	
	الإفناق الاستهلاكي للأسر المعيشية في العديد من البلدان لم يُعدَّ بعدُ إلى	الشكل 8-1
14	المستوى الذي كان عليه قبل الجائحة	
	أسعار الفائدة الأساسية النقدية لا تزال مرتفعة في جميع أنحاء العالم	الشكل 9-1
17	باستثناء الين، سجَّلت عُملات الاحتياطي الرئيسية ارتفاعاً تدريجياً في عام 2024	الشكل 10-1
18	عدَّة اقتصادات نامية عانت من انخفاضات حادَّة في قيمة عملاتها في عام 2024 ..	الشكل 11-1
19	تباين ديناميات الرصيد المالي بين كبرى الاقتصادات في العالم	الشكل 12-1
	انخفاض شامل في حصة اليد العاملة يتكشَّف في الاقتصادات المتقدِّمة وسط	الشكل 13-1
26	مسارات متباينة في الأجور الحقيقية	
	اقتصادات البريكس تتبَّع اتجاهات مماثلة لتلك السائدة في	الشكل 14-1
27	الاقتصادات المتقدِّمة	
	ذوو الدخل الأدنى يتحمَّلون وزر انخفاض حصة اليد العاملة من الدَّخل في بعض	الشكل 15-1
29	البلدان المتقدِّمة	
	بعض الاقتصادات المتقدِّمة شهدت تطوُّراً أكثر تدرُّجاً في حصص الدَّخل بعد	الشكل 16-1
30	الجائحة	
	البضائع العالمية آخذة في النموِّ من جديد، على الرغم من وجود اختلافات بين	الشكل 1-2
49	المناطق	
	التجارة في الخدمات ما زالت تسجِّل نموًّا حيويًّا أكبر من الذي تسجَّله تجارة	الشكل 2-2
50	البضائع	
	أسعار الشحن في الحاويات استقرَّت في عام 2023 قبل أن ترتفع مرة أخرى في	الشكل 3-2
51	عام 2024	
	النموُّ في الخدمات التجارية ظلَّ ثابتاً بينما لا يزال قطاع السفر يسعى للحاق	الشكل 4-2
53	بالركب	
	التوظيف في قطاع التصنيع انخفض في معظمه في البلدان النامية على مدى	الشكل 5-2
54	العقدين الماضيين	
	نموُّ صادرات الصناعات التحويلية أخذ في الانخفاض في حين أنَّ نموَّ صادرات	الشكل 6-2
57	الخدمات أخذ في الازدهار	
	قدرة الشركات على قيادة سلاسل القيمة العالمية والاستفادة منها تعتمد بشكل	الشكل 7-2
59	متزايد على الأصول غير الملموسة	

61	المقارن الرئيسية للشركات الكبرى المتعددة الجنسيات التي تستأثر بمعظم التجارة في الخدمات تقع في معظمها في المناطق المتقدمة والصين	الشكل 8-2
64	أسعار السلع الأساسية انخفضت ولكنها ظلت أعلى من مستويات ما قبل كوفيد-19 بما يزيد على 20 في المائة	الشكل 9-2
66	الوقود الأحفوري العالمي مُريح وأخذ في الارتفاع تاريخياً، بغض النظر عن تقلبات الأسعار	الشكل 10-2
68	أسعار المعادن الحرجة للانتقال في مجال الطاقة وأسعار الذهب تأثر تأثراً شديداً بالتوترات الجيوسياسية والاختناقات في جانب الإمداد	الشكل 11-2
69	انخفاض أسعار الأغذية والأسمدة باستثناء الأرز	الشكل 12-2
71	بعد تسعة أرباع أعوام سلبية، انتعشت تدفقات رأس المال إلى البلدان النامية في مطلع عام 2024	الشكل 13-2
75	تكاليف الاقتراض لا تزال مرتفعة بينما تنتعش إصدارات السندات السيادية الجديدة في المناطق النامية	الشكل 14-2
76	التدفقات الشهرية للحافظات تشير إلى أنّ الزخم قد اختفى بعد الربع الأول من عام 2024	الشكل 15-2
79	انتعاش الإقراض المصرفي الدولي للبلدان النامية في الربع الأول من عام 2024	الشكل 16-2
92	موجة النمو الخامسة شهدت ارتفاعاً سريعاً في الصادرات، لكن التجارة العالمية أخذت تستقر	الشكل 1-3
98	على الرغم من بعض الاستثناءات، لم تسد معظم البلدان الفجوات في نصيب الفرد من الناتج بينها وبين الولايات المتحدة	الشكل 2-3
103	انحسار العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي واستهلاك النفط منذ منتصف ثمانينات القرن العشرين	الشكل 3-3
104	مع استمرار الانتقال في مجال الطاقة، يمكن أن تواجه البلدان المعتمدة على التصدير والتي لديها حصص كبيرة من الوقود صدمة كبيرة	الشكل 4-3
105	الطلب على المعادن الحرجة للانتقال في مجال الطاقة أخذ في الارتفاع ومن المرجح أن ينمو بقدر كبير بحلول عام 2050	الشكل 5-3
109	البرازيل: سلسلة سلعة فول الصويا تفقد الكثير من قيمتها من خلال استمرار الاعتماد على المدخلات من الشركات الأجنبية	الشكل 6-3
111	بينما ساعد انخفاض تكلفة النقل في تشييت عملية الإنتاج، تظل أسعار النفط الآن أعلى بكثير من المستويات التي كانت عليها في التسعينات من القرن الماضي	الشكل 7-3
111	ارتفاع أسعار الفائدة على السندات الحكومية الطويلة الأجل يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الخدمات اللوجستية	الشكل 8-3
113	ارتفاع خدمة الدين الخارجي بالنسبة إلى إيرادات الصادرات يمكن أن يؤدي إلى أزمات متتالية	الشكل 9-3
115	الاختلالات العالمية في العرض والطلب ستضغط على كل من التجارة والسياسات المحلية	الشكل 10-3
117	العمال في البلدان المتقدمة كانوا يستطيعون الاعتماد لفترة طويلة على وظائف مستقرة، ولكن العديد منهم لم يعد يجدها في قطاع التصنيع	الشكل 11-3
119	تراجع التصنيع؟	الشكل 12-3
120	عدم التغيير الهيكلي تسبب في ازدياد النشاط الاقتصادي غير النظامي وأضعف القدرة الإنتاجية	الشكل 13-3
122	الصادرات من بلدان الجنوب تضاعفت تقريباً من عام 2007 إلى عام 2023	الشكل 14-3
137	صعود بلدان الجنوب أدى إلى زيادة الثروة، ولكن في آسيا في المقام الأول	الشكل 1-4
138	بلدان الجنوب تستأثر بما يزيد على 65 في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	الشكل 2-4

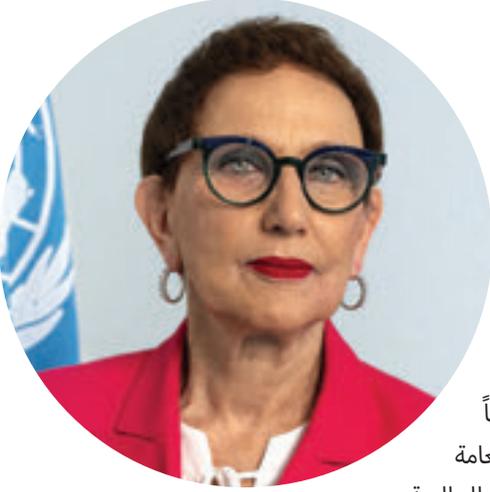
141	النمو يتراجع في جميع المجالات أثناء الأزمات، وقد كان للأزمة المالية العالمية وأزمة كوفيد-19 آثار دائمة	الشكل 3-4
143	نمو الصادرات وثباتها حتى أثناء الأزمات في الاقتصادين القويين في المنطقة	الشكل 4-4
143	ازدهار التجارة فيما بين بلدان المنطقة عزز المرونة والقدرة على الصمود أثناء الجائحة	الشكل 5-4
144	بلدان في آسيا تشارك في المزيد من الاتفاقات التجارية الإقليمية، مما يخفف من حدة الاضطرابات عند تعثر سلاسل التوريد	الشكل 6-4
145	الطلب على الموارد الطبيعية في آسيا أدى إلى تعزيز الصادرات من أمريكا اللاتينية ولكن مع وجود تباين بمرور الوقت وحسب السلعة	الشكل 7-4
146	في أمريكا اللاتينية، كان التنوع بعيداً عن السلع الأساسية محدوداً	الشكل 8-4
147	التفاوت في الدخل ما زال مرتفعاً، ولا سيما في أمريكا اللاتينية	الشكل 9-4
149	اتجاه تنازلي واضح في الاقتصادات الأفريقية الرئيسية المعتمدة على السلع الأساسية	الشكل 10-4
150	التنوع، حتى من خط أساس منخفض، ساعد إثيوبيا ورواندا على تعزيز القدرة الإنتاجية	الشكل 11-4
152	البلدان النامية الـ 25 الأولى التي تُنفق أكبر قدر من عائدات التصدير على خدمة الديون	الشكل 12-4
154	تغير تدفقات الاستثمار لصالح الخدمات يمكن أن يُفاقم الحواجز الهيكلية	الشكل 13-4
158	هل دورة السلع الأساسية دورة مالية؟ الأدلة تُظهر وجود علاقة وثيقة بينهما، وعلى الأخص فيما يتعلق بالأسواق الناشئة	الشكل 14-4
162	مدى التنوع الاقتصادي يؤثر في بروز قطاع التمويل والتأمين والعقارات في الاقتصاد	الشكل 15-4
165	البلدان التي تحسنت في مؤشر للتعدد الاقتصادي تميل إلى أن تكون اقتصاداتها أكثر تنوعاً	الشكل 16-4
179	التفاوتات في فرص الحصول على تمويل للأزمات في شبكة الأمان المالي العالمية حقوق التصويت للبلدان النامية تغيرت بشكل تدريجي فقط في مؤسسات	الشكل 1-5
181	الحكومة الاقتصادية الرئيسية	الشكل 2-5

الجداول

7 نموُّ الناتج العالمي، 2025-1991	الجدول 1-1
21 مستويات الدين العام ارتفعت ارتفاعاً حاداً في أعقاب صدمة كوفيد-19	الجدول 2-1
	الاقتصادات التي شغلت أعلى 30 رتبة في الخدمات التجارية العالمية وصادرات	الجدول 1-2
60 البضائع في عام 2023	
63 أربع استراتيجيات لزيادة التوظيف المنتج في الخدمات المستوعبة لليد العاملة	الجدول 2-2
72 صافي تدفقات رأس المال إلى البلدان النامية	الجدول 3-2
94 الثورات التكنولوجية وموجات النمو الست وفقاً لشومبيتر	الجدول الثالث-1
102 بعض البلدان هشة جداً أمام تراجع صادرات الطاقة	الجدول 2-3
106 توزُّع موارد الليثيوم جغرافياً	الجدول 3-3
180 مقترحات لإصلاح الهيكل المالي الدولي	الجدول 1-5
	التقديرات الأولية تشير إلى أنَّ التدفقات المالية غير المشروعة يمكن أن تشكِّل	الجدول 2-5
184 ما يصل إلى 50 في المائة من التجارة الرسمية في بعض الاقتصادات	

الأطر

22 عملية حسابية مالية سائِّة وغير سائِّة	الإطار 1-1
23 الشكل: سعر الفائدة الحقيقي له دور رئيسي في دفع ديناميات الديون	
58 عن تزايد استخدام الطاقة والبصمة الكربونية للتجارة في الخدمات	الإطار 1-2
76 السندات السيادية لاقتصادات الأسواق الجديدة ليست بعدُ خارج دائرة الخطر	الإطار 2-2
	الشكل: عائدات السندات السيادية في اقتصادات الأسواق الجديدة لم تتراجع إلى	
77 المستويات التي كانت عليها قبل كوفيد-19	
80 معالجة مواطن الضعف في الديون السيادية في البلدان النامية	الإطار 3-2
89 الجغرافيا المتغيِّرة لإنتاج السيارات تعكس التحوُّلات في التجارة والاستثمار	الإطار 1-3
90 قانون إنجل يشير إلى المخاطر الناجمة عن الاعتماد على صادرات المواد الخام	الإطار 2-3
	السيارات والسفن والطائرات - آليات السياسات الدولية تقود الآن نحو نقل	الإطار 3-3
107 أكثر استدامة	
159 غانا: الحالة الغريبة لألية تسعير الكاكاو	الإطار 1-4
178 التدابير الإقليمية والثنائية عند الأزمات	الإطار 1-5
186 منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والعملية القائمة على ركَّنين	الإطار 2-5



تمهيد

يكفي أن ينظر المرء إلى المتوسطات العالمية حتى يلاحظ أن الاقتصاد العالمي في عام 2024 حقق ما يسميه الخبراء "الهبوط الناعم"، إذ أمكن التحكم في التضخم دون الوقوع في حالة ركود. وهذا وحده إنجاز مهم. لكن تقرير التجارة والتنمية 2024: إعادة التفكير في التنمية في زمن الاستياء يُظهر أن الواقع مختلف نوعاً ما. فعلى الرغم من أن بعض الاقتصادات النامية تُظهر نمواً ميسراً، تظل الصورة العامة في بلدان الجنوب تكشف عن ضعف في النمو وتعرض البلدان بشكل متزايد للصدمات العالمية وخطر تجزؤ التجارة.

ويتوقع هذا التقرير أن يبلغ النمو العالمي للناتج المحلي الإجمالي معدلاً قدره 2,7 في المائة في عامي 2024 و2025، أي أنه سيظل للسنة الثالثة على التوالي دون المعدل البالغ 3 في المائة الذي شهده اتجاه النمو قبل الجائحة. وعلى الصعيد الإقليمي، تشهد منطقة جنوب آسيا النمو الأكثر حيوية. وتسير القوى الثلاث الكبرى في الاقتصاد العالمي - أي الاتحاد الأوروبي والصين والولايات المتحدة الأمريكية - في مسارات نمو متباطئة أو ضعيفة. وعلى الرغم من سياق الثورة التكنولوجية البالغة السرعة، ما زال حث عجلة النشاط الاقتصادي الذي تشتد الحاجة إليه من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة أمراً بعيداً عن منال العديد من بلدان الجنوب المكبلة بأعباء الديون المرتفعة وتدفقات الأموال والموارد إلى الخارج وضعف الاستثمار والتقشف القسري. ففي الوقت الراهن، ليس هناك سوى بلد واحد من بين أقل البلدان نمواً البالغ عددها 46 بلداً يفي بالوعد القاضي بتحقيق نمو سنوي بمعدل قدره 7 في المائة في إطار الأهداف العالمية.

إن العالم يشهد، من نواحٍ عديدة، تدهوراً متزايداً في "الوضع الطبيعي الجديد" الذي أعقب الأزمة المالية العالمية منذ أكثر من 15 عاماً والذي يتسم ببطء شديد في النمو. ولكن التحولات المهمة في الجغرافيا السياسية والفكر الاقتصادي - ومن ذلك عودة السياسة الصناعية وأنماط التجارة المتعددة الأقطاب والابتكارات التكنولوجية الجديدة - تشير إلى أن العولمة نفسها وصلت إلى منعطف. ويظل السؤال قائماً عما إذا كان هذا الوضع سيفرز نموذجاً عالمياً يهيئ ظروفاً أنسب للبلدان النامية ولأهداف التنمية المستدامة.

يسعى هذا التقرير إلى الإجابة عن هذا السؤال بشكل مباشر. فالفصلان 1 و2 يعرضان تحليلنا للاتجاهات الاقتصادية الرئيسية في الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية والأسواق المالية والسلع الأساسية وتدفقات رؤوس الأموال. أما الفصلان 3 و4 فيناقشان المحور الذي تُلّف حوله العولمة في الوقت الراهن، والذي يتميز بتغيّر هيكل التجارة العالمية والابتكارات التكنولوجية وتزايد التجارة فيما بين بلدان الجنوب. ويقدم الفصل 5 أفكاراً ملموسة من أجل إرساء نظام ضريبي دولي أكثر عدلاً وهيكل مالي عالمي يمنح البلدان النامية الحيز السياسي الذي تحتاجه للتكيف والازدهار في هذه الحقبة الجديدة.

إن تقرير التجارة والتنمية 2024 لهو دعوة إلى العمل، إذ إنه يبيّن أن هناك، على الرغم من التحديات العديدة التي نواجهها، فرصاً واضحة لتحقيق نمو مستدام للفرد في العالم النامي، وخاصة في مجالات الطاقة المتجددة والمعادن الحرجة والتجارة فيما بين بلدان الجنوب والاستخدام الاستراتيجي للسياسات الصناعية من الجيل الجديد. إنه نداء إلى صنّاع السياسات والأكاديميين والمجتمع المدني للانخراط في حوارات حاسمة من أجل إيجاد حلول للحد من هشاشة الوضع الراهن وتقلباته. وهذا التقرير هو فوق كل شيء شاهد على أن المستقبل ليس قادراً محتوماً - بل هو شيء نصنعه معاً. وفي ظلّ التحوّل الذي تشهده العولمة، علينا أن نوجّه مسارها بحذر وتؤدّة نحو تحقيق التنمية المستدامة.

Rebecca Grynszpan

ريبيكا غرينسبان
الأمينة العامة للأونكتاد

المختصرات

الأونكتاد مؤتم الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
الأوبك منظمة البلدان المصدرة للنفط



ملاحظات توضيحية

التصنيف بحسب البلد

اعتمد تصنيف البلدان في هذا التقرير لأغراض تيسيرية إحصائية أو تحليلية فقط ولا ينطوي بالضرورة على أي حكم متعلق بمرحلة التنمية في بلد بعينه أو منطقة بعينها.

ولا يوجد في منظومة الأمم المتحدة اتفاق راسخ لوصف البلدان أو المناطق بأنها "نامية" و"متقدمة". ويتبع هذا التقرير التصنيف المحدد في دليل إحصاءات الأونكتاد لعام 2023 لهاتين المجموعتين القطريتين الرئيسيتين (انظر، اطلع عليه في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2024)، والذي يستند إلى التصنيف المطبق في "الرموز الموحدة للبلدان والمناطق لأغراض الاستخدام الإحصائي"، المعروفة باسم "M49"، وهو التصنيف الذي تتعده شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة (انظر، اطلع عليه في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2024).

ولأغراض إحصائية، تُعد المجموعات الإقليمية المستخدمة في هذا التقرير عموماً المجموعات ذاتها المستخدمة في دليل إحصاءات الأونكتاد لعام 2023 ما لم يُذكر خلاف ذلك. ولا تشمل البيانات الخاصة بالصين البيانات الخاصة بمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، ومنطقة ماكاو الإدارية الخاصة، ومقاطعة تايوان الصينية.

وتشمل الإشارات إلى "أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى" في النص أو الجداول جنوب أفريقيا ما لم يُشر إلى خلاف ذلك.

ملاحظات أخرى

تشير كلمة "دولار" إلى دولارات الولايات المتحدة، ما لم يُشر إلى غير ذلك.

وتشير كلمة "مليار" إلى 1 000 مليون.

وتشير كلمة "ترليون" إلى 1 000 000 مليون.

وتشير كلمة "أطنان" إلى الأطنان المترية.

وتشير معدلات النمو والتغير السنوية إلى معدلات مركبة.

ويعني استخدام علامة (-) بين سنتين مثل 2019-2021، كامل الفترة المعنية، بما فيها سنتا البداية والنهاية.

ويعني استخدام علامة (/) بين سنتين، مثل 2019/2020، سنة مالية أو سنة محصولية.

وتعني النقطة (.) في الجداول أنّ البيانات لا تنطبق على الحالة.

وتعني النقطتان (..) في الجداول أنّ البيانات غير متاحة أو لم يُبلَّغ عنها بصورة مستقلة.

وتعني علامة (-) أو الصفر (0) في الجداول أنّ المقدار صفر أو يمكن إهماله.

ولا تتطابق العلامات العشرية والنسب المئوية بالضرورة مع المجاميع بسبب التقريب.



تقرير التجارة والتنمية 2024

الفصل الأول

الاقتصاد الكلي وأعراض الاستياء

يُظهر نموُّ الناتج العالمي علامات استقرار على معدَّلات دون تلك المسجَّلة في السنوات التي سبقت الجائحة والتي كانت هي ذاتها تمثِّل فترة نموٍّ عالميٍّ غير مرضٍ. وليست مسارات النموِّ الراهنة كافية لمواجهة التحدّيات وتحقيق الأهداف الإنمائية والمناخية العالمية.

وتبعث الظروف العالمية السائدة على القلق الشديد من حيث ديناميات الديون، إذ إنّ تضافر النموِّ المنخفض وأسعار الفائدة المرتفعة يُفاقم أعباء الديون. كما تثير نسب الدين العام المرتفعة في العديد من الاقتصادات القلق ذاته. فهي باعتبارها سمةً مميزةً للعرف الجديد الذي ظهر بعد الجائحة، تزيد من خطر العودة إلى التقلُّب باعتبار ذلك خطأً إرشاديًّا للسياسة العامة.

وكان ارتفاع التضخُّم في فترة ما بعد الجائحة يعود بقدر كبير إلى وجود مشكلة في العرض ناجمة عن الاختناقات في سلاسل القيمة العالمية والتركيز المفرط في القطاعات الرئيسية. ولم يكن الاعتماد المفرط على التشدُّد النقدي المطوَّل باعتباره الأداة السياسية الوحيدة لخفض التضخُّم ناجعاً إلا جزئياً، ولكنه تسبَّب في الوقت ذاته في فرض عبء لا لزوم له على الصعيدين المحلي والدولي.

وقد شهد الانتعاش الذي أعقب جائحة كوفيد-19 استياءً واسع النطاق، إذ إنّ ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية وتكاليف الائتمان أدَّى إلى تضاعف الدخل الصافي المتاح للأسر المعيشية. كما كُبح الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية، وظلَّ دون المستويات التي كان عليها قبل الجائحة في عدد من البلدان. وهذا يحدِّد الشعور بانعدام الأمن الاقتصادي في كلِّ من البلدان المتقدِّمة والنامية على حد سواء، وهو عامل يودِّي إلى انتشار الاستياء من العولمة.



النقاط السياسية الرئيسية

- ◀ **لقد تبيّن من تراكم الدين العام من جرّاء الجائحة بالإضافة إلى حجم الاستثمارات اللازمة لمواجهة التحدّيات الإنمائية والمناخية السائدة أنّ إعادة التوازن في ميزانيات الدول يتطلّب إيرادات أكبر.** ويقتضي المضيّ قدماً تحرّكاً منسّقاً فيما يتّصل بجباية الضرائب على الصعيد العالمي، ولا سيما الضرائب المفروضة على الأفراد ذوي الأرصدة المالية الضخمة وعلى الشركات الكبرى، وقلب منطق التدفّق إلى الأسفل الذي هيمن على السياسة الاقتصادية خلال حقبة العولمة المفرطة.
- ◀ **تمثّل إتاحة مزيد من خيارات التمويل الميسور التكلفة والموثوق والطويل الأجل - ولا سيما للبلدان النامية الأكثر هشاشة - شرطاً أساسياً للقيام باستثمارات عامة تفي بالأهداف الإنمائية.** ولبلوغ هذه الغاية، تتمثّل الإجراءات السياسية التي تكتسي الأولوية على الصعيد الدولي في زيادة التمويل الميسر من خلال رسملة المصارف المتعدّدة الأطراف والإقليمية، وإصدار حقوق سحب خاصة جديدة وإعادة توزيع حقوق السحب الخاصة القائمة، واستخدام أدوات مالية مبتكرة، وغير ذلك من التدابير.
- ◀ **من شأن مزيج سياساتي أكثر توازناً يعالج مختلف القوى التي تتسبّب في الضغوط التضخّمية أن يكون أكثر فعالية وأن ينطوي على "أضرار جانبية" أقل.** وهذا يشمل اتخاذ إجراءات متناسقة لكبح جماح الممارسات المُخلّة بالمنافسة، وإساءة استخدام المراكز السوقية المهيمنة وتكثّل الشركات في الأسواق الرئيسية، فضلاً عن مراجعة الإطار التنظيمي الحالي لأنشطة تجارة السلع الأساسية.
- ◀ **ينبغي للسلطات النقدية أن تتباحث حول الآثار الأوسع نطاقاً لقراراتها.** ومن بين العوامل التي ينبغي النظر فيها تأثيرات القرارات النقدية في مسارات الديون وتكاليف خدمتها، وتمويل الاستثمارات التي هناك حاجة ماسّة إليها، والاستدامة المالية. ويجب أن تكون التغييرات التي تُجرى على معايير وأداء عملية صنع السياسات جزءاً لا يتجزأ من المهام المنوطة بالمؤسسات النقدية.



أف- مقدمة

يمثل عام 2024 لحظة اختبار للاقتصاد العالمي. فمن جهة، تسجل جميع المناطق معدلات نمو إيجابية، كما أن بعض الاقتصادات النامية، ومنها على سبيل المثال رواندا وفيت نام والهند، أخذت في الازدهار بخطى حثيثة. وتشهد معدلات التضخم انخفاضاً في الاقتصادات المتقدمة والنامية، وإن كان ذلك ببطء ودرجات متفاوتة. وعلى عكس المخاوف الأولى، لم تتحوّل الاضطرابات التي عطلت الأسواق المالية الدولية في آب/أغسطس 2024 إلى عدوى مالية أوسع نطاقاً، على الرغم من أن دواعي الارتياح لا تزال قائمة.

العالمي في حاجة ماسة إلى المزيد من الاستثمارات في الخدمات العمومية الشاملة من أجل الحد من الفقر وعدم المساواة في الدخل ومعالجة أزمة المناخ والشبكة الحدوث. ولما كانت هذه الاستثمارات في كثير من الأحيان من المجالات التي لا تحظى بالأولوية في الإنفاق الحكومي في الوقت الراهن، فإنها هي الأكثر عُرضة للضغوط السياسية الرامية إلى خفض العجز المالي الأولي. ويتطلب المضي قدماً تحركاً منسقاً لزيادة الضرائب العالمية المفروضة على الأفراد ذوي الرصيد المالي الضخم والشركات الكبيرة، وقلب منطقتي التدفق إلى الأسفل الذي هيمن على السياسة الاقتصادية خلال حقبة العولمة المفرطة.

أما من الجانب النقدي، فإن الانخفاض التدريجي في معدلات التضخم منذ منتصف عام 2022 حدث دون أن تنتج عنه زيادات مقابلة في معدلات البطالة التي يفترض أن تكون ملازمة لها. وهذا يدل على أن ارتفاع التضخم في فترة ما بعد الجائحة مثل بقدر كبير مشكلة في العرض ناتجة عن اختناقات في سلاسل القيمة العالمية (Weber and Wasner, 2023؛ Stiglitz, 2023) وقوة مفرطة في الاحتكار الذي تمارسه القلة في القطاعات الرئيسية، ولا سيما في قطاعي الأغذية الزراعية والطاقة (UNCTAD, 2023b). وتهدد المواقف التقييدية المفرطة المتخذة في السياسات النقدية، ولا سيما في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية، بالتسبب في عبء غير متناسب في الداخل والخارج على حد سواء. وفي المقابل، من شأن اتباع نهج أكثر تدرباً أن يمنح مزيداً من الوقت لكي يؤدي نمو الطلب إلى حفز الاستثمار، ويزيد بالتالي من إنتاجية العمل

مع ذلك، يجلب الاستقرار معه شعوراً متزايداً بالاستياء. فبعد انقضاء قرابة أربعة أعوام على صدمة كوفيد-19 و15 عاماً على الأزمة المالية العالمية التي جدت في الفترة 2008/2009، ظهر وضع طبيعي جديد للاقتصاد العالمي، يتسم ببطء النمو في ظل عملية انكماش تدريجي وأسعار فائدة حقيقية إيجابية. وهناك تحدٍ كبير يواجه التنمية، ألا وهو استقرار النمو العالمي على معدلات غير كافية لبلدان الجنوب للتصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والإنمائية والبيئية التي تواجهها.

إن الاتجاهات المتبعة في وضع السياسات الاقتصادية تغذي المخاوف. كما أن الظروف الدولية الراهنة تبعث على القلق الشديد فيما يتعلق بديناميات الديون، حيث إن تظافر النمو المنخفض وأسعار الفائدة المرتفعة يُفاقم أعباء الديون (الفصل الثاني، الفرع دال). كما تبعث على القلق نسب الدين العام المرتفعة في العديد من الاقتصادات. وهي، باعتبارها سمة مميزة للمعيار الجديد لما بعد الجائحة، تزيد من خطر العودة إلى التقسّف باعتباره مبدأ توجيهياً للسياسة العامة.

غير أن التقسّف لا يحلّ المشاكل التي تواجه الاقتصاد العالمي اليوم. فنظراً لتراكم الدين العام من جرّاء الجائحة وحجم الاستثمارات اللازمة لإدارة التحديات الإنمائية والمناخية السائدة، تتطلب إعادة التوازن إلى ميزانيات الدول إيرادات أكبر. وهذا بدوره يتوقّف أيضاً على وجود نمو اقتصادي أكثر حيوية.

إن شعار التحكم في الإنفاق بغية ضبط الدين العام هو ببساطة غير كافٍ، وذلك لأن الاقتصاد



التحكم في الإنفاق لتثبيت الدين العام ليس كافياً بسبب الحاجة إلى القيام باستثمارات من أجل الحد من الفقر والتفاوت في الدخل.

يتطلب المضي قدماً تحركاً منسقاً لزيادة الضرائب العالمية المفروضة على الأفراد ذوي الرصيد المالي الضخم والشركات الكبيرة

الضرائب العالمية المفروضة على الأفراد ذوي الأرصدة المالية الضخمة والشركات الكبيرة.

يكتسي تحسين سُبل الاستفادة من خيارات تمويل ميسور التكلفة وموثوق وطويل الأجل - ولا سيما فيما يتعلق بالبلدان النامية الأكثر هشاشة - أهمية أساسية من أجل ضمان القيام باستثمارات عمومية تفي بالأهداف الإنمائية. وتشمل الإجراءات السياساتية المهمة على الصعيد الدولي زيادة التمويل الميسر من خلال رسمة المصارف المتعدّدة الأطراف والإقليمية، وإصدار حقوق سحب خاصة جديدة وإعادة توزيع حقوق السحب الخاصة القائمة، واستخدام أدوات مالية مبتكرة، إضافة إلى تدابير أخرى.

من شأن اعتماد مزيج متوازن من السياسات من أجل التصدي لمختلف القوى المتسببة في الضغوط التضخّمية أن يكون أكثر فعالية وأن ينطوي على "أضرار جانبية" أقل. وتشمل هذه السياسات اتخاذ إجراءات متضافرة لكبح جماح الممارسات المخلّة بالمنافسة وإساءة استخدام المراكز السوقية المهيمنة وتكثّل الشركات في الأسواق الرئيسية، فضلاً عن مراجعة الإطار التنظيمي الحالي لأنشطة تجارة السلع الأساسية.

ينبغي للسلطات النقدية أن تتداول حول الآثار الأوسع نطاقاً الناجمة عن قراراتها. ومن بين العوامل التي يجب أخذها في الاعتبار تأثيرات القرارات النقدية في مسارات الديون وتكاليف خدمتها، وتمويل الاستثمارات التي هناك حاجة ماسة إليها، والاستدامة المالية. ويجب أن تكون هذه التغييرات في معايير وأداء عملية صنع السياسات جزءاً لا يتجزأ من ولايات المؤسسات النقدية.

وفي هذا الفصل، يعرض الفرع باء ملامح الاقتصاد الكلي العالمي، مع التركيز على نموّ الناتج المحلي الإجمالي والتضخّم. ويناقش الفرع جيم الاستياء المتزايد الذي أجمعه ارتفاع الأسعار في الاقتصادات المتقدّمة والنامية. ويحلّل الفرع دال الاتجاهات الأخيرة والتوقّعات فيما يتعلق بأسعار الفائدة وأسعار الصرف. ويتناول الفرع هاء السياسة الضريبية ويصف تأثير صدمة كوفيد-19 في الديون العامة في اقتصادات مجموعة العشرين. ويعرض الفرع واو عمليات محاكاة لتوزيع الدخل الوظيفي وأحدث البيانات عن تأثير صدمة الجائحة في توزيع الدخل الشخصي. ويبيّن الفرع زاي ملامح الاقتصاد العالمي حسب المنطقة.

والناتج المحتمل. وسيساعد ازدياد القدرة الإنتاجية بدوره في تخفيف الضغوط التضخّمية في الأمد المتوسط.

وإلى جانب السياسات الاقتصادية القصيرة الأجل، عادت السياسة الصناعية بشكل واضح إلى جدول أعمال الاقتصادات المتقدّمة، ولا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية. ومع ذلك، فإنها لا تزال مستهجنة كأداة سياساتية في الاقتصادات النامية، بناء على افتراض أنّ المخاطر تفوق المنافع عندما لا يكون لدى البلد إطار مؤسسي مناسب. ومع ذلك، تشير حالات التنمية الناجحة إلى أنّ التسلسل قد يكون عكس ذلك (الفصل الرابع). فمع أنّ السياسات الصناعية تُحدث حتماً مجازفات، إلا أنها تستحقّ التحسينات في هياكل الحوكمة والأطر التنظيمية التي بدورها تزيد من فعالية السياسات الصناعية ونجاحها.

وتتطلب العودة الصريحة إلى الاستراتيجيات الصناعية أو الإنمائية سياسات مناخية منسّقة، حيث تشير المؤشّرات العلمية إلى تسارع التأثيرات المناخية. ففي الفترة 2023-2024، سُجّل ارتفاع قياسي في درجات الحرارة في جميع أنحاء العالم، إلى جانب زيادة تواتر الفيضانات وحالات الجفاف، واستمرار تدهور الموارد الحرجية والمائية، وتدهور التنوع الأحيائي. ومن شأن تخفيف المخاطر المناخية أن يُقلّل من الضغوط التضخّمية الناجمة عن الظروف المناخية القاسية ويقلّص من التكاليف التي ينطوي عليها التخفيف من آثار تغيّر المناخ، إضافة إلى العديد من النتائج الإيجابية الأخرى.

وبشكل عام، ليست الصورة في الأجل القصير مُشرقة. فقد أدّت التوتّرات الجيوسياسية المتزايدة إلى إزاحة الشواغل البيئية والسياسات الاقتصادية التقدّمية من قائمة أولويات العديد من الحكومات (الفصل الثالث). وفي هذا السياق، يكتسي دور المؤسسات المتعدّدة الأطراف، ومنها الأونكتاد، أهمية أساسية في الضغط من أجل تحسين تنسيق السياسات بين الاقتصادات المتقدّمة والنامية.

وفي ضوء هذه التحدّيات، يرى هذا التقرير ما يلي:

يشير ارتفاع أعباء الديون العامة وحجم الاستثمارات اللازمة لمواجهة التحدّيات الإنمائية والمناخية السائدة إشارة واضحة إلى أنّ إعادة التوازن إلى ميزانيات الدول تتطلّب إيرادات أكبر. ويقتضي المُضيّ قدماً اتخاذ إجراءات منسّقة، من بينها زيادة

باء- حلول كساد النمو العالمي

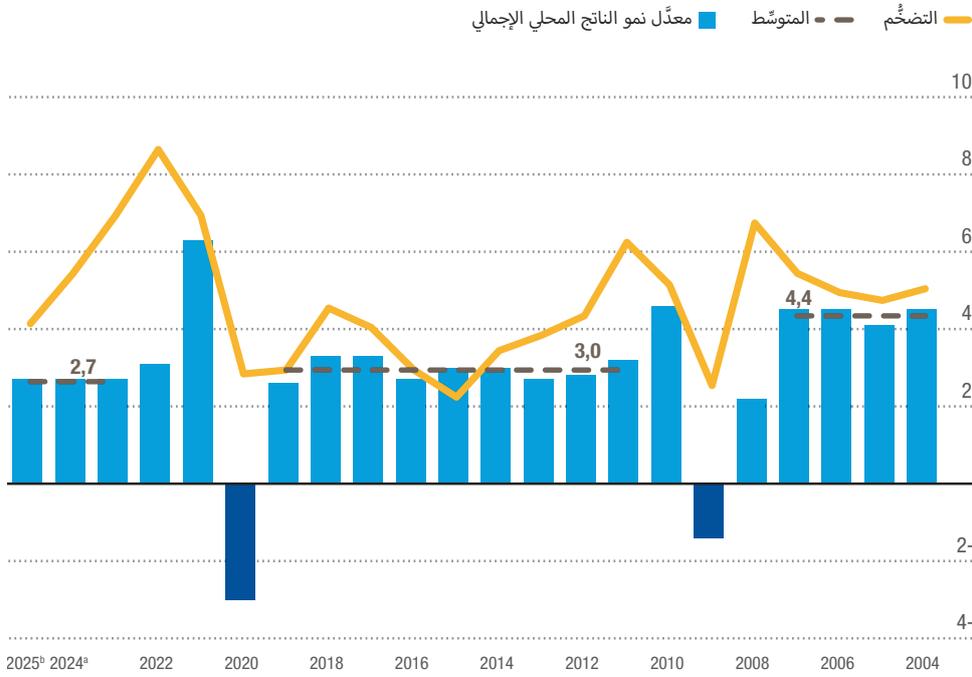
2,7 في المائة في عام 2023. ويتوقع الأونكتاد أن يحافظ الاقتصاد العالمي على نفس معدل النمو الخافت وقدره 2,7 في المائة في عامي 2024 و2025، مسجلاً بذلك ثلاث سنوات متتالية من النمو المستقر ولكن الراكد في ظل التراجع التدريجي للتضخم على الصعيد العالمي (الشكل 1-1 والجدول 1-1).

مع الإنهاء التدريجي لتدابير التحفيز الرامية إلى التصدي لجائحة كوفيد-19، أصبح الشاغل الرئيسي لسياسات الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي يتمثل في إعادة التضخم إلى النطاقات المستهدفة التي وضعتها المصارف المركزية. وبعد ذلك، انخفضت سرعة نمو الناتج العالمي من 3,1 في المائة في عام 2022 إلى

الشكل 1-1

تخفيف الضغوط التضخمية رافق النمو الباهت في الناتج العالمي

نمو الناتج والتضخم على الصعيد العالمي
(النسبة المئوية)



المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى نموذج الأمم المتحدة للسياسات العالمية.

ملاحظات: يستند نمو الناتج إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2015 (أسعار الصرف السائدة في السوق). وتشير الخطوط المتقطعة الرمادية إلى متوسط معدلات النمو السنوي للأعوام 2004-2007، و2011-2019، و2023-2025. ويوافق التضخم متوسطاً مرجحاً لمعاملات تعديل الناتج المحلي الإجمالي الوطني والإقليمي.

(أ) تقديرات.

(ب) إسقاطات.

التوسعي" (Jayadev؛ Alesina and Ardagna, 1998) and Konczal, 2010). ونتيجة لذلك، كان الحافز الضريبي أقل بكثير من اللازم للتعويض عن النقص في الطلب. وفي الوقت ذاته، ظل معدل التضخم دون المعدلات السنوية المستهدفة في الاقتصادات المتقدمة وباللغة في العادة 2 في المائة.

وعند النظر إلى الوضع الراهن من منظور تاريخي، يُلاحظ أن الأزمة المالية العالمية شهدت أيضاً ارتفاعاً وجزياً في التضخم في عام 2008، وإن كان بحجم أقل بكثير. وقد دفع ذلك حكومات أكبر الاقتصادات المتقدمة إلى اعتماد ضبط لأوضاع المالية العامة يكون مؤقتاً للنمو" استناداً إلى فرضية "الانكماش المالي

الفصل الأول
الاقتصاد الكلي وأعراض الاستياء

الجدول 1-1

نمو الناتج العالمي، 2025-1991

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي
(التغير السنوي بالنسب المئوية)

	2025 ^(ب)	2024 ^(ب)	2023	2022	2021	2020	2019	-2015 2019 ^(أ)	-2010 2014 ^(أ)	-2000 2009 ^(أ)	-1991 1999 ^(أ)
مجموعات البلدان											
العالم	2,7	2,7	2,7	3,1	6,3	3,0-	2,6	3,0	3,2	3,4	2,9
أفريقيا	3,2	3,0	3,0	3,4	4,6	2,4-	2,6	2,9	2,6	5,5	2,4
جنوب أفريقيا	1,4	0,9	0,6	1,9	4,7	6,0-	0,3	1,0	2,5	4,0	2,7
شمال أفريقيا (بما في ذلك جنوب السودان)	3,2	2,6	2,5	2,6	4,7	3,3-	2,3	3,8	1,9-	5,3	2,7
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (باستثناء جنوب أفريقيا وجنوب السودان)	3,6	3,8	3,8	4,3	4,4	1,0-	3,4	2,9	6,2	6,4	2,0
أمريكا	2,0	2,3	2,4	2,5	6,0	3,4-	1,8	1,9	2,4	2,5	3,4
أمريكا اللاتينية والكاريبي	2,5	2,0	2,1	4,1	7,1	7,3-	0,6-	0,1	3,4	3,4	3,2
المكسيك	1,5	2,0	3,2	3,7	6,0	8,4-	0,4-	2,0	3,2	1,9	3,0
أمريكا الوسطى (باستثناء المكسيك) ومنطقة البحر الكاريبي	3,0	3,1	3,6	4,8	8,3	8,7-	2,2	3,0	3,6	4,4	2,8
أمريكا الجنوبية	2,8	1,8	1,5	4,1	7,3	6,7-	1,1-	0,9-	3,4	3,9	3,4
الأرجنتين	4,8	3,5-	1,6-	5,0	10,4	9,9-	2,0-	0,3-	2,7	3,8	4,6
البرازيل	2,2	2,8	2,9	3,0	4,8	3,3-	1,2	0,4-	3,2	3,6	2,9
أمريكا الشمالية	1,8	2,4	2,4	2,1	5,8	2,4-	2,4	2,3	2,1	2,3	3,4
كندا	2,1	1,1	1,2	3,8	5,3	5,0-	1,9	2,0	2,6	2,3	2,8
الولايات المتحدة	1,8	2,5	2,5	1,9	5,8	2,2-	2,5	2,4	2,1	2,3	3,5
آسيا (باستثناء قبرص)	4,0	4,0	4,2	3,6	6,7	0,9-	3,8	4,8	5,7	5,6	4,4
وسط آسيا	3,5	3,6	5,6	4,1	5,4	1,2-	4,2	3,7	6,7	8,1	4,4-
شرق آسيا	3,7	3,9	4,2	2,5	6,9	0,4	4,0	4,8	5,8	5,6	4,4
الصين	4,6	4,9	5,2	3,0	8,4	2,2	6,0	6,8	8,6	10,6	11,0
اليابان	1,0	0,9	1,8	1,2	2,7	4,2-	0,4-	0,9	1,4	0,9	1,2
جمهورية كوريا	2,1	2,3	1,4	2,7	4,6	0,7-	2,3	3,1	3,7	4,9	6,8
جنوب آسيا	5,5	5,7	6,1	5,7	8,1	3,8-	3,7	6,1	5,4	6,3	4,7
الهند	6,3	6,8	7,7	6,5	9,4	5,9-	4,6	7,0	6,6	7,2	5,9
جنوب شرق آسيا	4,4	4,5	3,9	5,6	3,6	3,8-	4,4	5,0	5,7	5,5	5,3
إندونيسيا	5,2	5,1	5,0	5,3	3,7	2,1-	5,0	5,1	5,8	5,2	4,8
غرب آسيا (باستثناء قبرص)	3,9	2,4	2,0	6,2	6,9	2,9-	1,6	2,9	5,4	5,1	4,3
المملكة العربية السعودية	4,7	1,7	0,8-	7,5	5,1	3,6-	1,1	2,2	5,7	4,3	2,2
تركيا	3,8	3,5	4,5	5,3	11,8	1,7	0,9	4,3	7,6	5,0	3,9
أوروبا (بما فيها قبرص)	1,6	1,2	0,7	3,0	6,3	5,9-	1,8	2,1	1,2	2,2	1,4
الاتحاد الروسي	1,5	3,5	3,6	1,2-	5,9	2,7-	2,2	1,2	3,1	6,2	5,9-
المملكة المتحدة	1,4	0,9	0,1	4,3	8,7	4,01-	1,6	2,0	1,8	2,0	2,6
الاتحاد الأوروبي	1,6	1,0	0,5	3,5	6,1	5,6-	1,8	2,2	0,8	1,8	1,9
منطقة اليورو	1,4	0,9	0,5	3,5	6,0	6,1-	1,6	2,0	0,6	1,6	1,9
فرنسا	1,3	1,0	1,1	2,6	6,4	7,5-	1,8	1,7	1,1	1,6	1,8
ألمانيا	1,2	0,2	0,2-	1,8	3,2	3,8-	1,1	1,8	2,0	1,0	1,6
إيطاليا	1,0	0,9	0,9	4,0	8,3	9,0-	0,5	1,1	0,8-	0,7	1,4
أوقيانوسيا	2,1	1,4	1,9	3,7	5,4	2,1-	2,0	2,7	2,8	3,2	3,7
أستراليا	2,1	1,4	2,0	3,9	5,5	2,1-	1,8	2,5	2,8	3,3	3,7
البلدان المتقدمة	1,7	1,8	1,6	2,5	5,7	3,9-	1,9	2,1	1,7	2,2	2,3
البلدان النامية	4,2	4,1	4,2	3,9	7,2	1,6-	3,6	4,4	5,8	6,4	4,9

المصادر: الأونكتاد، استناداً إلى نموذج الأمم المتحدة للسياسات العالمية؛ الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، قاعدة بيانات المجاميع الرئيسية للحسابات القومية؛ الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم، تحديث حتى حزيران/يونيه 2024؛ اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي، 2024؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2024؛ صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي؛ وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست، قاعدة البيانات القطرية؛ جي بي مورغان، مراقبة البيانات العالمية؛ مصادر وطنية.

ملاحظات: يتبع تقسيم المناطق الجغرافية الخمس النموذج M49 الذي وضعته شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة. ويستند التمييز بين البلدان المتقدمة والنامية إلى التصنيف M49 المحدث المؤرخ أيار/مايو 2022. وتستند حسابات المجاميع القطرية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الثابتة لدولارات عام 2015.

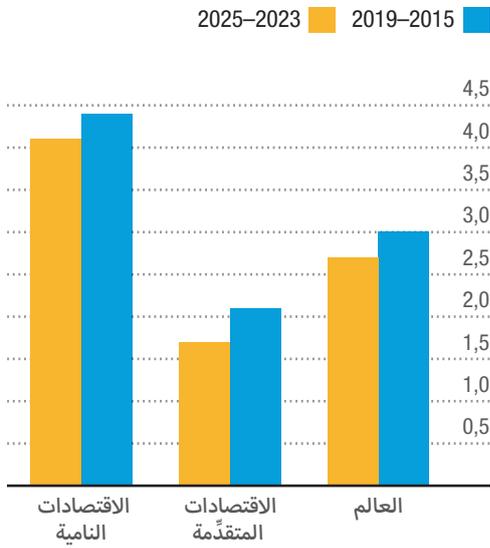
(أ) متوسط.
(ب) تنبؤات.

المائة سنويًا في الفترة من عام 2023 إلى عام 2025، وهو معدّل أقل بكثير من المعدّل "7 في المائة على الأقل سنويًا" المحدّد لهذه البلدان في أهداف التنمية المستدامة⁽¹⁾. ولا يتوقّع أن يبلغ معدّل النمو هذا إلا بلد واحد، وهو رواندا.

الشكل 2-1

النمو الاقتصادي مستقرٌّ عند معدّلات دون المستويات التي كان عليها قبل الجائحة في كل من الاقتصادات المتقدّمة والنامية

متوسّطات معدّل نموّ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (النسبة المئوية)



المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى نموذج الأمم المتحدة للسياسات العالمية.
ملحوظة: يستند نموّ الناتج إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2015 (أسعار الصرف السائدة في السوق). والبيانات بشأن عام 2024 هي تقديرات والبيانات بشأن عام 2025 هي إسقاطات.

ويعكس الركود في النمو العالمي مسارات المناطق الاقتصادية الرئيسية في العالم، مع استمرار تراجع النمو في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وحصول تباطؤ ملحوظ في اقتصاد الصين بدأ بعد الأزمة المالية العالمية (الشكل 3-1). وفي الصين، يعكس التباطؤ جزئياً العودة إلى المتوسط؛ فكلما زاد حجم الاقتصاد، أدّى نفس القدر من الإنفاق الحقيقي الإضافي إلى انخفاض معدّل نموّ الناتج المحلي الإجمالي. غير أنّ

وبالنظر إلى هذه الظروف، تدخّلت السلطات النقدية لتحفيز الطلب من خلال تخفيف السياسة النقدية بشكل كبير (الأونكتاد، 2013؛ Palley, 2016). ومع ذلك، وعلى الرغم من أسعار الفائدة الحقيقية السلبية في العديد من الاقتصادات بعد الأزمة المالية العالمية، لم يتعافَ النموّ العالمي فيصّل إلى المستويات اللازمة لتقليص مستويات الدين الحكومي بما يكفي مقارنةً بالناتج المحلي الإجمالي (الفرع هاء).

وبعد مرور اثني عشر عاماً، عندما دفعت تداعيات جائحة كوفيد-19 الاقتصاد العالمي إلى ركود عميق آخر، اختلفت التدابير السياسية التي اتّخذتها الاقتصادات المتقدّمة اختلافاً كبيراً عن تلك التي اتّخذتها في أعقاب الأزمة المالية العالمية. فقد سمحت أسعار الفائدة المنخفضة جداً أو السلبية وازدياد السيولة في أسواق رأس المال من خلال التيسير الكمي للحكومات بتقديم دعم مالي رخيص نسبياً للأسر المعيشية والشركات. وفي الاقتصادات المتقدّمة على وجه الخصوص، قامت الحكومات بتنفيذ حوافز أكبر بكثير في الميزانية. فقد تمكّنت، من خلال إتاحة تحويلات ضخمة ومؤقّته للدخل، من تخفيف حدة التوقّف المفاجئ لاقتصاداتها في عام 2020 وساعدت في دفع عجلة الانتعاش في عام 2021.

وكدليل على فعالية السياسة المالية عندما تكون متضافرة وذات حجم كافٍ، انتعش الاقتصاد العالمي انتعاشاً كبيراً في عام 2021. ومع ذلك، وفي سياق تشديد الأوضاع المالية العامة والمواقف النقدية التي هي من قبلٍ تقييدية جداً، يُظهر نموّ الناتج العالمي اعتباراً من عام 2023، من خلال الإسقاطات على عام 2025، دلائل على استقراره على معدّلات أقلّ من تلك المسجّلة في الأعوام السابقة للجائحة لدى كلّ من الاقتصادات المتقدّمة والنامية (الشكل 2-1). وحتى مسار النموّ العالمي قبل الجائحة لم يكن مرضياً البتّة، إذ كان أدنى بما يزيد على نقطة مئوية كاملة مما كان عليه قبل الأزمة المالية العالمية. فالنموّ كان ولا يزال غير كافٍ لمواجهة التحدّيات وبلوغ الأهداف الإنمائية العالمية الحالية.

والوضع مقلق بشكل خاص فيما يتعلق بأقلّ البلدان نموّاً البالغ عددها 46 بلداً. فمن المتوقّع أن يبلغ متوسّط نموّ الناتج الإجمالي لهذه البلدان 3,9 في

نموّ الناتج العالمي مستقرٌّ عند معدّلات أدنى من تلك المسجّلة قبل الجائحة.

ركود النموّ العالمي يعكس مسارات المناطق الاقتصادية الرئيسية في العالم.

(1) يوجد مزيد من المعلومات من الأمم المتحدة عن الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة، بشأن العمل اللائق ونموّ الاقتصاد، على الموقع <https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/economic-growth/>.

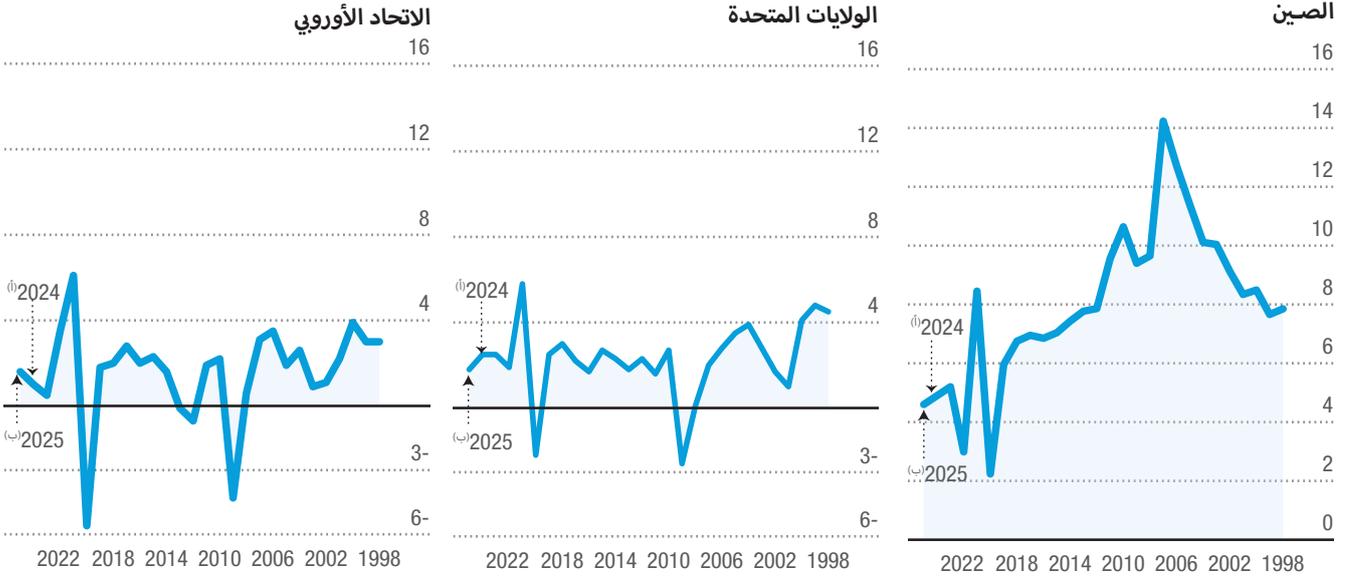
محلّ صافي الصادرات كمحرك رئيسي للنموّ في الصين خلال العقد الماضي.

التباطؤ ناتج أيضاً عن استنفاد الطفرة في قطاع البناء، فيما يتعلق بكل من البنية التحتية والإسكان، التي حلتّ

الشكل 3-1

الركود والتباطؤ يصيبان الاقتصادات الرئيسية في العالم

نموّ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، اقتصادات مختارة (النسبة المئوية)



المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى نموذج الأمم المتحدة للسياسات العالمية. ملاحظة: استناداً إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2015. (أ) تقديرات. (ب) إسقاطات.

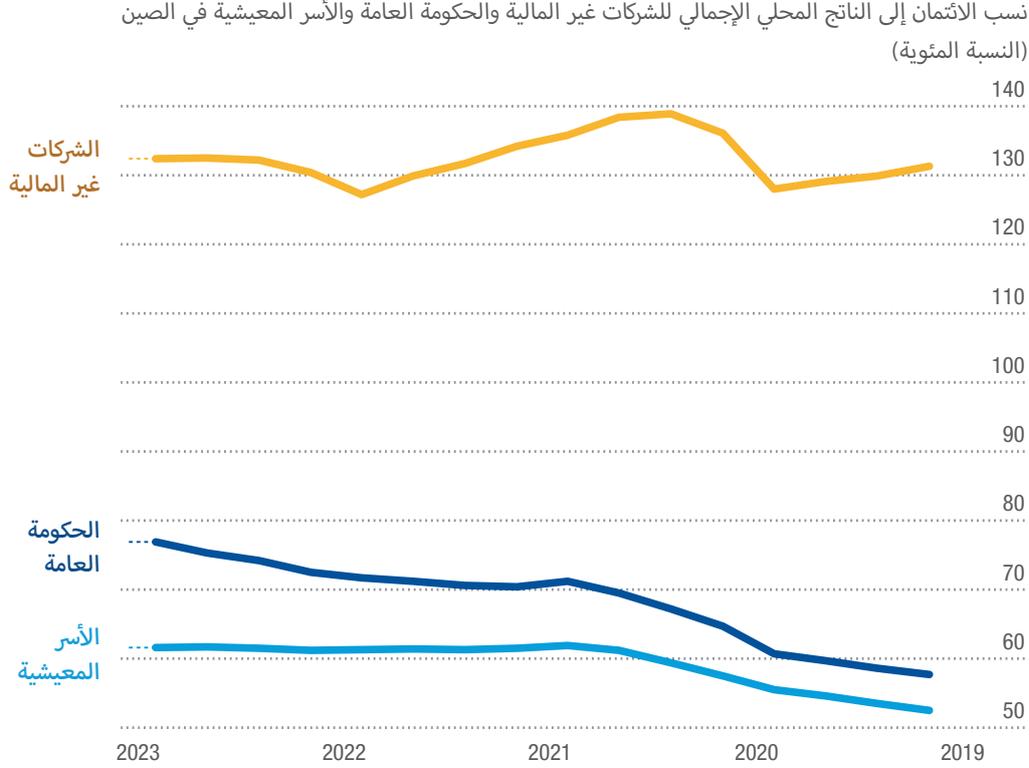
إلى اتخاذ اقتصادات كثيرة تدابير لمكافحة الإغراق (Friedberg, 2024). أما على الصعيد المحلي، فعلى الرغم من ارتفاع كميات الصادرات، لم تسجّل الشركات الصينية أرباحاً مرتفعة، بل إنّ مستويات ديونها أخذت في الازدياد.

وتشير استراتيجية الحكومة الصينية إلى تباطؤ نموّ الناتج المحلي الإجمالي، حيث إنّ زيادة الاستثمار في الابتكار والعلوم والتكنولوجيا في الوقت الراهن ليس لها نفس التأثير من حيث الطلب مثلما كان لها في مراحل التنمية السابقة التي حفّزها صافي الصادرات والبناء. وينزع ارتفاع الاستثمارات في البحث والتطوير والعلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات إلى زيادة الإنتاجية، كما أنّ تلك الاستثمارات ستساعد في إبقاء الصين في الطليعة في العديد من التكنولوجيات. ولكنها تمثّل أيضاً بداية فترة من النموّ الأكثر اعتدالاً بسبب عدم وجود سياسات حكومية لزيادة الاستهلاك المحلي الخاص للعام.

وعند النظر إلى المستقبل، لا يُرَجَّح أن يستمرّ العاملان الرئيسيان المحرّكان للنموّ في الصين على مدى العقدين الماضيين - وهما قطاع التصدير والطفرة الحاصلة في قطاع البناء والمموّلة بالديون - في توفير نفس الزخم الاقتصادي. فنسبة الدّين إلى الناتج المحلي الإجمالي المرتفعة نسبياً (بالمعايير المحلية) لدى الأُسَر الصينية (62 في المائة)، إلى جانب زيادة لجوء الشركات غير المالية إلى الاقتراض بعد تسوية مجموعة إيفرغراند في الفترة 2021-2022 والنموّ المستمرّ في نسبة الدّين العام منذ اندلاع جائحة كوفيد-19 (الشكل 4-1)، توجي بأنّ الظروف المالية الحالية ليست ملائمة لتحقيق طفرة محلية في قطاع البناء تكون مموّلة بالديون ويمكن أن تكون بمثابة المحرّك الرئيسي لنموّ الاقتصاد. وعلى الرغم من تسارع صافي الصادرات في الآونة الأخيرة، إلا أنّ هناك ريبة متزايدة بشأن إمكانية حدوث طفرة أخرى منقادة بالصادرات. فعلى الصعيد الدولي، دفعت سياسة الأسعار التي تتبّعها الشركات الصينية

الشكل 4-1

استئناف المسار التصاعدي في الدين العام وديون الشركات في الصين منذ مطلع عام 2022



المصدر: الأونكتاد استناداً إلى مصرف التسويات الدولية. ملاحظات: تشمل الأسر المعيشية المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر المعيشية. ويشمل تعبير الحكومة العامة الحكومة المركزية وحكومات الولايات والحكومات المحلية وصناديق الضمان الاجتماعي التي تسيطر عليها هذه الهيئات.

أنَّ سرعة ارتفاع الأسعار هي في المقام الأول مشكلة تتعلق بالعرض، أي أنَّ المشكلة تتعلق بحدوث تضخم من جانب البائعين وليس من جانب المشترين. وإلى جانب عوامل مساهمة أخرى، تكثفت الشركات مع التغيرات الهيكلية في الأسعار النسبية واستغلت قوتها السوقية لنقل الزيادات في التكلفة إلى المستهلكين (Weber and Wasner, 2023؛ UNCTAD, 2023b). واعتباراً من منتصف عام 2024، تباطأ المسار التصاعدي للأسعار في جميع أنحاء العالم. غير أنَّ عملية تراجع التضخم هذه تحدث وسط مسارات نمو متباينة تبايناً كبيراً، حتى لدى اقتصادات مجموعة العشرين (الفصل الأول، الفرع زاي).

ومن حيث الأرقام، من المتوقع أن تشهد الولايات المتحدة الأمريكية هبوطاً نوعاً نسبياً في النمو في عام 2024، إذ يستقر الاقتصاد على اتجاه نمو قدره 2 في المائة. وما زال النمو في الصين أخذاً في التباطؤ دون أن يتبين حتى الآن اتجاه معدل النمو

وفيما يتعلق بالاقتصاد العالمي، أفضت حالة شبه الشلل التي أصابته في عام 2020 ثم انتعاشه من جديد في عام 2021 إلى اختناقات عديدة في العرض، مع حصول ضغوط تضخمية كبيرة ولكن مؤقتة في سلاسل القيمة العالمية (UNCTAD, 2023b؛ Stiglitz, 2023). وقد تفاقمت هذه الضغوط على العرض بسبب التحويلات المؤقتة في أنماط الاستهلاك نحو السلع المعمرة (UNCTAD, 2022) وكذلك الارتفاع المفاجئ في أسعار السلع الأساسية (الفصل الثاني). وقد تمثّل رد فعل السلطات النقدية في الاقتصادات المتقدمة مالياً على الارتفاع في التضخم في اعتماد زيادة حادة في أسعار الفائدة الأساسية، مما أدّى إلى عودة أسعار الفائدة الحقيقية إلى قيم إيجابية في هذه البلدان (الفصل الأول، الفرع دال).

وبعد مرور ما يقرب من خمس سنوات على الجائحة، تبدو مخاوف النقديين من حصول "تضخم كبير بعد الجائحة" في غير محلها. فقد تبين

سرعة ارتفاع الأسعار
تبين أنها في المقام
الأول مشكلة
تتعلق بالعرض.

الفصل الأول الاقتصاد الكلي وأعراض الاستياء

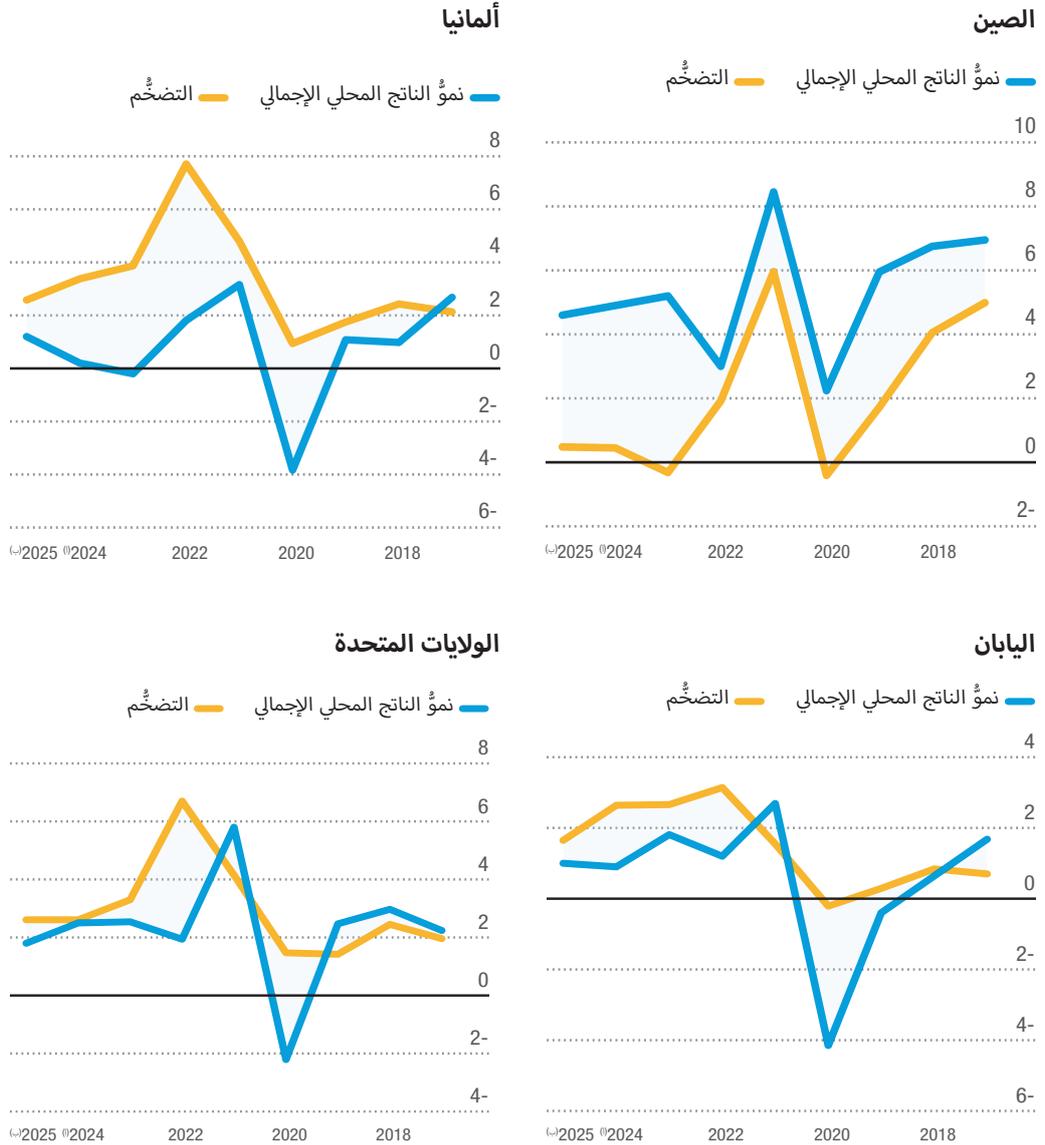
المعدّل الضئيل نوعاً ما وهو 1 في المائة بعد أن كانت قد تضرّرت بشدّة من الصدمتين المزدوجتين المتمثلتين في الجائحة والحرب في أوكرانيا (الشكل 5-1).

الذي سيصل إليه. ويبدو أنّ اليابان تسير في طريقها إلى تحقيق معدّل نموّ مستقرّ عند 1 في المائة، في حين لا تزال ألمانيا تكافح من أجل الوصول إلى نفس

الشكل 5-1

معدّلات النموّ الاقتصادي تباينت فيما بين البلدان الكبرى

نموّ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتضخّم، بلدان مختارة من مجموعة العشرين (النسبة المئوية)



المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى نموذج الأمم المتحدة للسياسات العالمية. ملاحظة: يستند نموّ الناتج إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2015. ويقابل التضخّم مُعامل تعديل الناتج المحلي الإجمالي. (أ) تقديرات. (ب) إسقاطات.

بعد الجائحة، ولكن بمسارات نموّ وأسعار مختلفة جداً (الشكل 6-1). ويبدو أنّ البرازيل تحديداً بدأت تقترب، بعد عقد من الركود، من معدّل نموّ قدره 2 في المائة

وشهدت اقتصادات البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا (بريكس)، باستثناء الصين، هي أيضاً ارتفاعاً حاداً في التضخّم

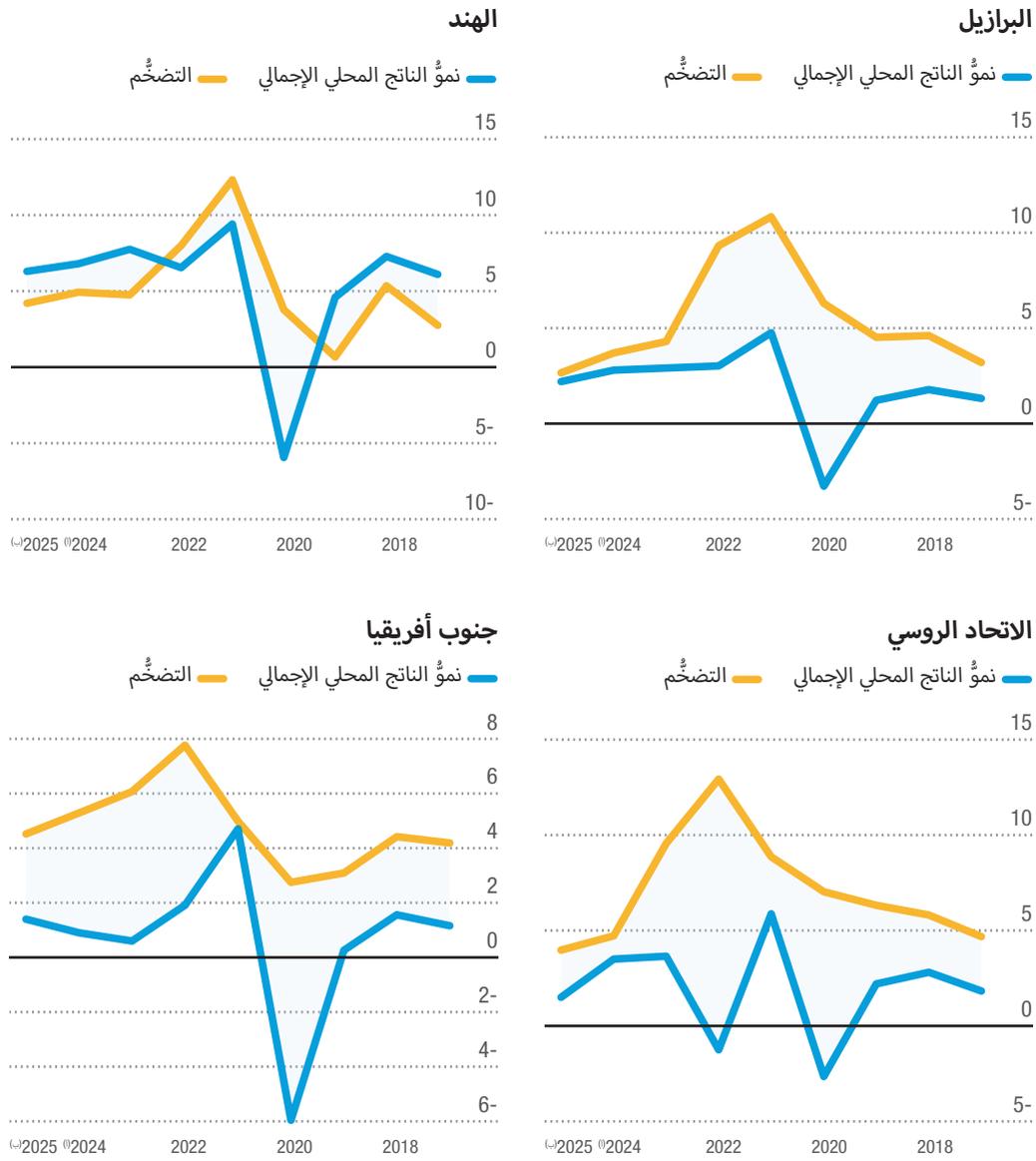
تقرير التجارة والتنمية 2024
إعادة التفكير في التنمية في زمن الاستياء

والاستثمار الروسيين. ويبدو الناتج المحلي الإجمالي للهند مستقرًا على معدل نمو قدره 6 في المائة، مع معدل تضخم مصاحب قدره 4 في المائة، بينما تكافح جنوب أفريقيا للوصول إلى معدل نمو قدره 2 في المائة ومعدل تضخم قدره 4 في المائة بحلول عام 2025.

ومعدل تضخم قدره 3 في المائة. وفي المقابل، يبدو أن اقتصاد الاتحاد الروسي يقترب من معدل تضخم قدره 4 في المائة. ولا تزال هناك ريبة كبيرة فيما يتعلق بنمو الناتج المحلي الإجمالي لديه بسبب نمط النمو المتموج الشبيه بالشكل "W" الذي أحدثته الصدمات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 وتأثير الحرب في أوكرانيا في التجارة

الشكل 6-1

التباين في مسارات النمو والتضخم سائد في اقتصادات بلدان البريكس (باستثناء الصين)
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتضخم
(النسبة المئوية)



المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى نموذج الأمم المتحدة للسياسات العالمية.
ملاحظة: يستند نمو الناتج إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2015. ويقابل التضخم مُعامل تعديل الناتج المحلي الإجمالي.
(أ) تقديرات.
(ب) إسقاطات.

جيم-الاقتصاد الكلي واستياء المستهلكين

إنَّ الانتعاش وتراجع التضخُّم اللذين أعقبا جائحة كوفيد-19 صاحبهما استياء واسع النطاق في جميع البلدان. فقد أثَّرت الزيادة الحادة في تكلفة الائتمان - نتيجة لرفع أسعار الفائدة - في الأسر المعيشية بشكل خاص في ظلَّ ارتفاع مستويات ديونها. ونتيجة لذلك، اضطرتَّ أسر معيشية عديدة إلى خفض الإنفاق بسبب تقلُّص دخلها المخصَّص لذلك. كما أنَّ مسار الأسعار الاستهلاكية، الذي لم يعد إلى الاتجاه الذي كان عليه قبل الجائحة على الرغم من تراجع التضخُّم في السنوات الأخيرة، أدَّى إلى تضائل كبير في القوة الشرائية للأسر المعيشية. وأصبحت الأسعار الاستهلاكية في البلدان المتقدِّمة والنامية أعلى بنسبتي 11 و 14 في المائة على التوالي مقارنةً بالمستويات التي ظهرت في الاتجاه السائد قبل الجائحة (الشكل 7-1).

ارتفاع الأسعار وتكاليف
الائتمان يلتهمان
دخل الأسر المعيشية
المخصَّص للإنفاق.

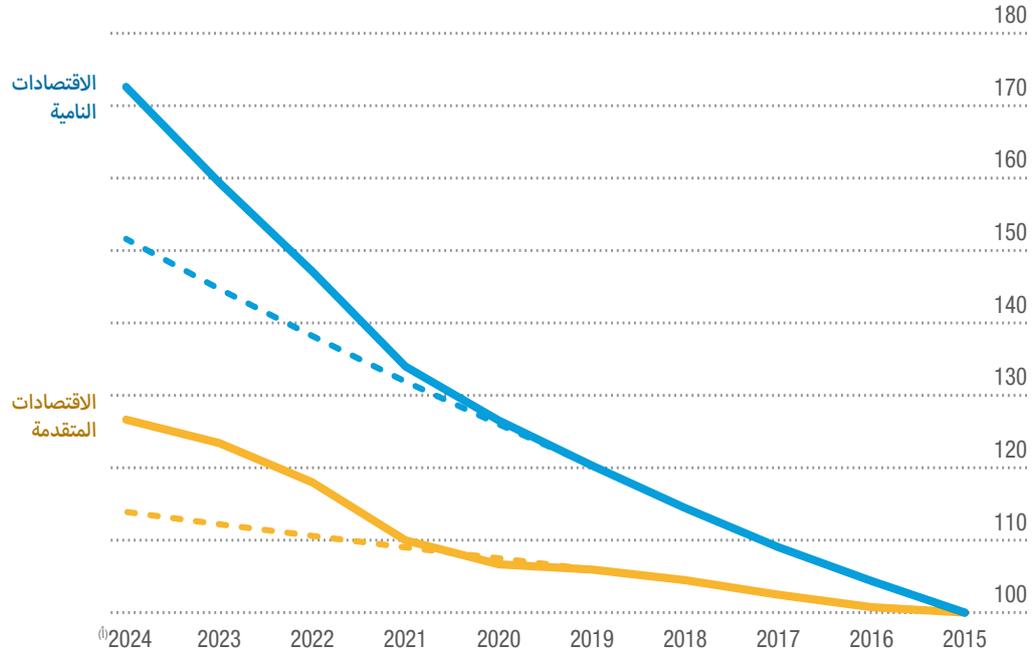
الشكل 7-1

ارتفاع الأسعار الاستهلاكية أنهك القوَّة الشرائية للأسر المعيشية في كلِّ من البلدان

المتقدِّمة والنامية

مؤشِّر أسعار المستهلك

(100=2015)



المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى بيانات من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، نيسان/أبريل 2024. ملاحظات: تقابل الخطوط المتقطعة التقديرات التي تستند إلى الاتجاه السائد قبل الجائحة (2015-2019). وتُحسب المجاميع المتعلقة بالاقتصادات المتقدِّمة والنامية باستخدام متوسطات هندسية. (أ)

الذي بدأ في عام 2021. وكما بيّن الأونكتاد في الطبقات الأخيرة من تقرير التجارة والتنمية، لم يكن الارتفاع الحاد في التضخم بعد الجائحة مجرد نتيجة لاقتصادات محكومة تسعى فيها أموال طائلة للحصول على سلع وخدمات قليلة جداً. بل إنه كان ثمرة مجموعة من العوامل، من بينها حصول اختناقات مؤقتة في العرض، وتغيّر أنماط الاستهلاك، وارتفاع أسعار السلع الأساسية، وزيادة التكتلات في الأسواق، وسلوك التسعير الذي سلكته شركات كبيرة في قطاعات معيّنة، وعلى الأخص في قطاعي الأغذية الزراعية والطاقة (UNCTAD, 2023b).

وتشير بنية التضخم - التي تتسم بوجود مشاكل عديدة من جانب العرض لم تحل حتى اليوم - تساؤلات حول فعالية الموقف النقدي. فالاعتماد المفرط على التشدد النقدي الحاد والمطول باعتباره الأداة السياسية الوحيدة لخفض التضخم إلى المعدلات المستهدفة في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية لن يكون فعالاً إلا جزئياً، مثلما لم يفلح تخفيف السياسة النقدية في فترة الانكماش بعد الأزمة المالية العالمية في رفع التضخم إلى المعدلات المستهدفة. وفي الوقت نفسه، كان التشدد النقدي مكلفاً باعتباره عاملاً رئيسياً في تقييد النشاط الاقتصادي؛ وزيادة تكاليف التمويل للأسر المعيشية والشركات والحكومات؛ ومفاومة مخاطر عدم الاستقرار المالي؛ وزيادة الضغط على العملات؛ وتضخيم أعباء الديون في البلدان النامية (UNCTAD, 2024c). ومن شأن اعتماد مزيج سياسي أكثر توازناً يعالج مختلف القوى المتسببة في الضغوط التضخمية أن يكون أكثر فعالية وأن ينطوي على "أضرار جانبية" أقل.

وهذا المزيج يمكن أن يشمل اتخاذ إجراءات متناسقة لكبح جماح الممارسات المخلة بالمنافسة، وإساءة استخدام المراكز السوقية المهيمنة وتكتل الشركات في القطاعات الرئيسية. وهذا سيشمل وضع أدوات لتثبيت الأسعار والقيام بمراجعات للإطار التنظيمي الحالي لأنشطة تجارة السلع الأساسية من أجل الحد من المضاربات المالية المفرطة، والتركيز بشكل أقوى في السياسة النقدية على الاستقرار المالي وإدارة السيولة في النظام المالي (UNCTAD, 2020, 2023).

لقد أدت ديناميات الأسعار هذه وما رافقها من انخفاض في القوة الشرائية للمستهلكين في بعض البلدان إلى ركود، وفي بلدان أخرى - ولا سيما حيث كان الدعم المالي للأسر المعيشية خلال الجائحة أكثر تقبلاً - إلى انخفاض في نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي للأسر المعيشية مقارنة بما كان عليه قبل الجائحة (الشكل 8-1).

الشكل 8-1

الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية في العديد من البلدان لم يعد بعد إلى المستوى الذي كان عليه قبل الجائحة

نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحقيقي للأسر المعيشية في بلدان مختارة من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (الربع الثالث من عام 2019 = 100)

الربع الثالث، 2019 ■ الربع الأول، 2024 ■



المصدر: الأونكتاد استناداً إلى قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

وتتعلق إحدى السمات الرئيسية للنشاط الاقتصادي في فترة ما بعد الجائحة بالتدابير السياسية المتخذة للتصدّي لارتفاع التضخم

الإنفاق الحقيقي للأسر المعيشية في العديد من البلدان ما زال دون المستويات التي كان عليها قبل الجائحة.



الارتفاع الحاد في التضخم بعد الجائحة كان ثمرة مجموعة من العوامل.

دال- تأخر التيسير النقدي وارتفاع قيمة الدولار

يبدو أنَّ المناقشات التي دارت بين علماء الاقتصاد قبل الجائحة حول ما إذا كان الاقتصاد العالمي قد دخل حقبة من الركود المُزمن قد حسمتها صدمة كوفيد-19. فأنصار فكرة الركود المُزمن ما انفكوا يصرون على أنَّ اتجاهات النمو الضعيفة التي حصلت بعد الأزمة المالية العالمية كانت نتيجة ثانوية لتراجع مستويات الاستثمار على الرغم من انخفاض أسعار الفائدة تاريخياً - بسبب الزيادات في معدّل الادّخار - التي أدّت إلى نقص مستمرّ في الطلب الإجمالي. وفي الواقع، تتجّت أسعار الفائدة الحقيقية السلبية في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين عن عدم كفاية الدافع المالي لتعويض الانخفاض في الاستثمار الرأسمالي الثابت للقطاع الخاص بعد الأزمة المالية (UNCTAD, 2015؛ Cooper, 2022).

عام 2023 قد أدّى إلى مواقف نقدية لا تزال تقييدية للغاية.

وقد كُزّرت في بلدان نامية كثيرة الزيادة في أسعار الفائدة الأساسية التي طبّقت في الاقتصادات المتقدّمة الرئيسية (الشكل 9-1). وفي حالة هذه البلدان، ستكون وتيرة التطبيع النقدي حتماً متباينة نوعاً ما بحسب اختلاف مسارات كلٍّ من التضخّم وأسعار الصرف، فضلاً عن العوامل المحلية المحدّدة الأخرى في كل بلد. وفي أمريكا اللاتينية، كانت البرازيل وشيلي أول من رفع أسعار الفائدة، وتلتها كولومبيا والمكسيك. واعتباراً من منتصف عام 2024، أصبح الوضع في البرازيل غير مؤكّد، مع احتمال حدوث زيادات جديدة في عام 2025، في حين أنّ المكسيك لم تتفدّ بعدُ تدابيرها بشأن التيسير النقدي. وفي شيلي وكولومبيا، من المتوقع أن تواصل المصارف المركزية خفض أسعار الفائدة تدريجياً.

وما زالت إندونيسيا وجنوب أفريقيا والهند في مرحلة سعر الفائدة الاسمي المرتفع، مع عدم توقُّع حصول تخفيضات ذات دلالة في الفترة 2024-2025. وتواصل الصين تيسيرها النقدي التدريجي، مع إمكانية إجراء مزيد من التخفيضات في الفترة 2024-2025 من أجل تجنُّب حصول تباطؤ في النمو الاقتصادي. وفي الاتحاد الروسي، من المتوقع أن يُبقي المصرف المركزي الروسي على سعر الفائدة المرتفع لديه من أجل معالجة الضغوط المستمرة في سعر الصرف وفي الأسعار من جرّاء الحرب في أوكرانيا.

لقد أدّى تضايف اختناقات العرض وسلسلة من العوامل الأخرى أثناء الجائحة وبعدها إلى ارتفاع مؤكّت في التضخّم في جميع أنحاء العالم، وهذا أدّى في نفس الوقت تقريباً إلى ارتفاع في أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدّمة الرئيسية (الشكل 9-1). فقد قفزت أسعار الفائدة الأساسية في المملكة المتحدة والولايات المتحدة وكذلك في منطقة اليورو بشكل حادّ من أواخر عام 2021 حتى منتصف عام 2023. وعلى الرغم من التوقُّعات في مطلع عام 2024 بأنّ دورات من التيسير النقدي ستبدأ قريباً وبأنها ستكون جارية الآن، فقد تکرّر تأخّر بدء دورة التيسير التي طال انتظارها.

وبعد تأجيلات عديدة، بدأ المصرف المركزي الأوروبي أخيراً عمليته للتيسير النقدي بتخفيض أسعار الفائدة الرئيسية بمقدار 25 نقطة أساس في 6 حزيران/يونيه 2024. كما أجرى تخفيضاً آخر بمقدار 25 نقطة أساس على سعر الفائدة على الودائع في 12 أيلول/سبتمبر. وأرجئ تخفيض أسعار الفائدة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة إلى النصف الثاني من عام 2024، حيث خفض مصرف إنكلترا معدّل الفائدة المستخدم كأساس للخصم لديه بمقدار 25 نقطة أساس في 16 آب/أغسطس وخفض نظام الاحتياطي الاتحادي سعر الفائدة المستهدف للأموال الاتحادية لديه بمقدار 50 نقطة أساس في 18 أيلول/سبتمبر. وعلى الرغم من هذه الخطوات الأولية نحو التيسير النقدي، فإنّ الحجم التراكمي للزيادات في أسعار الفائدة من عام 2021 إلى

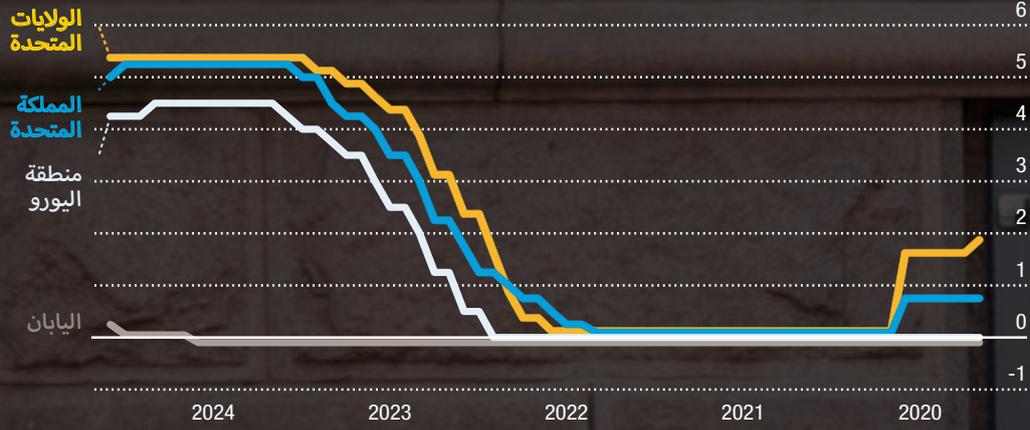
بدء التيسير النقدي
الذي طال انتظاره
تأخّر مراراً.

الشكل 9-1

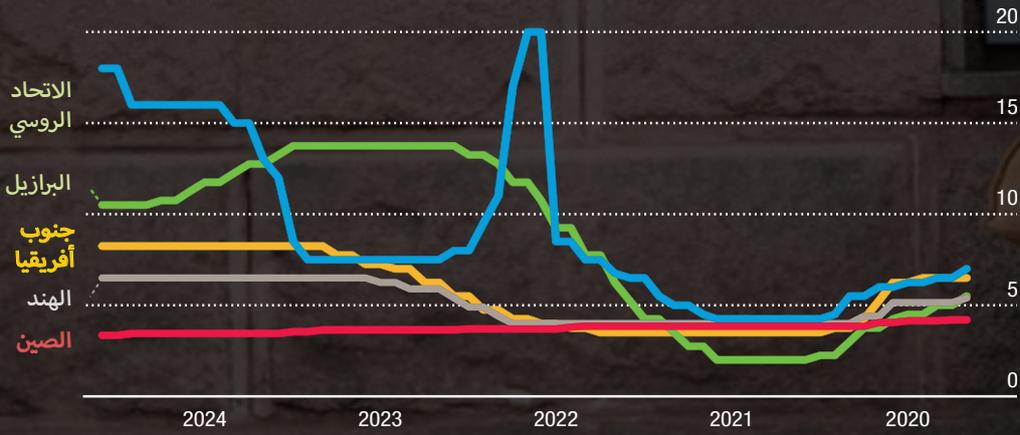
أسعار الفائدة الأساسية النقدية لا تزال مرتفعة في جميع أنحاء العالم

أسعار الفائدة الأساسية (القصيرة الأجل) المحددة من المصارف المركزية (النسبة المئوية)

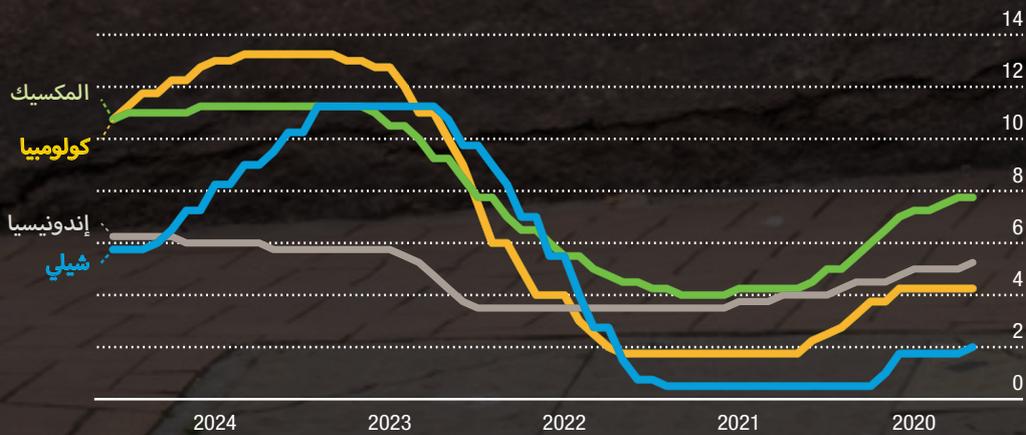
اقتصادات متقدمة مختارة



اقتصادات الـبريكس



اقتصادات نامية مختارة من خارج مجموعة الـبريكس



المصدر: مصرف التسويات الدولية.

تأخر التيسير النقدي في الاقتصادات المتقدمة تسبب في وقوع ضغط على المصارف المركزية في جميع بلدان الجنوب.

من بين 94 اقتصاداً نامياً يعمل وفقاً لأنظمة أسعار صرف غير ثابتة، سجّل 79 منها انخفاضاً في قيمة العملة مقابل الدولار في عام 2024.

أما المستجّد النقدي الرئيسي حتى عام 2024 فقد حدث في اليابان، حيث إنهى مصرف اليابان سعر الفائدة الإسمي السلبي لديه الذي استمر لمدة ثماني سنوات تقريباً. وما زال سعر الفائدة الأساسي في اليابان قريباً من الصفر، أما سعر الفائدة الحقيقي فهو سلبي، ولكن، من المتوقع أن يؤدي التغيير الذي أجري مؤخراً بمقدار 20 نقطة أساس على التداول المحمول القصير الأجل الذي يُستخدم فيه الين عملاً للاقتراض إلى التخفيف من حدة الانخفاض في قيمة العملة اليابانية أمام العملات الاحتياطية الرئيسية الأخرى بعد الجائحة (الشكل 10-1).

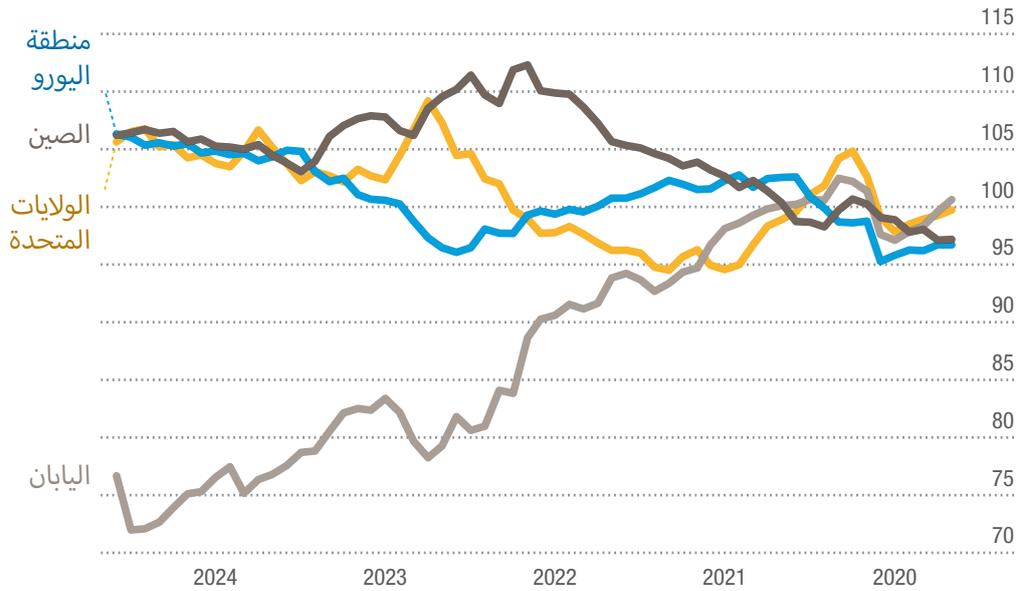
وإلى جانب العوامل المحلية المحددة في كل بلد، يمثل التأخر في التيسير النقدي في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية عاملاً أساسياً في ممارسة الضغط على المصارف المركزية في البلدان النامية. ونتيجة لذلك، ترى هذه المصارف ضرورة الحفاظ على سياسة نقدية أكثر تشدداً مما هو لازم لتجنب الفروق في أسعار الفائدة التي قد تتسبب في تدفقات رأس المال إلى الخارج وانخفاض قيمة العملة المحلية. وفي الوقت نفسه، يثير إنهاء التيسير النقدي الكمي تحديات جديدة فيما يتعلق بتداول السندات التي أصدرتها بالعملات الأجنبية حكومات البلدان النامية خلال الفترة التي يسّرت فيها المصارف المركزية الرئيسية إصدار هذه السندات من خلال برامج التيسير النقدي الكمي.

الشكل 10-1

باستثناء الين، سجّلت عملات الاحتياطي الرئيسية ارتفاعاً تدريجياً في عام 2024

مؤشر سعر الصرف الإسمي الفعلي

(100=2020)



المصدر: مصرف التسويات الدولية.

ملاحظة: تُحسب أسعار الصرف الفعلية الإسمية باعتبارها متوسطات هندسية مرجحة بالتجارة لأسعار الصرف الثنائية.

انخفاضاً في قيمة عملاتها مقابل الدولار. ومن بين 94 اقتصاداً من الاقتصادات النامية التي تعمل في ظل أنظمة أسعار صرف غير ثابتة والتي تتوفر بيانات بشأنها⁽²⁾، سجّل 79 اقتصاداً انخفاضاً اسمياً في قيمة العملة في النصف الأول من عام 2024. وشهد

أما خارج اليابان، فقد سجّلت قيمة عملات الاقتصادات المتقدمة الرئيسية الأخرى ارتفاعاً تدريجياً طوال عام 2024 (الشكل 10-1). وأما في الاقتصادات النامية، وعلى الرغم من المواقف المتشددة التي اتخذتها السلطات النقدية، فقد شهد معظمها

(2) راجع بوابة بيانات مصرف التسويات الدولية عن أسعار الصرف الثنائية، على الموقع الإلكتروني <https://data.bis.org/topics/XRU/data>

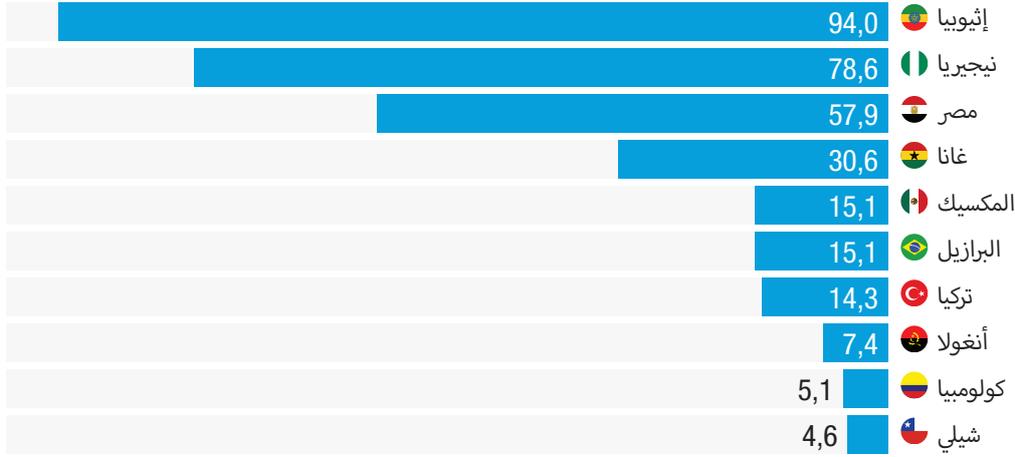
انخفاضات حادة جداً في قيمة عملاتها، فإن الظروف النقدية الدولية العصبية المستمرة أدت إلى تفاقم الضغوط المنصبة على العملات المحلية في جميع البلدان النامية.

بعضها انخفاضاً حاداً بشكل خاص (الشكل 11-1) أدى إلى تأجيج الضغوط التضخّمية في اقتصاداتها. ومع أنّ هناك عوامل محلية محدّدة لها تأثيرها أيضاً (الفرع زاي)، ولا سيما في البلدان التي تشهد

الشكل 11-1

عدّة اقتصادات نامية عانت من انخفاضات حادة في قيمة عملاتها في عام 2024

انخفاضات أسعار الصرف الثنائية مقابل دولار الولايات المتحدة بالقيمة الإسمية، بلدان نامية مختارة، كانون الثاني/يناير - آب/أغسطس 2024 (النسبة المئوية)



المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى قاعدة بيانات أيقون التابعة لبورصة لندن (LSEG Eikon).
ملاحظة: التغيّر بالنسبة المئوية في سعر الصرف الاسمي مقابل دولار الولايات المتحدة في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2024 إلى 22 آب/أغسطس 2024.

كبيراً. كما أنّ ذلك يزيد من تكاليف خدمة الديون المقومة بالعملات الأجنبية. وهذا الوضع يضغط على الحسابات المالية ويزيد من المخاطر المحتملة التي تهدد الاستقرار المالي.

ويتسبب استمرار ارتفاع أسعار الفائدة الأساسية في الاقتصادات المتقدّمة الرئيسية بالتزامن مع انخفاض قيمة العملات المحلية في تقييد مجال التصرف المتاح للسلطات في البلدان النامية تقييداً

استمرار الظروف النقدية الدولية العصبية فرض ضغوطاً إضافية على عملات البلدان النامية.

هاء- الإلغاء التدريجي للحوافز المالية وارتفاع مستويات الدين العام

تمثل ردُّ الاقتصادات الكبرى في مجموعة العشرين على صدمة كوفيد-19 في توفير حوافز مالية ذات أحجام متباينة جداً. ففي الولايات المتحدة، انخفض الرصيد الأولي من عجز بنسبة 3,5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 إلى ما يقرب من 12 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020. ومن المتوقع أن تؤدي عملية ضبط أوضاع المالية العامة التي تجري منذ ذلك الحين إلى إعادة الحسابات المالية إلى عجز أولي بنسبة 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024. وعند مقارنة التدابير المتخذة في الولايات المتحدة للتصدي للأزمة المالية العالمية بتلك المتخذة للتصدي لصدمة كوفيد-19، يتبين أن الدافع المالي أو التغيير في العجز الأولي كان أكثر أهمية في عام 2020 منه في عام 2009 (الشكل 12-1).

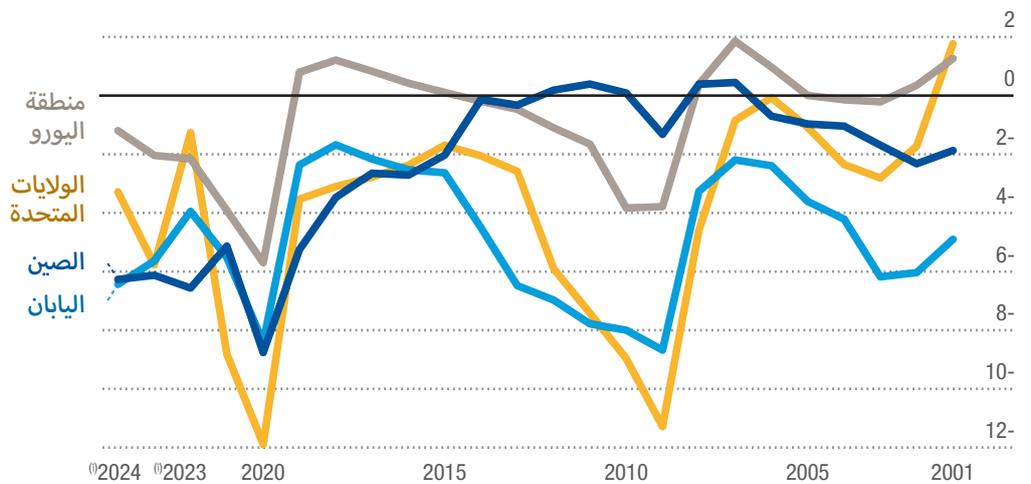
في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 إلى عجز قدره 6 في المائة تقريباً في عام 2020. وقد بدأ ضبط أوضاع المالية العامة في عام 2021، ومن المتوقع أن يصل بمنطقة اليورو إلى عجز يبلغ قرابة 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024.

لقد تمثلت التدابير المالية التي أُخذت في منطقة اليورو للتصدي للأزمة المالية العالمية وصدمة كوفيد-19 أيضاً في توفير حافز ولكن بحجم أقل وتوظيف الميزانية على نحو أسرع مما حدث في الولايات المتحدة. وفي السنوات الأخيرة، انخفض الرصيد الأولي من فائض قدره 0,7

الشكل 12-1

تباين ديناميات الرصيد المالي بين كبرى الاقتصادات في العالم

الرصيد المالي الأولي في اقتصادات مختارة من مجموعة العشرين (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان/أبريل 2024. (أ) تقديرات.

صدمة كوفيد-19 أدت إلى ارتفاع الدين العام في جُلِّ اقتصادات مجموعة العشرين.

العام بما يقارب 13 إلى 17 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. أما في الاقتصادات النامية المتبقية، فقد حدثت أكبر زيادة في الديون في جنوب أفريقيا، حيث ارتفعت بنسبة 18 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

ويزداد عبء ارتفاع مستويات الديون من حيث كمية الموارد العمومية التي يجب تخصيصها لخدمة هذه الالتزامات تفاقماً بسبب الظروف المالية الدولية العصبية (الفصل الثاني) وانخفاض قيمة العملات. ذلك أنه يجب توجيه نسبة أكبر من الأموال العامة إلى خدمة الديون بدلاً من توجيهها إلى الخدمات العمومية والاستثمارات التي هناك حاجة ماسة إليها في المجالات التي هي رئيسية لتحقيق الأهداف الإنمائية والمناخية.

وبينما يشير بعض أنصار ضبط أوضاع المالية العامة إلى ارتفاع حالات العجز وأرصدة الدين العام باعتباره دليلاً على ضرورة قيام الحكومات بتقييد الإنفاق، إلا أن هذه الوصفة السياساتية لا تفعل شيئاً لمعالجة النقص في النفقات العامة اللازمة لمعالجة التحديات الإنمائية التي تواجه الاقتصادات النامية. بل إنها في الحقيقة تزيد من حدة هذه التحديات. فمعالجة الآثار السلبية الناجمة عن الاختلالات المالية وديناميات الديون الناتجة عنها مع الحفاظ في الوقت نفسه على استثمارات عامة كافية لسدّ الفجوات الإنمائية تتطلب اتخاذ تدابير ذات طابع استباقي أكثر.

ومن الناحية المالية، يستلزم أحد العوامل الرئيسية فيما يتعلق بمعالجة الاختلالات المالية وارتفاع التزامات الديون الحكومية التأكد من أن الإيرادات المالية تعكس بشكل كافٍ المكاسب الاقتصادية والمالية التي تجنيها الشركات الكبرى وكذلك ذوو الدخل الأعلى. ذلك أن الشركات تستخدم أدوات لا تُعدُّ ولا تُحصى لتجنب الالتزامات الضريبية⁽³⁾، مستنزفة بذلك الخزائن العمومية ومعيقة بشدة قدرات الحكومة على تعبئة الموارد اللازمة للخدمات العمومية والاستثمارات الأساسية (UNCTAD, 2017). ومن أجل إحراز تقدّم في تصحيح هذه الممارسات، لا بدّ من تضيق الخناق بشكل منسّق على ممارسات

وفي آسيا، تصدّت اليابان لكلّ من الأزمة المالية العالمية وصدمة كوفيد-19 بواسطة حافز مالي متشابه، تمثّل في زيادة قدرها 5 نقاط مئوية في نسبة العجز الأولي إلى الناتج المحلي الإجمالي. وفي المقابل، أصبحت الصين أنشط مالياً بعد الجائحة مقارنة بالأزمة المالية العالمية. ففي عام 2009، كان لدى الصين عجزاً أولياً مؤقّتاً وصغيراً، أعقبته ميزانية أولية متوازنة تقريباً في الفترة 2010-2014. ثم بدأ الوضع يتغيّر في عام 2015، عندما بدأ العجز الأولي في الازدياد. وبحلول عام 2019، بلغ العجز 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي؛ وقد أدت صدمة كوفيد-19 إلى تعميق ذلك العجز ليلعب ما يقرب من 9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020. وفيما يتعلق بالفترة 2024-2025، من المتوقع أن يستقرّ العجز الأولي على ما يقارب 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وكما هو مُبيّن أدناه، تنعكس الزيادات في العجز الأولي على تضخّم أرصدة الدين العام.

وكما هو متوقّع بعد أيّ ركود، أدت صدمة كوفيد-19 إلى ارتفاع الدين العام في جُلِّ اقتصادات مجموعة العشرين (الجدول 2-1). ومثّلت البرازيل وتركيا الاستثناءين من ذلك، لأسباب تتعلق بتميّز وضعهما. ففي البرازيل، كان هناك تراكم كبير للدين العام قبل اندلاع الأزمة، وكانت الحكومة في خضم عملية إعادة هيكلة مالية عندما حلت الجائحة. وفي تركيا، أدّى التضخّم المرتفع والنمو السريع وانخفاض أسعار الفائدة الحقيقية إلى تخفيف أثر صدمة كوفيد-19 على ديناميات الديون.

وفي بقية بلدان مجموعة العشرين، حدث أكبر ارتفاع في الديون في الأرجنتين، وحدث ذلك في معظمه في عام 2023، بسبب الانخفاض الأقصى لقيمة البيسو في ذلك العام. ونظراً لأنّ معظم الديون الحكومية مقوَّمة بدولار الولايات المتحدة، فقد كان لاستراتيجية التثبيت الأرجنتينية تأثير سلبي كبير في الملاءة المالية. وقد سجّل ثاني أكبر تراكم للدين العام في الصين (بزيادة قدرها 23 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)، ولكن كانت نسبة الدين العام فيها منخفضة نسبياً قبل الجائحة. وفي معظم الاقتصادات المتقدّمة الكبرى، أدت الجائحة إلى زيادة إجمالي الدين

(3) تنطوي أهم أدوات التخطيط الضريبي هذه على تحويل الأرباح إلى الشركات التابعة الموجودة في الملاذات الضريبية، وتحويل الالتزامات إلى الشركات التابعة الموجودة في الولايات القضائية ذات الضرائب المرتفعة، والتسعير التحويلي من خلال التقييمات غير الدقيقة بشكل متعمّد للمعاملات عبر الحدود داخل الشركات، واستغلال الثغرات الضريبية في قوانين الضرائب المحلية والمعاهدات الضريبية الدولية (UNCTAD, 2020).

من الضروري تضيق الخناق على التهرب الضريبي الذي تمارسه الشركات ووضع آلية متعدّدة الأطراف لتعزيز المواقف التفاوضية للبلدان النامية.

تمكين البلدان النامية من قلب حالات التضارب في المواقف التفاوضية بشأن اتفاقات الازدواج الضريبي (الفصل الخامس).

المراجعة الضريبية للشركات، والملاذات الضريبية والولايات القضائية ذات الامتيازات الضريبية، كما لا بدّ من إيجاد آلية متعدّدة الأطراف قادرة على

الجدول 2-1

مستويات الدين العام ارتفعت ارتفاعاً حاداً في أعقاب صدمة كوفيد-19

إجمالي الدين الحكومي العام في اقتصادات مجموعة العشرين (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

فترة صدمة كوفيد-19

التغير 2023-2019	2023 ⁽¹⁾	2022	2021	2020	2019	
65	155	85	81	104	90	الأرجنتين
3	49	50	56	57	47	أستراليا
-2	85	84	89	96	87	البرازيل
17	107	107	114	118	90	كندا
23	84	77	72	70	60	الصين
5	89	91	95	97	84	منطقة اليورو
13	111	112	113	115	97	فرنسا
5	64	66	69	69	60	ألمانيا
3	137	141	147	155	134	إيطاليا
8	83	82	84	88	75	الهند
9	40	40	41	40	31	إندونيسيا
16	252	257	254	258	236	اليابان
1	53	54	57	59	52	المكسيك
13	55	54	51	49	42	جمهورية كوريا
6	20	19	16	19	14	الاتحاد الروسي
5	26	24	29	31	22	المملكة العربية السعودية
18	74	71	69	69	56	جنوب أفريقيا
-4	29	31	40	39	32	تركيا
15	101	100	105	106	86	المملكة المتحدة
14	122	120	125	132	108	الولايات المتحدة الأمريكية

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان/أبريل 2024. تقديرات.

عامل رئيسي آخر لضمان توفير مبالغ عمومية كافية بلوغ الأهداف الإنمائية. وتشمل الإجراءات السياسية المهمة على الصعيد الدولي زيادة التمويل الميسر من

ثم إنَّ زيادة فرص الاستفادة من خيارات تمويل ميسور التكلفة وموثوق وطويل الأجل - ولا سيما فيما يتعلق بالبلدان النامية الأكثر هشاشة - هي أيضاً

التي يجب تدارسها آثار القرارات النقدية في مسارات الديون وتكاليف خدمة الديون، وتمويل الاستثمارات التي هناك حاجة ماسة إليها، والاستدامة المالية، والثغرات في توفير رأس المال (UNCTAD, 2023b, box I.2).

ولا يمكن أن تكون التغييرات التي تُجرى على معايير وأداء عملية صنع السياسات ظرفية. بل يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من ولايات المؤسسات النقدية. فقد أظهر التيسير النقدي الكمي الذي اعتمد للتصدي للأزمة المالية العالمية أن السياسة النقدية تكون أكثر فعالية عند استخدامها من أجل تحقيق الاستقرار المالي وليس لمجرد تنظيم التضخم ودورة الأعمال، حيث تسبب حالات التأخر والأداء غير المؤكد لآليات انتقال السياسة النقدية في التقليل من فعالية السياسة النقدية.

خلال رسملة المصارف المتعددة الأطراف والإقليمية، وإصدار حقوق سحب خاصة جديدة وإعادة توزيع حقوق السحب الخاصة القائمة، واستخدام أدوات مالية مبتكرة (مثل سندات التنمية المستدامة وسندات القدرة على الصمود)، وتوسيع نطاق تسهيلات مبادلات العملات، التي ابتكرها الاحتياطي الفيدرالي، لتسهيل الاقتراض بالعملة المحلية على حساب العملة الأجنبية (UNCTAD, 2023b).

ومن الناحية النقدية، وبدلاً من التركيز حصراً على أهداف التضخم في تحديد السياسات، يجب على السلطات النقدية - ولا سيما تلك الموجودة في الاقتصادات المتقدمة الكبرى - أن تنظر في الآثار الأوسع نطاقاً التي تنجم عن قراراتها. وتشمل العوامل

ينبغي للسلطات النقدية أن تنظر في الآثار الأوسع نطاقاً التي تنجم عن قراراتها.

الإطار 1-1

عملية حسابية مالية سارة وغير سارة

أثار ارتفاع الدين العام بعد صدمة كوفيد-19 المخاوف المعتادة بشأن الملاءة المالية للحكومات في جميع أنحاء العالم، مع صدور دعوات مختلفة إلى اتخاذ إجراءات بحسب الاقتصاد الخاضع للتحليل. ففي الاقتصادات النامية، صدرت توصيات تدعو إلى ضبط أوضاع المالية العامة بسرعة لاكتساب مصداقية سياساتية، حتى لو تطلب ذلك حدوث تباطؤ كبير أو حتى انكماش في الناتج المحلي الإجمالي في بداية الدورة. وفي المقابل، اعتمدت الاقتصادات المتقدمة نهجاً أكثر تدرجاً، متقبلة حصول عجز أولي أعلى لفترة زمنية أطول، بالإضافة إلى إطالة الأفق الزمني اللازم للاقتراب من أهدافها المتعلقة بالتضخم من أجل تجنب حدوث ارتفاع حاد في أسعار الفائدة الحقيقية (Taylor and Barbosa-Filho, 2021).

ومن الناحية النظرية، يمكن أن يؤدي تنسيق السياسات المناسب والدعم الدولي إلى إنهاء ازدواجية المعايير المالية والنقدية بين الاقتصادات المتقدمة والنامية، مما يسمح للاقتصادات النامية بتبني نفس التصحيح التدريجي المتبع في الاقتصادات المرتفعة الدخل. ومن الناحية العملية، يكمن التحدي في تخفيض تكلفة الدين العام في البلدان النامية، وهو ما يسميه الاقتصاديون "ح" (منقوصاً منه "ج")، أي الفرق بين سعر الفائدة الحقيقي على السندات الحكومية (ح) ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلد (ج).

وقد كشفت الأبحاث الأخيرة أن معدل الفائدة الحقيقي في المدى الطويل يكون أدنى من نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة (Mehrotra and Sergeyev, 2021)، مما يخلق عملية حسابية مالية سارة: إذ يمكن للبلد أن يتخلص من نسب الدين المرتفعة من خلال تحقيق عجز معتدل في الميزانية الأولية. وعلى النقيض من ذلك، فإن "ح" (منقوصاً منه "ج")، في معظم الاقتصادات النامية وبعض الاقتصادات المتقدمة إيجابي جداً. وهذا يؤدي إلى عملية حسابية مالية غير سارة لهذه البلدان، حيث يستلزم الأمر فوائض أولية كبيرة لإبقاء الدين العام تحت السيطرة. ولما كانت البلدان النامية تحتاج أيضاً إلى مزيد من الإنفاق العام على الخدمات العمومية الشاملة والبنية التحتية، فإن القيد المالي الحالي لا يتوافق مع التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة.

وبالإضافة إلى الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني، تتطلب الحسابات المالية غير السارة للبلدان النامية اتخاذ إجراءين على الأقل على الصعيد العالمي. أما الأول فيتمثل في فرض زيادة منسقة في الضرائب على الأنشطة العابرة للحدود، وخاصة على الأفراد ذوي الملاءة المالية العالية والشركات الكبيرة، من أجل زيادة الأرصدة الحكومية الأولية (Ocampo, 2014). وأما الثاني فيتمثل في القيام بمبادرة متعددة الأطراف لتخفيض علاوات المخاطرة على استثمارات حكومية مختارة في البلدان النامية، مع قيام

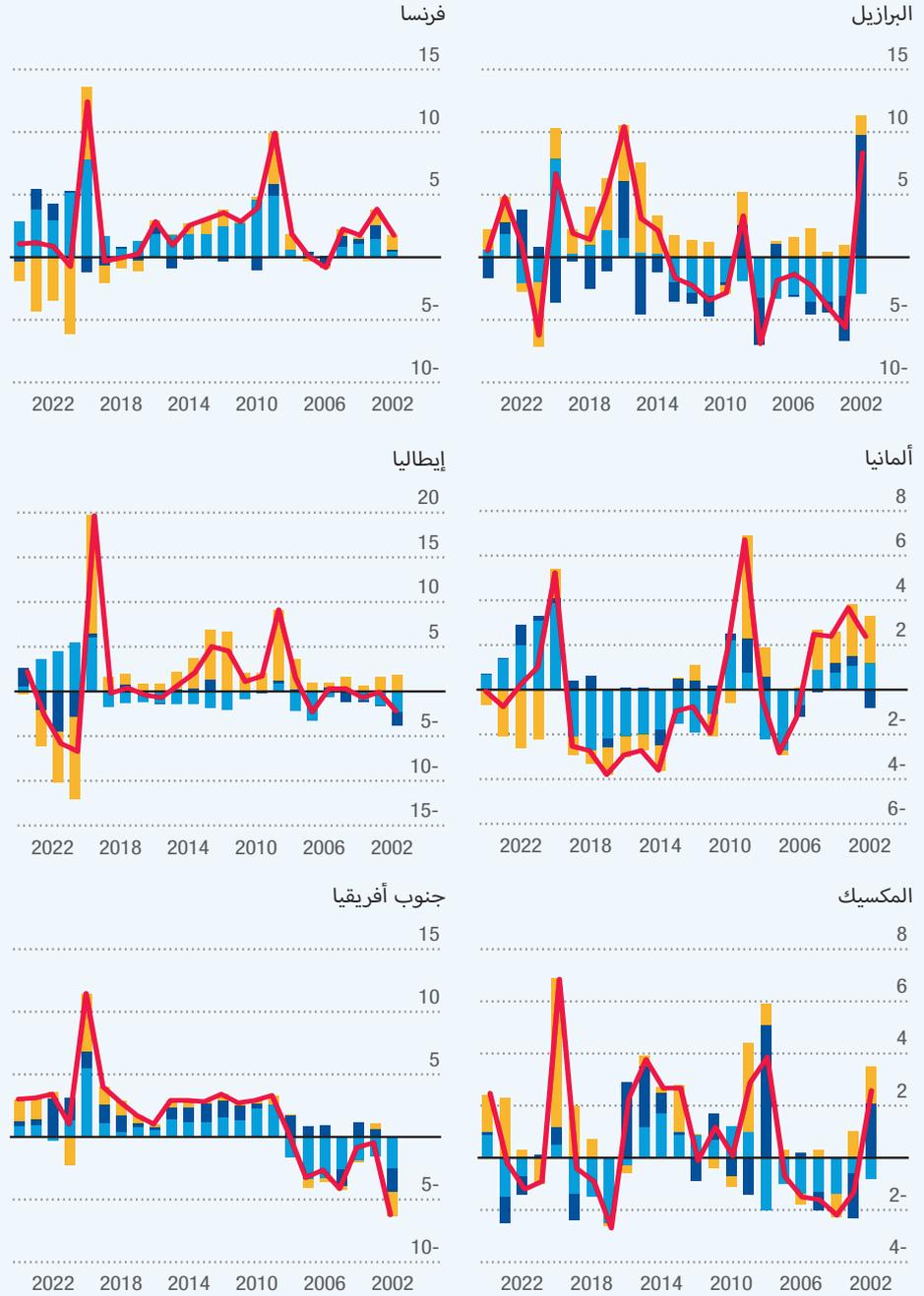
يمكن للاقتصادات المتقدمة أن تتخلص من نسب الدين المرتفعة من خلال تحقيق عجز معتدل في الميزانية الأولية.

فيما يتعلق بالبلدان النامية، لا تتوافق القيود المالية الراهنة مع التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة.

صندوق النقد الدولي والمؤسسات المماثلة بدور الملاذ الأخير للتحوُّط من مخاطر أسعار الصرف الناجمة عن الصدمات العالمية.

سعر الفائدة الحقيقي له دور رئيسي في دفع ديناميات الديون مصادر التغيُّر في نسبة صافي الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، اقتصادات مختارة (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

الربح الأولي ■ صافي خسائر رأس المال ■ ح منقوصة من ج ■ التغير في صافي الديون



المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان/أبريل 2024.
ملاحظات: الصيغة "ح" منقوصاً منه "ج"، هي الفرق بين سعر الفائدة الحقيقي على السندات الحكومية (ح) ومعدَّل نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلد (ج). وبيانات عامي 2023 و2024 هي بيانات تقديرية.

تبرز الثغرات في توفير التمويل الطويل الأجل في أوقات الشدّة الاقتصادية.

تتيح أسواق رأس المال فرصاً لإنهاء الاعتماد غير المبرّر على التمويل المصرفي القصير الأجل، حيث إنها لا تمكّن الشركات من تثبيت تكاليف التمويل وتحقيق وفورات في التدفّق النقدي فحسب، بل تمكّنها أيضاً من اجتياز فترات أطول من الخسائر قبل أن تبدأ عائدات الاستثمارات في المعدّات الرأسمالية في الظهور. وفي الوقت نفسه، تمكّن أسواق الأسهم مشتري الأسهم من توفير رأس المال الذي تحتاجه الصناعة في السوق "الأولية" للأسهم والحصر دون الحاجة إلى الالتزام بالاحتفاظ بالأسهم حتى تسدّد الشركة للمستثمرين. ويمكن بيع الأسهم في سوق "ثانوية" إلى مستثمر مالي آخر يرغب في الإمساك بها.

غير أنّ عرض التمويل الطويل الأجل ليس شاملاً البتّة. وتدلّ الثغرات في توفير التمويل على أنّ الاعتماد على هذا التمويل بعيد كل البعد عن الكفاءة عندما يتعلق الأمر بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتبرز الثغرات في توفّر الأموال في سوق رأس المال، بشكل خاص، في أوقات الشدّة الاقتصادية، عندما تجد الحكومات والشركات نفسها مقيّدة ماليّاً، أو عندما تواجه حاجة ملّحة مثل القيام باستثمارات في مجال تغيير المناخ حيث يتعدّد حساب فوائد التدفّق النقدي.

وخلال فترة الكساد الكبير في ثلاثينات القرن العشرين، وفي محاولة من الحكومات لإنعاش اقتصاداتها، اضطلعت الحكومات بوظائف سوق رأس المال وأتاحت الموارد المالية للشركات بشرط أن تشارك في البنية التحتية التي ترعاها الدولة وغيرها من الاستثمارات التي كانت تدعمها المصارف المركزية أيضاً. ولم يكن هذا الدخول من جانب الحكومات والمصارف المركزية في الأعمال المصرفية الاستثمارية تبنياً لمقولة كينس الذي نادى إلى "إضفاء طابع اجتماعي على الاستثمار" (Keynes, 1936)، بل إنه جاء نتيجة لفشل وظائف سوق رأس المال في الاقتصاد. فقد وجدت الشركات في البلدان الصناعية نفسها غير قادرة على "تمويل" ميزانياتها العمومية بالأسهم والسندات. فهذا الانهيار، وليس أيّ إجماع لدوافع سياسية، هو الذي أرسى الأساس للسياسة الصناعية والتخطيط الصناعي بعد الحرب العالمية الثانية (Engerman, 2015).

ويتمثّل عيب التمويل المصرفي القصير الأجل في احتمال عدم قيام المصارف بتجديد القرض أو قيامها بذلك بسعر فائدة أعلى. فالتمويل الطويل الأجل هو الحلّ البديهي. لكنّ هذا التمويل يأتي مع قيوده المميّزة الخاصة به، وهي: ضيق نطاق توافره، وكذلك، كما تبيّن من الانهيارات المتتالية في التداول في سوق الأسهم، احتمال عدم سيولة حملة الأسهم، مما يؤدّي إلى فشل سوق رأس المال.

وفي البلدان النامية، ذهب معظم علماء الاقتصاد إلى أنّ على الدولة، في سياق الاقتصاد العالمي الذي تهيمن عليه القوى الصناعية الأولى، أن تأخذ بزمام المبادرة في السياسة الصناعية من أجل الأخذ بأسباب التصنيع. ولكن، نظراً للتفويض الذي أُسند إلى المصرف المركزي لكي يدير ديون الحكومة والسياسة النقدية، فإنّ تولي المصرف المركزي إدارة المشاريع الصناعية بشكل مباشر يُعتبر غير مناسب. ولذلك، توفّر "مصارف إنمائية" خاصة الغرض، في العديد من البلدان النامية والأسواق الناشئة، التمويل الطويل الأجل للمشاريع الصناعية. وقد تتمتع هذه المصارف بشروط إعادة تمويل مؤاتية لدى المصرف المركزي من أجل السماح لها بتمويل المشاريع على مدى فترات زمنية طويلة دون إيلاء اعتبار لسيولة حاملي الأسهم.

ويبدو هذا النموذج مناسباً جداً لبناء البنية التحتية وتطوير الصناعة والبناء (الإسكان، مثلاً). وعندما تتعلق المنفعة بالصالح العام، ومن ذلك مثلاً التحوّل الأخضر، فإنّ التمويل يمكن أن يوفّر للمشاريع المجدية بدلاً من استخدام المشاريع لأغراض مالية (تمويلية).

الإطار 2-1 سدّ الفجوة في رأس المال: الدولة والمصرف المركزي

المصارف المركزية
لم تسعّ إلى سدّ
الثغرات في
مخصّصات سوق
رأس المال.

وهناك توافق في الآراء لدى علماء الاقتصاد النقدي الذين يوطّرون عمليات المصارف المركزية على أنّ البلدان في جميع مراحل التنمية الاقتصادية يجب أن تعمل على استهداف التضخّم، وذلك باستخدام سعر فائدة أساسي قصير الأجل من أجل تنظيم معدّل التضخّم. غير أنّ هناك ثغرة في هذا المجال بين استخدام أداة سعر الفائدة التي تؤثر بشكل أساسي في التدفّقات المصرفية والائتمانية القصيرة الأجل وسوق رأس المال التي من المفترض أن يعمل من خلالها انتقال السياسة النقدية (Toporowski, 2024).

وقد أدّت الأزمات المالية في البلدان المتقدّمة ماليّاً، ولا سيما بعد الأزمة المالية العالمية في الولايات المتحدة ومؤخراً جائحة كوفيد-19، إلى تخفيف استهداف التضخّم باعتبارات تتعلق بالاستقرار المالي بغية توفير المساعدة في السيولة لأسواق رأس المال. لكنّ المصارف المركزية لم تسعّ، بشكل عام، إلى سدّ الثغرات في مخصّصات سوق رأس المال للاستثمار الإنتاجي والابتكار والتحوّل الأخضر (UNCTAD, 2023b).

وعلى الرغم من وجود أسباب وجيهة لإبقاء هذه المخصّصات خارج الميزانيات العمومية للمصارف المركزية، إلا أنّ هذا لا يعني أنّ المصارف المركزية لا تستطيع دعم الوكالات التي تقدر على سدّ الثغرات في أسواق رأس المال. كما لا ينبغي أن تصبح هذه الثغرات فجوات في أطر سياسات المصارف المركزية.

واو- تفاوت الدّخل آخذ في الارتفاع

ما انفكّ الأونكتاد يؤكّد أنّ ارتفاع حصة اليد العاملة من الدّخل أثناء الجائحة كانت ظاهرة مؤقتة بسبب الانخفاض الأكبر نسبياً في الأرباح مقارنة بالأجور واستبعاد العمال ذوي الأجور المنخفضة من الإحصاءات أثناء فترات الإغلاق الشامل. وتؤكد البيانات المتعلقة بفترة ما بعد الجائحة هذه التوقعات.

وعند استخدام نموذج الأمم المتحدة للسياسات العالمية من أجل محاكاة تطوّر توزّع الدخل الوظيفي - أو توزّع القيمة المضافة على الأجور والأرباح والإيجارات والضرائب - في مجموعة العشرين يتبيّن أنّ حصة اليد العاملة من الدخل مستمرة في الانخفاض في معظم الاقتصادات المتقدّمة ولكن مع تباين مسارات الأجور الحقيقية. ففي ألمانيا وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، تميل حصة اليد العاملة إلى الانخفاض بالتوازي مع ارتفاع الأجر الحقيقي. وفي أستراليا وإيطاليا وفرنسا واليابان، انخفضت حصة اليد العاملة مع حصول ركود أو انخفاض في الأجر

الحقيقي (الشكل 13-1). ويُعدّ حصول انخفاضات في كل من حصة اليد العاملة والأجور الحقيقية في آن واحد أمراً مزعجاً جداً لأنه يدلّ على وجود ضغوط هيكلية ووظيفية تجعل العمال في حالة سيئة أكثر فأكثر في هذه البلدان.

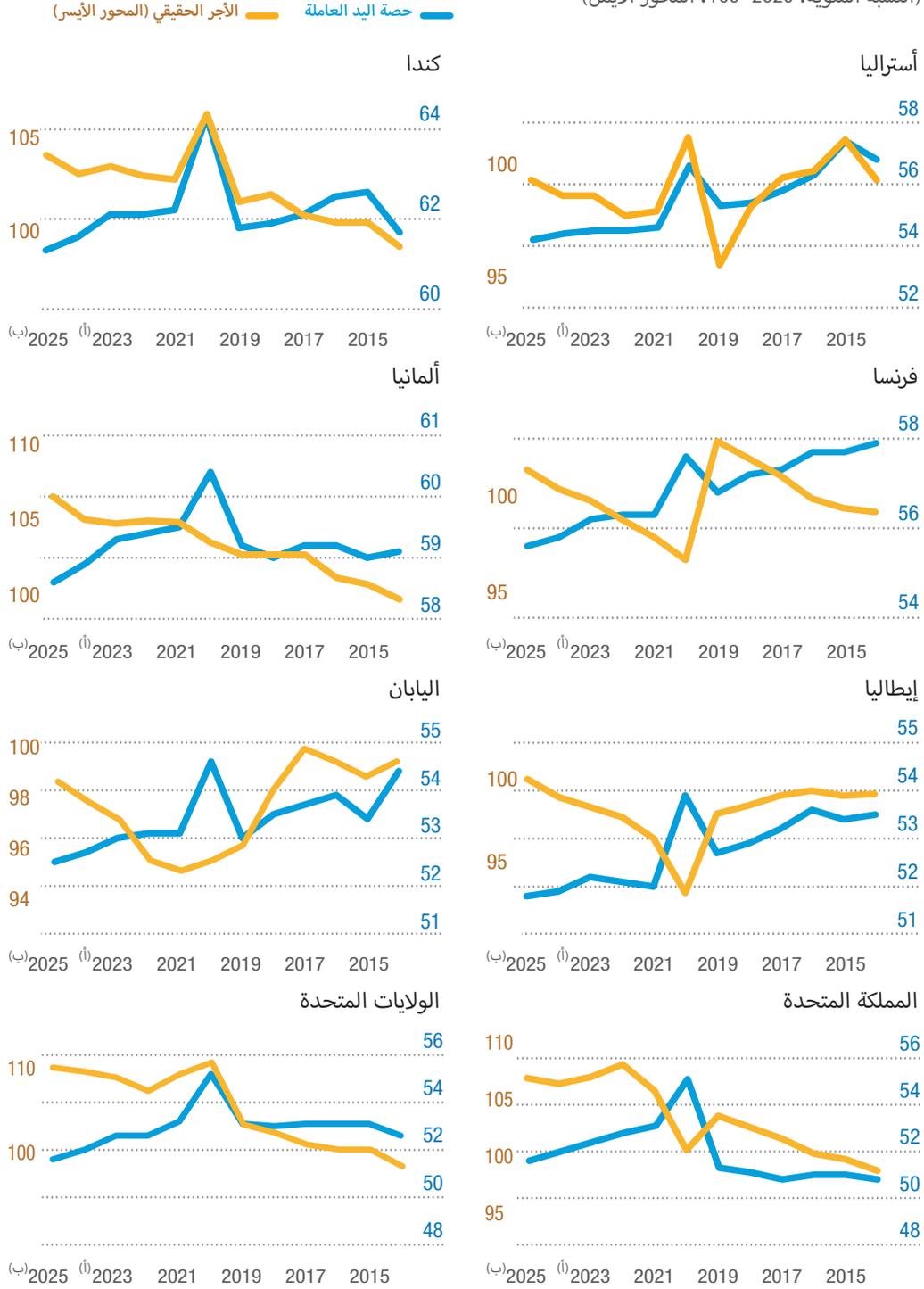
وقد شهدت جميع اقتصادات مجموعة البريكس الخمسة انخفاضاً في حصة اليد العاملة، بينما اتّخذت الأجور الحقيقية في هذه البلدان مسارات متباينة (الشكل 14-1). وفي الصين والهند، يؤدّي النمو الاقتصادي السريع إلى نموّ سريع في الإنتاجية وفقاً لفرضية كالدور - فردورن (Barbosa-Filho, 2008)، مما يسمح بارتفاع أكثر حيوية في الأجور الحقيقية. ويلاحظ عكس ذلك في البرازيل وجنوب أفريقيا، حيث ركّدت الأجور الحقيقية أو انخفضت. أما الاتحاد الروسي فهو يقع بين هذين القطبين، إذ شهد انخفاضاً في حصة اليد العاملة وزيادة متواضعة في الأجر الحقيقي.

الانخفاض في حصة
اليد العاملة من
الدّخل وفي الأجور
الحقيقية في آن واحد
أمرٌ مزعجٌ جداً.

الشكل 13-1

انخفاض شامل في حصة اليد العاملة يتكشف في الاقتصادات المتقدمة وسط مسارات متباينة في الأجور الحقيقية

حصة اليد العاملة من الدخل ومؤشر الأجور الحقيقية، اقتصادات متقدمة مختارة (النسبة المئوية؛ 2020=100، المحور الأيمن) (الأجر الحقيقي (المحور الأيسر))

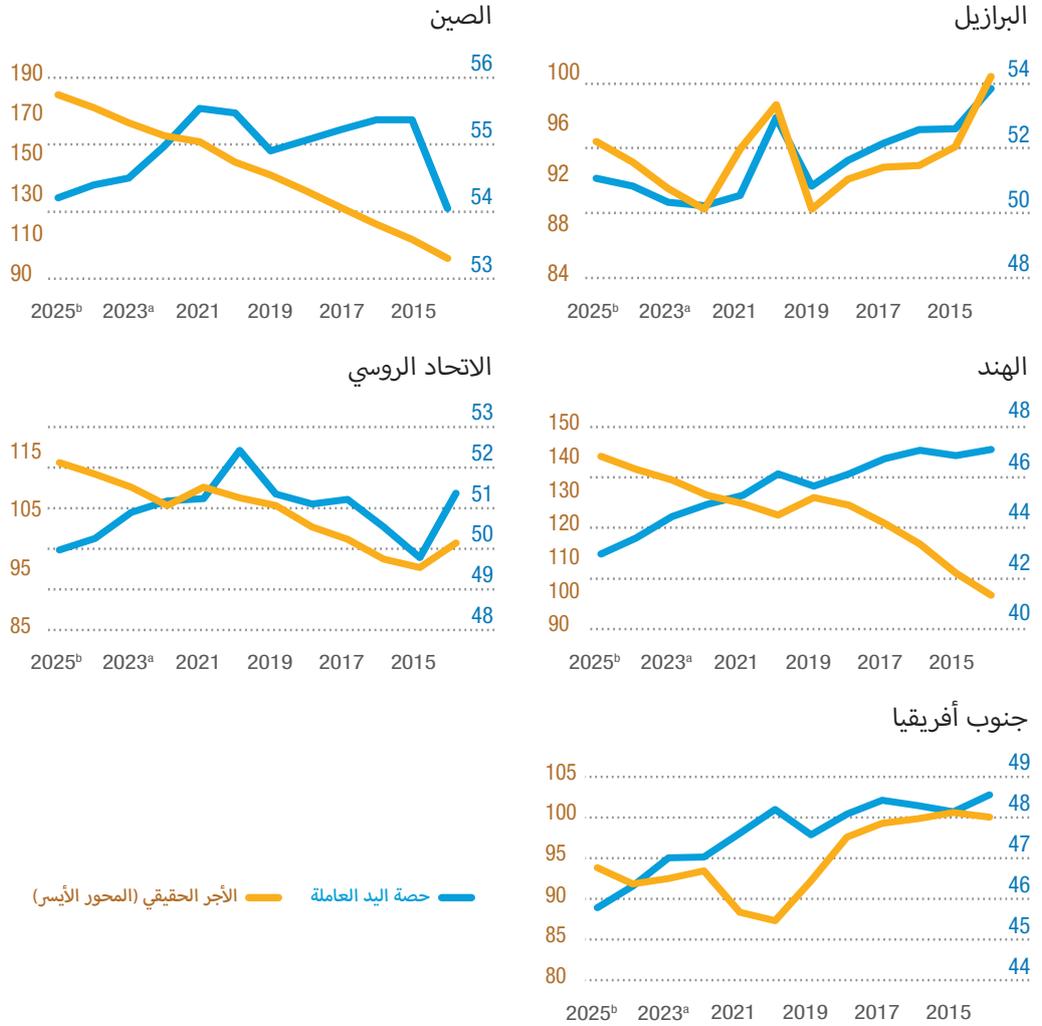


المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى نموذج الأمم المتحدة للسياسات العالمية. 2023، 2024 تقديرات. 2025 إسقاطات.

الشكل 14-1

اقتصادات البريكس تتبّع اتجاهات مماثلة لتلك السائدة في الاقتصادات المتقدّمة

حصّة اليد العاملة من الدّخل ومؤشّر الأجور الحقيقية
(النسبة المئوية؛ 2020=100، المحور الأيمن)



المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى نموذج الأمم المتحدة للسياسات العالمية. 2023، 2024 تقديرات. 2025 إسقاطات.

من المرجّح أن تنخفض
حصّة اليد العاملة من
الدخل، مع ما ينتج
على ذلك من عواقب
سلبية على الاقتصاد
العالمي والتفاوت في
الدخل.

في الاقتصاد العالمي فحسب بل وكذلك فيما يتعلق
بالتفاوت في الدخل (UNCTAD, 2019).

وبينما يساعد التوزّع الوظيفي للدخل في
تحليل ديناميات الأجور الحقيقية، إلا أنه لا يلتقط
بالضرورة الحصّة من الدخل في الجزء السفلي والجزء
الأوسط من توزّع الدخل. فهناك نسبة كبيرة من حصّة
اليد العاملة هي من نصيب العمال ذوي الأجور المرتفعة
الذين يوجدون في قمة توزّع الدخل. وعلى العكس

هل إنّ حدوث انعكاس في المسار التنازلي
لحصّة اليد العاملة ممكن في الظروف الحالية؟ لا تبعث
التوقّعات على التفاؤل. فقد ظلت حصّة اليد العاملة
أخذة في الانخفاض في البلدان المتقدّمة والنامية على
حدّ سواء منذ ثمانينات القرن الماضي، مع حصول
ارتفاع موازٍ في حصّة الأرباح. وإذا عادت الاتجاهات
إلى ما كانت عليه قبل الجائحة، فمن المرجّح أن تستمر
حصّة اليد العاملة في الانخفاض، مع ما ينتج على ذلك
من عواقب سلبية ليس فيما يتعلق بالانتعاش المستدام

التي نسبتها 50 في المائة. والفرق في إيطاليا هو أنّ الطبقة الوسطى ونسبتها 40 في المائة هي أيضاً فقدت حصة من الدخل منذ الجائحة (الشكل 1-15).

وقد كان للجائحة تأثير مختلف تماماً في ألمانيا والمملكة المتحدة مقارنة بالولايات المتحدة. ففي المملكة المتحدة، عادت الطبقة الدنيا ونسبتها 50 في المائة والشريحة العليا من الطبقة الوسطى إلى نفس حصة الدخل تقريباً بعد الجائحة، بينما ارتفعت حصة الطبقة الوسطى ونسبتها 40 في المائة وخسرت الطبقة العليا ونسبتها 1 في المائة جزءاً من حصتها. وفي ألمانيا، وبعد خسارة أولية، حققت الطبقة الدنيا ونسبتها 50 في المائة والطبقة الوسطى ونسبتها 40 في المائة مكاسب في حصصها من الدخل على حساب الطبقة العليا التي نسبتها 10 في المائة (الشكل 1-16).

ويشير الانخفاض العام في حصة اليد العاملة في كلٍّ من الاقتصادات المتقدمة والنامية، إلى جانب زيادة تركُّز الدخل في الطرف الأعلى من الطيف في بعض البلدان، إلى أنّ أولئك الذين يقعون في الدرك الأسفل من توزُّع الدخل هم الذين يتحمَّلون في غالب الأحيان الوزر الأكبر من انخفاض حصة اليد العاملة. وقد أدى ذلك إلى حالة من الاستياء والسخط على نطاق واسع، وازدادت حدة هذا الانزعاج في البلدان التي ظلت فيها الأجور الحقيقية دون الاتجاه الذي كانت عليه قبل الجائحة، كما هو الحال في جنوب أفريقيا وفرنسا واليابان.

ويجب أن يكون عكس الاتجاهات المتمثلة في تناقص حصة اليد العاملة وتزايد التفاوت في الدخل وركود الأجور الحقيقية أو انخفاضها أولويةً سياسية في البلدان المتقدمة والنامية على السواء، ويجب معالجة هذه المسألة بإيجاد حلول سياسية أكثر إنصافاً. وتتمثّل نقطة الانطلاق الضرورية في القيام بالتزامات ملموسة بتوفير حماية اجتماعية أكثر شمولاً. وينبغي أن تشكّل التدابير السياسية المنهجية الرامية إلى المساعدة في تقليل التفاوتات وتحقيق نموٍّ أكثر شمولاً عناصر أساسية في استراتيجيات التنمية والنمو (UNCTAD, 2023b).

من ذلك، تُوزَّع حصة من دخل رأس المال على الطبقة الوسطى من خلال المعاشات التقاعدية وأنظمة الضمان الاجتماعي التدرُّجية القائمة على جبي الضرائب وصرفها. وهناك حاجة إلى مقاييس أخرى للكشف عن توزُّع الدخل الشخصي بين مختلف طبقات أصحاب الدخل.

وتُدمج نظرية وسياسة الاقتصاد الكلي ببطء ديناميات توزُّع الدخل الشخصي في تحليلاتها. وتكمن الصعوبة الرئيسية التي تُعترض عند القيام بذلك في قلة تواتر البيانات المتعلقة بالتوزُّع الفردي، فضلاً عن تأخُّر توفرها. فتلك البيانات تُستمدُّ عادة من استقصاءات الأسر المعيشية ومن بيانات الضريبة على الدخل التي عادة ما تكون متاحة بعد مدة تتراوح بين سنتين وثلاث سنوات. ونتيجة لذلك، فإنَّ البيانات المتعلقة بتوزُّع الدخل الشخصي لعامي 2021 و2022 هي أحدث البيانات المتاحة، مما يعطي فكرة أولى عن تأثير الجائحة في التفاوت في الدخل الشخصي.

واستناداً إلى قاعدة البيانات العالمية بشأن التفاوت، يمكن الحصول على لمحة عن التغيُّرات في توزُّع الدخل الشخصي في عدة اقتصادات متقدمة منذ الجائحة. وتيسيراً للتحليل، قُسم إجمالي السكان إلى أربع مجموعات من أصحاب الدخل: مجموعة ذوي الدخل المنخفض (الشريحة الدنيا ونسبتها 50 في المائة)، والطبقة الوسطى (الشريحة التي تليها ونسبتها 40 في المائة)، والشريحة العليا من الطبقة الوسطى (الشريحة التي تليها ونسبتها 9 في المائة)، وطبقة الأثرياء (الشريحة العليا ونسبتها 1 في المائة).

وهكذا، تشير البيانات المتعلقة بتوزُّع الدخل الشخصي قبل خصم الضرائب في الولايات المتحدة إلى انخفاض حاد في الدخل لدى الأسر المنخفضة الدخل، وإلى استقرار لدى الطبقة الوسطى، وإلى مكسب لدى طبقة ذوي الدخل الأعلى ونسبتها 10 في المائة، والتي يتركز معظمها في الطبقة العليا التي تبلغ نسبتها 1 في المائة (الشكل 1-15). والوضع النوعي مماثل في إيطاليا، حيث سجّلت زيادة لدى الطبقة العليا التي نسبتها 10 في المائة وسجّل انخفاض لدى الطبقة الدنيا

الناس الذين يقعون في الدرك الأسفل من توزُّع الدخل هم الذين يتحمَّلون في غالب الأحيان وزر انخفاض حصة اليد العاملة.

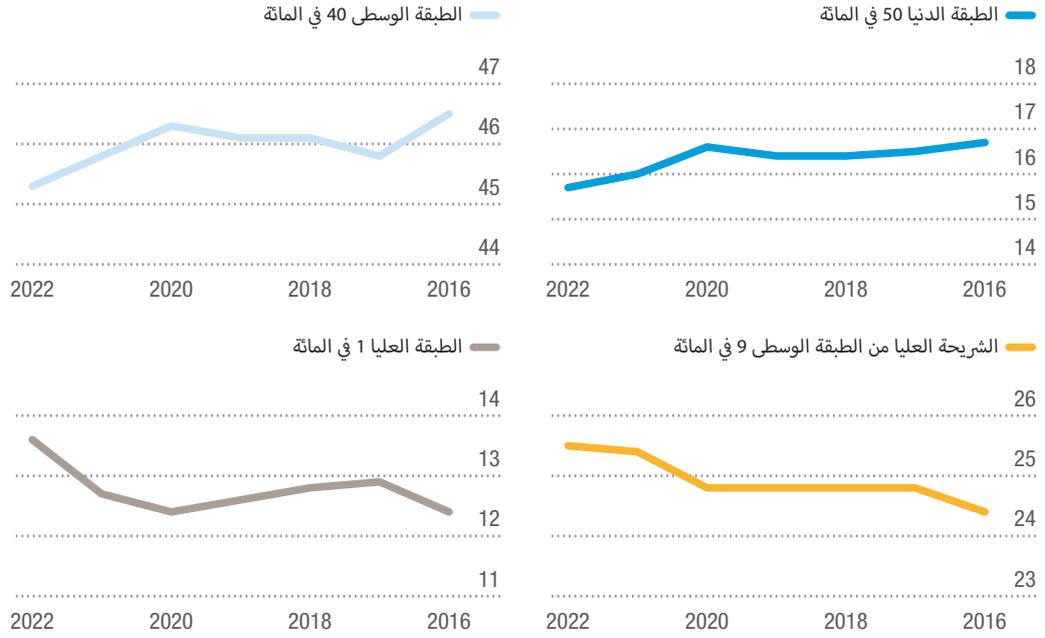
الشكل 15-1

ذوو الدخل الأدنى يتحملون وزر انخفاض حصّة اليد العاملة من الدّخل في بعض

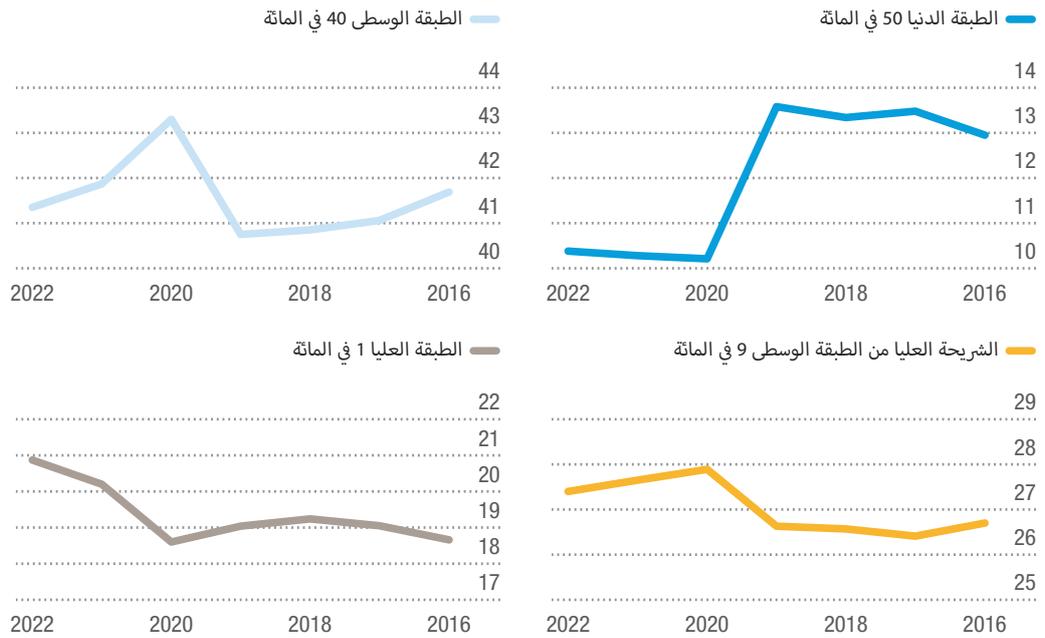
البلدان المتقدّمة

توزّع الدّخل الشخصي قبل خصم الضرائب
(النسبة المئوية من إجمالي الدّخل الشخصي)

إيطاليا



الولايات المتحدة

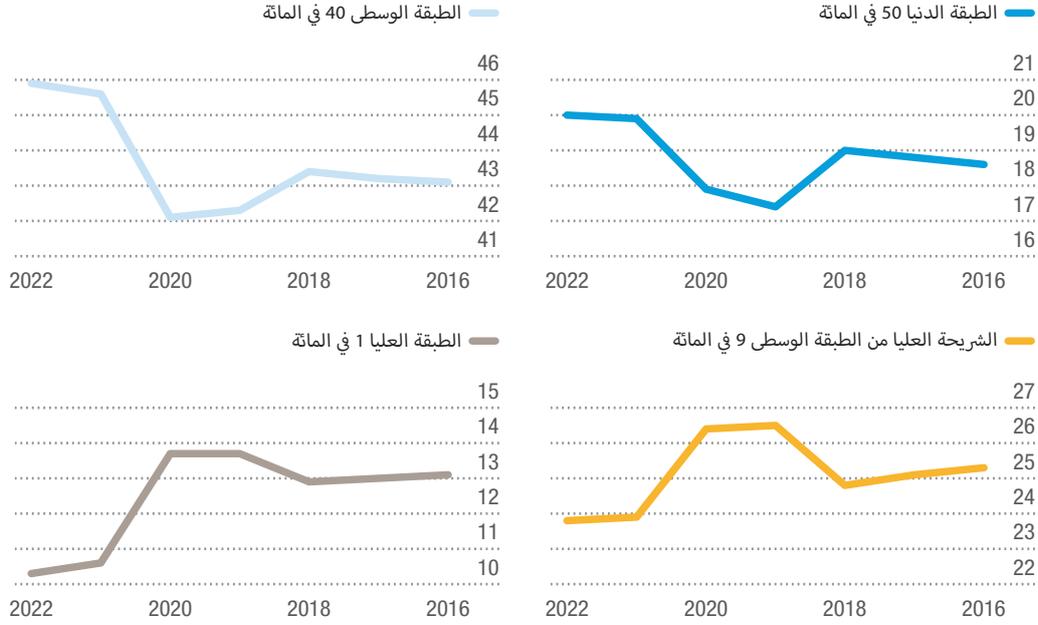


المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى قاعدة بيانات التفاوت العالمية.

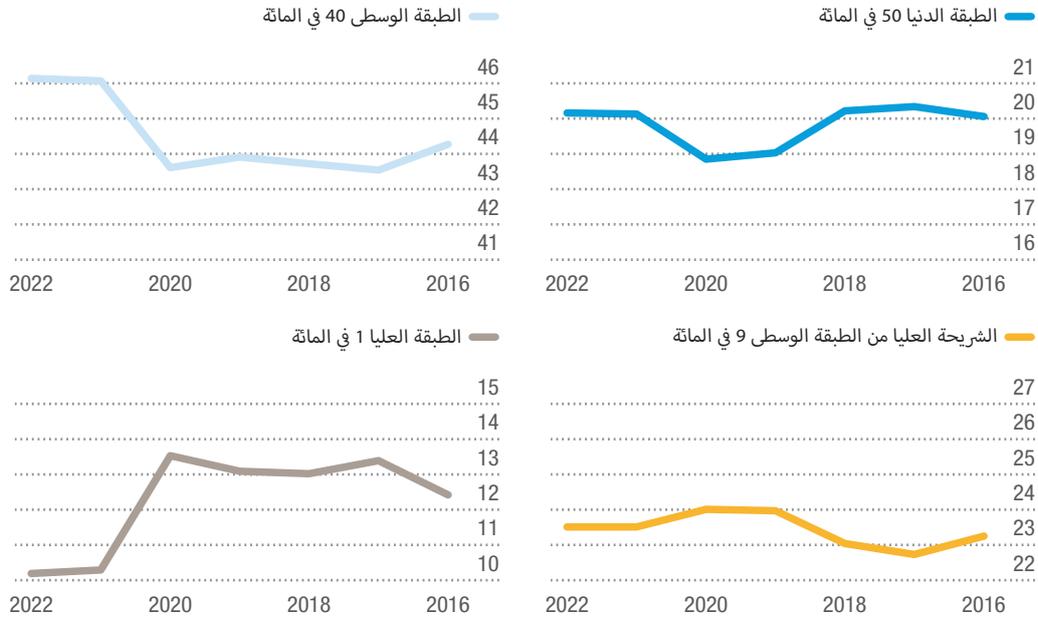
الشكل 16-1

بعض الاقتصادات المتقدمة شهدت تطوراً أكثر تدرجاً في حصص الدخل بعد الجائحة
توزع الدخل الشخصي قبل خصم الضرائب
(النسبة المئوية من إجمالي الدخل الشخصي)

ألمانيا



المملكة المتحدة



المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى قاعدة بيانات التفاوت العالمية.

زاي- الاتجاهات الإقليمية

القارة الأمريكية

العامه. وفي سياق انخفاض مؤشرات التضخم الأساسي إلى مستوى 2 في المائة، وهي نسبة التضخم المستهدفة التي حددها المصرف المركزي، وركود الاقتصاد تقريباً، بدأ مصرف كندا في خفض سعر الفائدة الأساسي لديه في منتصف عام 2024. ومن المفترض أن يساعد الموقف النقدي الأكثر تيسيراً في رفع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 2,1 في المائة في عام 2025.

ويتوقع الأونكتاد أن يتباطأ معدل النمو في المكسيك من 3,2 في المائة في عام 2023 إلى 2,0 في المائة في عام 2024، وذلك بسبب الخمول في النشاط الناجم عن استمرار الظروف المالية التقييدية التي يشهدها الاقتصاد الكلي، ولا سيما في النصف الأول من العام، وضعف البيئة الخارجية. وكان رد فعل الأسواق المالية على اتجاهات الديون الحكومية غير المؤكدة قد تسبب في انخفاض حاد في قيمة البيسو المكسيكي، الذي يميل عموماً إلى أن يكون له أثر انحساري قصير المدى في اقتصادات أمريكا اللاتينية. وفيما يتعلق بعام 2025، يتوقع الأونكتاد حصول مزيد من التباطؤ في اقتصاد المكسيك ليصل إلى 1,5 في المائة. ومن شأن تباطؤ الاقتصاد المتوقع في الولايات المتحدة واحتمال توقفها عن الاستعانة بخدمات المكسيك التي حفزتها جائحة كوفيد-19 أن يلقي بآثاره على النشاط الاقتصادي في العام المقبل. أما الجانب الإيجابي، فهو أن توقع تحول السياسة النقدية إلى سياسة توسعية بحلول نهاية هذا العام مع انخفاض التضخم إلى 4 في المائة، بالإضافة إلى السياسة المالية التي هي توسعية بقدر أكبر، قد يساعد في تعزيز النمو.

وفي أمريكا الجنوبية، من المتوقع أن يتباطأ اقتصاد البرازيل بشكل طفيف هذا العام، وذلك من معدل نمو قدره 2,9 في المائة في عام 2023 إلى 2,8 في المائة في عام 2024. ويعكس التباطؤ مزيجاً متبايناً من سياسات الاقتصاد الكلي، حيث اتبعت السلطات سياسة نقدية تقييدية وسياسة مالية توسعية. ونتيجة لذلك، يبدو أن التضخم قد استقر على نسبة قدرها 4 في المائة، أي بنقطة مئوية واحدة فوق الهدف الذي حدده المصرف المركزي، مما أجبر السياسة النقدية

تشير تقديرات الأونكتاد إلى أن اقتصاد الولايات المتحدة سيحافظ في عام 2024 على معدل نموه البالغ 2,5 في المائة، ويرجع ذلك بقدر كبير إلى ثلاثة عوامل أساسية. فأولاً، من الناحية المالية، وقّرت حوافز الاستثمار بموجب قانون خفض التضخم وقانون إنشاء حوافز مفيدة لإنتاج أشباه الموصلات (CHIPS) وقانون العلوم أكثر من مجرد تعويض عن تضاؤل التحويلات التي نُقذت والإعانات التي قُدمت أثناء جائحة كوفيد-19 (Ahmad et al., 2024). وثانياً، من الناحية النقدية، أبقى استراتيجيته الاحتياطي الاتحادي التدريجية لخفض التضخم سعر الفائدة الحقيقي المعتمد لعشر سنوات ثابتاً عملياً خلال عامي 2023 و2024، وذلك على مستوى يتراوح بين 1,5 و2 في المائة، مما أتاح حصول انتعاش دوري في الاستثمار السكني بعد انخفاضه، وذلك بمعدل يزيد على 10 في المائة في عام 2023. وثالثاً، عزّزت طفرة الذكاء الاصطناعي الاستثمار في الملكية الفكرية، والتي من المتوقع أن تسجل نمواً سنوياً بمعدل 5 في المائة تقريباً في عام 2024 والعام الذي يليه.

وفيما يتعلق بعام 2025، يتوقع الأونكتاد أن تنخفض سرعة ازدهار اقتصاد الولايات المتحدة إلى 1,8 في المائة، وذلك أساساً بسبب الدافع المالي السلبي. وعلى الرغم من أن التيسير النقدي يمكن أن يكون له دور مهم في تغيير ملامح الاقتصاد الكلي، حيث لا تزال مؤشرات التضخم الأساسية تبلغ 1,5 من النقاط المثوية فوق الهدف الذي حدده الاحتياطي الاتحادي والذي هو 2 في المائة، إلا أنه لا يزال هناك قدر كبير من الريبة بشأن مسار التيسير النقدي وسرعته بعد أول خفض لسعر الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس في أيلول/سبتمبر 2024.

ومن المتوقع أن تسجل كندا انخفاضاً طفيفاً في ازدهارها الاقتصادي، وذلك من 1,2 في المائة في عام 2023 إلى 1,1 في المائة في عام 2024، وذلك جزئياً بسبب الآثار المتأخرة الناجمة عن السياسة النقدية الأكثر عدوانية نسبياً التي اعتمدت بشأن خفض التضخم والاستراتيجية التي وُضعت بشأن ضبط أوضاع المالية

أن يُخرج الاقتصاد من الركود في عام 2025، وهذا يدفع الأونكتاد إلى تقدير حدوث نمو قدره 4,8 في المائة في العام المقبل. وتمثل الجانب السلبي للاستقرار في ارتفاع معدلات الفقر وازدياد الريبة بشأن استدامة سعر الصرف المُدار. وعلاوة على ذلك، تعتمد الملاءة الخارجية على الدعم من صندوق النقد الدولي. ويمكن أن يؤدي احتمال حدوث تخفيض كبير آخر في قيمة البيسو الأرجنتيني إلى إعاقة آفاق النمو في عام 2025.

وشهدت اقتصادات الأنديز الكبرى تباطؤاً حاداً في عام 2023، مع تسجيل نمو صفري تقريباً في بيرو وكولومبيا وركود طفيف في شيلي، ويعود ذلك بقدر كبير إلى السياسات النقدية والمالية التقييدية. وسيكون انخفاض التضخم في هذه البلدان مصحوباً بانتعاش في النمو في عام 2024. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يساعد التيسير النقدي اعتباراً من منتصف عام 2024، إلى جانب أسعار الصرف التنافسية وشروط التبادل التجاري المؤاتية، في الحفاظ على نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025. أما الجانب السلبي، فهو أن التعرض الكبير للصدمات الخارجية، وخاصة بسبب التغيرات المفاجئة في سعر الفائدة في الولايات المتحدة، قد يُرجع اقتصادات الأنديز إلى وتيرة النمو البطيء في عام 2025.

على أن تظل تقييدية حتى عام 2025. وهناك حالة من الريبة المتزايدة بشأن اتجاه السياسة المالية، ولا سيما بعد تعرُّص العملة لهجوم مضاربة صغيرة في النصف الأول من عام 2024. ومن الناحية التوسعية، ما زال الاقتصاد يستفيد من زيادة صادرات الغذاء والنفط. غير أن هذه العوامل قد لا تكون كافية لإيقاف تباطؤ الطلب المحلي. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن ينخفض معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 2,2 في المائة في عام 2025.

ومن المتوقع أن يستمر في عام 2024 الركود الذي شهدته الأرجنتين في عام 2023، مع انكماش الاقتصاد بمعدّل قدره 1,6 في المائة. ومن المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي بمعدّل قدره 3,5 في المائة في هذا العام بسبب الانكماش النقدي والمالي الحاد. ويُعدّ الركود جزءاً من استراتيجية الحكومة لخفض التضخم، استناداً إلى فرضية "الانكماش المالي التوسعي" (Alesina and Ardagna, 1998). وتضمّنت سياسة الاقتصاد الكلي تخفيض قيمة العملة المحلية تخفيضاً كبيراً في أواخر عام 2023، وكانت العملة قد تضاءلت قيمتها من قبل بسبب التضخم المحلي الذي بلغ أرقاماً عشرية. وكان التغيير الأولي في الأسعار النسبية المحلية مُفيداً لقطاع التصدير، الذي ما فتئ ينمو ومن المتوقع

الاتحاد الأوروبي

على تكاليف الاقتراض المرتفعة المستمرة فيما يتعلق بالشركات والأسر المعيشية في جميع أنحاء منطقة اليورو. وبالإضافة إلى ذلك، ينعكس سحب تدابير الدعم المالي التي اتُّخذت للتخفيف من ارتفاع أسعار الطاقة على موقف السياسة المالية المتشددة في عام 2024.

ويتوقع الأونكتاد أن يزداد ارتفاع النمو في عام 2025، ليصل إلى 1,6 في المائة إذ يتعرَّض الطلب المحلي في ظل التيسير النقدي التدريجي وما يتبعه من انخفاض في تكاليف التمويل. ومع ذلك، سيظل استمرار المواقف المالية المتشددة يعوق النمو. ومن المحتمل أن يؤدي قرار الاتحاد الأوروبي في تموز/يوليه 2024 فرض رسوم جمركية تصل إلى 38 في المائة على واردات السيارات الكهربائية الصينية الصنع إلى إطلاق تدابير تأريية يمكن أن تشمل فرض رسوم جمركية انتقامية على صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الصين. ويمكن أن يكون لهذا التطور تأثير سلبي قوي في القطاعات الخارجية

يتوقع الأونكتاد أن يرتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي في اقتصادات الاتحاد الأوروبي في عام 2024 مقارنةً بالارتفاع المسجّل في عام 2023 وقدره 0,5 في المائة. ولكن من المتوقع أن تظل معدلات النمو ضعيفة نسبياً عند 1 في المائة. ويُعزى تحسُّن الأداء في الغالب إلى تعرُّص النشاط في قطاع الخدمات. ومن المفترض أن يساعد القرار الذي اتُّخذه المصرف المركزي الأوروبي في حزيران/يونيه بشأن البدء أخيراً في التيسير النقدي من خلال خفض سعر الفائدة الأساسي لديه بمقدار 25 نقطة أساس في التخفيف جزئياً من شروط التمويل. وهذه الخطوة تضع منطقة اليورو في مرتبة متقدمة على الولايات المتحدة في دورة التيسير النقدي، حيث قامت هذه الأخيرة بتأخير انطلاق عملياتها في هذا المجال. ولكن، لما كانت الزيادات التراكمية في أسعار الفائدة التي قام بها المصرف المركزي الأوروبي بلغت 450 نقطة أساس على مدار العامين الماضيين، فإنّ سعر الفائدة الأساسي ما زال مرتفعاً تاريخياً. وهذا ينعكس

أثارة أخرى في تقليل الإنفاق الاستثماري العام بقدر كبير وإعاقة الحوافز المالية للاستثمارات الخاصة في التحوّل الأخضر. وهذا الأمر يثير قلقاً خاصاً بالنظر إلى العجز الاستثماري الذي تكشف عنه ألمانيا حالياً مقارنةً بغيرها من الاقتصادات المتقدّمة المماثلة. ومن المرجّح أن يتّسع هذا العجز مع استمرار تخلّف الإنفاق الاستثماري على التحوّل الأخضر وكذلك تخلّف البنية التحتية اللازمة للنقل والتحوّل الرقمي عن المستويات المشهودة لدى البلدان القريبة. وتشير تقديرات الأونكتاد إلى أنّ النموّ سيشهد ارتفاعاً معتدلاً في عام 2025، ليصل إلى 1,2 في المائة، ويرجع ذلك بقدر كبير إلى تيسير الظروف النقدية وازدياد قوة إنفاق الأسر المعيشية.

ويتوقّع الأونكتاد أن تحافظ إيطاليا على وتيرة النمو التي كانت عليها في العام الماضي وأن تسجّل نموّاً بمعدّل 0,9 في المائة في عام 2024. وقد أدّى التضخّم المرتفع بالتزامن مع النموّ المنخفض في الأجور إلى ركود الأجور الحقيقية، الأمر الذي ظلّ يُلقى بثقله على الاستهلاك الخاص والإنفاق الاستثماري. وازداد هذا الوضع تفاقماً بسبب استمرار الظروف المالية المتشدّدة وسحب التدابير المالية الاستثنائية التي اتّخذت في أعقاب أزمة الطاقة. ومن المرجّح أن تتراخى القوة التي سجّلت في الفترة الأخيرة في الاستثمار العقاري بسبب الإلغاء التدريجي للإعانات السخية لقطاع البناء، والمعروفة باسم "سوبر بونوس" (superbonus). وهذه الاتجاهات السلبية يُعوّض عنها جزئياً ازدياد الاستثمار العام من صناديق الجيل القادم التابعة للاتحاد الأوروبي. ويتوقّع الأونكتاد نموّاً مماثلاً بقدر كبير في الاقتصاد الإيطالي في عام 2025، بمعدّل 1 في المائة، حيث يمكن أن يعوّض تيسير شروط التمويل وتحسّن الطلب الخارجي من بعض الشركاء التجاريين الرئيسيين عن زيادة التشدّد المحتملة في السياسة المالية.

لعدد من البلدان الأوروبية التي تُعدّ الصين وجهة تصدير رئيسية لها.

وتشير تقديرات الأونكتاد إلى أنّ النموّ الاقتصادي في فرنسا سيتباطأ بشكل طفيف، حيث إنه سينخفض من 1,1 في المائة في عام 2023 إلى 1,0 في المائة في عام 2024. ولا تزال أسعار الفائدة المرتفعة باستمرار تُلقي بثقلها على الاستثمار والاستهلاك الخاصين في حين أنّ الطلب الخارجي الضعيف من الشركاء التجاريين الرئيسيين يوهن النشاط الاقتصادي. وسوف يتجسّد أثر جولتين من التخفيضات في الإنفاق أُعلن عنهما في النصف الأول من العام، ويبلغ مجموعهما 20 مليار يورو (قراءة 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، في انخفاض الاستهلاك العام والإنفاق الاستثماري. وقد أحدثت الألعاب الأولمبية التي دارت في باريس دفعة معتدلة لنمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث. ويتوقّع الأونكتاد أن ينتعش الاقتصاد الفرنسي بشكل طفيف في عام 2025، ليسجّل نموّاً بمعدّل 1,3 في المائة، حيث يساعد انخفاض التضخّم والمزيد من التيسير النقدي في تحفيز الإنفاق الخاص.

وفي ألمانيا، يتوقّع الأونكتاد تحسّناً طفيفاً في معدّل النموّ ليبلغ 0,2 في المائة في عام 2024، بعد انكماش بلغ 0,2 في المائة في عام 2023. وقد تفاقم في الآونة الأخيرة العبء الواقع على الاقتصاد من جرّاء ارتفاع أسعار الفائدة بسبب زيادة الريبة السياسية فيما يتعلق بتمويل حوافز الاستثمار المخطّط لها من أجل التحوّل الأخضر، والتي يمكن أن تعيق بدورها الإنفاق الاستثماري. وترجع هذه الريبة إلى الحكم الذي أصدرته المحكمة الدستورية الاتحادية في نهاية عام 2023 والذي قضت فيه بأنّ استخدام صناديق خاصة لتمويل الاستثمارات مخالف للدستور، مما قلّل من الموارد المتاحة من صندوق المناخ والتحوّل بمقدار 60 مليار يورو. ويمكن أن يتمثّل الأثر الذي سيستتبع

المملكة المتحدة

الخاص، في سياق استمرار أزمة تكلفة المعيشة وإن كانت آخذة في التحسّن، ناهيك عن الاحتكاكات التجارية الناجمة عن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والتي لا تزال تُعيق الصادرات. وظلّ الموقف النقدي لمصرف إنكلترا تقييداً؛ فقد أُرجئت مراراً دورة التيسير التي كانت منتظرة على الرغم من عودة التضخّم إلى المستوى

على الرغم من التحسّن الذي سجّله المملكة المتحدة في أداء النموّ الذي كان منعدماً، إذ بلغ 0,1 في المائة في عام 2023، إلا أنها، استناداً إلى تقديرات الأونكتاد، ستواصل تسجيل نموّ ضعيف في عام 2024، إذ إنه سيبلغ 0,9 في المائة. ويرجع الافتقار إلى الحيوية بقدر كبير إلى استمرار ضعف الاستهلاك

ويتوقع الأونكتاد أن يرتفع النمو إلى 1,4 في المائة في عام 2025، إذ سيساعد انخفاض التضخم وتقلص أسعار الفائدة في دعم إنفاق الأسر المعيشية. كما أن احتمال قيام الحكومة القادمة بالإنفاق الاستثماري العمومي الجديد على الطاقة الخضراء والبنية التحتية يمكن أن يحفز النمو. ومع ذلك، يمكن أن تستمر الخلافات التجارية الراهنة في التأثير سلباً في الصادرات.

المستهدف وهو 2 في المائة في أيار/مايو. كما حُفض سعر فائدة المصرف المركزي أخيراً بمقدار 25 نقطة أساس في آب/أغسطس. ومع ذلك، لا يزال إنفاق كل من الشركات والمستهلكين يعاني من ارتفاع في تكاليف الاقتراض. ولا يزال الإنفاق الحكومي على نفس المستوى مع استمرار العجز في الإنفاق العام على الخدمات والاستثمار.

الاتحاد الروسي

على الأرجح خلال النصف الثاني من عام 2024. وأدت السياسات المتشددة بشأن الائتمان والصراف الأجنبي إلى إبقاء معدلات التضخم ما بين 4,3 و4,8 في المائة في عام 2024. وعلى الرغم من استقرار الروبل طوال العام، إلا أن هذه العملة تواجه الآثار السلبية الناجمة عن هروب رؤوس الأموال، بالإضافة إلى ارتفاع الطلب على العملات الأجنبية لشراء الأصول المملوكة للأجانب في البلد وزيادة الإنفاق في الميزانية.

ويتوقع الأونكتاد حصول انخفاض في معدل النمو في عام 2025، لينزل إلى 1,5 في المائة، ذلك أن بيئة الائتمان المشددة داخلياً والزيادات المتوقعة في الضرائب التجارية والضغط التجاري والمالية المتزايدة تُلقي بثقلها على النشاط الاقتصادي.

تُشير تقديرات الأونكتاد إلى أن الاتحاد الروسي سيسجل نمواً قدره 3,5 في المائة في عام 2024 مقارنة بنمو قدره 3,6 في المائة في عام 2023. ويُعزى النشاط الاقتصادي في المقام الأول إلى تزايد الدخل الشخصي والإنفاق الاستهلاكي. وهذا الأخير ناتج عن رد الفعل المتأخر على الطلب الذي كان مكبوتاً في عامي 2022 و2023 وعن حصول تحفيز مالي كبير في العام الماضي بالإضافة إلى ضيق أسواق العمل. فقد بلغ العجز المقدر في القوى العاملة قرابة 1,7 مليون عامل في منتصف عام 2024؛ وانخفض معدل البطالة إلى مستوى قياسي بلغ 2,6 في المائة. ويجري دعم الطلب على الاستثمار من خلال الحوافز المالية السابقة وأرباح الشركات المرتفعة، على الرغم من أن كليهما ستستقر

شرق آسيا

العقارات وكذلك ضعف الاستهلاك يحدان من التوسع الاقتصادي. ولم يتعاف الاستهلاك بعد ليعود إلى ما كان عليه قبل الجائحة، مما يشير إلى استمرار هشاشة ثقة المستهلكين وتوقعاتهم. كما انكمش القطاع العقاري، الذي كان أحد أعمدة النمو، انكماشاً حاداً منذ مطلع عام 2022. واستمر هذا الاتجاه حتى عام 2024، حيث تقلص كل من الاستثمار العقاري والمبيعات بشكل كبير خلال النصف الأول من العام، وذلك بمعدل قدره 10 و25 في المائة على التوالي.

وتشكل سوق الإسكان التي لم تستقر بعد خطراً كبيراً، وهي قد أصبحت محور اهتمام السلطات في ما تضعه من سياسات. ويلوح دین الحكومات المحلية، الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بسوق الإسكان، بمخاطر وقوع عواقب سلبية. ومن أجل التصدي لهذه المشاكل، تعمل الحكومة على توسيع نطاق تدابير سياسات الإنقاذ بغية

تشير تقديرات الأونكتاد إلى حصول انخفاض طفيف في معدل النمو في شرق آسيا لينزل إلى 3,9 في المائة هذا العام، مقارنة بمعدل نمو قدره 4,2 في المائة في عام 2023. ويرجع التباطؤ على المستوى الإقليمي الكلي بقدر كبير إلى تطور اقتصاد الصين. وفيما يتعلق بعام 2025، يتوقع الأونكتاد أن يزداد تباطؤ النمو في المنطقة لينزل إلى معدل قدره 3,7 في المائة.

ويتوقع الأونكتاد حصول انخفاض طفيف في معدل نمو النشاط الاقتصادي في الصين، إذ إنه سينزل من 5,2 في المائة في عام 2023 إلى 4,9 في المائة في عام 2024. وقد تعزز النمو بفضل قوة صافي الصادرات ومرونة أداء القطاع الصناعي. وأدى تعزيز الاستثمار في قطاع التصنيع، ولا سيما في الصناعات العالية التقنية، إلى تعزيز النمو. وسجل كل من التوظيف وأرباح الشركات تحسناً طفيفاً. ومع ذلك، فإن التباطؤ المستمر في قطاع

الإفناق الحكومي أدنى زيادة سنوية له في العشرين عاماً الماضية، وفيما يتعلق بعام 2025، يتوقع الأونكتاد أن يحصل انخفاض طفيف في معدّل النمو لينزل إلى 2,1 في المائة، وأن يُلقى الانخفاض المتوقع في الصادرات واستمرار انخفاض الطلب المحلي بثقلهما على النشاط الاقتصادي.

وتشير تقديرات الأونكتاد إلى أن اليابان ستسجّل انخفاضاً كبيراً في معدّل نموّها الذي سينزل من 1,8 في المائة في عام 2023 إلى 0,9 في المائة في عام 2024. ولم يتواصل الطلب الخارجي القوي على السلع المصنّعة في اليابان الذي ظهر خلال مرحلة ما بعد كوفيد-19. ويؤدّي التباطؤ الناتج عن ذلك في القطاع الخارجي إلى جانب شيخوخة سكان البلد إلى انخفاض طفيف في النمو الاقتصادي. وعلى الرغم من أنّ الأجور أخذت في الارتفاع بأعلى معدّل لها منذ أكثر من 30 عاماً، إلا أنّ من المتوقع أن يكون التأثير في الإفناق الاستهلاكي خافتاً، وذلك بقدر كبير بسبب تزايد ثقل العبء الاجتماعي وارتفاع عدد المتقاعدين. وكانت الزيادات في الاستهلاك حتى الآن مدفوعة في الغالب بسحب الأسر المعيشية للمدّخرات المتراكمة لديها خلال الجائحة.

وقد حصل تغيير كبير في الموقف السياسي، وتمثّل في رفع المصرف المركزي الياباني أسعار الفائدة في آذار/مارس 2024 للمرة الأولى منذ 17 عاماً. ووضعت هذه الزيادة حدّاً لفترة ثماني سنوات من أسعار الفائدة السلبية، وكانت بمثابة بداية للجهود المبذولة نحو تطبيع السياسة النقدية. وقد كان القرار المتّخذ في تموز/يوليه بشأن زيادة سعر الفائدة الأساسي مرة أخرى ليصل إلى 0,25 في المائة مفاجئاً للأسواق وسبباً في دفع الين إلى الارتفاع. وقد أدّى تقلص الفوارق في أسعار الفائدة بين البلد والاقتصادات الرئيسية الأخرى إلى عمليات بيع سريعة بثمن بخس بسبب مغادرة المتداولين والمستثمرين ذوي المديونية العالية أسواق تجارة المناقلة والأسواق ذات الصلة. وقد تضاءلت احتمالات ارتفاع أسعار الفائدة مرة أخرى من خلال تأكيدات محافظ المصرف المركزي أنّ أسعار الفائدة لن ترتفع مرة أخرى بينما لا تزال الأسواق غير مستقرّة. ومن الناحية المالية، أعلنت الحكومة في أواخر عام 2023 عن حزمة من التخفيضات الضريبية والدعم لفواتير الوقود والمرافق العامة بقيمة 113 مليار دولار أمريكي، إلى جانب التزامات كبيرة لتحقيق صافي انبعاثات كربونية صفرية.

تحقيق الاستقرار في سوق العقارات. وكذلك، من الناحية النقدية، اتّخذ المصرف المركزي المزيد من التدابير لدعم سوق العقارات وتعزيز الاستهلاك. ومن بين هذه التدابير خفض متطلبات الاحتياطي الإلزامي، وسعر الفائدة التفضيلي، وسعر الفائدة على إعادة الشراء العكسي بعد سبعة أيام، وتسهيلات الإقراض المتوسط الأجل لمدة عام. وقد خصّصت السلطة النقدية اثني عشر ملياراً من تسهيلات قروض إعادة الإقراض وقدمت 300 مليار رنمينبي للإسكان الميسور التكلفة بالإضافة إلى 500 مليار رنمينبي للتكنولوجيا والنهوض بالتكنولوجيا.

ويتوقع الأونكتاد حصول انخفاض آخر في النمو في عام 2025، ليصل إلى 4,6 في المائة. وتتسبّب التوترات التجارية المتزايدة، ولا سيما مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حول السيارات الإلكترونية والمنتجات ذات الصلة، في تزايد الريبة فيما يتعلق بالقطاع الخارجي. ومن شأن الطبيعة المتنوّعة للشركات والمنتجات التجارية والقدرات القوية في مجموعة واسعة من منتجات الطاقة الخضراء والمزايا التقنية والمزايا في سلسلة التوريد أن تساعد على توسيع الصادرات. واعتمدت الجلسة الكاملة الثالثة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، التي عُقدت في تموز/يوليه، قرارها بشأن زيادة تعميق الإصلاح بشكل شامل لدفع عجلة التحديث الصيني. ويتضمّن القرار مقترحات بشأن إصلاحات هيكلية لتعزيز "التنمية الاقتصادية العالية الجودة". وإذا ما تمكّنت الصين من تحقيق الاستقرار في قطاع العقارات في نهاية العام والمضي قدماً في مقترحاتها الإصلاحية بشكل فعال، فإنه يظلّ من الممكن أن يحافظ الاقتصاد على نمو معقول في المدى المتوسط.

وتشير تقديرات الأونكتاد إلى أنّ جمهورية كوريا ستشهد ارتفاعاً في معدّل نموّها ليصل إلى 2,3 في المائة في عام 2024، مقارنة بمعدّل نموّ قدره 1,4 في المائة في عام 2023. ويعكس هذا الارتفاع إلى حد كبير قوة أداء الصادرات، وكذلك انتعاش تدفّقات السياحة الوافدة. وعلى الرغم من التخفيف الكبير في التضخّم مقارنة بالعام الماضي، إلا أنّ المصرف المركزي ظلّ محافظاً على موقفه النقدي المتشدّد، ولا تزال تكاليف الاقتراض المرتفعة تقلّل من الطلب المحلي. وتُعيّق المستويات المرتفعة لديون الأسر المعيشية إنفاق تلك الأسر، وهي ما زالت تمثّل مصدر قلق لصانعي السياسات. ويرافق الموقف النقدي التقييدي سياسة مالية مماثلة في التقييد؛ ومن المتوقع أن يسجّل

المائة، حيث إنَّ تطبيع السياسة النقدية قد يقيد الطلب المحلي ويعوق النمو.

ويتوقع الأونكتاد أن يحافظ الاقتصاد في اليابان في عام 2025 على معدل نموّه البالغ 1 في

جنوب آسيا

الجاري في الهند بسبب ضعف الطلب الخارجي نسبياً وارتفاع فواتير واردات الطاقة الأحفورية. وتعمل الهند في الوقت نفسه، باعتبارها أكبر بلد في العالم من حيث عدد السكان وثالث أكبر مستهلك للطاقة في العالم، على توسيع إمداداتها المحلية من الطاقة غير الأحفورية والوقود الأحفوري لدعم الناتج الاقتصادي المتنامي. وبينما زادت الأولى بمقدار أربعة أضعاف على مدى السنوات الثماني الماضية، شهدت الثانية نمواً سريعاً أيضاً؛ وارتفع الإنتاج المحلي من الفحم بنسبة 80 في المائة، ليصل إلى رقم قياسي جديد قدره مليار طن في عام 2024. وكان هذا الارتفاع مدفوعاً بالاستثمار العمومي في أعقاب اندلاع الحرب في أوكرانيا وأزمة الطاقة الناتجة عنها. ولما كان من المتوقع أن ينخفض التضخم إلى 4 في المائة بحلول نهاية العام، وربما يشرع المصرف الاحتياطي الهندي في التيسير النقدي وربما يقلص سعر إعادة الشراء لديه. وقد ظل سعر الفائدة دون تغيير عند 6,5 في المائة منذ مطلع عام 2023، مما حافظ على ارتفاع تكاليف التمويل للشركات ذات المديونية. ونظراً لأنَّ الإنفاق العمومي قد يتجاوز الإيرادات بنسبة 5,1 في المائة في السنة المالية الحالية، وفي غياب الاضطراب المالي أو الصدمات الخارجية، من المتوقع أن يظلَّ معدل نموّ الناتج المحلي الإجمالي قوياً على مستوى 6,3 في المائة في عام 2025.

لا تزال الآفاق الاقتصادية في جنوب آسيا قوية، إذ إنها مدعومة بنمو متين في الهند وانتعاش في باكستان وسري لانكا. وسيسجل الاقتصاد الإقليمي معدل نموّ قدره 5,7 في المائة في عام 2024، مقارنة بمعدل نموّ قدره 6,1 في المائة في عام 2023. ويتوقع الأونكتاد أن تتمو المنطقة بوتيرة أبطأ قليلاً ولكن مرتفعة، أي بمعدل قدره 5,5 في المائة في عام 2025، بالتزامن مع تطوّر أكبر اقتصاداتها، أي الهند، وبدعم من الانتعاش الاقتصادي في البلدين المتعافيين من الأحداث المناخية القسوى أو عدم الاستقرار السياسي وضائقة الديون الطويلي الأمد، وهما باكستان وسريلانكا. ومع ذلك، فإنَّ اختلالات المدفوعات الخارجية والاعتماد المتزايد على واردات الطاقة المستمّدة من الوقود الأحفوري من خارج المنطقة سيُقي المنطقة عُرضة للضغوط التضخّمية، كما أنَّ التحالفات السياسية قد تعقّد الإنفاق العام المستدام.

وسيظلُّ معدل النمو الاقتصادي في الهند مرتفعاً عند 6,8 في المائة في عام 2024 مقارنة بمعدل قدره 7,7 في المائة في عام 2023. وهذا الارتفاع يدعمه استمرار قوة الاستثمار والاستهلاك في القطاعين العام والخاص، فضلاً عن ارتفاع صادرات الخدمات. وعلى الرغم من هذا الأخير، إلى جانب زيادة صادرات بعض السلع، ومنها مثلاً المواد الكيميائية والمستحضرات الصيدلانية، سيستمرُّ العجز الهيكلي في الحساب

جنوب شرق آسيا

المنطقة. ويتوقع الأونكتاد أن يظلَّ النمو مستقرّاً نوعاً ما في عام 2025، وذلك على مستوى 4,4 في المائة، وذلك لأنَّ الطلب المحلي أخذ في الارتفاع في سياق انخفاض تكاليف الاقتراض كما أنه يدعم النمو.

وتشير تقديرات الأونكتاد إلى أنَّ **إندونيسيا** ستواصل النمو بوتيرة نشطة في عام 2024، وذلك بمعدل قدره 5,1 في المائة مقارنة بمعدل قدره 5,0 في المائة في عام 2023. وما زال الاستهلاك الخاص هو المحرك الرئيسي للنمو على الرغم من ارتفاع أسعار

تشير تقديرات الأونكتاد إلى ارتفاع معدل النمو في جنوب شرق آسيا من 3,9 في المائة في عام 2023 إلى 4,5 في المائة في عام 2024، حيث يساعد الانتعاش التدريجي في الطلب العالمي على الإلكترونيات في تعزيز تجارة المنطقة. ولا تزال المواقف النقدية المتشدّدة المستمرة وسط مخاوف من تدفّقات رؤوس الأموال إلى الخارج وضغوط انخفاض قيمة العملات المحلية في ظل الظروف النقدية التقييدية في أماكن أخرى، ولا سيما في الولايات المتحدة، تكبح الطلب المحلي داخل

وفي **تايلند**، تشير تقديرات الأونكتاد إلى ارتفاع كبير في النمو ليصل إلى 2,9 في المائة في عام 2024 مقارنة بمعدّل قدره 1,9 في المائة في عام 2023. ويحظى الاستهلاك الخاص المتين بدعم من سوق العمل القوية، بينما تشهد صادرات الخدمات نمواً دينامياً مع استمرار انتعاش قطاع السياحة بقوة. ومن المنتظر أن ينتعش الإنفاق العمومي عند الموافقة على الميزانية المالية بعد تأخر طويل. ويمكن أن يوفر برنامج التحويلات النقدية الرقمي المخطط له قوة دفع إضافية لاستهلاك الأسر المعيشية. ولا يزال الإنفاق الاستثماري خافئاً على نطاق واسع، على الرغم من أنّ بعض القطاعات، ولا سيما الإلكترونيات والسيارات الكهربائية، لا تزال تجتذب استثمارات كبيرة. ويتوقّع الأونكتاد أن يظل نموّ اقتصاد تايلند ثابتاً عند معدّل قدره 2,9 في المائة في عام 2025.

ولا تزال **فييت نام** تسجّل واحداً من أسرع معدّلات النموّ في المنطقة، إذ إنّ نموّها الاقتصادي أخذ في التسارع من 5,0 في المائة في عام 2023 إلى 5,6 في المائة في عام 2024. وقد اتّخذت سلسلة من تدابير إصلاح الأجور التي تساعد في تحسين دخل الأسر المعيشية وزيادة نفقات الاستهلاك الخاص. كما يدعم الصرف المتزايد لأموال الاستثمار العمومي النفقات الاستثمارية. ومع أنّ البلد يعتمد بقدر أقلّ على التدفّقات السياحية الوافدة من البلدان الأخرى في المنطقة، إلا أنّ الارتفاع المستمرّ في عدد الوافدين الدوليين يوفرّ دفعة للقطاع الخارجي. وظلّ النموّ في قطاع العقارات ضعيفاً بسبب شروط الائتمان المشدّدة، وهو لا يزال يشكّل عائقاً يعرقل النموّ. ويتوقّع الأونكتاد أن يسجّل اقتصاد فييت نام نموّاً قدره 5,4 في المائة في عام 2025، وأن يساعد احتمال اعتماد موقف نقدي أكثر تيسيراً في تخفيف الضائقة الائتمانية الحالية وتحفيز الانتعاش في قطاع البناء.

الفائدة. كما زاد المصرف المركزي من سعر الفائدة مرة أخرى في نيسان/أبريل لتجنّب الفوارق الكبيرة في أسعار الفائدة مع الولايات المتحدة في ضوء استمرار موقفها النقدي المتشدّد. فهذه الفوارق قد تضع مزيداً من الضغط لخفض قيمة الروبية الإندونيسية التي ظلت تاريخياً حساسة جداً تجاه تباين مسارات أسعار الفائدة. وتنعكس تكلفة الاقتراض المرتفعة الناتجة عن الموقف النقدي المحلي التقييدي على تباطؤ نفقات الاستثمار الخاص.

وتساعد زيادة الإنفاق المالي على خطط البنية التحتية ومخططات المساعدة الاجتماعية في دعم النموّ. ويؤدّي ارتفاع عدد السيّاح الوافدين، ولا سيما من داخل آسيا، إلى تعزيز صادرات الخدمات، في حين أنّ زيادة حجم صادرات الفلزات البخسة، ولا سيما النيكل، تعزّز ميزان القطاع الخارجي. ويتوقّع الأونكتاد أن يحافظ الاقتصاد الإندونيسي على نموّ قوي في عام 2025، مع احتمال انخفاض أسعار الفائدة بالإضافة إلى تحسّن السياق الخارجي، مما يساعد على دعم النموّ ليلج 5,2 في المائة.

ويتوقّع الأونكتاد أن يرتفع معدّل النموّ في **ماليزيا** من 3,6 في المائة في عام 2023 إلى 4,4 في المائة في عام 2024، حيث يساعد انخفاض التضخّم وبرنامج التحويلات النقدية الوطنية في تعزيز الاستهلاك الخاص. ولا تزال النفقات الاستثمارية قوية مع استمرار التقدّم في تنفيذ سلسلة من مشاريع البنية التحتية المتعدّدة السنوات. ويستفيد قطاع الخدمات من الانتعاش المستمر لتدفّقات السياحة إلى البلد، والتي بدأت تقترب الآن من مستويات ما قبل الجائحة. ومع ذلك، لا تزال الظروف النقدية الدولية المتشدّدة المستمرة تضغط على الرينغيت الماليزي من أجل خفض قيمته. وتشير تقديرات الأونكتاد إلى أنّ النشاط الاقتصادي سينمو بمعدّل 4,0 في المائة في عام 2025، مع استمرار الاستهلاك الخاص والنفقات الاستثمارية في توفير الأساس للنموّ.

غرب آسيا

في المقام الأول عن استقرار أسعار النفط وانتعاش الاقتصادات الرئيسية المصدّرة للنفط. وما زالت هناك مخاطر كبيرة بسبب اتّساع رقعة النزاعات التي تثير التوتّرات في جميع أنحاء المنطقة، مع ما ينجم عن

تشير تقديرات الأونكتاد إلى أنّ غرب آسيا سيسجّل نموّاً بمعدّل قدره 2,4 في المائة في عام 2024، وهذا يمثّل ارتفاعاً مقارنة بمعدّل 2,0 في المائة في عام 2023. وهذا الانتعاش في النشاط الاقتصادي ناجم

وتشير تقديرات الأونكتاد إلى أن تركيا ستسجل نموًا بمعدل 3,5 في المائة في عام 2024 مقارنة بمعدل 4,5 في المائة في عام 2023. وقد عانى الطلب المحلي من آثار التضخم المتصاعد على أساس سنوي، والذي بلغ الذروة عندما وصل إلى 75 في المائة في أيار/مايو. وبدأ المصرف المركزي في تشديد السياسة النقدية في حزيران/يونيه 2023 ورفع سعر الفائدة من 8,5 إلى 50 في المائة بحلول آذار/مارس 2024، وظل سعر الفائدة عند ذلك المستوى. ولا تزال تكاليف التمويل المرتفعة تؤثر سلباً في الطلب والتوظيف. وعلى الرغم من الموقف النقدي المتشدد، استمرت قيمة الليرة التركية في الانخفاض مقابل العملات الصعبة الأخرى، مثل دولار الولايات المتحدة الأمريكية. وفي حين أدى هذا الانخفاض في قيمة العملة إلى زيادة تكاليف خدمة الديون الخارجية المقومة بالعملة الأجنبية - مع ارتفاع مستوياتها لدى الشركات الخاصة - فإن انخفاض قيمة العملة قد عزز الصادرات وأضعف الواردات، باستثناء واردات الطاقة المستمدة من الوقود الأحفوري. وقد حقق المصدرون الأتراك للسلع المصنعة والآلات ومعدات النقل أداءً جيداً بشكل خاص، وكذلك قطاع السياحة.

ومن المتوقع أن ينتهي التشدد النقدي الحالي في تركيا في النصف الثاني من عام 2024، مفضياً إلى انتعاش تدريجي للاستهلاك وتعزيز للنشاط الاقتصادي في العام المقبل. وفي هذا السياق، يتوقع الأونكتاد أن ينمو الاقتصاد بمعدل قدره 3,8 في المائة في عام 2025.

معدل قدره 3,2 في المائة في عام 2025. غير أن هذه المعدلات لا تفوق بكثير معدل النمو السنوي لسكان أفريقيا في السنوات الأخيرة الذي بلغ 2,4 في المائة. ومن ثم، سيظل نمو الناتج المحلي الإجمالي أقل مما هو ضروري لخطو أشواط كبيرة في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والتحول الهيكلي. وهناك صعوبات مختلفة تُلقى بثقلها على الآفاق الاقتصادية وسبل العيش في جميع أنحاء القارة.

ذلك من آثار تلحق بالشحن الدولي في البحر الأحمر⁽⁴⁾. ومع أن الاحتمال الكبير بشأن تصاعد التوترات يمكن أن يؤثر في الأداء الاقتصادي في كامل المنطقة وخارجها، إلا أن الآثار وخيمة بشكل خاص فيما يتعلق ببلدان معيّنة، وهي إسرائيل ولبنان واليمن ودولة فلسطين⁽⁵⁾. وإذا لم يحدث مزيد من التصعيد في التوترات، فإن من المتوقع أن يرتفع النمو في المنطقة ليصل إلى 3,9 في المائة في عام 2025.

ويتوقع الأونكتاد أن ينتعش النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ليلج 1,7 في المائة في عام 2024، بعد أن شهد انكماشاً غير مسبوق قدره 0,8 في المائة في عام 2023. ولما كانت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) تدير إنتاج النفط، وذلك بطرائق منها وضع حدود للإنتاج للحفاظ على أسعار النفط بين 70 و90 دولاراً للبرميل، فمن المرجح أن تتحرك عائدات تصدير النفط بالتوازي مع الطلب الخارجي. ومن المتوقع أن تساهم القطاعات غير النفطية في تحقيق النمو على الرغم من تقليص الاستثمار في المشاريع العملاقة في نيوم، مما يقلل من النشاط المتوقع في قطاع الإنشاءات وقطاعات المنبع والمصب ذات الصلة. ولا يزال الاستثمار في الطاقة المتجددة يمثل أقل من 20 في المائة من إجمالي الاستثمار في الطاقة، مما يؤخر التنويع الذي تشتد الحاجة إليه والابتعاد عن الوقود الأحفوري. وفي عام 2025، من المتوقع أن تحقق المملكة العربية السعودية نموًا قدره 4,7 في المائة، حيث سيعزز النمو بالنشاط القوي في كل من القطاعين النفطي وغير النفطي - ولا سيما في السياحة والخدمات اللوجستية والتصنيع.

أفريقيا

من المتوقع أن يظل النمو في أفريقيا ضعيفاً بعد تباطؤه التدريجي خلال الفترة 2021-2023. ونظراً لأن الجهود التي بذلت في الآونة الأخيرة لاستعادة استقرار الاقتصاد الكلي يُنتظر منها أن تبدأ في تحقيق بعض النتائج الإيجابية اعتباراً من النصف الثاني من عام 2024، ولا سيما في عدة اقتصادات كبيرة، فمن المتوقع أن ينمو النشاط الاقتصادي الكلي للقارة من معدل أكثر بطئاً قدره 3,0 في المائة في عام 2024 إلى

(4) لمزيد من المعلومات، انظر الأونكتاد (2024a).

(5) لمزيد من المعلومات عن أثر العملية العسكرية الإسرائيلية في غزة والضفة الغربية، انظر الأونكتاد (2024b، 2023a).

معدّلات التضخُّم، ولا سيما فيما يتعلق بالسلع الأساسية والإصلاحات المتسرّعة. ففي كينيا، على سبيل المثال، دفعت المظاهرات المميّنة الحكومة إلى سحب مشروع قانون الضرائب المثير للجدل. وبشكل عام، فإنّ هذا يسلّط الضوء على مدى تعقّد تنفيذ الإصلاحات عندما تمرّ الاقتصادات بظروف صعبة.

وعلى نطاق أوسع، حتى مع بدء انحسار الضغوط التضخُّمية تدريجياً في جميع أنحاء القارة، لا تزال هناك عوامل رئيسية أخرى تعيق التنمية. ومن بين هذه العوامل النزاعات المستمرة، ومنها تلك الجارية في ليبيا بالإضافة إلى عدّة مناطق في بلدان الساحل الأفريقي ومنطقة وسط أفريقيا. ومن المتوقع أن تؤدّي الآثار السلبية الناجمة عن تعيّر المناخ والصدمات المناخية الشديدة إلى زيادة مستويات انعدام الأمن الغذائي الحاد في عامي 2024 و2025، حتى مع احتياج 33 بلداً أفريقياً من قبل إلى مساعدات غذائية خارجية، وتوقّع حصول انخفاض إجمالي في الإنتاج السنوي للحبوب في المنطقة بنسبة 3 في المائة في عام 2024 مقارنة بعام 2023. وقد تسبّبت موجات الجفاف المرتبطة بظاهرة النينو في تلف المحاصيل وذبولها على نطاق واسع، وخاصة في الجنوب الأفريقي (FAO, 2024).

وفي جنوب أفريقيا، تشير تقديرات الأونكتاد إلى أنّ الإمداد بالكهرباء بشكل أكثر موثوقية وتحسين الخدمات اللوجستية سيدعمان على الأرجح انتعاشاً ضئيلاً للاقتصاد، وذلك من 0,6 في المائة في عام 2023 إلى 0,9 في المائة في عام 2024، وكما هو الحال في مصر ونيجيريا - وهما الاقتصادان الأفريقيان الرئيسيان الآخريان اللذان سجّلا معدّلات نموّ أدنى في السنوات الأخيرة مقارنة بالمتوسّطات التاريخية - لا تزال هناك رياح معاكسة كبيرة لاقتصاد جنوب أفريقيا. ويتوقّع الأونكتاد استمرار النموّ الضعيف نسبياً في عام 2025، حيث سيبلغ معدّلاً قدره 1,4 في المائة.

عام 2023. ويمكن تفسير معظم التباطؤ بعزوه إلى السياسة النقدية المتشدّدة التي سنّت من أجل إعادة التضخُّم في مرحلة ما بعد الجائحة إلى المستوى المستهدف، وهو ما قد يستغرق بعض الوقت بسبب

وكثيراً ما اضطرّ صانعو السياسات الأفارقة، الذين كانوا يواجهون بيئة اقتصادية غير مؤاتية على الأُسعدة الثلاثة - العالمي والإقليمي والوطني - بعد جائحة كوفيد-19، إلى اتخاذ إجراءات سياسية سريعة لإدارة تحديات معقّدة. ومع أنّ هناك مجالاً لإجراء إصلاحات هيكلية مدروسة جيّداً من أجل زيادة النموّ في المدى المتوسط، إلا أنّ التحوّلات المتسرّعة في المواقف السياسية غالباً ما أدّت إلى اضطرابات اقتصادية كبيرة في المدى القصير، مما أثر بشكل غير متناسب في المواطنين الأفارقة العاديين، ولا سيما الفقراء.

ويتعلّق أحد الشواغل بتدهور الحسابات الخارجية في العديد من الاقتصادات الأفريقية. وقد أدّى ذلك إلى حدوث انخفاضات حادّة في قيمة عدّة عملات أفريقية ذات أسعار صرف معوّمة أو ثابتة بشكل موجّه وسط ضعف نسب تغطية الواردات وضعف التدفّقات المالية. وهذه الانخفاضات الكبيرة في قيمة العملة، والتي غالباً ما اقترنت بمحدودية الإمدادات من السلع الأساسية وأحياناً أيضاً بتوفير السيولة دون ضوابط، إلى دفع معدّلات التضخُّم إلى أعلى بكثير من متوسّطاتها التاريخية، كما هو الحال في إثيوبيا وأنغولا ومصر ونيجيريا على سبيل المثال. وكردّ فعل على ذلك، قامت عدّة سلطات نقدية برفع أسعار الفائدة إلى مستويات تتراوح بين 20 و30 في المائة في آب/أغسطس 2024.

ومن الناحية المالية، يتّجه الموقف الحالي في جميع أنحاء القارة نموذجياً نحو التوحيد بغية معالجة أوضاع الديون الصعبة وارتفاع تكاليف التمويل وانخفاض تدفّقات المعونة والعجز الكبير في الميزانية، إضافة إلى النجاح المحدود في توسيع نطاق تعبئة الموارد المحلية بعد جائحة كوفيد-19، وتراجع عائدات التصدير، وهذا مسّ أيضاً بعض الاقتصادات الكبيرة المصدّرة للمواد الهيدروكربونية التي سجّلت انخفاضاً في حجم الصادرات.

وقد ظهرت احتجاجات عنيفة في جميع أنحاء القارة ردّاً على الصعوبات الاقتصادية وارتفاع

أوقيانوسيا

في أستراليا، تشير تقديرات الأونكتاد إلى أنّ الاقتصاد الأسترالي سيواصل تباطؤهُ التدريجي وسيسجّل نموّاً بمعدّل قدره 1,4 في المائة في عام 2024، مقارنة بمعدّل قدره 2,0 في المائة في

وبسبب السياسة النقدية المتشددة والدفعة المالية السلبية لهذا العام، ستحقّق نيوزيلندا نموّاً قدره 0,9 في المائة فقط في عام 2024، وفقاً لتقديرات الأونكتاد، وهو معدّل أعلى بقليل من المعدّل البالغ 0,6 في المائة الذي سجّل في عام 2023. وكما هو الحال في أستراليا، من المتوقع أن ينخفض التضخّم تدريجياً خلال عامي 2024 و2025، مما يؤدي إلى تخفيف متوقع للسياسة النقدية في العام المقبل. ويتوقع الأونكتاد أن يرتفع النمو إلى 2,0 في المائة في عام 2025.

نموّ تكاليف العمالة للوحدة بمعدّل قدره 6 في المائة على أساس سنوي اعتباراً من منتصف عام 2024. ومن المتوقع أن يبلغ معدّل تضخّم أسعار الاستهلاك في نهاية هذا العام ما يقارب 3 في المائة، أي بزيادة قدرها نقطة مئوية واحدة مقارنة بالمعدّل الذي استهدفه المصرف المركزي وقدره 2 في المائة. ومن المتوقع أن يساعد التيسير النقدي المتوقع في العام المقبل في ارتفاع معدّل نموّ الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ 2,1 في المائة في عام 2025.

- Alesina A and Ardagna S (1998). Tales of fiscal adjustments. *Economic Policy*. 13(27):489–585.
- Ahmad S, Nabors G and Sheiner L (2024). Federal, state and local fiscal policy and the economy. The Brookings Institution. Washington, D.C. 27 September.
- Barbosa-Filho NH (2008). Verdoorn's law. International Encyclopedia of the Social Sciences.
- Cooper R (2022). The Biden–Trump stimulus shows how badly Obama's 2009 plan failed. *The Week*. 10 January.
- de Soyres F, Santacreu AM and Young H (2022). Fiscal policy and excess inflation during COVID-19: A cross-country view. FEDS Notes. Washington. Board of Governors of the Federal Reserve System. 15 July.
- Engerman DC (2015). The rise and fall of central planning. In: Geyer M and Tooze A eds. *The Cambridge History of the Second World War*. Cambridge University Press. Cambridge.
- Food and Agriculture Organization of the United Nations (2024). *Crop Prospects and Food Situation – Triannual Global Report*. Rome.
- Friedberg AL (2024). Stopping the next China shock. *Foreign Affairs*. 20 August.
- Jayadev A and Konczal M (2010). When is austerity right? In boom, not bust. *Challenge*. 53(6):37–53.
- Keynes JM (1936). *The General Theory of Employment Interest and Money*. Macmillan. London.
- Mehrotra N and Sergeev D (2021). Debt sustainability in a low interest rate world. *Journal of Monetary Economics*. 124:1–18.
- Ocampo JA (2014). Finishing the job of global tax cooperation. *Project Syndicate*. 29 April.
- Palley T (2016). Zero lower bound (ZLB) economics: The fallacy of New Keynesian explanations of stagnation. IMK Working Paper No. 164. Hans Boeckler Foundation, Macroeconomic Policy Institute.
- Stiglitz JE (2023). A victory lap for the transitory inflation team. *Project Syndicate*. 13 November.
- Taylor L and Barbosa-Filho NH (2021). Inflation? It's import prices and the labor share! *International Journal of Political Economy*. 50(2):116–142
- Toporowski J (2024). Monetary policy and illiquidity. Working Paper No. 218. Institute for New Economic Thinking.
- UNCTAD (2013). *Trade and Development Report 2013*. Adjusting to the Changing Dynamics of the World Economy. (United Nations publication. Sales no. E.13.II.D.3. Geneva).
- UNCTAD (2017). *Trade and Development Report 2017*: Beyond Austerity – Towards a Global New Deal. (United Nations Publication. Sales No. E.17.II.D.5. Geneva).
- UNCTAD (2019). *Trade and Development Report 2019*: Financing a Global Green New Deal (United Nations publication. Sales No. E.19.II.D.15. Geneva).
- UNCTAD (2020). *Trade and Development Report 2020*: From Global Pandemic to Prosperity for All: Avoiding Another Lost Decade. (United Nations Publication. Sales No. E.20.II.D.30. Geneva).
- UNCTAD (2022). *Trade and Development Report 2022*: Development Prospects in a Fractured World: Global Disorder and Regional Responses. (United Nations Publication. Sales No. E.22.II.D.44. Geneva).
- UNCTAD (2023a). Developments in the economy of the Occupied Palestinian Territory. Report on UNCTAD assistance to the Palestinian people to the Trade and Development Board. TD/B/EX(74)/2. Geneva. 11 September.
- UNCTAD (2023b). *Trade and Development Report 2023*: Growth, Debt and Climate: Realigning the Global Financial Architecture. (United Nations Publication. Sales No. E.23.II.D.24. Geneva).
- UNCTAD (2024a). Navigating troubled waters: Impact to global trade of disruption of shipping routes in the Red Sea, Black Sea and Panama Canal. Geneva.
- UNCTAD (2024b). Preliminary assessment of the economic impact of the destruction in Gaza and prospects for economic recovery. Geneva.
- UNCTAD (2024c). *Trade and Development Report Update*, April 2024. Geneva.
- Weber IM and Wasner E (2023). Sellers' inflation, profits and conflict: Why can large firms hike prices in an emergency? Economics Department Working Paper Series No. 343. University of Massachusetts.

تقرير التجارة والتنمية 2024

الفصل الثاني

وهم الانتعاش: الأسواق الدولية في عام 2024

من المتوقع أن ينتعش النمو في تجارة البضائع بما يقارب 2 في المائة في عام 2024 بعد انخفاضه بمعدّل قدره 1,2 في المائة بالقيمة الحقيقية في عام 2023. وستسجّل الاتجاهات الدينامية التي لوحظت خلال الربع الأول من عام 2024 تباطؤاً حتى نهاية العام بسبب توقُّع حصول انخفاض في النمو الاقتصادي في أكبر اقتصادين في العالم. وعلاوة على ذلك، أدّى الإصدار المبكّر لطلبات الشراء، جزئياً، إلى زيادة الزخم في مطلع عام 2024.

واتّخذت عدة بلدان، متقدّمة ونامية على حدّ سواء، تدابير تجارية تقييدية فيما يتعلق بالصين في عام 2024.

وظلت التجارة في الخدمات أكثر دينامية من التجارة في السلع. وسجّل عنصرًا النقل والسفر نمواً بأرقام عشرية خلال الربع الأول من عام 2024، مع نموّ باقي الخدمات التجارية بنحو 5 في المائة.

وتراجعت الأسعار الدولية للعديد من السلع الأساسية بعد أن كانت قد بلغت الذروة في عام 2022، ومع ذلك فهي لا تزال مرتفعة وفقاً للمعايير التاريخية.

وفي مطلع عام 2024، انتعش صافي تدفّقات رأس المال إلى البلدان النامية، ويرجع ذلك جزئياً إلى انتعاش إصدارات السندات السيادية في المناطق النامية وإن كان محدوداً في أفريقيا. غير أنّ تكاليف الاقتراض تتجاوز المتوسطات التاريخية.



النقاط السياساتية الرئيسية

- ◀ يحتاج صانعو السياسات في البلدان النامية إلى النظر إلى ما هو أبعد من الصادرات القائمة على الصناعات التحويلية في عصر يتسم بضعف تجارة البضائع وبالتقدم الرقمي السريع حتى يتسنى خلق فرص عمل جيّدة في قطاعات الخدمات، ومنها الخدمات غير القابلة للتداول التجاري.
- ◀ التخلّص التدريجي السريع من الوقود الأحفوري شرط أساسي لتنفيذ الأهداف المناخية المحدّدة في اتفاق باريس وتحقيق التنوع الاقتصادي المستدام. فاستمرار الدعم المقدم للوقود الأحفوري وريحية استخراج الوقود الأحفوري والتجارة به يعرّضان التحوّل الأخضر للخطر.
- ◀ يقدّم الأونكتاد مجموعة من المقترحات المُحدّثة للتحوّل بشأن المراحل الخمس لدورة حياة الديون من أجل خفض تكاليف تمويل التنمية والتقليل من مواطن الضعف في الديون السيادية في البلدان النامية.



ألف- مقدمة

في عام 2024، انتعشت الأسواق الدولية الرئيسية، وذلك في مجالات من بينها تجارة المنتجات المصنّعة والخدمات والسلع الأولية والأصول المالية. وبعد عدة سنوات من الاضطرابات، تراجعت أسعار السلع الأساسية جزئياً عن المستويات العليا التي بلغتها في عام 2022. وتحول صافي تدفّقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية إلى قيم إيجابية خلال الربع الأول من عام 2024، وعاد النمو في تجارة السلع إلى المستوى الإيجابي.

دال). كما يبيّن هذا الفصل المسائل الرئيسية التي تشكّل معاً تحدياً جوهرياً لسياسة التنمية وتسترعي المزيد من الاهتمام المتعدّد الأطراف:

- إعادة توجيه استراتيجيات التنمية حتى تذهب إلى ما هو أبعد من الصادرات القائمة على الصناعات التحويلية لدى البلدان النامية وتتيح على نطاق واسع خلق فرص عمل ذي جودة عالية في عصر تتراجع فيه تجارة البضائع وتتسارع فيه الرقمنة.
- تمثّل الربحية العالية التي ينطوي عليها استخراج الوقود الأحفوري والتجارة به والتي هي الدافع للاستثمار في الطاقة "البنيّة" الحالية وصادراتها، وكذلك استمرار تقديم الإعانات فيما يتعلق بالوقود الأحفوري، عاملاً يُعزّض للخطر السعي إلى التحوّل الأخضر الذي تمسّ الحاجة إليه.
- هناك حاجة إلى إجراء تغييرات على الهيكل المالي العالمي في مختلف المراحل الخمس لدورة حياة الديون بغية خفض تكاليف تمويل التنمية.

ولكن، تكمن تحت السطح تحديات كبيرة أمام صانعي السياسات، ولا سيما في البلدان النامية. فالتوتّرات الجيوسياسية والاحتباس الحراري العالمي والاضطراب المالي وعدم استقرار العملة توجّج الاستياء من الاقتصاد العالمي الذي وهن من جراء الأزمات ونقص الاستثمار (الفصل الأول).

ونتيجة لذلك، تتسم الفترة الحالية بقدر كبير من الريبة. فالمشاكل الفورية تصرف الانتباه عن التحديات الطويلة الأمد. وهذا، في العديد من المجالات، يقوّض تعددية الأطراف والاستقرار الاقتصادي العالمي. وتتسبّب التغييرات في السياسات النقدية التي تجريها المصارف المركزية في الاقتصادات المتقدّمة، إلى جانب التسوية السريعة للأوضاع المالية، في تعريض الأنظمة التجارية والنقدية والمالية الدولية للخطر، مثلما تبين من اضطرابات السوق في آب/أغسطس 2024. والأهم من ذلك هو أنّ الريبة والتوتّرات الجيوسياسية وضعف أسس الاقتصاد الكلي لا توفر بيئة اقتصادية ومالية مؤاتية للتنمية.

ويستعرض هذا الفصل الاتجاهات الراهنة والتحديات المحدّدة في التجارة الدولية (الفرع باء) والسلع الأولية (الفرع جيم) وتدفّقات رأس المال (الفرع



حالات الريبة تُلقى بثقلها على الأسواق الدولية وقد تصرف انتباه صانعي السياسات عن التصدي للتحديات الطويلة الأجل.

باء- التجارة الدولية: صحة عام 2024 ليست نهاية النَّفق

البضائع انكشمت بينما ظلَّ النشاط الاقتصادي العالمي آخذاً في النمو.

وبعيداً عن هذه الاعتبارات الحسائية، يُبرز هذا التطوُّر التباطؤ الهيكلي الذي شهدته تجارة البضائع منذ الأزمة المالية العالمية. وفي المقابل، ظلت تجارة الخدمات أكثر حيوية.

ففي عام 2023، نمت التجارة العالمية في الخدمات بنحو 5 في المائة بالقيمة الحقيقية، وهذا يُبرز الأهمية المتزايدة التي تكتسبها التجارة الدولية في الخدمات. وهذه العناصر تفسّر سبب تركيز أنصار التجارة العالمية في الآونة الأخيرة على الخدمات الدولية. ومع وصول حصة الخدمات في التجارة العالمية إلى ما يقرب من 25 في المائة في عام 2023، مع توقُّع زيادة نموِّها⁽⁷⁾، هناك توقُّعات كبيرة في بعض الأوساط السياسية والأكاديمية بأن تصبح الخدمات الدولية محرِّك النمو الجديد.

ولكن، لا يوجد توافق في الآراء على أنَّ تجارة الخدمات يمكن أن تكون الرافعة التنموية الرئيسية الجديدة في البلدان النامية. بل إنَّ هناك إقراراً متزايداً، يتفق عليه أكاديميون بارزون، بأنَّ تعزيز الإنتاجية وخلق وظائف جيِّدة النوعية في القطاعات التي تستوعب اليد العاملة، ومنها مثلاً الرعاية وتجارة التجزئة والتعليم والخدمات الشخصية الأخرى، والتي ليست موضع تجارة دولية، ينبغي أن تكون حجر الزاوية في استراتيجيات التنمية في المستقبل. فهذه فيما يبدو هي الطريقة الوحيدة المتبقية لضمان أن يتمكَّن جزء كبير من القوى العاملة المنقوصة العمل حالياً من تسجيل زيادة في الأجر الحقيقية مع مرور الوقت. وهذا الفرع يتناول هذه المسائل بمزيد من التعمُّق.

1- من المرجَّح أن تحدَّ التوتُّرات الجيوسياسية والريية السياساتية من انتعاش الاقتصاد

من المتوقع أن تنتعش التجارة الدولية في السلع والخدمات بمعدَّل يتراوح بين 2 و3 في المائة بالقيمة الحقيقية في عام 2024⁽⁶⁾ بعد الركود الذي شهدته في عام 2023. وكانت التجارة بالبضائع، التي سجَّلت انكماشاً قدره 1,2 في المائة بالقيمة الحقيقية في عام 2023، السبب الرئيسي للأداء الضعيف للمجموع العام في عام 2023. ويرجع ذلك إلى أنَّ التدفُّقات الإجمالية للسلع ما زالت تمثِّل أكثر من 75 في المائة من التجارة العالمية إجمالاً. وقد كان الانخفاض انعكاساً لكلِّ من التوتُّرات التجارية وتراجع الطلب العالمي والتغيُّرات في المخزونات والائتار الأساسية العالية المتعلقة بالتحوُّل المؤقت في الإنفاق نحو السلع المعمَّرة خلال جائحة كوفيد-19 (UNCTAD, 2024h). ونتيجة لذلك، انخفضت إلى المستوى السلبى مرونة التجارة العالمية بالبضائع مقابل الناتج الاقتصادي.

وذلك التغيُّر لم يُشَهد له مثيل في التاريخ الحديث. فباستثناء عام 2023، انكشمت التجارة العالمية مرتين فقط على أساس سنوي خلال أكثر من أربعة عقود، وذلك في عامي 2009 و2020. غير أنَّ الناتج الإجمالي العالمي انكشمت أيضاً بالتوازي مع ذلك في كلتا الحالتين. ومن ثمَّ، فإنَّ المرونة - وهي تشير إلى حصة التغيُّر بالنسبة المئوية في حجم التجارة من التغيُّر بالنسبة المئوية في الناتج الإجمالي العالمي - ظلت إيجابية. والذي جعل عام 2023 استثنائياً هو أنَّ تجارة

(6) لن يتسنى تقديم تقدير دقيق لعام 2023 إلا بعد صدور جميع بيانات الحسابات الوطنية عن ذلك العام. غير أنَّ التقديرات الأولية لمؤشرات الأسعار الرئيسية وأرقام التجارة الصادرة من قبل بشأن المكونات الفرعية للتجارة في السلع والخدمات بالقيمة الإسمية تشير إلى نموٍّ ضعيف بل وحتى إلى انكماش خفيف بالقيمة الحقيقية لهذا المجموع العام في عام 2023.

(7) بلغت قيمة تجارة الخدمات ما يقلُّ قليلاً عن 25 في المائة في عام 2023، على الرغم من أنَّ البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية (2023) يجدان أنَّ أنشطة الخدمات - وإن لم تكن مستمدَّة فقط من تجارة الخدمات - تمثِّل حالياً ما يقرب من نصف التجارة العالمية من حيث القيمة المضافة. غير أنَّ هذين النهجين لا يتعارضان فيما بينهما، لأنَّ جزءاً كبيراً من القيمة المضافة المنبثقة عن الخدمات ضروري لإنتاج السلع المصنَّعة التي يتاجر بها دولياً، وبالتالي فهي تُحسب ضمن السلع بدلاً من الخدمات في تتبُّع التدفُّقات التجارية الإجمالية.

التجارة في السلع في زمن يتسم باضطرابات جيوسياسية

النصف الثاني من العام ومن المعقول ألا تتواصل في العام القادم أيضاً. أما العامل الأول فيتعلق بالطلبات الاستباقية للسلع من الصين ومخاطر تصاعد التوتُّرات التجارية. وأما العامل الثاني فيتعلق بمخاطر التباطؤ الاقتصادي في الولايات المتحدة على وجه الخصوص، وفي الاقتصاد العالمي ككل.

ففيما يتعلق بالطلبات الاستباقية للسلع من الصين، أشار بعض المحللين إلى أنَّ هذا الجانب كان له دور رئيسي في أرقام الصادرات الصينية التي فاقت التوقعات في النصف الأول من عام 2024. وقد حدث ذلك لأنَّ الوكلاء الاقتصاديين توقعوا بدء العمل بالقيود التجارية الجديدة المفروضة على المصدر الرئيسي للمصنوعات في العالم خلال عام 2024 (Financial Times, 2024f). ففي أيار/مايو 2024، أعلنت الولايات المتحدة أنها ستزيد في الرسوم الجمركية على مجموعة من الواردات من الصين، بدءاً من آب/أغسطس (United States, 2024). وهذا يشمل زيادة الرسوم المفروضة على السيارات الكهربائية الصينية إلى أربعة أضعاف لتصل إلى 100 في المائة. وعلى الرغم من أنه لا توجد بالضرورة علاقة سببية، إلا أنَّ الفائض التجاري الشهري الذي بلغ 99 مليار دولار والذي مثَّل ارتفاعاً قياسياً في الصين في حزيران/يونيه 2024، عندما كان الاقتصاد الصيني يشهد ضعفاً في الطلب المحلي وقوة في القدرة الإنتاجية، ربما كان عنصراً آخر أدَّى إلى تفاقم التوتُّرات التجارية.

وقد أعقبت القيود التجارية التي سنَّتها الولايات المتحدة إجراءات مماثلة من قبل الأسواق الرئيسية في العالم. فعلى سبيل المثال، أكَّد الاتحاد الأوروبي في تموز/يوليه أنه سيفرض رسوماً جمركية على المركبات الكهربائية، وإن كانت تصل إلى 37,6 في المائة فقط. وأعلنت تركيا أنها ستطبِّق تعريفه إضافية بنسبة 40 في المائة على المركبات الكهربائية الصينية الصنع. وفي أواخر آب/أغسطس الماضي، قرَّرت وزارة المالية الكندية "تنفيذ تدابير لحماية العمال الكنديين والقطاعات الاقتصادية الرئيسية في كندا من الممارسات التجارية الصينية غير العادلة"، وهي تدابير ستصبح سارية المفعول في تشرين الأول/أكتوبر 2024 (Canada, 2024).

لقد عادت آفاق نموِّ تجارة البضائع العالمية بشأن عام 2024 إلى أرقام إيجابية. ويتوقَّع نموذج تنبؤات الأونكتاد الآتية أن تصل عائدات الصادرات إلى ما يقرب من 32 تريليون دولار في عام 2024. ومع ذلك، كانت التطوُّرات الإقليمية متفاوتة. فعلى الرغم من أنَّ عائدات التجارة العالمية أخذت في النمو من جديد، لا يُرَّجَح أن تتجاوز المستوى القياسي الذي بلغته في عام 2022 (UNCTAD, 2024c). وهذا يرجع في المقام الأول إلى أنَّ الصادرات في معظم البلدان المتقدِّمة إمَّا شهدت ركوداً أو حتى انخفضت بالقيمة الحقيقية في الآونة الأخيرة (الشكل 1-2)، ولكن أيضاً لأنَّ أسعار السلع الأساسية الدولية الرئيسية قد تراجعت أيضاً (الفرع جيم).

وفي أوروبا، وهي لاعب رئيسي في التجارة الدولية، لا تزال العائدات باليورو من صادرات السلع من منطقة اليورو أقلَّ بما قدره 3 في المائة خلال الربع الأول من عام 2024 مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. وقد حدث ذلك على الرغم من أنَّ التضخُّم قد عزَّز الإيرادات ألبتاً. ويميز من التدقيق، سجَّل كلُّ بلد من البلدان الـ 12 المصدِّرة الكبرى من هذه المجموعة انخفاضاً بين هاتين الفترتين (ECB, 2024). وفي المملكة المتحدة، انخفضت عائدات التصدير بالجنيه الإسترليني أيضاً بنسبة 4 في المائة (United Kingdom, 2024). وهذا يُبرز عموماً ضعف الطلب من شركاء رئيسيين، مثل الصين، بالإضافة إلى الصعوبات التي تواجهها الشركات المصدِّرة الأوروبية في الحفاظ على حصصها في الأسواق العالمية.

وفي المقابل، ساهم المسار القوي الذي لوحظ في الاقتصادات النامية في شرق آسيا وجنوب شرقها مساهمة كبيرة في ارتفاع صادرات السلع في النصف الأول من عام 2024. وعلى وجه التحديد، كشفت عائدات تصدير البضائع بالدولار لدى أكبر اقتصاد مُصدِّر للبضائع في العالم عن ارتفاع كبير، حيث نمت الصادرات من الصين بمعدَّل يتراوح بين 7 و9 في المائة تقريباً على أساس سنوي بحلول منتصف عام 2024 بسبب زيادة شحنات السيارات وأشباه الموصلات.

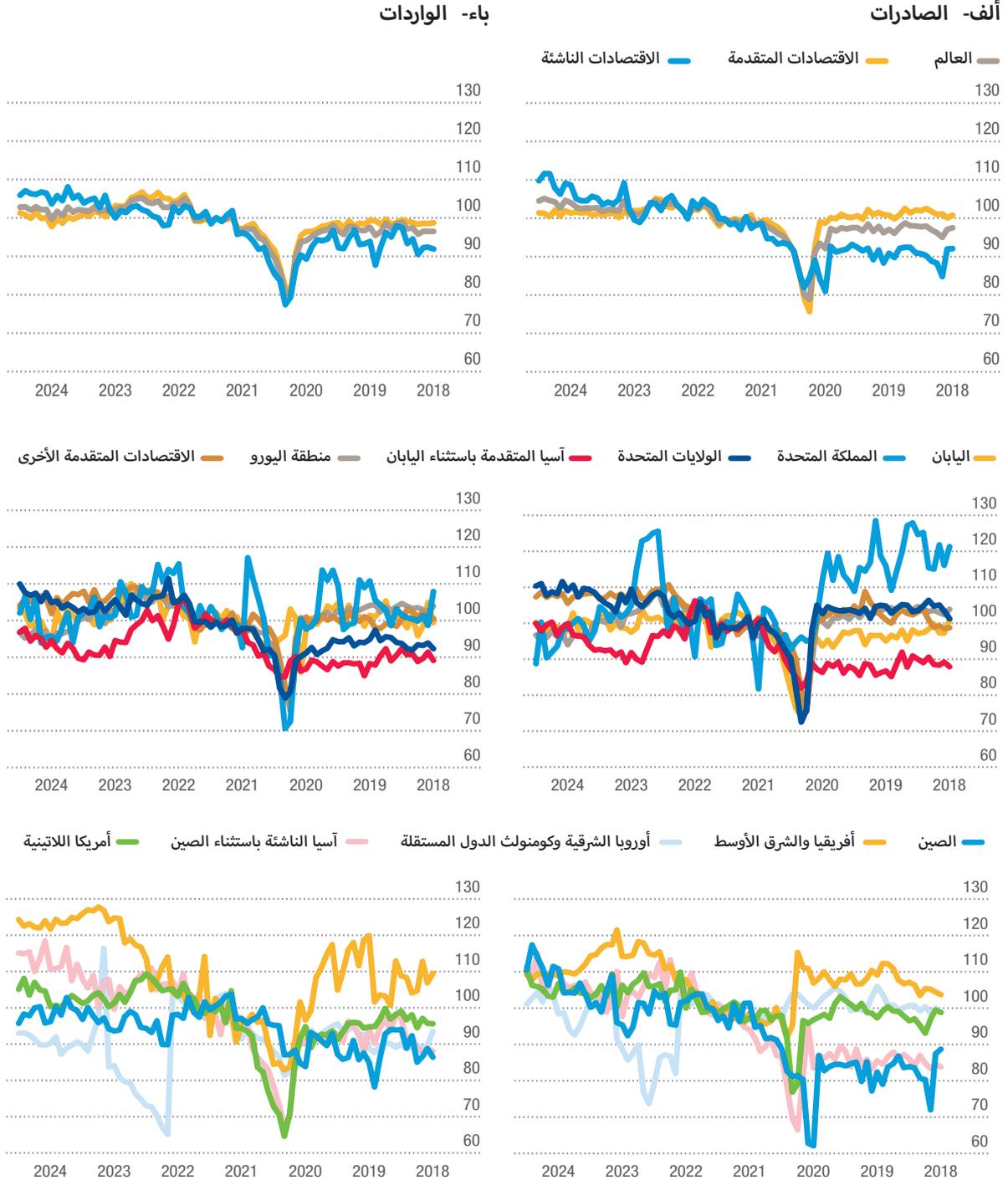
غير أنَّ هناك عاملين رئيسيين يشيران إلى أنَّ أنماط التصدير المزدهرة تلك قد لا تتواصل في

من المرجَّح أن تتقلَّص الاتجاهات القوية في تجارة البضائع التي ظهرت في مطلع عام 2024.

لم يكن اعتماد مزيد من الإجراءات الحمايةية مقصوداً على اقتصادات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

الشكل 1-2

البضائع العالمية أخذة في النمو من جديد، على الرغم من وجود اختلافات بين المناطق
تدفقات التجارة بالقيمة الحقيقية، كانون الثاني/يناير 2018 - تموز/يوليه 2024
(متوسّط عام 2021 = 100)



المصدر: قاعدة بيانات مرصد التجارة العالمية التابعة لمكتب تحليل السياسات الاقتصادية في هولندا.
ملاحظة: يعتمد تصنيف مجموعات البلدان على مكتب تحليل السياسات الاقتصادية في هولندا (Ebregt, 2020).

تقرير التجارة والتنمية 2024 إعادة التفكير في التنمية في زمن الاستياء

ومن حيث التباطؤ الاقتصادي، بدأ إنفاق المستهلكين في الولايات المتحدة يكشف عن علامات تراجع بعد أن ساعد في دعم أكبر اقتصاد في العالم منذ الجائحة. ولما كانت الولايات المتحدة قد وفّرت معظم الزخم من جانب الطلب - إلى جانب عدّة اقتصادات نامية كبيرة من شرق آسيا وجنوبها وجنوب شرقها، باستثناء الصين، التي ساهمت مساهمة سلبية في الواردات العالمية بحلول منتصف عام 2024 - فمن المتوقع حدوث المزيد من الرياح المعاكسة خلال النصف الثاني من عام 2024.

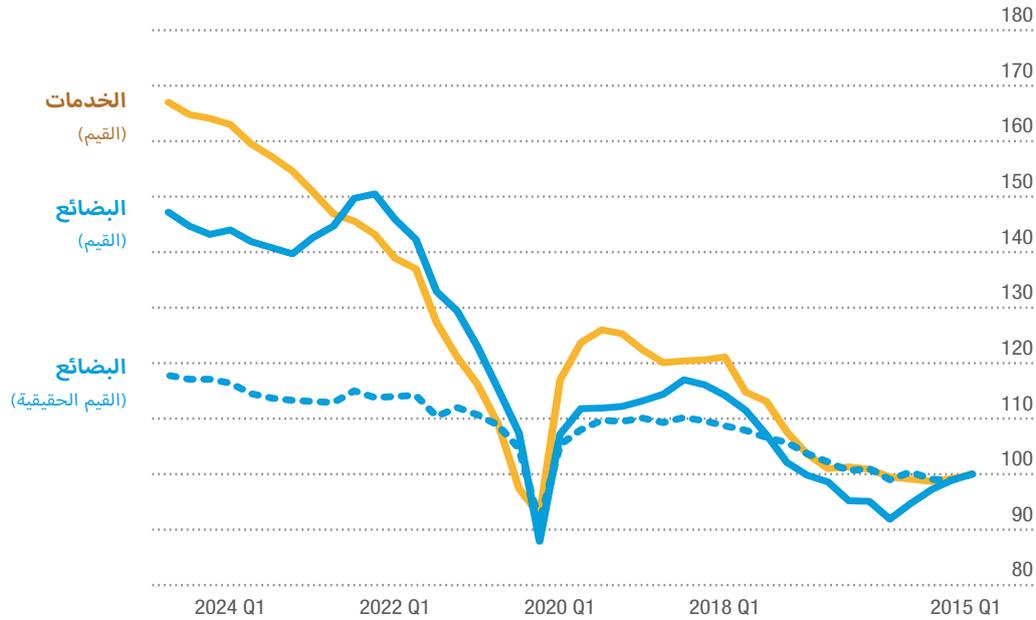
وبشكل عام، ظهرت من قبل عدّة مؤشرات رئيسية تدلّ على تراجع آفاق تجارة البضائع في أرباع الأعوام القادمة. فعلى سبيل المثال، أظهرت إصدارة تموز/يوليه من البيانات العالمية لمؤسّر مديري الشراء بشأن التصنيع انكماشاً للشهر الثاني على التوالي لمكوّن طلبات التصدير الجديد (S&P Global, 2024). وأشارت توقّعات الأونكتاد التجارية لشهر أيلول/سبتمبر إلى تباطؤ في النمو اعتباراً من الربع الثاني من عام 2024 (الشكل 2-2).

ولم يكن اعتماد مزيد من الإجراءات الحمائية مقصوداً على اقتصادات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ففيما يتعلق بالبلدان النامية في آسيا، أعلنت إندونيسيا في تموز/يوليه عن نيّتها فرض رسوم على الواردات تصل إلى 200 في المائة فيما يتعلق بمنتجات المنسوجات التي تأتي بشكل رئيسي من الصين (Reuters, 2024). وفرضت الهند في الآونة الأخيرة سلسلة من تدابير مكافحة الإغراق، وأفاد بعض المراقبين بوجود نقاش متزايد داخل الحكومة الهندية حول ما إذا كان ينبغي النظر في فرض مزيد من القيود على المنتجات الصينية والاستثمارات الوافدة من الصين أم لا. وتشهد الاختلالات التجارية الثنائية تدهوراً بين الاقتصاديين، وتطمح الهند أن تتمركز باعتبارها وجهة التصنيع في إطار استراتيجية "الصين زائداً واحد" (Financial Times, 2024a). وأنشأت تايلند في الآونة الأخيرة هيئة حكومية جديدة لفحص القيود المفروضة على الواردات الصينية (Foreign Policy, 2024). وفي أمريكا اللاتينية، فرضت شيلي رسوماً جمركية لمكافحة الإغراق على الفولاذ الصيني. واتّخذت البرازيل والمكسيك تدابير مماثلة.

الشكل 2-2

التجارة في الخدمات ما زالت تسجّل نمواً حيوياً أكبر من الذي تسجّله تجارة البضائع

التجارة العالمية في السلع والخدمات كلّ ربع عام، الربع الأول من عام 2015 - الربع الرابع من عام 2024 (الربع الأول من عام 2015 = 100)



المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية. ملاحظات: 1-، الربع الأول. جميع السلاسل معدّلة موسميّاً. التقديرات مستمّدة من توقّعات الأونكتاد الآتية (UNCTAD Nowcasts) بشأن الربع الثاني والثالث والرابع من عام 2024.

ككل في آسيا وأوقيانوسيا وأمريكا الشمالية وأوروبا، بمعدّل يتراوح بين 8 و10 في المائة على أساس ربع سنوي معدّل موسميًا ومقوّم سنويًا. وفي أمريكا اللاتينية والكاريبية، بلغ النمو 19 في المائة على خلفية الأداء القوي في خدمات النقل الدولي من المكسيك.

وفيما يتعلق ببقية عام 2024، اعتباراً من الربع الثاني، تشير بيانات توقّعات الأونكتاد الآتية (UNCTAD nowcast) بشأن التجارة في الخدمات بالقيمة الدولارية إلى تواصل النمو بمعدّل يتراوح بين 2 و5 في المائة على أساس ربع سنوي معدّل موسميًا ومقوّم سنويًا، وهو أقلّ بكثير من المعدّل الذي سجّل في الربع الأول. وتشير التوقّعات إلى حصول نموّ سنوي في عائدات صادرات الخدمات بمعدّل قدره 6 في المائة تقريباً، في حين أنّ الرقم المقابل فيما يتعلق بالخدمات سيكون أكثر من 2 في المائة بقدر بسيط.

ومن المتوقع أن تشهد إيرادات النقل انتعاشاً حاداً خلال عام 2024 بسبب الزيادات الكبيرة في الأسعار، ولا سيما أسعار الشحن في الحاويات (الشكل 3-2). ويرجع ذلك في المقام الأول إلى ارتفاع الطلب بالإضافة إلى تعطلّ الطرق في البحر الأحمر، كما أنه يعود بدرجة أقلّ إلى حالات التأخّر في قناة بنما في وقت سابق من عام 2024 (UNCTAD, 2024f).

التجارة في الخدمات ما زالت أكثر حيوية

اتّساقاً مع الديناميات السابقة، ما زالت ملامح التجارة في الخدمات أفضل نسبياً من تجارة البضائع في عام 2024. فبيانات الربع الأول من العام تُظهر أنّ صادرات الخدمات العالمية بالدولار قد زادت بمعدّل قدره 9 في المائة على أساس ربع سنوي معدّل موسميًا ومقوّم سنويًا. وسجّلت الخدمات ذات الانبعاثات الكربونية العالية الكثافة سرعة أكبر؛ فقد زاد السفر بمعدّل قدره 18 في المائة، بينما زاد النقل بمعدّل قدره 15 في المائة. وسجّلت جميع الخدمات التجارية الأخرى معدّل نموّ قدره 5 في المائة.

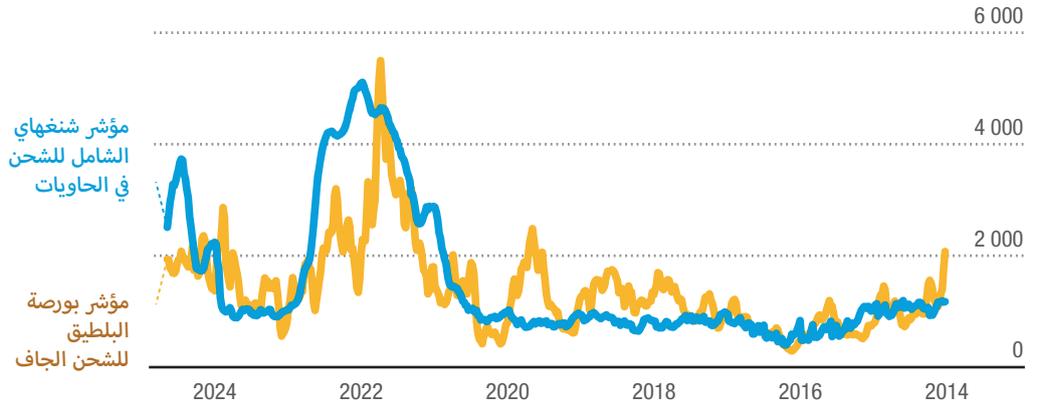
غير أنّ هذا النموّ يخفي جانباً مظلماً: ألا وهو البصمة البيئية الشديدة للحيوية التي تشهدها قطاعات النقل في الوقت الراهن. ففي مجال النقل البحري، كانت زيادة الإيرادات اعتباراً من أيلول/سبتمبر 2024 ناتجة جزئياً عن الحاجة إلى استخدام طرق تجارية أطول، وبسرعة أكبر في كثير من الأحيان، لإتمام الشحنات بين نقطتين معيّنتين (UNCTAD, 2024f). وهذا كان بسبب الهجمات على السفن في البحر الأحمر، وقد أدّى إلى زيادة تكاليف الشحن وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

وعلى الصعيد الإقليمي، تشير البيانات الأولية للربع الأول من عام 2024 إلى نموّ صادرات الخدمات

الشكل 3-2

أسعار الشحن في الحاويات استقرت في عام 2023 قبل أن ترتفع مرة أخرى في عام 2024

مؤشّر بورصة البلطيق الأسبوعي للشحن الجاف ومؤشّر شنغهاي الشامل للشحن في الحاويات (تاريخ الأساس = 1 000)



المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى شبكة كلاركسونز لمعلومات الشحن. ملحوظة: تاريخ الأساس عندما كان رقم المؤشّر يساوي 1 000 هو 4 كانون الثاني/يناير 1985 فيما يتعلق بمؤشّر بورصة البلطيق للشحن الجاف و16 تشرين الأول/أكتوبر 2009 فيما يتعلق بمؤشّر شنغهاي الشامل للشحن في الحاويات. وتنتهي السلسلتان المقدّمتان في أيلول/سبتمبر 2024.

في المائة. وفيما يتعلق بالعدد المحدود من الاقتصادات الأفريقية التي تتوقَّر بشأنها بيانات، سجَّلت تلك التجارة نمواً قدره 11 في المائة. وكانت هذه هي المناطق الأسرع نمواً. وباستثناء الأعضاء الحاليين والسابقين في رابطة الدول المستقلة، الذين شهدت صادراتهم من الخدمات التجارية ركوداً، سجَّلت جميع المناطق الرئيسية الأخرى نمواً يتراوح بين 7 و9 في المائة في عام 2023 (WTO, 2024).

وكان النمو في عام 2023 مدعوماً باستمرار الانتعاش السريع في قطاع السفر، حيث ارتفعت إيرادات السفر الدولي بمعدَّل سنوي قدره 35 في المائة. وهذا يتناقض مع انخفاض بمعدَّل قدره 8 في المائة في النقل العالمي، وقد انعكس هذا الانخفاض أيضاً في انخفاض حادٍّ ولكن مؤقت في أسعار الشحن، مما أدَّى إلى إعادتها مؤقتاً إلى مستويات ما قبل الجائحة. وسجَّلت الخدمات التجارية الأخرى، ومنها الخدمات المتعلقة بالسلع، نمواً يتساوى مع النمو الإجمالي لجميع الخدمات. وشكَّلت الخدمات التجارية الجزء الأكبر من الخدمات بنسبة 57 في المائة، ويليهما النقل والسفر، حيث شكَّلت كلُّ منهما 20 في المائة من إجمالي الخدمات في عام 2023. وجاءت الخدمات المتعلقة بالسلع في المرتبة الأخيرة بنسبة 3 في المائة (الشكل 4-2).

عند استشراف المستقبل، من المستبعد حدوث انتعاش قويٍّ في التجارة العالمية

علاوة على انتعاش التجارة العالمية وتباطؤها المتوقع في عام 2024، فإنَّ إيلاء الأولوية للمشاكل المحلية والحاجة الملحة للوفاء بالالتزامات المناخية⁽⁸⁾ يحفزان على القيام بتحوُّلات في السياسات التجارية والصناعية. ومن المتوقع أن يمثِّل الاعتماد المتزايد على القيود التجارية والاستراتيجيات الصناعية التي تركز على الداخل، ولا سيما من قبل الاقتصادات الكبرى، عائقاً يحول دون الأداء السلس للتجارة الدولية بشكل عام وبعض القطاعات الرئيسية بشكل خاص، مثل الألومنيوم وأشباه الموصلات والفلوآد. غير أنَّ حالات التباطؤ القطاعي لا يقابلها دائماً انخفاض في التدفُّقات التجارية على مستوى العالم، كما هو واضح من الارتفاع

وفيما يتعلق بالسفر، سجَّل ما يقارب 790 مليون سائح دولي بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه 2024، أي زيادة تقرب من 11 في المائة مقارنة بعام 2023، على الرغم من أنَّ هذه الزيادة تقلُّ بما قدره 4 في المائة عن عام 2019. وهذا الارتفاع دعمه الطلب القوي في أوروبا وإعادة فتح عدة أسواق في آسيا والمحيط الهادئ. وتُظهر البيانات بداية قوية لهذا العام، يليها ربع ثانٍ أكثر تواضعاً. ويشير مؤسَّر الأمم المتحدة للثقة في السياحة لشهر أيلول/سبتمبر 2024 إلى توقُّعات إيجابية للجزء الأخير من العام، حيث يبلغ 120 نقطة للفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2024، على الرغم من أنَّ هذا أقلُّ من التوقُّعات للفترة الممتدة من أيار/مايو حتى آب/أغسطس، والتي بلغت 130 نقطة (على مقياس من 0 إلى 200، ويعكس الرقم 100 الأداء المتوقع المتساوي). وبشكل عام، يتطابق عدد الوافدين لعام 2024 ككلُّ تقريباً مع الرقم القياسي المسجَّل في عام 2019. وفيما يتعلق بالإيرادات السياحية الدولية، استعاد 47 من بين 63 بلداً تتوقَّر بيانات بشأنها، في النصف الأول من عام 2024، القيم التي شهدتها قبل الجائحة، حيث أبلغ العديد منها عن نموٍّ قويٍّ بأرقام عشرية مقارنة بعام 2019، بالعملات المحلية والأسعار الجارية (UNWTO, 2024).

وإجمالاً، من المتوقع أن تنمو الخدمات التجارية الأخرى بما يتماشى تقريباً مع التجارة في الخدمات في عام 2024. وتهيمن على هذه المجموعة المتنوعة من الأنشطة خدمات الأعمال التجارية وخدمات الاتصالات والخدمات الحاسوبية والملكية الفكرية والتأمين والخدمات المالية، وهي تشمل كذلك خدمات التشييد والخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية. ومن بين هذه الخدمات، شهدت خدمات الاتصالات والخدمات الحاسوبية وكذلك الخدمات المالية نمواً أسرع نسبياً.

وبالعودة إلى السوراء، يُلاحظ أنَّ تجارة الخدمات سجَّلت نمواً قوياً في عام 2023، حيث سجَّلت الإيرادات معدَّل نموٍّ يقارب 9 في المائة في تجارة الخدمات التجارية العالمية، محسوباً باعتباره متوسط معدَّل النمو بين الصادرات والواردات. وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي، سجَّلت تجارة الخدمات نمواً قدره 13

(8) ظلت محاولات التصدِّي لتغيُّر المناخ غير كافية لمعالجة ظاهرة الاحترار العالمي. ويتطلَّب خفض انبعاثات الكربون بنسبة 45 في المائة على الأقل عن مستويات عام 2010 بحلول عام 2030، وكذلك الوصول إلى صافي انبعاثات صفري بحلول عام 2050، قيام جهات من بينها شركات الوقود الأحفوري باتخاذ إجراءات فورية للتخلص التدريجي من استخراج الوقود الأحفوري، (الأمين العام للأمم المتحدة، 2023).

النمو القائم على صادرات الصناعات التحويلية من أجل امتصاص جزء كبير من العمال غير المهرة وتعزيز الإنتاجية وتحفيز التحوّل الاقتصادي في نهاية المطاف - تبدو عاجزة أكثر فأكثر عن تحقيق أهدافها على كل هذه الجبهات في آن واحد. وهذا يستدعي النظر على نطاق أوسع في المكونات الرئيسية للاستراتيجيات الإنمائية اليوم.

ويستعرض الفرع التالي بعض المسائل ذات الصلة بصنّاع القرار.

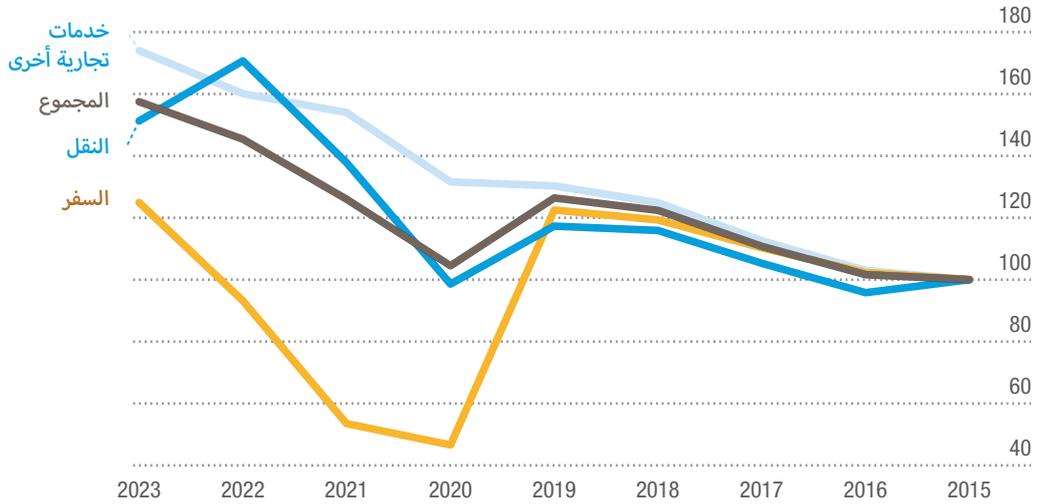
القياسي المتوقع لصادرات الفولاذ من الصين في عام 2024 (Financial Times, 2024c).

إنّ التباطؤ الطويل الأجل في تجارة البضائع العالمية وإعادة تشكيلها المستمر (UNCTAD, 2023a) بالإضافة إلى الفتوحات الكبيرة في مجال المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات الرقمية تحثّ على إعادة التفكير في المسارات الإنمائية. فالاستراتيجيات التي كانت مفضّلة لتحقيق التنمية في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل - والتي كانت تتمحور حول

الشكل 4-2

النمو في الخدمات التجارية ظلّ ثابتاً بينما لا يزال قطاع السفر يسعى للحاق بالركب

الصادرات العالمية من الخدمات التجارية، مكونات مختارة (100=2015)



المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية.

ملحوظة: تشمل الخدمات التجارية الأخرى الخدمات المتعلقة بالسلع والبناء والتأمين والمعاشات التقاعدية والخدمات المالية ورسوم الملكية الفكرية والاتصالات والخدمات الحاسوبية وخدمات المعلومات وخدمات الأعمال التجارية الأخرى والخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية.

يمكن لهذه البلدان تحقيق وفورات في الحجم وتعزيز الإنتاجية والاندماج بفعالية أكبر في الاقتصاد العالمي، مع خلق فرص عمل، وهذا يشمل فرص العمل للعمال غير المهرة نسبياً الذين ينتقلون من المناطق الريفية إلى المدن الآخذة في النمو.

وفيما يتعلّق بالعديد من البلدان النامية، كان من المفترض أن يؤدّي نوعٌ معيّن من استراتيجية التصنيع القائمة على الصادرات - والتي يُفضّل أن تعكس السياق والظروف الخاصة بكل بلد - إلى الاقتراب من الاقتصادات الأكثر تقدّماً. وقد قدّمت قصص النجاح الذي حقّقته عدة اقتصادات في شرق آسيا دليلاً مقنعاً، مع أنّ عزو

2- البحث عن وظائف جيّدة: حدود الصادرات القائمة على الخدمات

حتى وقت ليس ببعيد، كان الطريق إلى التنمية الاقتصادية في بلدان الجنوب مرتبطاً بشكل أساسي بالتصنيع. وكان يُتوقّع من صادرات الصناعة التحويلية أن تكون بمثابة محرّك قوي، خاصة فيما يتعلق بالاقتصادات الصغيرة ذات السوق المحلية المحدودة. وكان الأساس المنطقيّ صريحاً، فبالتركيز على التصنيع،

والتحوُّلات التي حصلت في أنماط التجارة العالمية، والتركيز المتزايد على الاستدامة، إلى إعادة تشكيل ملامح التنمية الاقتصادية، على الرغم من أنه تكاد لا توجد لدى أيِّ بلد خطط واقعية للتخلُّص التدريجي من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ناهيك عن الحفاظ على التنوع الأحيائي. أما من حيث توفير فرص العمل، فقد شهد العديد من البلدان النامية التي لها قطاعات صناعية مهمّة، باستثناء عدد قليل منها، انخفاضاً في حصة التوظيف في قطاع التصنيع من إجمالي التوظيف على مدى العقدين الماضيين (الشكل 5-2).

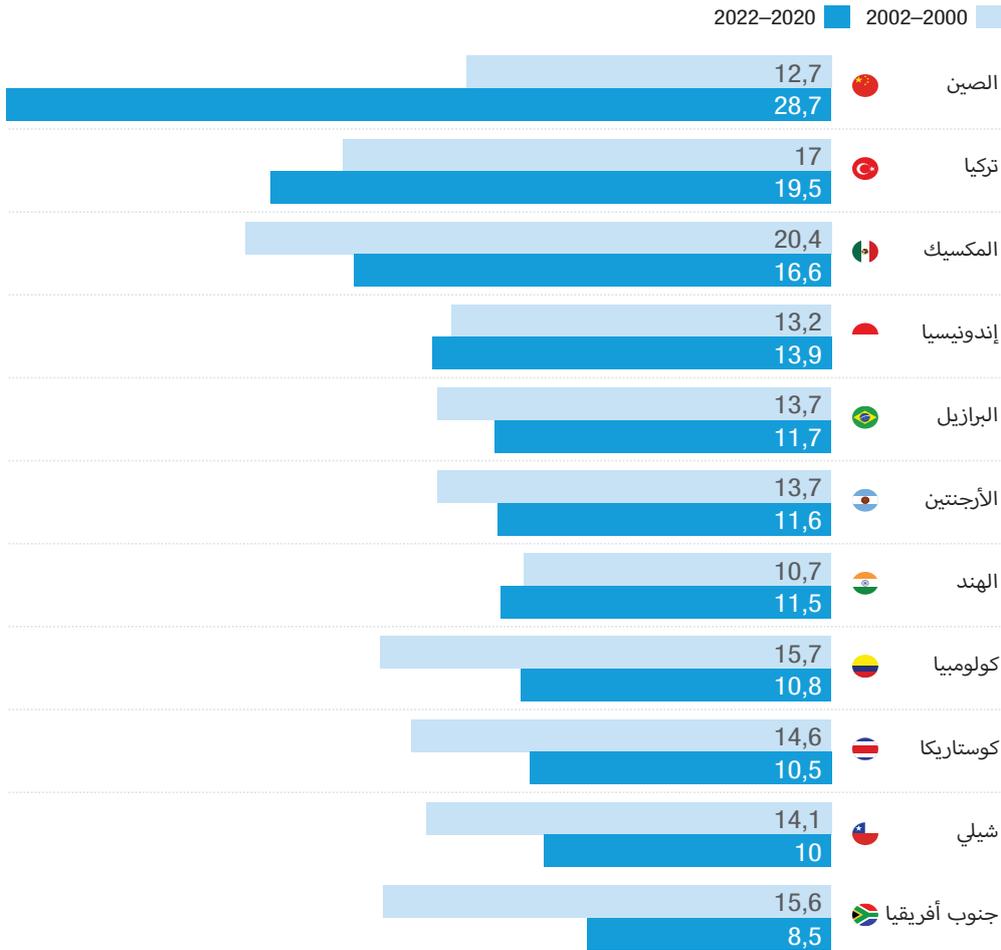
حالات النجاح هذه حصراً إلى زيادة الانفتاح التجاري هو أمر مضمّن للغاية. فقد استخدمت هذه البلدان مزيجاً من السياسات الصناعية المستهدفة والاستثمار في رأس المال البشري والاستراتيجيات الموجهة نحو الخارج التي غيرت اقتصاداتها بشكل كبير (انظر الفصل الرابع لمزيد من المناقشة حول حدود هذا النموذج).

وقد تطوّرت البيئة الاقتصادية العالمية بشكل كبير منذ أن شرعت هذه الاقتصادات في تحولاتها السريعة في الجزء الثاني من القرن العشرين. فقد أفضت ريادة الصين في مجال الصناعات التحويلية، وصعود الروبوتات الصناعية والتكنولوجيات الرقمية،

الشكل 5-2

التوظيف في قطاع التصنيع انخفض في معظمه في البلدان النامية على مدى العقدين الماضيين

حصة التوظيف في قطاع التصنيع من إجمالي التوظيف، بلدان نامية مختارة (النسبة المئوية)



المصدر: الأونكتاد استناداً إلى قاعدة البيانات العالمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

وفي خطوة أخرى إلى الأمام، توفّع بالدوين وفورسليد (2023) أن تصبح التنمية القائمة على الخدمات هي القاعدة لا الاستثناء في المستقبل. ولما كان النجاح في قطاع الخدمات يعتمد على عوامل تختلف عن تلك الموجودة في قطاع التصنيع، فإنّ هناك تفاوتاً معتدلاً فيما يتعلق بما تنطوي عليه التجارة في الخدمات من إمكانات لرفع دخل العمال ذوي المهارات العالية نسبياً الذين يعيشون في المناطق الحضرية في البلدان المتوسطة الدخل. وهذا يستند إلى افتراض أنّ تجارة الخدمات ستسمح للبلدان النامية بالتصدير المباشر لمصدر ميزتها النسبية - أي اليد العاملة، التي هي منخفضة التكلفة نظراً لانخفاض إنتاجيتها - دون الاضطرار أولاً إلى صنع السلع بتلك اليد العاملة ثم تصدير تلك السلع. وبعبارة أخرى، فإنّ الانضمام إلى سلاسل القيمة المضافة للخدمات سيتطلب حافزاً أقل مما يتطلبه تطوير قاعدة صناعية. ومع ذلك، فإنّ تراكم رأس المال البشري قد يستغرق وقتاً أطول، مقارنة بالوقت اللازم لتراكم رأس المال المادي في سياق الانفتاح المالي الكبير.

وباستخدام بيانات من قاعدة بيانات إحصاءات التجارة في القيمة المضافة لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية، يحدّد بالدوين (2024) مؤشراً قائماً على المخرجات لتحديد الوقت الذي شهدت فيه البلدان حلقات نموّ قائم على الصادرات. وبالنظر إلى فترتين زمنيّتين، وهما 1995-2008 و2008-2020، وثلاث مجموعات من حيث مستوى الدخل، تسعى الدراسة إلى تحديد ما إذا كانت القيمة المضافة في الصادرات، التي يمكن أن تُحسب بشأن كل من التصنيع والخدمات، قد نمت بوتيرة أسرع من الناتج المحلي الإجمالي، ومتى حصل ذلك. وتُظهر النتائج أنه، من بين البلدان المُدرّجة في قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية، شهدت غالبية البلدان المتوسطة الدخل من الشريحتين الدنيا والعليا نموّاً قائماً على صادرات الصناعات التحويلية في الفترة 1995-2008. فقد شهد ما يقرب من 60 في المائة من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا و80 في المائة من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا نموّاً في صادرات الصناعات التحويلية بوتيرة أسرع من نموّ الناتج المحلي الإجمالي في ذلك الوقت. وبلغ نموّ القيمة المضافة في الخدمات القابلة للتداول التجاري قرابة 40 في المائة في البلدان المتوسطة الدخل من

ومع أنّ التصنيع لا يزال مهماً، إلا أنّ هناك اعترافاً متزايداً بأنّ فعالية التصنيع كاستراتيجية للنموّ قد تضاءلت. ويرجع ذلك جزئياً إلى أنّ الميزة النسبية للبلدان النامية - التي لا تزال تكمن في الوفرة النسبية للعمال الأرخص أجراً والأقل مهارة - لم تعد تتناسب مع تقنيات الإنتاج التي تتطلب مهارات كبيرة ورأس مال كثيراً والتي أصبحت محورية بشكل متزايد في العديد من عمليات التصنيع. ويعود السبب الآخر في تساؤل الفعالية إلى عدم الاهتمام بالبيئة والكربونية الشديدة التي يمكن أن تجتمع عن التصنيع وعن كل من السلع والخدمات المتداولة (انظر الإطار 2-1). وكما تؤكّد الأبحاث مراراً وتكراراً، فإنّ التكاليف الاقتصادية والأضرار المادية الناجمة عن تسارع تغيّر المناخ تثقل كاهل البلدان النامية وأفقر مواطنيها في المقام الأول (UNCTAD, 2022, 2023a).

الدراسات التي أجريت في الماضي استبانت المشكلة ولكنها لم تُفلح في تحديد الإجراءات المطلوبة

ليست المخاوف بشأن حدود الاستراتيجيات الإنمائية السائدة جديدة. ففيما يتعلق بالتحوّل الهيكلي وتوفير فرص العمل في البلدان النامية، أثار عالماً الاقتصاد في البنك الدولي (Hallward-Driemeier and Nayyar, 2017)، على سبيل المثال، مخاوف من تراجع قدرة التنمية القائمة على التصنيع على تحقيق الفائدة المزدوجة المتمثلة في إحراز مكاسب إنتاجية وخلق فرص العمل للعمال غير المهرة. وفي الوقت نفسه، كان عالماً الاقتصاد المذكورين إيجابيين عموماً بشأن الفوائد التي يمكن أن تجلبها قطاعات التصنيع والخدمات القابلة للتداول إذا نجح صانعو السياسات في تحقيق الأهداف الثلاثة التالية:

- القدرة التنافسية. استحداث نظم إيكولوجية للشركات، والتحوّل من التركيز على الأجور المنخفضة إلى اعتبارات أوسع نطاقاً تتصل ببيئة الأعمال وسيادة القانون واستخدام التكنولوجيا لإتمام المعاملات المالية.
- الإمكانيات. تجهيز العمال بمهارات جديدة، وبناء شركات أقوى وتطوير البنية التحتية اللازمة لاعتماد التقنيات الحديثة.
- الترابط. تحسين الخدمات اللوجستية وتخفيض القيود التجارية المفروضة على السلع المصنّعة وعلى الخدمات.

صادرات الصناعات
التحويلية كانت تدعم
النموّ في البلدان
المتوسطة الدخل قبل
الأزمة المالية العالمية.

عشية وضحاها. ولما كان هؤلاء الأشخاص يشكّلون الجزء الأكبر من القوى العاملة في البلدان النامية، ولا سيما تلك التي لديها أدنى دخل للفرد، فإنّ من الضروري اقتراح نهج أكثر شمولاً.

وباختصار، سيكون من الأهمية بمكان التركيز بقدر أكبر على قطاعات الخدمات عموماً والقطاعات غير القابلة للتداول التجاري خصوصاً. ونظراً لعدم وجود سياسات حكومية تستهدف صراحةً التحوّل الهيكلي للنشاط الاقتصادي سعياً لتحقيق بعض الأهداف العمومية - على النحو الذي يحدّد به جوهاس وآخرون (2019) (Juhasz et al.) السياسات الصناعية - فإنّ من غير المرجّح أن تقود الأسواق، إذا ما تركت لدينامياتها الخاصة، التغيير الهيكلي المطلوب (ناهيك عن عدم قدرتها على معالجة المشاكل البيئية الملتهبة التي تؤثر بقدر كبير في العمّال غير المهرة في البلدان الفقيرة).

إنّ اتباع نهج استراتيجي إزاء السياسات الصناعية الحديثة وتوسيعه ليشمل جميع القطاعات الاقتصادية، ومنها الخدمات، أمر أساسي للنموذج الإنمائي المراعي للمناخ. وبالنظر إلى المسألة المناقشة أعلاه، ينبغي أن يذهب هذا النهج كذلك إلى ما هو أبعد من التصنيع في حد ذاته وأن يأخذ بعين الاعتبار التفاعل المتزايد الأهمية بين العوامل البيئية والديموغرافية والمالية والتكنولوجية التي تؤثر في النمو الاقتصادي والتجارة وسلاسل التوريد العالمية.

وتواجه التجارة في الخدمات وحدها عدّة قيود، ومن المستبعد توقّع أن تصبح بديلاً واقعيّاً للتنمية القائمة على الصاعة التحويلية. وهي تكاد لا تفي بالمهمّة المزدوجة المتمثّلة في تعزيز مكاسب الإنتاجية وخلق العديد من فرص العمل للعمّال غير المهرة، ناهيك عن الأثر البيئي السلبي المتزايد لبعض الأنشطة (الإطار 2-1).

فمن جهة، توفّر الخدمات القابلة للتداول التجاري التي تتسم بالحيوية الإنتاجية - مثل الخدمات المصرفية وتكنولوجيا المعلومات والاستعانة بمصادر خارجية في العمليات التجارية - مجالاً محدوداً لتوليد فرص عمل واسعة النطاق للعمّال غير المهرة، وذلك للسبب نفسه الذي يجعل التصنيع في الوقت الحاضر غير قادر على توليد وظائف كافية للقوى العاملة غير الماهرة (انظر الفصل الرابع للاطلاع على مناقشة "لعنة التمويل"). وباختصار، غالباً ما تعتمد هذه القطاعات

الشريحة الدنيا و50 في المائة في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا. وقد هيمن نمو صادرات الصناعات التحويلية على المشهد بشكل فعّال في كلتا المجموعتين في العقد الذي سبق الأزمة المالية العالمية.

وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية، التي بيّنت أنّ أنماط النمو العالمي السابقة لم تكن مستدامة، حدثت تغييرات جذرية. ولا يزال أقل من 20 في المائة من البلدان المتوسطة الدخل تسجّل نمواً في صادرات الصناعات التحويلية في الفترة 2008-2020، في حين أنّ ما يقرب من 70 في المائة من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا و90 في المائة من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا سجّلت نمواً قائماً على الخدمات في تلك الأعوام. ومن المثير للاهتمام أنّ النسب المئوية التي سجّلت نمواً في صادرات الصناعات التحويلية و/أو الخدمات، لدى البلدان المرتفعة الدخل، ظلت أكثر استقراراً، على الرغم من الانخفاض الطفيف في حلقات النمو في صادرات الصناعات التحويلية والارتفاع في حلقات النمو في صادرات الخدمات بين الفترتين الزمنيةتين (الشكل 2-6). وهذا يدعم وجهة النظر التي مفادها أنّ نمو صادرات الصناعات التحويلية بدأ يفقد زخمه بطريقة أو بأخرى بينما أخذ نمو صادرات الخدمات في الازدهار.

التدابير المتعلقة بالطلب والسياسات الصناعية الحديثة ينبغي توسيع نطاقها لتشمل جميع القطاعات الاقتصادية

على الرغم من أنّ الدراسات تقدّم بعض الحجج المقنعة بشأن إجراء تحوّل هيكلي، إلا أنّ توصياتها السياسية ليست مناسبة حقاً من منظور كُلي. فقائمة الخيارات السياسية المقترحة في دراسة هالوارد - دريماير ونايار (Hallward-Driemeier) (2017) and Nayyar، على سبيل المثال، تشمل في الغالب تدابير تتعلّق بجانب العرض، ولا تعترف بالدور الأساسي للسياسات الصناعية الحديثة في القيام بإعادة توجيه جوهريّة وتوسيع لجانب الطلب فيما يتعلق بكلّ من الاقتصاد الكلي وسوق العمل. كذلك، بينما يبدو تزويد العمّال بمهارات جديدة واعداداً دائماً، إلا أنّ السياسات المقترحة لا تهتمّ غالبية العمّال غير المهرة الذين لن يصبحوا عمّالاً مهرةً بين

في الوقت الحاضر،
يتركّز النمو على
الأرجح على صادرات
الخدمات.

هناك حاجة إلى سياسة
صناعية عصرية تشمل
جميع القطاعات
الاقتصادية، ومنها
قطاع الخدمات.

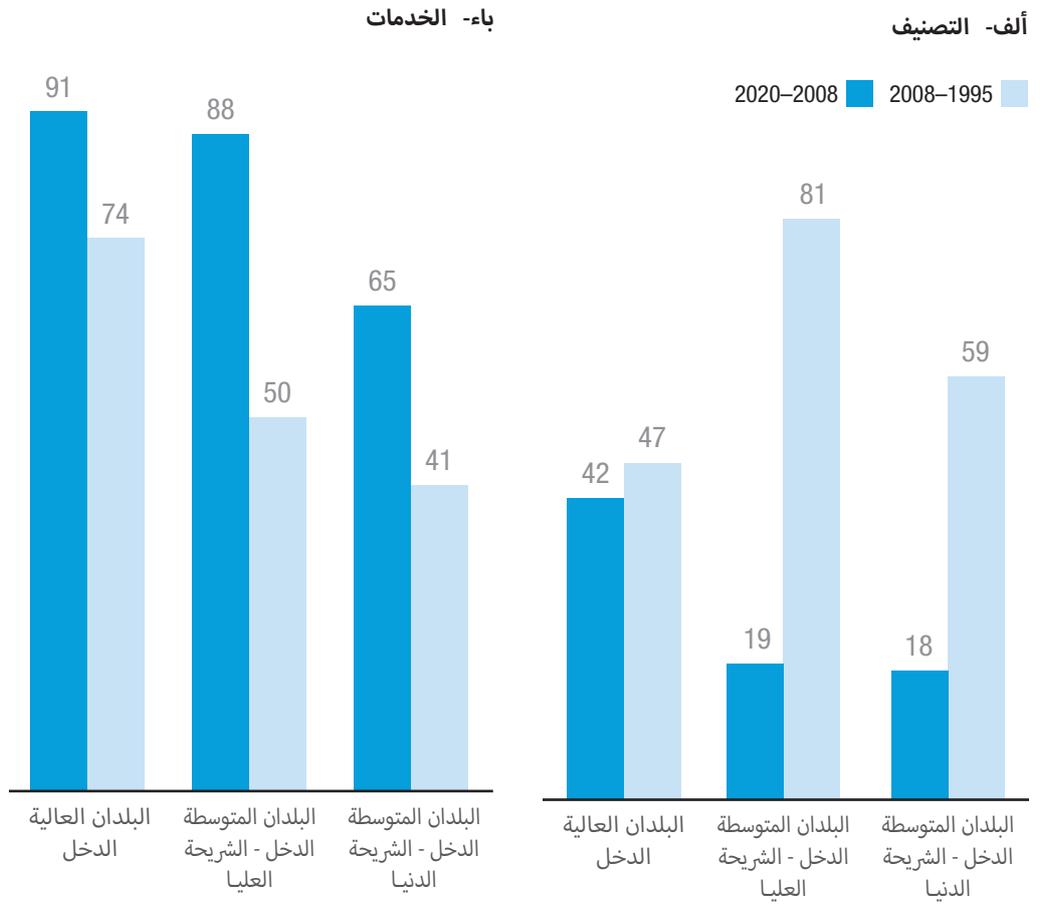
تحسينات كبيرة في الإنتاجية نظراً للقدرات المحدودة
على تحقيق وفورات حجم ذات مغزى وإقامة روابط
خلفية وأمامية.

في المقام الأول على مهارات عالية المستوى وعمليات
مؤتمتة. ومن جهة أخرى، لا تُحدِث القطاعات
الأكثر استخداماً لبيد العاملة، مثل السياحة والبناء،

الشكل 6-2

نمو صادرات الصناعات التحويلية آخذ في الانخفاض في حين أن نمو صادرات الخدمات آخذ في الازدهار

حصة الاقتصادات التي تشهد نمواً في صادرات الصناعات التحويلية و/أو الخدمات، فئات دخل مختارة
(النسبة المئوية)



المصدر: Baldwin (2024).

ملاحظات: يورد هذا الشكل النسبة المئوية للبلدان ضمن كل مجموعة دخل شهدت نمواً قائماً على التصدير في قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات خلال الفترتين المدروستين. ويُعتبر البلد قد حقق نمواً قائماً على التصدير في أحد القطاعين إذا نمت القيمة المضافة في صادرات أحد القطاعين بوتيرة أسرع من الناتج المحلي الإجمالي. ويمكن لبلد ما أن يسجل كلا النوعين من النمو القائم على الصادرات في آن واحد. ولا يأخذ نمو الصادرات القائمة على الخدمات في الاعتبار سوى تجارة الخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويستثني النقل والسياحة. وتضم مجموعة البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا 17 اقتصاداً، وتضم مجموعة البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا 16 اقتصاداً، وتضم مجموعة البلدان المرتفعة الدخل 43 اقتصاداً.

إنَّ التأطير الإيجابي للتجارة في الخدمات من أجل تحقيق تنمية مستدامة يقوم جزئياً على افتراض أنَّ الخدمات هي أكثر تجزئاً من الطابع المادي وأقلُّ ضرراً على المناخ والبيئة من التجارة في منتجات الصناعة التحويلية. ومع ذلك، فإنَّ خدمات كثيرة، مثل النقل والسفر الدولي، تُنتج انبعاثات كربونية كبيرة ويصعب إزالة الكربون منها. أمَّا الخدمات المقدَّمة رقمياً، مثل التجارة الإلكترونية، فهي تستهلك الطاقة بكثافة وتولِّد تأثيرات ارتدادية قوية لأنها تسرِّع بشكل عام إنتاج السلع المادية وتداولها واستهلاكها. وتبدو حجة الترويج للنمو السريع للتجارة في الخدمات - وحتى الخدمات الرقمية - باعتبارها مساراً للتنمية المستدامة محدودة ومشكوكاً فيها.

وقد نمت الخدمات المقدَّمة رقمياً والتجارة عبر الحدود بسرعة كبيرة. فبين عامي 2005 و2022، حققت صادرات الخدمات المقدَّمة رقمياً نمواً بمعُدل قدره 375 في المائة (World Bank and WTO, 2023). وما كان لهذه الطفرة أن تتحقَّق لولا التوسُّع السريع في الأنظمة الداعمة المادية، ومنها مثلاً سلع تكنولوجيا المعلومات وبنيتها التحتية أو الأجهزة "الذكية". وهذا الجانب من الخدمات المقدَّمة رقمياً يُفاقم التحديّ الذي تمثِّله النفايات الإلكترونية، التي غالباً ما تُصدَّرها البلدان المتقدِّمة إلى البلدان النامية، والتي هي أخذة في النموِّ بمعُدل أسرع خمس مرات من معُدل إعادة تدوير النفايات الإلكترونية المبلَّغ عنها (WHO, 2023; UNITAR, 2024).

وعلاوة على ذلك، لم تكن هذه الطفرة ممكنة دون تزايد استخدام المياه والطاقة. فوفقاً لبعض الدراسات، ارتفع استهلاك الطاقة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمعُدل قدره 9 في المائة سنوياً في المتوسط خلال العقد الماضي. وارتفعت حصته من انبعاثات الكربون العالمية من 2,5 في المائة في عام 2013 إلى 3,7 في المائة في عام 2018 وقد تصل إلى 8 في المائة بحلول عام 2025 (The Shift Project, 2018). واستأثرت عمليات تعدين العملات الرقمية المشفَّرة ومراكز البيانات لوحدها بنسبة قدرها 2 في المائة من الاستهلاك العالمي للكهرباء وبما يقرب من 1 في المائة من الانبعاثات العالمية في عام 2022، وما زالت بصمتها أخذة في التنامي بسرعة. فالمعاملة الواحدة بعملة البيتكوين تتطلب تقريباً نفس الكمية من الكهرباء التي يستهلكها الشخص العادي في غانا في ثلاث سنوات أو الشخص العادي في ألمانيا في ثلاثة أشهر. وتستهلك الاستفسارات على تشات جي بي تي 10 أضعاف ما يستهلكه البحث على غوغل من الكهرباء، وذلك بسبب الكهرباء التي تستهلكها مراكز بيانات الذكاء الاصطناعي (Hebous and Vernon-Lin, 2024a, 2024b).

وهكذا، فإنَّ النموِّ الهائل للخدمات المقدَّمة رقمياً حطَّم الآمال في اقتصاد رقميٍّ "عديم الوزن"، بل إنه يقوِّض بدلاً من ذلك إمكانية خفض انبعاثات الكربون العالمية بما قدره 95 في المائة بحلول عام 2050، كما هو متصوَّر في سيناريوهات المناخ الصغرى الانبعاثات (Pitron, 2021). وبالتالي، وفي ظلِّ المزاعم المضلِّلة بشأن الانبعاثات الصغرى، تقع شركات التكنولوجيا الكبرى بعيدة كلِّ البعد وبهوامش متزايدة عن تحقيق أهدافها المناخية. ولمَّا كان من قبيل المستحيل الحدُّ من الانبعاثات مع تحقيق النموِّ بهذه المعدَّلات السريعة، فقد قادت هذه الشركات بدلاً من ذلك محاولات لإلغاء مقاييس الكربون القائمة على العلم وإعادة كتابة قواعد المحاسبة بشأن الكربون (Financial Times, 2024f, 2024g).

وكما أكَّد الأونكتاد (2024a)، فإنَّ البلدان النامية تتكبَّد معظم التكاليف البيئية للرقمنة بينما تجني فوائد قليلة. فهي تصدِّر المواد الخام ذات القيمة المضافة القليلة وتستورد الأجهزة ذات القيمة المضافة العالية، إلى جانب النفايات الرقمية المتزايدة. وهذه التحديّات تستدعي اتباع نهج حذر تجاه التجارة المتزايدة في الخدمات المقدَّمة رقمياً كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة. وللابتعاد عن هذا النموذج غير المستدام، لا بدَّ من أن يكون هناك تحوُّل عالمي نحو الاكتفاء، وذلك في مجالات من بينها القطاع الرقمي، وأن يُبدل مزيد من الجهود من أجل النهوض بالدورانية.

المصادر: The Shift Project؛ Pitron (2021)؛ Financial Times (2024d, 2024g)؛ Hebous and Vernon-Lin (2024a, 2024b)؛ (2018)؛ World Bank and WTO (2023)؛ WHO (2023)؛ UNITAR (2024)؛ UNCTAD (2024a)؛ (2018)

عمليات تعدين
العملات الرقمية
المشفَّرة ومراكز
البيانات استأثرت
لوحدها بنسبة 2 في
المائة من الاستهلاك
العالمي للكهرباء
وينحو 1 في المائة
من الانبعاثات
العالمية في عام
2022

في صادرات الخدمات العالمية في عام 2023. وهذا يتناقض مع تجارة البضائع، التي تتمتع فيها برقم أعلى. وإجمالاً، كان نصيب الاقتصادات النامية من عائدات صادرات الخدمات العالمية أقل من 30 في المائة؛ أما فيما يتعلق بصادرات البضائع فقد بلغ نصيبها منها 44 في المائة (الجدول 2-1).

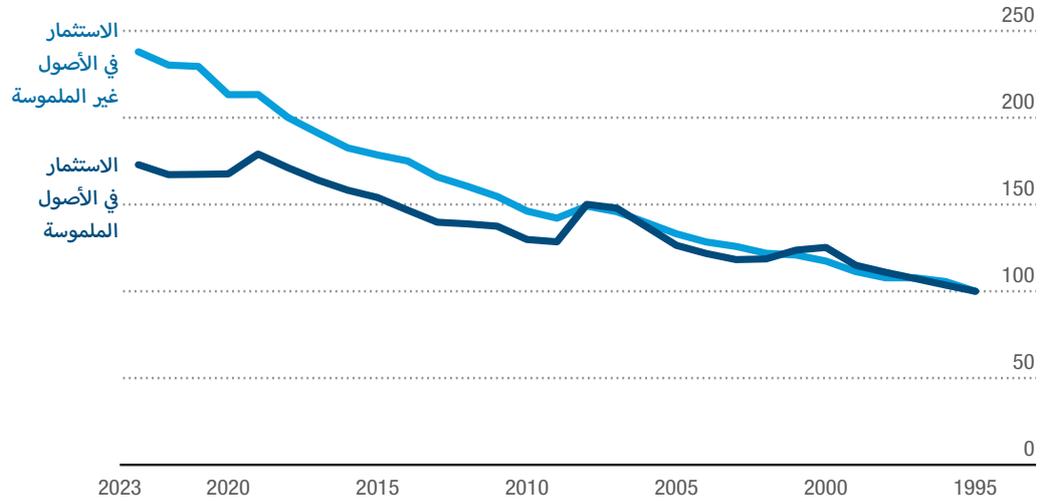
وعلاوة على ذلك، فإن الخدمات التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أو حتى التجارة في الخدمات بشكل عام، عادة ما تظل تهيم عليها البلدان المتقدمة في المقام الأول. فالبيانات التجارية الحديثة تُظهر عدداً قليلاً من الاقتصادات النامية غير ذات الدخل المرتفع ضمن الاقتصادات الثلاثين الأولى

البلدان النامية استأثرت بأقل من 30 في المائة من عائدات صادرات الخدمات العالمية و44 في المائة من صادرات البضائع في عام 2023.

الشكل 2-7

قدرة الشركات على قيادة سلاسل القيمة العالمية والاستفادة منها تعتمد بشكل متزايد على الأصول غير الملموسة

الاستثمار في الأصول الملموسة وغير الملموسة في العالم (100=1995)



المصدر: المنظمة العالمية للملكية الفكرية وكلية لويس لإدارة الأعمال (2024).

أن يؤدي في الحالات القصوى إلى إنتاج "بدون مصنع" حيث لا تمتلك الشركات التي تصمم المنتجات المصنعة وتسوّقها أي جزء من عملية الإنتاج. ونتيجة لذلك، يتمثل جزء مهم من سلاسل القيمة العالمية الحديثة في قيام البلدان المبتكرة بتصدير خدمات ملكيتها الفكرية مقابل الحصول على السلع المصنعة (ADB et al., 2021: xi).

ووفقاً للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) وكلية لويس لإدارة الأعمال (2024)، نما الاستثمار في الأصول غير الملموسة، من قبيل العلامات التجارية والتصاميم والبيانات والبرامجيات، على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، بسرعة تفوق ثلاث مرات سرعة نمو الاستثمار في الأصول المادية، من قبيل المصانع والآلات. وقد شهدت السويد وفرنسا والولايات المتحدة النشاط الأكثر

وتكبر هذه المخاوف بسبب الدور المتزايد للأصول غير الملموسة (الشكل 7-2). فوفقاً لمصرف التنمية الآسيوي وآخرين (Asian Development Bank (ADB) et al. (2021: xviii): "لا تشمل الإحصاءات التجارية التقليدية الصادرات في مجال خدمات السلع غير الملموسة عبر [سلاسل القيمة العالمية، وبالتالي فهي] تقدّم تقديرات أدنى بكثير فيما يتعلق بالصادرات الفعلية للاقتصادات المتقدمة وتشوّه الميزان التجاري بينها وبين الاقتصادات النامية". ومع ذلك، فإن الأصول غير الملموسة، مثل العلامات التجارية والتصاميم الفريدة والتكنولوجيات الحاصلة على براءة اختراع والمعرفة بإدارة سلسلة التوريد، وليس الأصول الملموسة (أي الإنتاج الصناعي)، هي التي تحدّد بشكل متزايد قدرة الشركات على قيادة سلاسل القيمة العالمية والاستفادة منها. وهذا يمكن

الجدول 1-2

الاقتصادات التي شغلت أعلى 30 رتبة في الخدمات التجارية العالمية وصادرات البضائع في عام 2023

MERCHANDISE			COMMERCIAL SERVICES			الرتبة
بمليارات الدولارات	النسبة المئوية	الاقتصادات	بمليارات الدولارات	النسبة المئوية	الاقتصادات	
3 380	14,2	الصين	1 027	13,0	الولايات المتحدة	1
2 020	8,5	الولايات المتحدة	584	7,4	المملكة المتحدة	2
1 688	7,1	ألمانيا	439	5,5	ألمانيا	3
935	3,9	هولندا (مملكة)	398	5,0	أيرلندا	4
717	3,0	اليابان	381	4,8	الصين	5
677	2,8	إيطاليا	360	4,6	فرنسا	6
648	2,7	فرنسا	338	4,3	الهند	7
632	2,7	جمهورية كوريا	328	4,1	سنغافورة	8
593	2,5	المكسيك	312	3,9	هولندا (مملكة)	9
574	2,4	هونغ كونغ (الصين)	207	2,6	اليابان	10
569	2,4	كندا	198	2,5	إسبانيا	11
562	2,4	بلجيكا	169	2,1	سويسرا	12
521	2,2	المملكة المتحدة	166	2,1	الإمارات العربية المتحدة	13
488	2,1	الإمارات العربية المتحدة	149	1,9	لكسمبرغ	14
476	2,0	سنغافورة	148	1,9	إيطاليا	15
432	1,8	مقاطعة تايوان الصينية	146	1,8	بلجيكا	16
432	1,8	الهند	137	1,7	كندا	17
424	1,8	الاتحاد الروسي	124	1,6	جمهورية كوريا	18
423	1,8	إسبانيا	114	1,4	الدانمرك	19
420	1,8	سويسرا، ليختنشتاين	108	1,4	بولندا	20
382	1,6	بولندا	104	1,3	السويد	21
371	1,6	أستراليا	102	1,3	تركيا	22
354	1,5	فيت نام	98	1,2	هونغ كونغ (الصين)	23
340	1,4	البرازيل	90	1,1	النمسا	24
322	1,4	المملكة العربية السعودية	83	1,1	إسرائيل	25
313	1,3	ماليزيا	74	0,9	أستراليا	26
285	1,2	تايلند	57	0,7	تايلند	27
259	1,1	إندونيسيا	56	0,7	البرتغال	28
256	1,1	تركيا	54	0,7	مقاطعة تايوان الصينية	29
255	1,1	تشيكيا	53	0,7	اليونان	30
23 784	100,0	العالم	7 913	100,0	العالم	
10 489	44,1	الاقتصادات النامية	2 348	29,7	الاقتصادات النامية	
13 295	55,9	الاقتصادات المتقدمة	5 566	70,3	الاقتصادات المتقدمة	

المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية.

وهذا التركز الكبير منعكس أيضاً في جغرافية المقارر الرئيسية للشركات الكبيرة المتعددة الجنسيات التي تقدّم خدمات دولية. وكما بيّن الشكل 2-8، فإنّ 70 في المائة من أنشطة المقرر الرئيسي في التجارة الدولية في الخدمات تقع في مناطق متقدّمة، مقارنةً بنسبة قدرها 10 في المائة فقط لبقية العالم النامي خارج الصين، وهذا يشمل منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة. وقد استُمدّ هذا الرقم من البيانات المالية لمجموعة من الشركات المتعددة الجنسيات يبلغ عددها 1 000 شركة تقريباً، سواء أكانت متداولة أم غير متداولة في سوق الأسهم، والتي سجّل كلّ منها إيرادات تزيد عن 10 مليارات دولار في عام 2022. ويمكن القول إنّ هذه جهات فاعلة رئيسية في الخدمات الدولية، حيث إنّ إيراداتها، وإن كانت متأتية من الأنشطة المحلية أيضاً، مثّلت مجتمعةً ما يقرب من 35 تريليون دولار في عام 2022، أي أكثر من خمسة أضعاف قيمة التجارة في الخدمات في ذلك العام.

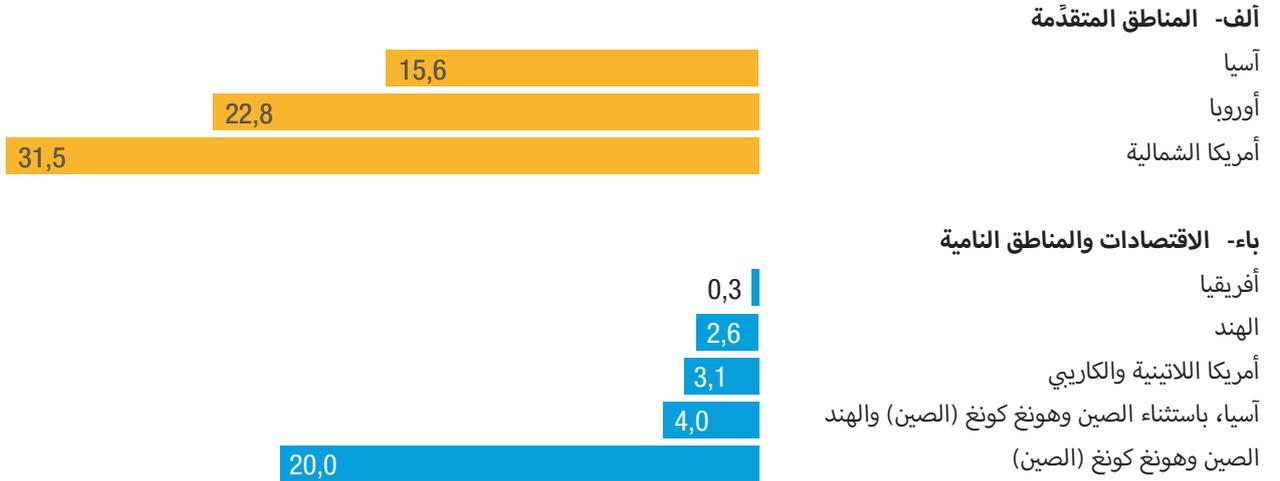
كثافة في هذا المجال، ويتّجه نشاط الهند في هذا المجال نحو الارتفاع. ففي عام 2023، بلغ إجمالي الاستثمارات في الأصول غير الملموسة 6,9 تريليونات دولار، أي أكثر من الضعف مقارنة بمبلغ 2,9 تريليون دولار في عام 1995. وارتفع الاستثمار في الأصول الملموسة إلى 4,7 تريليونات دولار في عام 2023.

وإلى جانب الشواغل المتعلقة بالأصول غير الملموسة، هناك المسائل المتعلقة بتركز السوق، كما هو الحال في تجارة الخدمات الإبداعية⁽⁹⁾، فهذه التجارة تكشف أيضاً كيف تواصل الاقتصادات المتقدّمة ريادتها في مجال كثيراً ما يُصوّر على أنه محرّك متعدّد الأوجه يمكن أن يحقّق التنمية الاقتصادية. ومع أنّ قيمة هذا القطاع ارتفعت إلى 1,4 تريليون دولار في عام 2022، إلا أنّ الاقتصادات المتقدّمة ما زالت تستأثر بنسبة 80 في المائة من الصادرات في عام 2022. وهذا لا يتناسب مع حجم البلدان المتقدّمة في الاقتصاد العالمي، والذي يقلّ عن 60 في المائة.

الشكل 2-8

المقارر الرئيسية للشركات الكبرى المتعددة الجنسيات التي تستأثر بمعظم التجارة في الخدمات تقع في معظمها في المناطق المتقدّمة والصين

حصة مواقع المقارر الرئيسية للشركات الكبرى المتعددة الجنسيات التي تقدّم خدمات دولية (النسبة المئوية)



المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى قاعدة بيانات أيقون التابعة لبورصة لندن (LSEG Eikon). ملاحظات: تشمل العيّنة 924 شركة، سواء أكانت متداولة في سوق الأسهم أم لا، وهي شركات تزيد إيرادات كلّ منها على 10 مليارات دولار من السلع والخدمات المبيّعة في عام 2022، وتنطوي أنشطتها على التجارة الدولية في الخدمات (أي أنّ العيّنة لا تشمل الشركات العاملة في المقام الأول في إنتاج السلع وتصديرها). School (2024).

(9) تشمل إحصاءات تجارة الخدمات الإبداعية فئات الخدمات التالية: الإعلانات التجارية؛ وبحوث الأسواق؛ والهندسة المعمارية؛ والمنتجات السمعية والبصرية؛ والمنتجات الثقافية والترفيهية؛ والمنتجات المتعلقة بالتراث والمنتجات الإعلامية؛ والبحث والتطوير؛ والبرامجيات.

مباشرة للشرائح الفقيرة في المجتمع من خلال توفير وظائف أفضل، وبالتالي بناء طبقة وسطى، بدلاً من انتظار "التدفق" من أبطال التصدير والشركات الكبرى.

وما فتئت الدراسات الجديدة تقدّم رؤية للتنمية الاقتصادية القائمة على الخدمات على نحو عملي أكثر، حتى وإن كان الطريق لا يزال طويلاً قبل أن تُفهم جيّداً كيفية زيادة الإنتاجية في الخدمات التي تستوعب العمالة. فرودريك وساندو (Rodrik and Sandhu) (2024)، على سبيل المثال، يربط أربع استراتيجيات يمكن استكشافها - ولا يستبعد بعضها بعضاً - لزيادة اليد العاملة المنتجة في الخدمات التي تخلق معظم الوظائف في البلدان النامية، مستندين إلى أمثلة ملموسة في جنوب أفريقيا ونيجيريا والهند (الجدول 2-2).

ويجب أن تكون الاستراتيجيات الفعّالة لزيادة فرص العمل في قطاع الخدمات انتقائية، بحيث تستهدف الشركات والقطاعات الفرعية التي تتوفر فيها كبرى فرص النجاح. والتجريب ضروري ومن المرجح أن ينجح أكثر عندما يكون لا مركزياً. ويرجع ذلك إلى أن الحكومات المحلية، ومنها مثلاً البلديات والسلطات دون الوطنية، غالباً ما تكون أكثر وعياً بالظروف المحلية المحددة. وبالتالي، قد تكون هذه البرامج التجريبية هي الأنسب لإجراء برامج رائدة وتنفيذها.

ويتمثل أحد الأبعاد المهمّة في تعزيز فرص العمل لمن هم في الدرك الأسفل من توزيع الدخل. ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى تعزيز الطبقة الوسطى وزيادة تحفيز الطلب المحلي، الأمر الذي قد يدعم دورة حميدة تعزّز النمو الاقتصادي والإدماج الاجتماعي وخلق فرص العمل.

وحتى لا تمثّل البيئة الطبيعية الاعتبار الضعيف في استراتيجيات النمو المستقبلية هذه، يجب على السلطات، عند اختيار القطاعات والشركات المستهدفة، أن تأخذ بعين الاعتبار الروابط المتوقعة التي ستؤدي إليها التطورات المخططة لها من الناحيتين الاقتصادية والبيئية. وفي غياب هذا الاعتبار، من المحتمل أن تستمرّ التكاليف في المدى الطويل بل ومن المنطقي أن تتزايد. وهي يمكن أن تتجاوز في نهاية المطاف فوائد هذه التدخّلات.

وبينما ينطلق صانعو السياسات في الرحلة الشاقة المتمثلة في القيام بمراجعة نقدية وتقييم لمسارات التنمية وربما إعادة تقويم لهذه المسارات

وعلى الرغم من ظهور مبادرات مثيرة للاهتمام للنهوض بالصادرات في مجال التجارة في الخدمات في الآونة الأخيرة، إلا أنّ الخدمات القابلة للتداول ستظل غير كافية لاستيعاب جزء كبير من القوى العاملة في البلدان النامية (UNCTAD, 2024). وبشكل أعمّ، يفسّر عدم التماثل في الصادرات بين مجموعات البلدان - إلى جانب المسائل المتعلقة بتركّز السوق والشواغل المتعلقة بالمنافسة كما أعاد الأونكتاد تقييمها مؤخراً (2024d) - السبب في صعوبة تصوّر أنّ الخدمات الدولية يمكن أن تحلّ محلّ ما نجحت في تحقيقه التنمية القائمة على الصناعة التحويلية في بعض أنحاء العالم النامي في الماضي. ويوحى الاستنتاج الاستنباطي بعدم وجود حلّ آخر غير التحوّل إلى الخدمات في بعض القطاعات غير القابلة للتداول، وهو موضوع يُعالج في الجزء المتبقي من هذا الفرع.

وجود مزيج طموح من السياسات في القطاعات غير القابلة للتداول التجاري سيكون ضرورياً

إدراكاً لعجز التجارة في الخدمات عن توفير ما يكفي من الوظائف الجيدة لغالبية الأشخاص المنقوصي العمالة في البلدان النامية، اقترح رودريك وستيغلتي (Rodrik and Stiglitz) (2024) في الآونة الأخيرة تحوُّلاً جذرياً أكثر في السياسات يركّز على التحوّل الأخضر وتعزيز أنشطة الخدمات التي تستوعب اليد العاملة، ومعظمها في القطاعات غير القابلة للتداول التجاري. وهما يدعوان إلى اعتماد استراتيجية ثلاثية المحاور تقوم على ما يلي:

- تشجيع الشركات الكبيرة على خلق فرص عمل تتطلب مهارات أقل في الخدمات غير القابلة للتداول التجاري
- توفير المدخلات العمومية وإتاحة سبل الحصول على الاستثمارات المعزّزة للإنتاجية لصالح المنشآت الصغيرة
- الاستثمار في التكنولوجيات التي تكمل العمّال القليلي المهارة في قطاعات الخدمات بدلاً من استبدالهم.

وتدعو هذه الاستراتيجية إلى اعتماد استراتيجيات نموّ أكثر شمولاً وإنصافاً حتى لو كان النموّ أقلّ. وباختصار، يتعلّق الأمر بالتنوع وليس بالكمية. فالفكرة الأساسية هي تحقيق مكاسب دخل

الفصل الثاني

وهم الانتعاش: الأسواق الدولية في عام 2024

السلبية التي يمكن أن تلحق بالتعاون الدولي والتعددية. ولن تكون هذه الرحلة الجديدة سهلة، كما كان الحال فيما يتعلق بالمحاولات السابقة لتسخير أفضل ما في العولمة. فمن المعروف أن تعزيز الإنتاجية في الخدمات أمر معقد. ومع ذلك، فإن محاولات توفير وظائف جيدة لمعظم المواطنين دون إيلاء مزيد من الاهتمام للخدمات غير القابلة للتداول تبدو غير معقولة أكثر فأكثر.

طوال العقود القادمة، يمكن أن توفّر النقاط التي نوقشت أعلاه بعض الأفكار القيّمة. وفي هذا المنعطف، يجدر التشديد على أن النهج الذي قد يتّسم بأقصى درجات الحذر ويحمل في طياته أكثر الوعود فيما يتعلق بتنفيذ السياسات الصناعية العصرية ينطوي على جانبين متوازنين، وهما: معالجة المشكلة المستبانة والسعي في الوقت ذاته إلى التقليل إلى أدنى حد ممكن من الآثار

الجدول 2-2

أربع استراتيجيات لزيادة التوظيف المنتج في الخدمات المستوعبة ليد العاملة

مجال التركيز	الإجراءات	الفوائد المتوقعة	حالة توضيحية
الشركات الراضخة التي هي كبيرة ومنتجة نسبياً	تحفيز هذه الشركات على زيادة التوظيف لديها إما مباشرة أو من خلال سلاسل التوريد المحلية	إنشاء روابط أولية بمقدّمي الخدمات	شراكة ساكشام سارثي مع شركتي أوبر وأولا في هاريانا، الهند
المنشآت الصغيرة	تزويد هذه الشركات بمُدخلات محدّدة (مثل التدريب على الإدارة، أو القروض أو المنح، أو المهارات المخصّصة للعمال، أو بنية تحتية محدّدة أو المساعدة التكنولوجية)	تعزيز القدرات الإنتاجية في هذه الشركات	منشأة الشباب الابتكارية (Youth Enterprise with Innovation (YouWiN في نيجيريا
العمال أو الشركات	عرض أدوات رقمية وتكنولوجيات حديثة أخرى تكمل صراحةً اليد العاملة المنخفضة المهارة	تمكين العمال الأقل تعلماً من القيام بـ (بعض) الوظائف المخصّصة تقليدياً للمهنيين الأكثر مهارة وزيادة نطاق المهام التي يمكنهم الاضطلاع بها	مشروع مانثان (The Manthan Project) في ولاية أوتار براديش، الهند
العمال الأقل تعلماً	الجمع بين التدريب المهني والخدمات "الشاملة"، وهي مجموعة من برامج المساعدة الإضافية للباحثين عن عمل	زيادة قابلية توظيف العمال الأقل تعلماً وفرص الاحتفاظ بهم وترقيتهم في نهاية المطاف	برنامج هارامبي لتسريع توظيف الشباب (Harambee Youth Employment Accelerator) في جنوب أفريقيا

المصدر: الأونكتاد استناداً إلى رودريك وساندو (Rodrik and Sandhu) (2024). ملاحظة: "ساكشام سارثي" تُترجم بـ "السائق القادر/المتمكّن".

جيم-أسواق السلع الأساسية: الأسعار تراجعت لكنها ما زالت مرتفعة

ظلَّت أسعار السلع الأساسية مرتفعة حتى تموز/يوليه 2024. فقد بقي إجمالي أسعار السلع الأساسية على مستوى أعلى من المستوى الذي بلغه في عام 2019 وذلك بما يربو على 20 في المائة، على الرغم من انخفاض تلك الأسعار مقارنةً بالارتفاعات التي وصلت إليها بعد اندلاع الحرب في أوكرانيا.

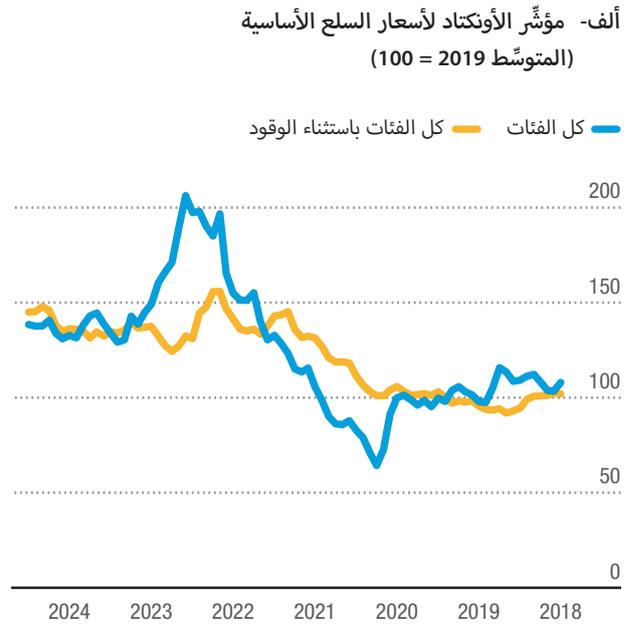
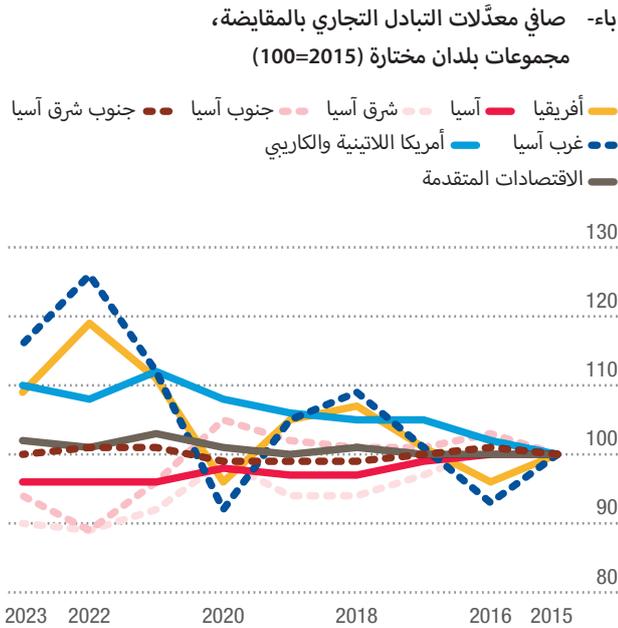
من حزيران/يونيه إلى أيلول/سبتمبر 2023، ويُعرَى ذلك إلى ارتفاع أسعار الوقود بسبب تخفيضات في العرض أعلنتها منظمة البلدان المصدرة للنفط وحلفاؤها (أوبك+). وحدث انخفاض لاحق بنفس المقدار تقريباً في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2023، مما يجعل المتوسط السنوي الإجمالي أقل بكثير من المتوسط المسجَّل في عام 2022.

طوال الأشهر الأولى من عام 2024، ارتفعت أسعار السلع باستثناء الوقود، وانخفضت أسعار الوقود انخفاضاً طفيفاً في الربع الثاني وسط تباطؤ الطلب في جميع أنحاء العالم (الشكل 9-2).

وحدثت هذه التطورات بعد حصول بعض التقلُّبات في عام 2023. وشهد مؤسّر الأونكتاد لأسعار السلع الأساسية فيما يتعلق بجميع مجموعات السلع الأساسية زيادة ملحوظة قدرها 12 في المائة في الفترة

الشكل 9-2

أسعار السلع الأساسية انخفضت ولكنها ظلَّت أعلى من مستويات ما قبل كوفيد-19 بما يزيد على 20 في المائة



المصدر: الأونكتاد استناداً إلى قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية.
ملاحظة: في الجزء ألف، تنتهي البيانات في آب/أغسطس 2024.

الوقود الأحفوري ما زال يستأثر بنسبة قدرها 80 في المائة من الطاقة الأولية العالمية منذ عام 1965، بغض النظر عن تقلبات الأسعار على مرّ السنين.

ربحية الوقود الأحفوري ما زالت تُبعد أهداف تحقيق انبعاثات صفرية عن المتناول.

لأنّ الإجراءات المتعلقة بالمناخ وتدابير تخفيف الانبعاثات ما زال غير كافيين بشكل خطير، فقد ظلت حصة الوقود الأحفوري في مزيج الطاقة الأولية ثابتة عند ما يقارب 80 في المائة، بغض النظر عن تقلبات أسعار الوقود الأحفوري على مرّ السنين (الشكل 2-10 جيم ودال). أما الانخفاضات المؤقتة القليلة في الاستهلاك العالمي للنفط، كما حدث في عامي 2009 و2020، فلم يكن سببها ارتفاع أسعار النفط، بل حالات التراجع الاقتصادي العالمي الحاد الذي أثار سلباً في النشاط الاقتصادي والطلب على الطاقة. ويبدو من المستبعد أن يكون ارتفاع أسعار الوقود الأحفوري والأسواق لوحدهما كافيين للتخلّص التدريجي من الوقود الأحفوري في سبيل الوصول إلى صافي انبعاثات صفري (Financial Times, 2024g). ويبرز هذا الاتجاه بحدّة أكبر بسبب استمرار الإعانات المقدّمة في مجال الوقود الأحفوري (UNCTAD, 2023a).

ولمّا كان استهلاك الطاقة يتوقّف بقدر كبير على قرارات الاستثمار في البنية التحتية الطويلة الأجل التي يتّخذها مورّدو الطاقة، يبدو أنّ الربح المتوقّع في قطاع الوقود الأحفوري هو العامل الأهمّ الذي سيقرّر بشأن استخراج الوقود الأحفوري في المستقبل. وتظل ربحية الوقود الأحفوري أعلى من ربحية الطاقة المتجدّدة (الشكل 2-10باء). وعلى الرغم من أنّ أسعار استهلاك الطاقة المتجدّدة ستستمرّ في الانخفاض، إلا أنّ من المستبعد أن يؤثّر هذا الاتجاه وحده تأثيراً كبيراً في الربحية والإنتاجية العالية السائدة في قطاع الوقود الأحفوري (Christophers, 2022, 2024).

وفي هذا الصدد، تتباين وجهات نظر وكالة الطاقة الدولية والأوبك. فبينما ترى الأولى أنّ الطلب على الوقود الأحفوري سيصل إلى ذروته في عام 2030، ولا سيما بسبب تنامي الاستثمار "الأخضر" وارتفاع عرض الطاقة المتجدّدة الأخصّ ثمناً (IEA, 2023)، ترى الثانية أنّ "ذروة الطلب على النفط لا تلوح في الأفق". وبدلاً من ذلك، تتوقّع الأوبك (2024) أن يظلّ استخراج الوقود الأحفوري أخذاً في الارتفاع ليصل إلى 116 مليون برميل يومياً على الأقل بحلول عام 2045، بعد أن بلغ 102 مليون برميل يومياً في عام 2023. وفي المدى القصير، ونظراً لعدم وجود قيود تنظيمية كمية مُلزمة تُفرض على استخراج الوقود الأحفوري وتجارته، تتوقّع كلٌّ من وكالة الطاقة الدولية والأوبك أن يرتفع استهلاك النفط كالمعتاد بمقدار مليون إلى مليوني برميل يومياً في عام 2024.

ونتيجة لذلك، سجّل صافي معدّلات التبادل التجاري بالمقايضة فيما يتعلق بالمناطق الرئيسية المصدّرة للسلع الأساسية تدهوراً طفيفاً من عام 2022 إلى عام 2023، على الرغم من أنه ليس كافياً ليتساوى مع المكاسب التي تحقّقت في السنوات الأخيرة. فقد شهدت أفريقيا وغرب آسيا، على سبيل المثال، انخفاضاً قدره 10 في المائة تقريباً في معدّلات التبادل التجاري بينهما. وشهدت بعض البلدان تدهوراً أكبر، مثل أنغولا (23 في المائة) وغينيا الاستوائية (35 في المائة) ونيجيريا (14 في المائة).

ومن المتوقّع أن تشهد الأسعار الإجمالية للسلع الأساسية زيادة طفيفة. وهذا التطوّر سيدعمه على الأرجح التيسير النقدي المعلن والمتوقّع في الاقتصادات المتقدّمة. وسيؤدّي ارتفاع الطلب على المعادن الحرجة للانتقال في مجال الطاقة، ولا سيما من الصين، إلى دعم أسعار السلع الأساسية الإجمالية (انظر الفصل الثالث للاطلاع على مناقشة متعمّقة). وفي الوقت نفسه، قد تهدّد الحرب الدائرة رحاها في أوكرانيا والوضع في غزة إمدادات السلع الأساسية التي تمرّ عبر طرق التجارة البحرية، ومنها مثلاً البحر الأسود والبحر الأحمر، وتؤدّي إلى تقلب الأسعار.

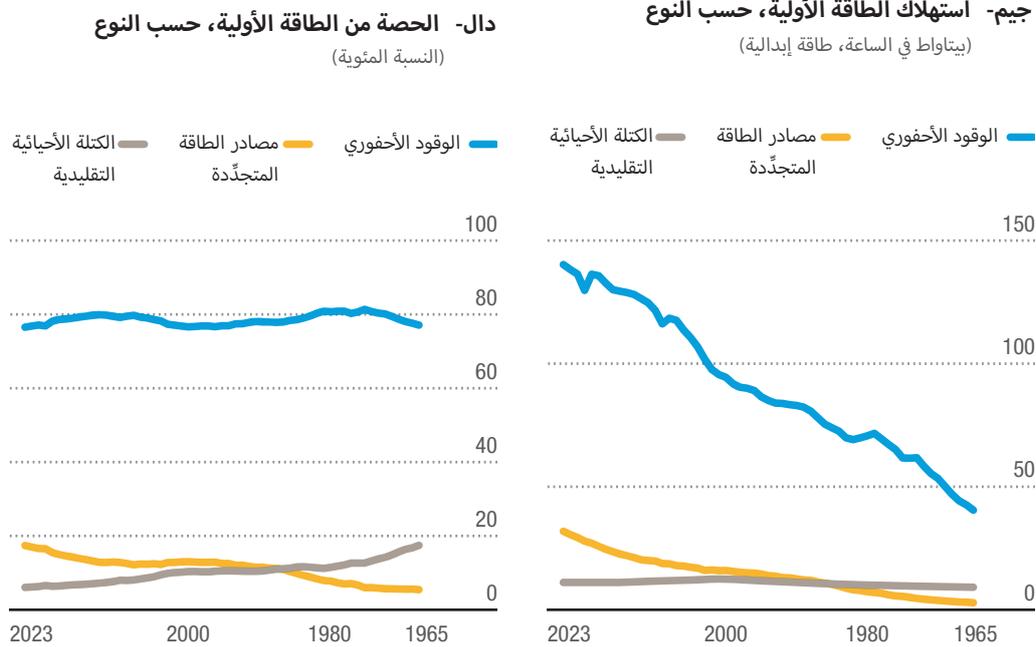
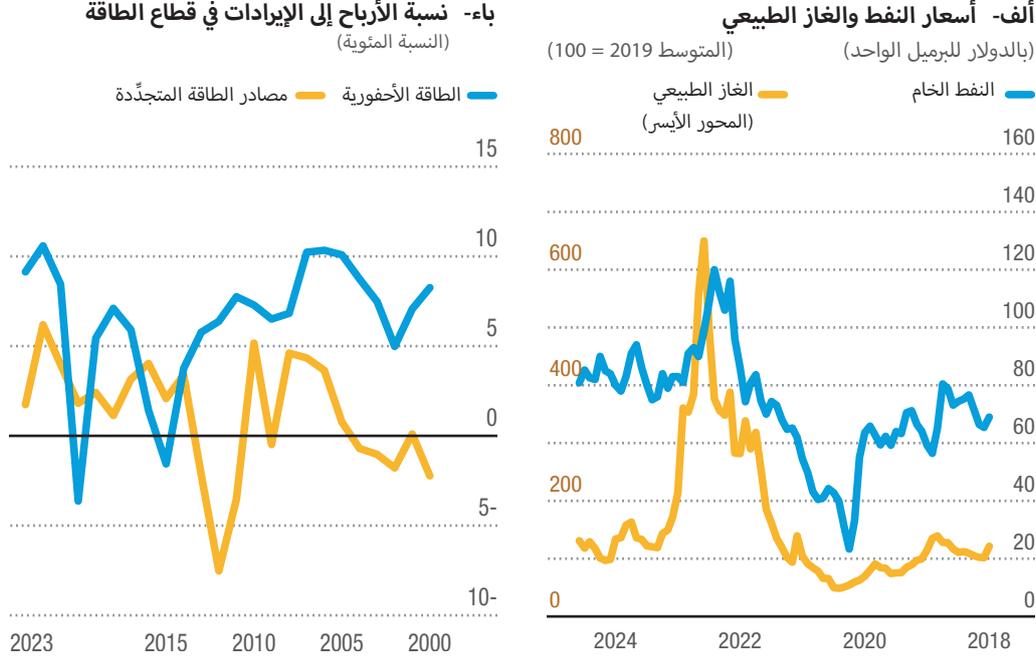
1- النفط والغاز الطبيعي: الربحية العالية تحدّ من الانتقال في مجال الطاقة

شهدت أسعار سلع الوقود الأحفوري تقلبات خلال حالات التراجع الاقتصادي والأزمات الاقتصادية في الآونة الأخيرة. فقد ارتفع سعر الغاز الطبيعي بأكثر من عشرة أضعاف بين الحضيض الذي كان عليه في شهر حزيران/يونيه 2020 بسبب جائحة كوفيد-19 والذروة التي بلغها في آب/أغسطس 2022 بعد اندلاع الحرب في أوكرانيا. ومع ذلك، عادت أسعار النفط والغاز الطبيعي منذ ذلك الحين إلى مستويات أقلّ من تلك التي كانت سائدة قبل شباط/فبراير 2022. وقد شهدت أسعار النفط استقراراً وتذبذباً في الغالب فوق 80 دولاراً للبرميل على مدى الاثني عشر شهراً الماضية (الشكل 2-10ألف)، مما أفاد مصدّري الوقود الأحفوري وأضعف حوافز تنويع مصادر النفط من أجل الابتعاد عن الاعتماد على تصدير النفط (انظر الجدول 3-1).

وشهد الطلب على الوقود الأحفوري تاريخياً ارتفاعاً بالتوازي مع النشاط الاقتصادي العالمي. ونظراً

الشكل 10-2

الوقود الأحفوري العالمي مُربح وآخذ في الارتفاع تاريخياً، بغض النظر عن تقلبات الأسعار



المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية (UNCTADstat) وقاعدة بيانات أكون التابعة لبورصة لندن (LSEG Eikon) وبيانات أسعار السلع الأساسية (الورقة الوردية) للبنك الدولي.
ملاحظات: في الجزء ألف تنتهي البيانات في آب/أغسطس 2024. وتستخدم بيانات استهلاك الطاقة الأولية في الجزأين جيم ودال إلى تصنيف "الوقود الأحفوري" على أنه يشمل النفط والغاز والفحم، و"مصادر الطاقة المتجددة" على أنها تشمل الطاقة الكهرومائية والنوية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية والوقود الحيوي الحديث ومصادر الطاقة المتجددة الأخرى. وتعرّف البيانات المالية المتعلقة بالأرباح والإيرادات في الجزء باء الطاقة النووية باعتبارها فئة منفصلة غير مدرجة ضمن "مصادر الطاقة المتجددة".

2- المعادن والفلزات: استمرار تقلب الأسعار وسط اشتداد المنافسة الجيوستراتيجية

على غرار مؤشرات السلع الأساسية الإجمالية الأخرى، كان مؤشر الأونكتاد للمعادن والفلزات غير الثمينة أقل تقلباً منذ مطلع عام 2023 مقارنة بالأعوام السابقة. فقد شهد انخفاضاً قدره 11 في المائة بين شباط/فبراير وأيار/مايو 2023، مما يعكس انخفاضاً في أسعار سلع رئيسية مثل الألومنيوم والنحاس وخام الحديد والنيكل. وبعد الاستقرار النسبي الذي شهده المؤشر في الفترة من حزيران/يونيه إلى كانون الأول/ديسمبر 2023، ارتفع من جديد بما يربو على 10 في المائة منذ شباط/فبراير 2024.

وشهدت فلزات ثمينة، مثل الذهب والبلاتين، اتجاهات سعرية مماثلة. فقد ارتفع سعر الذهب على وجه الخصوص بما قدره 25 في المائة بين آذار/مارس ومنتصف أيلول/سبتمبر 2024، ووصل إلى مستوى قياسي جديد (الشكل 2-11) على خلفية الطلب القوي من الزبائن، وكذلك من المصارف المركزية في البلدان التي تخطط لتقليل اعتمادها على الدولار، ومنها مثلاً الاتحاد الروسي والصين وكازاخستان والهند. كما مثل ارتفاع سعر الذهب انعكاساً لتوقعات السوق بشأن حصول تيسير نقدي وشيك في الولايات المتحدة، مما أذى المخاوف من عودة التضخم وانخفاض قيمة الدولار، على الرغم من أن التيسير الكمي الهائل الذي حصل في العقود الماضية أظهر أن هذه التوقعات قد تكون مضللة.

وكان تقلب الأسعار أكثر حدة في أسواق بعض المعادن الحرجة للانتقال في مجال الطاقة. فقد انخفضت أسعار الليثيوم بمقدار 78 في المائة والكوبالت بمقدار 34 في المائة والنيكل بمقدار 42 في المائة في عام 2023 (الشكل 2-11). ويعزى هذا الانخفاض جزئياً إلى زيادة في إنتاج هذه المواد الخام وفائض في عرضها، بعد الطلب القوي على المركبات الكهربائية والبطاريات في عام 2021 ومطلع عام 2022. وبالإضافة إلى ذلك، أدى النمو البطيء في مبيعات بطاريات المركبات الكهربائية، إلى جانب الإنتاج الكبير لخلايا البطاريات والكاثودات، إلى تراكم كبير للمنتجات النهائية في المخزون.

وتستأثر الصين بنصف الطلب العالمي على هذه المجموعة من المعادن والفلزات. ونظراً لحصة الصين السوقية الضخمة من إنتاج السيارات الكهربائية (58 في المائة)، والعنفات الريحية (66 في المائة)، وبطاريات الليثيوم والألواح الشمسية (أكثر من 80 في المائة لكل منهما)، فإن أسعار المعادن الحرجة للانتقال في مجال الطاقة تتوقّف أكثر من المعادن والفلزات الأخرى على التقلبات في الصناعات التحويلية في الصين.

وفي سياق يتّسم بتقلب الأسعار واشتداد المنافسة الجيوستراتيجية على المعادن الحرجة للانتقال في مجال الطاقة، حاول عدد متزايد من البلدان المستوردة لها تأمين إمدادات مستقرّة ومتنوّعة من خلال الاتفاقات المتعلقة بالتجارة. وفي عام 2023، وقّع على 22 اتفاقاً من هذه الاتفاقات. وقد اعتمدت بلدان منتجة، مثل إندونيسيا وزمبابوي وماليزيا وناميبيا، تدابير تقييدية للتصدير من أجل الاستفادة من الموارد المعدنية في التصنيع المحلي، مما يتيح الحصول على حصة أكبر من القيمة المضافة مقارنة بالمضي في تصدير المواد الخام (UNCTAD, 2024e). وقد تستمر هذه الاتجاهات وتسهم في تضيق الأسواق على المعادن الحرجة للانتقال في مجال الطاقة، مما يولّد ضغوطاً متجددة تتمثل في رفع الأسعار.

3- الأغذية والأسمدة: ارتفاع الأسعار ما زال يُثقل كاهل الأسر الفقيرة

يمكن أن يكون لأسعار السلع الغذائية الآثار القصيرة الأمد الأكثر زعزعة للاستقرار في البلدان النامية. ففي عام 2023، ظلت أسعار السلع الغذائية مرتفعة، مما زاد في فواتير واردات البلدان النامية المستوردة للأغذية. ولم ينخفض مؤشر الأونكتاد للأغذية عن المستوى الذي كان عليه في شباط/فبراير 2022 إلا في كانون الأول/ديسمبر 2023، حيث استقرّ على ما يقرب من 20 في المائة فوق المستوى الذي كان عليه قبل الجائحة.

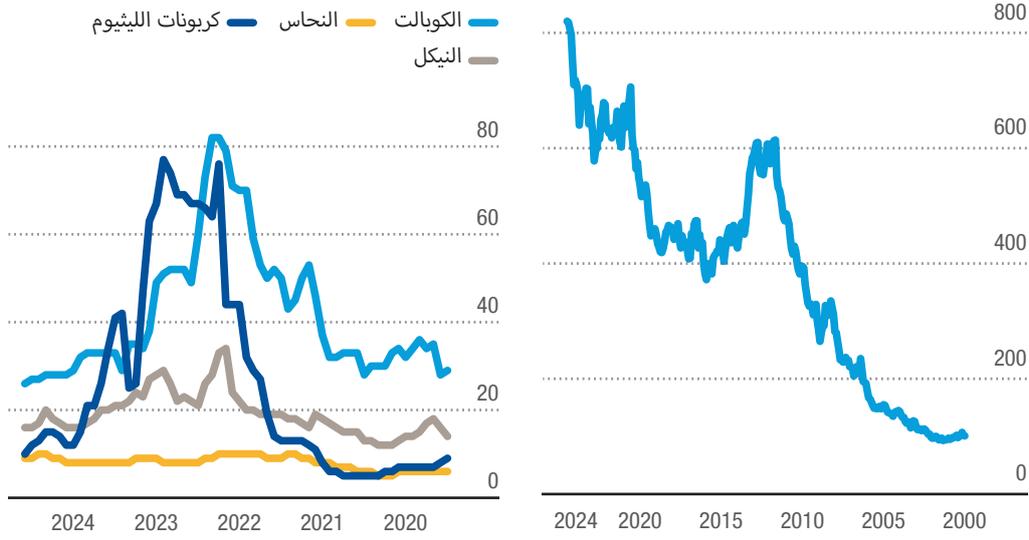
كما شهدت أسعار سلع زراعية أخرى، مثل أسعار البذور الزيتية النباتية والزيوت، تقلبات مماثلة. وفي المقابل، ارتفعت أسعار المنتجات المستعملة في المشروبات الاستوائية ارتفاعاً حاداً منذ بداية عام 2024، بسبب الظروف المناخية السلبية وظواهر مناخية مثل ظاهرة النينو، التي أثّرت في الإنتاج الزراعي.

التقلبات في الصناعات التحويلية الصينية تتسبب في تذبذب أسعار المعادن الحرجة للانتقال في مجال الطاقة أكثر من المعادن الأخرى.

الشكل 11-2

أسعار المعادن الحرجة للانتقال في مجال الطاقة وأسعار الذهب تتأثر تأثراً شديداً بالتوترات الجيوسياسية والاختناقات في جانب الإمداد

ألف- سعر الذهب (بآلاف الدولارات للطن المتر الواحد) (100=2000)
باء- معادن حرجة مختارة للانتقال في مجال الطاقة (بآلاف الدولارات للطن المتر الواحد)



المصدر: الأونكتاد استناداً إلى البيانات الاقتصادية للاحتياطي الاتحادي للولايات المتحدة الأمريكية وقاعدة بيانات أكيون التابعة لبورصة لندن (LSEG Eikon) وبيانات أسعار السلع الأساسية (الورقة الوردية) (The Pink Sheet) للبنك الدولي.
ملاحظة: تنتهي البيانات في آب/أغسطس 2024.

الفترة 2022-2023، وفقاً لنظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية.

وخلافاً لجميع الحبوب الأخرى، لم ينخفض سعر الأرز عن المستوى الذي كان عليه في شباط/فبراير 2022. فبعد انخفاض طفيف في أوائل عام 2023، ارتفع السعر المرجعي للأرز التايواني بنسبة 35 في المائة من آذار/مارس إلى كانون الأول/ديسمبر (الشكل 12-2). وحدثت هذه الزيادة بسبب قيود التصدير التي فرضها مصدرون مهتمون للأرز (مثل الهند) من أجل تعزيز الإمدادات المحلية والأمن الغذائي سعياً للتصدّي لارتفاع الأسعار المحلية والطلب القوي في آسيا وأفريقيا. وشهد الربع الأول من عام 2024 انخفاضاً طفيفاً في السعر المرجعي للأرز، مدفوعاً بانخفاض قيمة عملات المصدّرين الرئيسيين مقابل دولار الولايات المتحدة، وانخفاض الطلب العالمي على الأرز في ظل ارتفاع الأسعار وزيادة العرض الموسمي.

ومن المتوقع أن يشهد الإنتاج العالمي للذرة والصادرات العالمية منها ارتفاعاً طفيفاً، بينما تسود

واستقرت أسعار الأسمدة أيضاً على مستويات تفوق تلك التي سُجّلت قبل الجائحة (الشكل 12-2). ووصلت أسعار البوتاسيوم واليوريا إلى مستويات مرتفعة ارتفاعاً غير مسبوق بعد اندلاع الحرب في أوكرانيا ثم أخذت في الانخفاض منذ ذلك الحين. وفي المقابل، لم ينخفض سعر الصخر الفوسفاتي إلا في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، وذلك بنحو 50 في المائة، استناداً إلى تحسّن آفاق الإنتاج المدفوع أساساً بانخفاض تكاليف المدخلات، قبل أن يستقرّ على مستوى فوق المستوى الذي كان عليه قبل الجائحة.

وفيما يتعلق بالسلع الغذائية الرئيسية، انخفضت أسعار حبوب مثل الذرة والقمح ببطء منذ مطلع عام 2023، فنزلت إلى المستويات التي كانت عليها قبل الجائحة (الشكل 12-2). وقد مكّنت مبادرة البحر الأسود، على الرغم من تعليق العمل بها في تموز/يوليه 2023، من حدوث انخفاض حادّ في البداية إذ ساهمت في استمرار الصادرات الزراعية الأوكرانية وتحسين الإنتاج والصادرات من الاتحاد الروسي، التي ارتفعت من 76 إلى 104 ملايين طن متري من الفترة 2021-2022 إلى

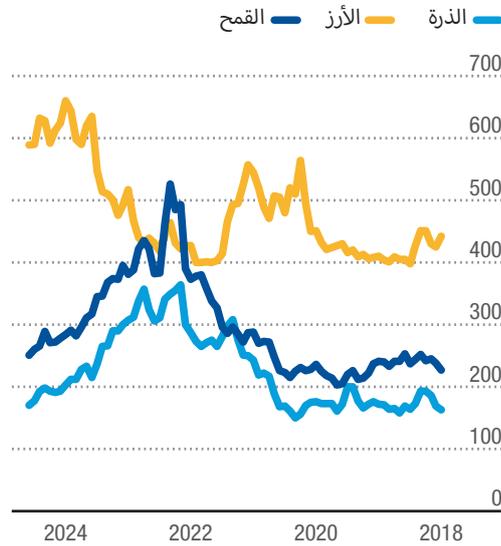
المائة من التجارة العالمية (UNCTAD, 2023a)، في حين أن أسواق مداخل الإنتاج، مثل الأسمدة والبذور والتكنولوجيا، تشهد تركُّزاً متزايداً (انظر الفصل الثالث). وبغية ضمان سبل وصول البلدان النامية المستوردة إلى الأسواق وتخفيف عبئها المالي، من الضروري منع الممارسات التجارية المخلة بالمنافسة.

توقُّعات على النقيض من ذلك فيما يتعلق بالقمح. ومن المتوقع أن يرتفع الإنتاج العالمي للأرز، ولكنَّ الصادرات الدولية منه لن ترتفع، مما قد يُنشئ ضغوطاً تتمثَّل في ارتفاع إجمالي أسعار الأغذية. كما قد يستمرُّ ارتفاع أسعار المواد الغذائية والتضخُّم بسبب هياكل السوق التي تسيطر عليها أقلية من الشركات. ففي سوق الحبوب، تسيطر الشركات الأربع الكبرى على ما بين 70 و90 في

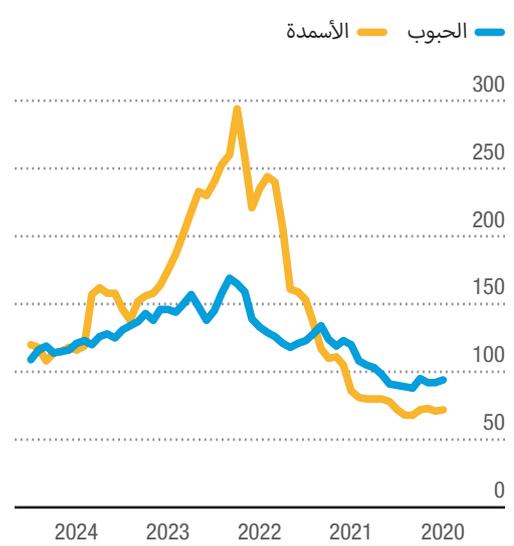
الشكل 12-2

انخفاض أسعار الأغذية والأسمدة باستثناء الأرز

باء- الأسعار المرجعية لسبع غذائية مختارة
(بالدولار للطن المتري)



ألف- الحبوب والأسمدة
(100=2010)



المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية (UNCTADstat)، وبيانات أسعار السلع الأساسية (الورقة الوردية) للبنك الدولي.
ملاحظة: تنتهي البيانات في تموز/يوليه 2024.

دال- صافي تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية: الانتعاش لا يزال هشاً وغير مؤكد

عاد صافي تدفقات رأس المال إلى البلدان النامية إلى مستويات إيجابية خلال الربع الأول من عام 2024 بعد أن سجّل قيماً سلبية على مدار تسعة أرباع سنة متتالية⁽¹⁰⁾. وهذا يعني إجمالاً أنّ الوحدات المقيمة من البلدان النامية أصبحت مرة أخرى مقترضة صافية في مقابل الوحدات غير المقيمة من البلدان المتقدّمة.

عام 2023، وسجّلت أفريقيا تدفقاً صافياً صغيراً إلى الخارج بعد تسجيل أداء إيجابي ولكن ضعيف في عام 2023 (الشكل 2-13).

وحدثت الحلقة الأخيرة من صافي إجمالي التدفقات الخارجة المستمرة من البلدان النامية في الفترة 2014-2016. وكما هو الحال في الحلقة المسجّلة في الآونة الأخيرة، كان ذلك بسبب صافي تدفقات رأس المال الخارجة من بلدان آسيا النامية، وبشكل أكثر تحديداً، من شرق آسيا (الجدول 2-3). غير أنّ الدوافع الرئيسية لهذه التدفقات الخارجة اختلفت بشكل ملحوظ بين الفترتين. فقد تمحورت حلقة منتصف العقد الثاني من هذا القرن حول اضطرابات سوق الأسهم في الصين، في أعقاب نوبة الهلع التي اندلعت في عام 2013 ردّاً على إعلان الاحتياطي الاتحادي في الولايات المتحدة نيته التراجع تدريجياً عن شراء السندات (taper tantrum)، وقد غلب على هذه التدفقات الخارجة صافي التدفقات الخارجة من الاستثمارات الأخرى.

على مستوى المناطق، يعكس هذا الأداء الإيجابي في المقام الأول الزيادة في صافي التدفقات الواردة إلى أمريكا اللاتينية والكاريبي مقارنةً بالأرباع الثلاثة الأخيرة من عام 2023، والتي كانت أكثر مما هو كافٍ للتعويض عن صافي التدفقات الخارجة من المنطقتين الناميتين الأخرين. وقد ظلّ صافي التدفقات الواردة إلى أمريكا اللاتينية والكاريبي إيجابياً على مر السنين، ولكنّ نمطها أصبح أكثر تذبذباً منذ الجائحة ولم تعد هذه التدفقات إلى المستويات العليا التي سجّلتها خلال الفترة 2011-2014.

وهناك عامل آخر وراء هذا التحسّن في الوضع، ألا وهو الانخفاض التدريجي في التدفقات الصافية الخارجة من الاقتصادات الآسيوية النامية بعد ارتفاعها في منتصف عام 2022، والذي حصل في معظمه على خلفية التطور الذي طرأ في الصين وهونغ كونغ (الصين) وسنغافورة، على الرغم من أنّ التدفقات الصافية الخارجة خلال الربع الأول من عام 2024 كانت أكبر قليلاً من تلك التي حدثت في الربع الأخير من

(10) في هذا الفرع، يشير صافي تدفقات رأس المال إلى مجموع صافي الاستثمارات المباشرة وصافي استثمارات الحوافظ وصافي الاستثمارات الأخرى من الحساب المالي لميزان المدفوعات. وهو يشمل صافي تدفقات غير المقيمين مطروحاً منه صافي تدفقات المقيمين، باستثناء "المشتقات" و"الاحتياطات والأصول ذات الصلة".

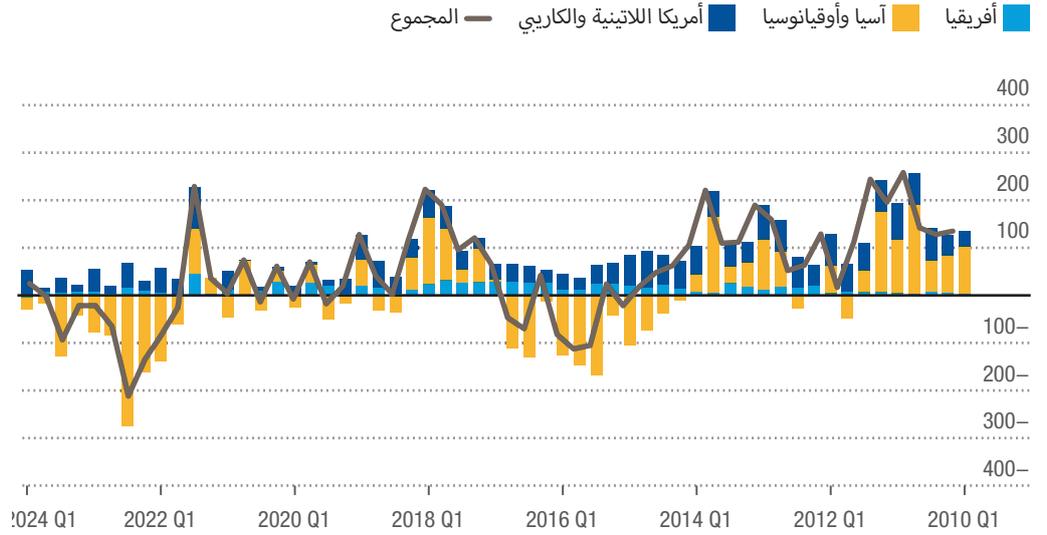
الشكل 2-13

بعد تسعة أرباع أعوام سلبية، انتعشت تدفقات رأس المال إلى البلدان النامية في مطلع

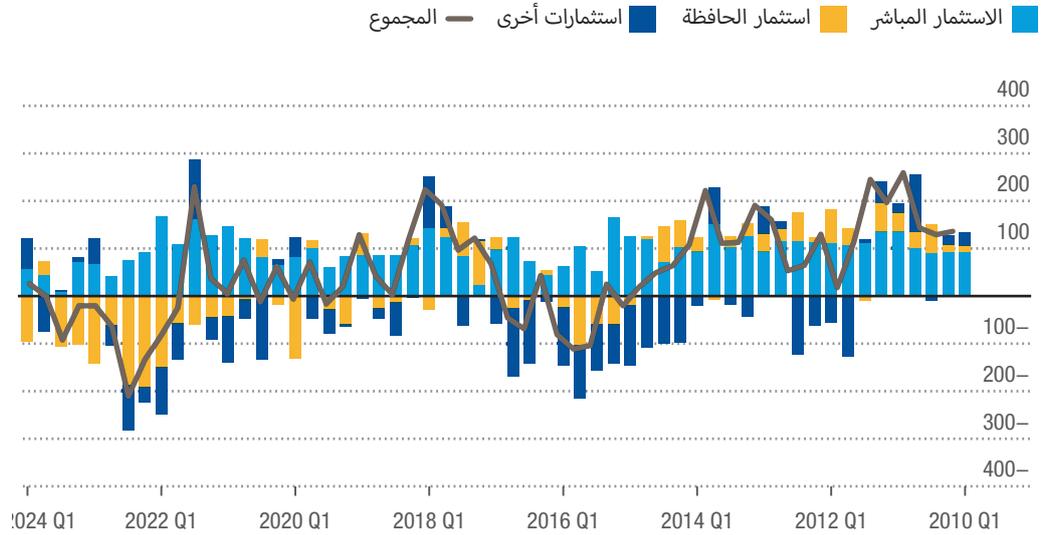
عام 2024

صافي تدفقات رأس المال ربع السنوية إلى البلدان النامية، مناطق وأنواع مختارة (بمليارات الدولارات)

ألف- حسب المنطقة



باء- حسب النوع



المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى قاعدة بيانات ميزان المدفوعات في صندوق النقد الدولي.
ملاحظات: 1، الربع الأول. يُقيّم صافي الالتزامات الإيجابية في بيانات المصدر على أنها تدفقات واردة إيجابية ويُقيّم صافي الأصول الإيجابية على أنها تدفقات سلبية. ويشمل استثمار الحافظة الديون والأسهم. وتشمل الاستثمارات الأخرى الإقراض المصرفي القصير والطويل الأجل. ويشير إجمالي تدفقات رأس المال إلى مجموع الاستثمارات المباشرة واستثمارات الحافظة والاستثمارات الأخرى، أي الفئات الثلاث من الاستثمارات في الحساب المالي لميزان المدفوعات خارج نطاق السيطرة المباشرة والفعالة للسلطات النقدية.

تقرير التجارة والتنمية 2024
إعادة التفكير في التنمية في زمن الاستياء

الجدول 3-2

صافي تدفقات رأس المال إلى البلدان النامية

صافي التدفقات السنوية لرأس المال إلى البلدان النامية، مناطق وأنواع مختارة
(بمليارات الدولارات)

2023 ⁽¹⁾	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
116-	484-	280	128	208	400	483	150-	193-	185	566	279	490	617	البلدان النامية
185	387	564	363	349	434	343	317	456	397	485	480	508	408	الاستثمار المباشر
278-	594-	212-	128-	45-	37-	203	49-	255-	119	49	140	109	112	استثمار الحافظة
23-	276-	72-	107-	96-	3	63-	418-	394-	331-	32	341-	127-	97	استثمارات أخرى
منها:														
18	48	80	41	84	70	132	105	94	83	83	63	34	17	أفريقيا
13	39	72	18	36	30	46	40	49	63	39	48	36	46	الاستثمار المباشر
1-	30-	40-	0	32	3	47	17	25	8	23	27	8	6	استثمار الحافظة
6	40	49	23	16	38	39	47	20	12	21	12-	10-	36-	استثمارات أخرى
منها:														
.	11	37	28	28	26	35	47	34	22	19	14	1-	11	شمال أفريقيا
.	14	9	9	13	13	12	12	11	11	11	8	5	10	الاستثمار المباشر
.	23-	4	3	12	2-	23	2	2	1	1	3-	11-	8	استثمار الحافظة
.	20	25	17	2	15	0	33	20	10	7	9	5	7-	استثمارات أخرى
18	38	43	13	56	44	97	58	60	61	64	49	35	6	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
13	25	63	9	23	17	34	28	38	51	28	40	31	36	الاستثمار المباشر
1-	6-	43-	3-	19	5	24	15	23	7	22	29	19	1-	استثمار الحافظة
6	20	24	7	14	23	39	14	0	2	14	21-	16-	29-	استثمارات أخرى
منها:														
233-	671-	43	52	26	142	208	386-	456-	153-	260	22-	196	385	آسيا
39	221	390	243	200	258	171	148	272	190	292	267	315	252	الاستثمار المباشر
258-	555-	185-	132-	75-	58-	114	113-	331-	3	75-	28	6-	4	استثمار الحافظة
1-	337-	162-	59-	99-	58-	77-	421-	398-	346-	43	316-	114-	128	استثمارات أخرى
منها:														
8	6-	9	19	6	1-	7	9	10	6	2	5-	8-	10-	وسط آسيا
5	11	5	7	9	6	6	16	6	6	10	13	11	6	الاستثمار المباشر
4-	13-	6	9	4-	3-	6	1-	6	1-	6-	17-	13-	9	استثمار الحافظة
8	4-	1-	3	1	4-	4-	7-	1-	1	1-	0	6-	24-	استثمارات أخرى
262-	304-	88-	53-	30-	142	112	438-	429-	69-	316	31-	256	277	شرق آسيا
134-	38	212	127	78	118	52	14	171	135	215	170	238	176	الاستثمار المباشر
111-	325-	35-	21	15	33	54	115-	204-	69	9-	43	16	33-	استثمار الحافظة
	17-	266-	201-	123-	9-	6	336-	396-	273-	111	243-	2	134	استثمارات أخرى
75	66	147	85	107	84	102	37	86	82	70	93	66	82	جنوب آسيا
18	39	32	58	43	37	35	46	42	28	31	19	28	16	الاستثمار المباشر
31	19-	7	11	27	10-	34	4-	11	45	9	32	2	38	استثمار الحافظة
27	46	108	16	37	57	33	5-	33	9	30	43	36	28	استثمارات أخرى
27-	172-	42	10	12-	15	25	23-	69-	50-	36-	3	5-	37	جنوب شرق آسيا
150	147	126	55	83	97	82	59	56	37	46	50	32	42	الاستثمار المباشر
109-	75-	86-	82-	97-	58-	4-	2-	74-	49-	59-	43-	11	8	استثمار الحافظة
68-	243-	2	37	3	24-	53-	80-	51-	39-	23-	4-	48-	12-	استثمارات أخرى
27-	256-	66-	9-	46-	99-	38-	30	54-	122-	92-	82-	114-	1-	غرب آسيا
1	14-	14	4-	13-	1-	4-	14	3-	17-	9-	15	6	14	الاستثمار المباشر
65-	122-	76-	91-	16-	20-	24	9	70-	61-	9-	14	23-	16-	استثمار الحافظة
37	119-	4-	86	17-	78-	59-	8	18	45-	74-	111-	97-	2	استثمارات أخرى
منها:														
99	138	161	36	102	191	146	132	171	256	218	234	258	212	أمريكا اللاتينية والكاريبي
133	127	104	103	114	147	126	128	133	142	151	162	155	107	الاستثمار المباشر
18-	10-	13	5	2-	17	43	47	51	108	101	84	106	101	استثمار الحافظة
16-	20	44	71-	10-	27	22-	43-	14-	7	34-	13-	3-	4	استثمارات أخرى
منها:														
.	1	5-	1-	4-	3-	4-	1-	1-	1-	5	4	2	3	أوقيانوسيا
.	0	1-	1-	0	0	0	1	2	2	3	3	2	2	الاستثمار المباشر
.	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	0	استثمار الحافظة
.	1	3-	0	3-	4-	3-	2-	3-	4-	3	1	0	1	استثمارات أخرى

المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى قاعدة بيانات ميزان المدفوعات في صندوق النقد الدولي.

ملاحظات: يُقِيم صافي الالتزامات الإيجابية في بيانات المصدر على أنها تدفقات واردة إيجابية وصافي الأصول الإيجابية على أنها سلبية. ويشمل استثمار الحافظة الديون والأسهم. وتشمل الاستثمارات الأخرى الإفراض المصرفي القصير والطويل الأجل، ويشير إجمالي تدفقات رأس المال إلى مجموع الاستثمارات المباشرة واستثمارات الحافظة والاستثمارات الأخرى، أي الفئات الثلاث من الاستثمارات في الحساب المالي لميزان المدفوعات خارج نطاق السيطرة المباشرة والفعليّة للسلطات النقدية. وبسبب التقريب إلى أرقام صحيحة، قد لا تتوافق بعض المجاميع مع مجموع الأرقام المنفصلة.

تشير إلى تقديرات أولية. (أ)

الاستقرار التي تشهدها الأسواق المالية اليوم لا تُوفّر أرضية مواتية للاستثمارات الرئيسية الطويلة الأجل.

1- الاستثمار المباشر: التجزؤ الجيواقتصادي يعيد تشكيل المشهد

في سياق المناقشات الجارية حول تغيير مواقع الشركات وإجراء تغييرات هيكلية في الأمد الأبعد، تشير بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تباطؤ التدفقات في ظل الأزمات العالمية والإقليمية الأخيرة. فقد ظلت التدفقات منخفضة في عام 2023 للعام الثاني على التوالي. ومن حيث القيمة المطلقة، انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدّل قدره 7 في المائة في البلدان النامية ليلبلغ 867 مليار دولار، ويرجع ذلك أساساً إلى حصول انخفاض قدره 8 في المائة في بلدان آسيا النامية، على الرغم من تراجع التدفقات أيضاً بمعدّل قدره 3 في المائة في أفريقيا و1 في المائة في أمريكا اللاتينية والكاريب.

وعلى نطاق أوسع، تُظهر الأدلة التجريبية أنّ التجزؤ الجيواقتصادي بدأ يعيد تشكيل مشهد الاستثمار المباشر العالمي مع تجزؤ شبكات التجارة وتباين البيئات التنظيمية وإعادة تشكيل سلاسل التوريد الدولية (UNCTAD, 2024b; 2024j). غير أنّ أنماط الاستثمار لا تتغيّر كلها على نفس النحو. فعلى سبيل المثال، قلّصت شركة آبل (الولايات المتحدة) عملياتها في الصين بغية تنويع سلسلة التوريد لديها. وفي المقابل، تشير بيانات النصف الأول من عام 2024 إلى أنّ شركات صناعة السيارات الألمانية الكبيرة تعمل على تعزيز وجودها لدى شركات التصنيع الصينية؛ وقد أعادت استثمار ما يقرب من نصف الأرباح المكتسبة هناك لتوسيع الإنتاج (Schmitz and Matthes, 2024). والسبب في ذلك جزئياً هو عدم رغبة شركات صناعة السيارات العالمية في خسارة حصتها النسبية في أكبر أسواق العالم وأكثرها حيوية. ولكن، بعيداً عن هذه الأدلة السردية، تبدو الصورة العامة قاتمة حيث إنّ حالات الريبة الكبيرة لا تدعم التخطيط الطويل الأجل. وهي يمكن أن تُؤدّي إلى تأجيل قرارات الاستثمار أو تقليصها في الأمد القصير والمتوسط.

في المقابل، ونظراً لأنّ التدفقات الخارجة السلبية بين الربع الأخير من عام 2021 ونهاية عام 2023 ارتبطت بالتشدّد النقدي في البلدان المتقدّمة وتدهور الظروف المالية العالمية (UNCTAD, 2023a)، فقد كانت أكثر اتساعاً من الناحية الجغرافية، حيث شهدت عدّة بلدان في جميع المناطق النامية نمطاً مشابهاً للنمط الذي يقده الإجمالي فيما يتعلق بالبلدان النامية. غير أنّ "استثمارات الحافظة" بشكل عام وبيع السندات المحلية من قبل غير المقيمين بشكل خاص كان لهما دور أكبر هذه المرة، ثم تليهما التدفقات الخارجة في الاستثمارات الأخرى. كما تدهور أداء الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك على وجه الخصوص في عام 2023 في أفريقيا وبلدان آسيا النامية.

ومن المهم الإشارة إلى أنّ التطوّرات التي لوحظت على مدى العامين الماضيين أو الثلاثة أعوام الماضية تشير إلى حصول تحولات هيكلية أعمق في أوساط المستثمرين الدوليين بسبب التوتّرات الجيوسياسية الحالية. وليس هناك ما يبرّر الرضا عن الديناميات الإيجابية التي لوحظت خلال الربع الأول من عام 2024. فالأوضاع المالية العامة ما زالت هشّة ومتقلّبة، ولا سيما فيما يتعلق بالبلدان النامية.

وتشير البيانات الأولية للربع الثاني من عام 2024، استناداً إلى التدفقات الشهرية للحافظات المالية بشأن عدد قليل من البلدان النامية الكبيرة التي تتوفّر معلومات بشأنها، إلى تضالّ الزخم، مما يلقي بظلال من الشك على متانة الاتجاهات التي لوحظت في مطلع عام 2024. وهذا يعكس إدراك المستثمرين الماليين أنّ تيسير السياسة النقدية في الولايات المتحدة، على وجه الخصوص، لم يحدث بالسرعة التي كانت متوقّعة سابقاً.

وكان إلغاء التداول المحمول للين الياباني في آب/أغسطس 2024 بمثابة إشارة أخرى إلى احتمال حدوث مشاكل في المستقبل، على الرغم من أنّ الذعر الذي أصاب الأسواق المالية في ذلك الوقت يبدو حتى الآن أنه كان قصير الأمد وتمّ احتواؤه، مع تأثر الاقتصاد الحقيقي من جرّاء ذلك تأثيراً محدوداً. ومع ذلك، فإنّ حجم التقلّبات التي لوحظت في العديد من أسواق العملات والأسهم في مطلع آب/أغسطس قد جعل العديد من العملاء غير مطمئنين إلى حدّ ما بشأن البيئة المالية الحالية بشكل عام. ولا شك أنّ حالة عدم

صورة الاستثمار المباشر فيما يتعلق بالبلدان النامية، في مجملها، لا تدعم التخطيط الطويل الأجل.

وعلاوة على ذلك، لا تزال قيمة إصدارات السندات السيادية في عام 2024 في أفريقيا دون المستويات التي لوحظت منذ عام 2015.

فمتوسط قسيمة إصدارات عام 2024 هو أعلى من المستويات التاريخية في جميع المناطق النامية، مما يثير مخاوف بشأن ازدياد خدمة الديون الذي يحوّل الموارد الأساسية بعيداً عن الاستثمارات في التنمية (الشكل 2-14). وعلاوة على ذلك، فإنّ عدد البلدان النامية التي تستفيد من سوق السندات الدولية في عام 2024 قد تخلّف عمّا كان معتاداً في السنوات من 2015 إلى 2021 بشكل عام، وهو أقلّ بما قدره 40 في المائة من الرقم القياسي الذي سجّل في عام 2019. وبشكل عام، تُبرز هذه الأنماط أنّ ارتفاع أسعار الفائدة العالمية منذ عام 2022 قد أدّى إلى زيادة الضغط على الميزانيات العامة في البلدان النامية. وقد أخذت مدفوعات الفائدة تفوق نفقات عامة أساسية مثل الصحة والتعليم والإجراءات المتعلقة بالمناخ؛ فكل بلد من بين ثلاثة بلدان نامية ينفق على مدفوعات الفائدة أكثر مما ينفق على هذه المجالات الحيوية للتنمية البشرية (United Nations Global Crisis Response Group- Technical Team, 2024).

وهناك حجة أخرى تتعلق بالتراجع المعقول للزخم الذي لوحظ في الأرباع الأولى من عام 2024. وتشير تدفّقات الحافظات الشهرية لعينة من اقتصادات الأسواق الناشئة إلى تباطؤ كبير في تدفّقات حافظات غير المقيمين إلى البلدان النامية في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو 2024، باستثناء استثمارات الحافظات في الديون الصينية. ثم انتعشت التدفّقات مرة أخرى، خاصة في تموز/يوليه على خلفية الإصدارات القوية في المكسيك وتركيا (الشكل 2-15). ومع ذلك، فإنّ هذا التقلّب يُلقي بظلال من الشك على مئاة الاتجاهات التي لوحظت في بداية عام 2024. فهو يُبرز كيف أنّ تضاؤل التفاوض الأولي في الأسواق المالية بشأن وتيرة تيسير السياسة النقدية في الولايات المتحدة قد أدى إلى ممارسة ضغط تصاعدي على تكاليف التمويل العالمية خلال الربع الثاني من عام 2024.

وعاد صافي تدفّقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية إلى المستوى الإيجابي في عام 2024، ومع ذلك لا تزال هناك مواطن هشاشة.

2- استثمار الحافظات المالية: ظروف التمويل ما زالت قاسية فيما يتعلق بالعديد من البلدان النامية

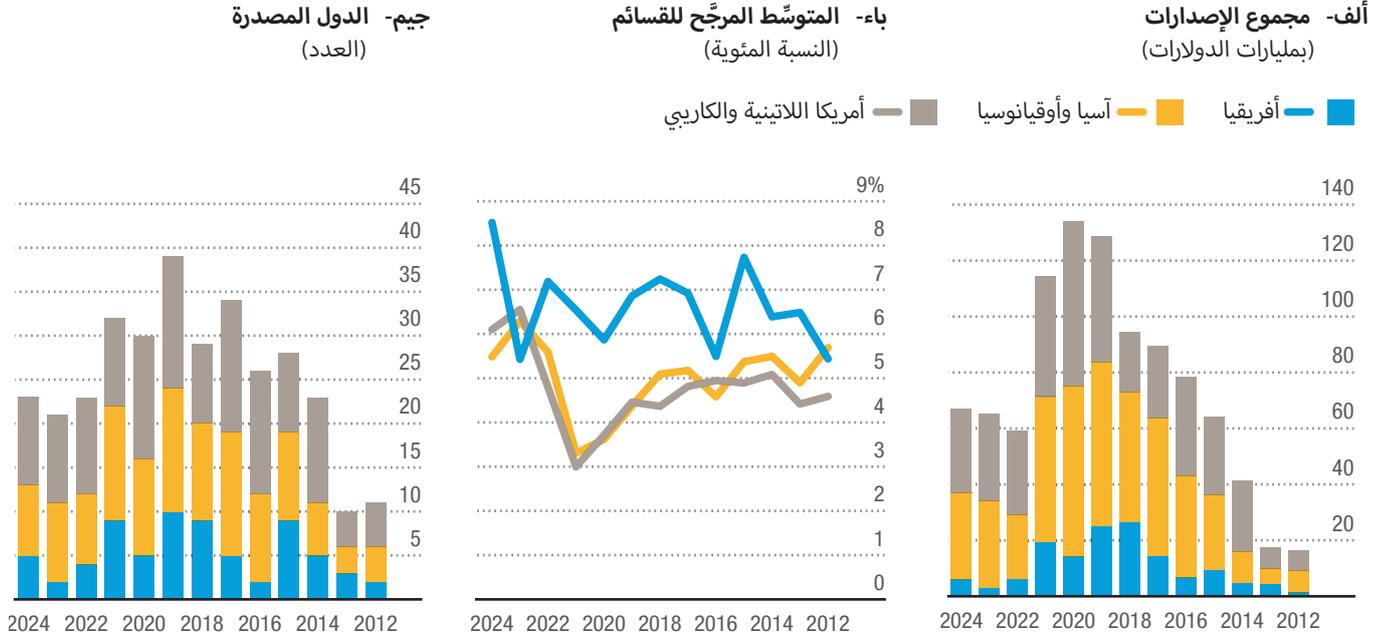
تشير البيانات المتاحة بشأن استثمار الحافظات المالية فيما يتعلق بعدد قليل من اقتصادات الأسواق الناشئة إلى أنّ زخم تدفّقات رأس المال غير المقيم إلى هذه الاقتصادات قد عبّر اتجاهه في الربع الأول من عام 2024، بعد أن وصل إلى مستوى منخفض في العامين الماضيين. وعادت بعض اقتصادات الأسواق الناشئة الكبيرة إلى أسواق السندات الدولية، وبلغت إصداراتها من السندات في بعض الأحيان أرقاماً قياسية (UNCTAD, 2024h). ويرجع هذا التحوّل جزئياً إلى وجود توقّعات أكثر ملاءمة للبلدان النامية مقارنة بالاقتصادات المتقدّمة (الفصل الأول). كما أنه ناتج عن تحسّن الأوضاع المالية العالمية بسبب توقّعات خفض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة وأوروبا، على الرغم من أنّ المستثمرين الماليين في المجمل بدوا في بعض الأحيان متفائلين أكثر من اللازم فيما يتعلق بالانخفاض المتوقع في أسعار الفائدة.

ومع ذلك، فإنّ نظرة أعمق تستدعي تشخيصاً أكثر حذراً وأقلّ تفاؤلاً لنوعين على الأقل من الحجج. فأما الحجة الأولى فتتعلق بالديون السيادية في البلدان النامية. فكما هو مبين في الشكل 2-14، تجاوزت إصدارات الديون الجديدة لعام 2024 بين كانون الثاني/يناير وأب/أغسطس المستويات المسجّلة للعام بأكمله في كل من عامي 2022 و2023، مما يسلب الضوء على تفتّح شهية المستثمرين الدوليين على الدّين الخارجي العام للبلدان النامية. ومع ذلك، لا يزال إجمالي التدفّقات دون المستوى الذي بلغته في سنوات الذروة الممتدّة على الفترة 2019-2021 وربما أيضاً دون المستوى الذي بلغته في السنوات الثلاث السابقة.

الشكل 2-14

تكاليف الاقتراض لا تزال مرتفعة بينما تتعش إصدارات السندات السيادية الجديدة في المناطق النامية

مجموع الإصدارات والمتوسط المرجح للقوائم وعدد البلدان المصدرة للسندات السيادية الصادرة حديثاً، مناطق نامية مختارة



المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى قاعدة بيانات أيقون التابعة لبورصة لندن (LSEG Eikon).
ملاحظة: تتعلق البيانات بالإصدارات السنوية للسندات السيادية بالدولار واليورو والين في إطار الولايات القضائية الأجنبية، باستثناء الإصدارات في سياق إعادة هيكلة الديون. وفيما يتعلق بعام 2024، تشمل البيانات الإصدارات حتى آب/أغسطس فقط.

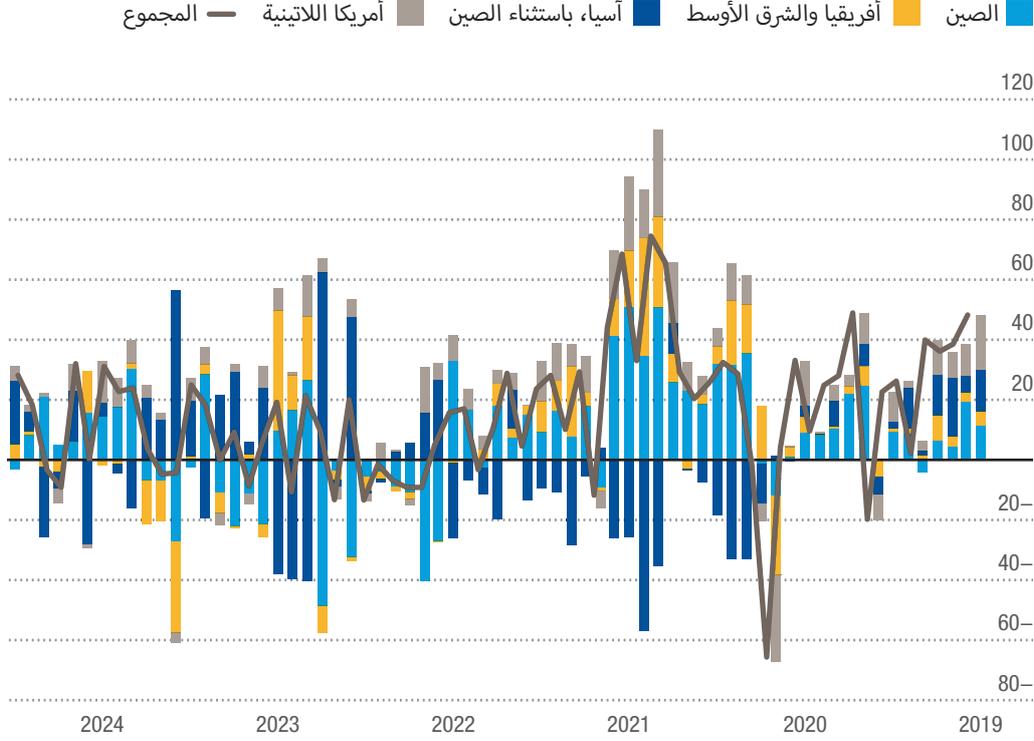
الولايات المتحدة الأمريكية تجلب معها ضباية بشأن المستقبل. وتكتسي الشواغل بشأن مستويات أسعار الفائدة حدة خاصة بسبب الهشاشات المتزايدة المرتبطة بالديون العامة والديون المضمونة من القطاع العام في البلدان النامية (الإطار 2-2) والتجديد الكبير للديون الذي ستواجهه البلدان النامية عندما يصبح جزء كبير من الديون مستحقاً في عامي 2024 و2025.

وفي آب/أغسطس 2024، حمل اجتماع جاكسون هول أخباراً إيجابية للبلدان النامية، وتؤكد ذلك في 18 أيلول/سبتمبر عندما خفض الاحتياطي الاتحادي في الولايات المتحدة سعر الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس، بعد أكثر من عامين ونصف من بدء رفع تكاليف الاقتراض. ومع ذلك، لا تزال التوقعات تكتنفها الشكوك بشأن حجم التخفيضات اللاحقة وتوقيتها. كما أنّ الانتخابات الرئاسية الوشيكة في

الشكل 2-15

التدفقات الشهرية للحافظات تشير إلى أن الزخم قد اختفى بعد الربع الأول من عام 2024

تدفقات حافطات غير المقيمين إلى الصين ومناطق نامية مختارة
(بمليارات الدولارات)



المصدر: الأونكتاد استناداً إلى قاعدة بيانات معهد التمويل الدولي.
ملاحظة: تنتهي البيانات في تموز/يوليه 2024، وتتألف الاقتصادات النامية المشمولة بهذا الشكل من كل من إندونيسيا وباكستان والبرازيل وتايلند وتركيا وجنوب أفريقيا وسري لانكا وشيلي والصين ومقاطعة تايوان الصينية وغانا والفلبين وقويت نام وقطر وكولومبيا وكينيا ولبنان وماليزيا والمكسيك والمملكة العربية السعودية ومنغوليا والهند.

الإطار 2-2

السندات السيادية لاقتصادات الأسواق الجديدة ليست بعد خارج دائرة الخطر

هناك عدم تناسق بين مجموعتين من الاقتصادات النامية المندمجة ماليًا: اقتصادات السوق الناشئة واقتصادات الأسواق الجديدة. أمّا الفئة الأولى فمعظمها من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا التي اندمجت في أسواق رأس المال الدولية منذ التسعينات. وأمّا الفئة الثانية فتشمل في المقام الأول البلدان المنخفضة الدخل أو المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا التي بدأت تستفيد من هذه السوق بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008.

ونظراً لأن اقتصادات الأسواق الجديدة تُصدر في الغالب سندات سيادية ذات درجة مضاربة ولها أصول عالية العائد للمستثمرين العالميين، فإنها تميل إلى أن تكون أكثر تقلباً في فروق الأسعار، وهي الأولى التي تُباع أثناء الصدمات المالية العالمية. ولما كان العديد من صناديق المعاشات التقاعدية ممنوعة من الاستثمار في صكوك الدين التي لا ترقى إلى الرتبة الاستثمارية، فإن مديري الأصول والمستثمرين الأكثر مضاربة (مثل صناديق التحوط) هم الذين يهيمنون على ملكية هذه الأوراق المالية.

وتنتيجةً لذلك، واجهت السندات السيادية الخارجية لاقتصادات الأسواق الجديدة زيادات في فروق الأسعار أكثر حدة من تلك التي واجهتها اقتصادات السوق الناشئة في الفترة الممتدة من عام 2019 إلى منتصف

عام 2023، عندما تدهورت ظروف التمويل العالمية. كما حدثت انقلابات في الأوضاع أكثر حدة عندما تحسنت الظروف المالية العالمية بين الربع الأخير من عام 2023 والربع الأول من عام 2024. ومع وصول أسعار السندات السيادية لاقتصادات الأسواق الجديدة إلى مستويات منخفضة انخفاضاً قياسيًّا، عاد المستثمرون العالميون إلى الشراء مرة أخرى، مما أدى إلى ضغط هوامشها لتقترب من تلك الخاصة باقتصادات السوق الناشئة (UNCTAD, 2024g).

ولذلك، استعادت السندات السيادية لاقتصادات الأسواق الجديدة إمكانية الوصول إلى أسواق رأس المال العالمية، وإن كان ذلك بتكلفة أعلى نظراً لارتفاع أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية، ولا سيما الولايات المتحدة. بل إن فروق أسعار الفائدة في اقتصادات السوق الناشئة واقتصادات الأسواق الجديدة فيما يتعلق بأسعار الفائدة المرجعية للولايات المتحدة أصبحت قريبة من المستوى المتوسط الذي كانت عليه ما بين الأزمة المالية العالمية وبداية جائحة كوفيد-19. وكانت أسعار الفائدة المرجعية الرئيسية أقل من ذلك بكثير.

وفي هذا السياق، ليس من المستغرب أن تكون قدرة ثلثي البلدان النامية على تحمّل الدين الخارجي وديّن القطاع العام قد تدهورت بين عامي 2017 و2023، وقد كان تدهور اقتصادات الأسواق الجديدة أكثر حدة. وارتفعت تكاليف خدمة الدين الخارجي بسرعة أكبر من إيرادات العملة الأجنبية، وتجاوز نمو تكاليف سعر الفائدة نمو الإيرادات الحكومية (United Nations Global Crisis Response Group-Technical Team, 2024). وفي عام 2023، بلغت الديون العامة والمكفولة حكومياً في اقتصادات الأسواق الجديدة ما يقدر بنحو 684 مليار دولار، أي زيادة قدرها ثلاثة أضعاف منذ عام 2010. وللمقارنة، فإن هذا الرقم يفوق بما قدره 2,4 من المرات الرقم المسجل لدى اقتصادات السوق الناشئة و1,8 من المرات الرقم المسجل لدى الاقتصادات النامية الأخرى التي لديها اندماج محدود في أسواق رأس المال العالمية وتعتمد بشكل رئيسي على التمويل العام الخارجي والمساعدة الإنمائية الرسمية.

عائدات السندات السيادية في اقتصادات الأسواق الجديدة لم تتراجع إلى المستويات التي كانت عليها قبل كوفيد-19

فروق أسعار الفائدة الأسبوعية فيما يتعلق بسندات خزانة الولايات المتحدة، اقتصادات مختارة، تموز/يوليه 2011 - آب/أغسطس 2024

(نقاط الأساس)



المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى بيانات على المستوى القطري من مؤشر سندات جي بي مورغان لاقتصادات السوق الناشئة.
ملحوظة: توافق الخطوط العريضة لمجموعات اقتصادات السوق الناشئة واقتصادات الأسواق الجديدة متوسط كل مجموعة، محسوباً من البيانات الخاصة باقتصادات محددة المتاحة في مؤشر سندات جي بي مورغان لاقتصادات السوق الناشئة - عالمي النطاق ومتنوع. وتشير المساحات المظلمة إلى النطاق بين الربيعي.

وارتفع إجمالي تكاليف خدمة الدين الخارجي لاقتصادات الأسواق الجديدة بما يقرب من 550 في المائة في الفترة الممتدة من عام 2010 إلى عام 2023 (بمتوسط قدره 15,5 في المائة سنوياً)، مقارنة بمعدل قدره 174 في المائة (8,1 في المائة سنوياً) و121 في المائة (6,3 في المائة سنوياً) للاقتصادات النامية الأخرى واقتصادات السوق الناشئة على التوالي.

وكان تراكم الديون الخارجية السيادية لاقتصادات الأسواق الجديدة مصحوباً في المقام الأول بارتفاع خدمة الديون السيادية التي تقلص الموارد المخصصة للنفقات العامة الأساسية. فقد ارتفعت خدمة الديون العامة والمكفولة حكومياً بالنسبة إلى الإيرادات الحكومية من 6 في المائة تقريباً إلى 15 في المائة بين عامي 2010 و2023. وهذا يتناقض مع الرقم الخاص باقتصادات السوق الناشئة الذي يبلغ قرابة 3 في المائة، وبالرقم الخاص بالاقتصادات النامية الأخرى الذي يزيد قليلاً عن 7 في المائة في عام 2023، وهو نصف الرقم الخاص باقتصادات الأسواق الجديدة (أ).

وتُشير هذه الأنماط مخاوف بشأن استمرار قدرة البلدان النامية على تحمّل كل من الديون الخارجية والعامة، وبشأن مدى استنزاف خدمة هذه الديون للموارد المرصودة للتنمية في سياق الفجوة التمويلية الهائلة لتحقيق أهداف خطة عام 2030 واتفاق باريس.

المصدر: United Nations Global Crisis Response Group-Technical Team (2024)؛ UNCTAD (2023a, 2024g) (أ)
متوسّطات المجموعات تُخفي الاختلافات بين الاقتصادات. وعند النظر إلى الاقتصادات الـ 25 الكبرى من بين الاقتصادات النامية ذات النسب العليا لخدمة الدين العام والمكفول حكومياً إلى إيرادات الحكومة في عام 2023، كان هناك اقتصادان من اقتصادات السوق الناشئة، و10 اقتصادات من اقتصادات الأسواق الجديدة، و13 اقتصاداً من الاقتصادات النامية الأخرى. كما تواجه السندات السيادية من المجموعة الأخيرة هشاشات عالية فيما يتعلق بالديون، ولا سيما تلك التي تنتمي إلى المجموعة المتوسّطة الدّخل من الشريحة الدنيا وإلى المجموعة المنخفضة الدّخل. ومن بين هذه البلدان الـ 13، هناك بلدان فقط متوسّطاً الدّخل من الشريحة العليا (بليز وموريشيوس).

وشهد ارتفاع حجم الائتمانات قدراً من التباين ما بين المناطق. فقد ارتفع مبلغ الائتمان الممنوح لآسيا والمحيط الهادئ بمقدار 64 مليار دولار، مما أعاد النمو السنوي إلى المستوى الإيجابي (0,4 في المائة). وارتفع مبلغ الائتمان الممنوح للمقيمين في أفريقيا والشرق الأوسط بمقدار 29 مليار دولار مع حصول نمو سنوي بلغ 3,5 في المائة. وسجّل مبلغ الائتمان الممنوح للكيانات في أمريكا اللاتينية والكاريبي ارتفاعاً قدره 6 مليارات دولار، بسبب الائتمان القوي المقدّم إلى المقترضين في البرازيل، الذي ارتفع بمعدّل قدره 8 في المائة سنوياً (الشكل 2-16)، على الرغم من تباطؤ النمو السنوي للمنطقة ككل الذي انخفض إلى 2,0 في المائة. وشهد الائتمان بالعملات الأجنبية المقوّمة بالدولار لغير المصارف في البلدان النامية نمواً بما يقرب من 1 في المائة، وهو أول رقم إيجابي منذ ما يقرب من عامين (BIS, 2024).

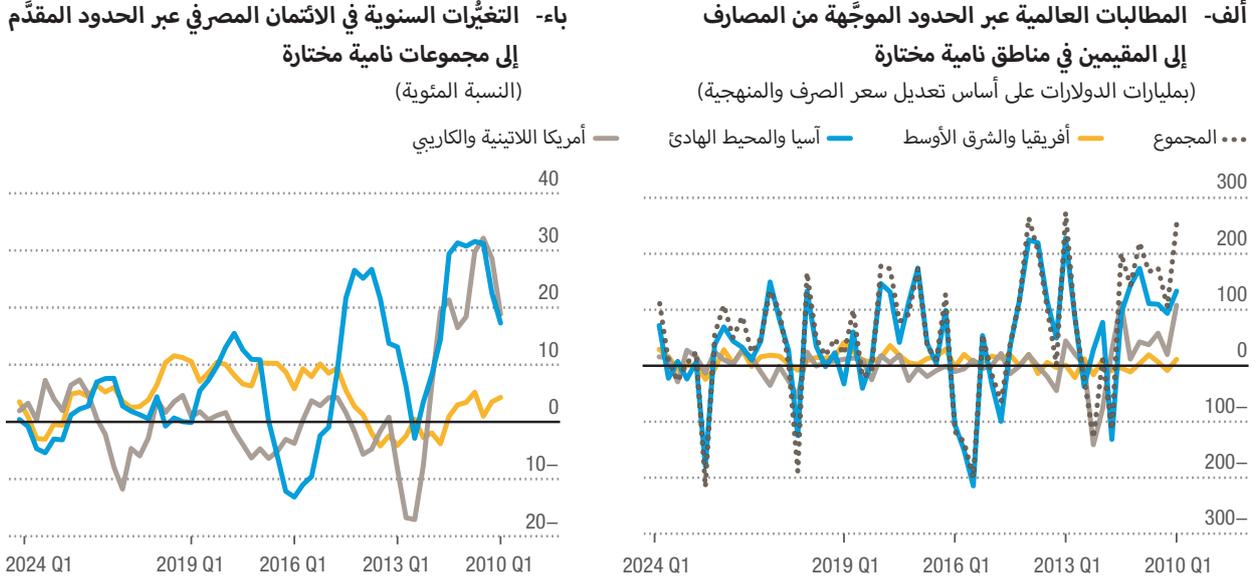
4- في الطريق إلى المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية

مع الاستعدادات للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية الذي سينعقد في عام 2025، يشير التطوّر الأخير لتدفّقات رأس المال عبر الحدود إلى أنّ التمويل الخاص الخارجي لم يرقّ إلى المستوى المطلوب لسدّ الفجوة الكبيرة والمتزايدة في التمويل اللازم لتحقيق التنمية المستدامة (الأمم المتحدة، 2024).

3- الاستثمارات الأخرى، ومنها الإقراض فيما بين المصارف، تتباين عبر المناطق النامية

تأرجح صافي تدفّقات الاستثمارات الأخرى إلى البلدان النامية بين القيم الإيجابية والسلبية في الأرباع السنوية الأخيرة، مما يعكس طبيعتها المتقلّبة. وشهد الإقراض المصرفي عبر الحدود، وهو أحد مكوّنات هذا النوع من الاستثمارات، أنماطاً مماثلة. وتُظهر الإحصاءات المصرفية الموقعية المستمدّة من مصرف التسويات الدولية أنّ المطالبات العالمية عبر الحدود الموجهة من المصارف إلى المقيمين في البلدان النامية في أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية والكاريبي ارتفعت ارتفاعاً حاداً بمبلغ قدره 117 مليار دولار في الربع الأول من عام 2024، وقد روعي في هذا المبلغ تعديل سعر الصرف والمنهجية، وذلك بعد تحقيق ارتفاع هزيل خلال الربع الأخير من عام 2023. ومن بين هذه المطالبات، شكّلت الائتمانات - التي تشمل القروض وحيازات سندات الديون - ما يقرب من 100 مليار دولار (الشكل 2-16). وشكّلت هذه التدفّقات أكبر زيادة ربع سنوية في الأعوام الثلاثة الماضية، على خلفية ارتفاع قياسي في الإقراض بلغ 49 مليار دولار بعملة الرمينبي الصينية، مما يعكس القيمة المتزايدة للائتمانات عبر الحدود من قبل المصارف بالعملة الصينية (Financial Times, 2024b).

انتعاش الإقراض المصرفي الدولي للبلدان النامية في الربع الأول من عام 2024



المصدر: الأونكتاد استناداً إلى قاعدة بيانات الإحصاءات المصرفية الموقعية لمصرف التسويات الدولية. ملاحظات: ر1، الربع الأول، وتشير المطالبات إلى "جميع الصكوك" في الميزانيات العمومية للمصارف، والتي تشمل الائتمانات (القروض والودائع وكذلك حيازات سندات الديون) والصكوك الأخرى المتبقية. وتُعدّل التغيرات السنوية وفقاً لمصرف التسويات الدولية (2019). ويعتمد تصنيف مجموعات البلدان على معايير مصرف التسويات الدولية.

وبينما عاد صافي تدفقات رأس المال إلى مستوى إيجابي في البلدان النامية في الربع الأول من عام 2024، يظل من غير المؤكد ما إذا كان هذا الاتجاه سيستمر. وتعني مسايرة الدورات الاقتصادية والتقلبات العالية لتدفقات رأس المال، ولا سيما استثمار الحافظات المالية والإقراض المصرفي عبر الحدود، أنّ التمويل الخاص الخارجي يختفي عندما تشتد الحاجة إليه. ويتفاقم هذا الاتجاه بسبب المسارات المخيبة للآمال في الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بالتجزو الجيواقتصادي.

ووفقاً لتقديرات الأونكتاد، ارتفعت الفجوة في الاستثمارات السنوية الرامية إلى بلوغ أهداف التنمية المستدامة، حتى عام 2023، إلى 4 تريليونات دولار، أي بما يزيد على 60 في المائة تقريباً عن المبلغ الذي قدره 2,5 تريليون دولار الذي كان مقدراً عند اعتماد خطة عام 2030 (UNCTAD, 2023b). وتنبثق هذه الفجوة الإضافية من اتجاهين مهمين. أما الأول فهو نقص الاستثمار. فقد كانت وتيرة نمو الاستثمارات في أهداف التنمية المستدامة دون ما كان يُطمح إليه في عام 2014، وكان لجائحة كوفيد-19 دور رئيسي في إبطاء عجلة التقدم. وعلاوة على ذلك، أدى ارتفاع أسعار الفائدة إلى تفاقم اتجاهات الاستثمار الضعيفة في القطاع الخاص. وكان ارتفاع تكاليف رأس المال ضاراً بشكل خاص للاستثمارات في الطاقة المتجددة التي تتطلب قدراً كبيراً من رأس المال لأنها حساسة نسبياً للظروف النقدية والمالية (الأمم المتحدة، 2024). وأما الاتجاه الثاني فينطوي على احتياجات إضافية مرتبطة بالآزمات المتتالية والتحديات المتزايدة للاحتياجات الاستثمارية للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

التمويل الخاص لا يرقى إلى المستوى المطلوب لسد فجوة تمويل التنمية المستدامة.

ويمكن أخذ عدّة نقاط بعين الاعتبار عند استعداد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لمؤتمر عام 2025. فأولاً، لم تتحقق الآمال في أن يساعد التمويل المختلط في تعبئة موارد التمويل الخاص؛ فالشعار "من المليارات إلى التريليونات" لم يف أبداً بوعوده. وثانياً، تتطلب معالجة مواطن الضعف في الديون السيادية في البلدان النامية اتخاذ إجراءات سياسية لوقف الأزمة الإنمائية المتزايدة (الإطار 2-3).

معالجة مواطن الضعف في الديون السيادية في البلدان النامية

لقد أدت الأزمات المتتالية - الجائحة، والحرب في أوكرانيا، والأزمة المناخية المتفاقمة، وأزمة غلاء المعيشة، وتصاعد التوترات والصراعات الجيوسياسية - والتشديد النقدي الأكثر عدوانية في البلدان المتقدمة منذ سبعينات القرن الماضي إلى تفاقم وضع الديون السيادية الذي بلغ مستوى لا يُطاق في العديد من البلدان النامية (الإطار الثاني-2).

وعلى الرغم من عدم حدوث أزمة ديون خارجية عامة - حيث ينتقل عدد متزايد من البلدان في وقت واحد من حالة الضائقة إلى العجز عن السداد - إلا أنَّ هناك أزمة إنمائية جارية، حيث يستنزف ارتفاع خدمة الديون الخارجية والعامّة الموارد المخصّصة لتحقيق الطموحات ذات الصلة بخطة عام 2030 واتفاق باريس.

إنَّ التحدّيات التي تمثّلها الديون الحالية وما ينجم عنها من أزمة إنمائية هي متجذّرة بعمق في الإجحافات الموجودة في النظام النقدي والمالي الدولي الهرمي الترتيب الذي أصبح منفصلاً بشكل متزايد عن أولويات التنمية، كما يتّضح من الاتجاهات الأخيرة في التمويل الخاص الخارجي.

وفي ظل هذه الخلفية، هناك فيما يتعلق بالبلدان التي تعاني من تدهور القدرة على تحمّل الديون الخارجية مجموعتان عريضتان من الردود السياسية لا تشملان بذل جهود للحدّ من النموّ الاقتصادي. فأما المجموعة الأولى، فتضمُّ تدابير تهدف إلى خفض الديون الخارجية عن طريق تقليل الحاجة إلى الواردات و/أو توسيع الصادرات وتويعها بمرور الوقت. وأما المجموعة الثانية فتتطوي على تخفيض متوسط تكلفة خدمة الديون الخارجية. وتتعلّق المجموعة الأولى، في المقام الأول، بالسياسات التجارية والصناعية التي تُحدث تغييرات هيكلية في مبول الاقتصاد الاستيرادية والتصديرية. وتتعلق المجموعة الثانية، بشكل عام، بقدرة البلدان على الحصول على تدفّقات رأس المال الخاص والرسمي، والشروط التي تحكم كيفية القيام بذلك (UNCTAD, 2024d). وتكشف تجربة اقتصادات الأسواق الجديدة (الإطار الثاني-2) أنَّ الحصول على تدفّقات رأس المال الخاص قد يزيد من رأس المال المتاح ولكن بثمان باهظ - وخاصة إذا كان بديلاً عن التمويل الميسّر من المصادر الرسمية بسبب التدرّج في مستوى الدّخل.

وفي هذا السياق، وكما أورده الأونكتاد بالتفصيل (2023a)، فإنَّ التغيّرات التي تطرأ على الهيكل المالي العالمي السائد على مدى المراحل الخمس لدورة حياة الديون يمكن أن تقلل من تكاليف تمويل التنمية. وفيما يتعلق برأس المال الخارجي للبلدان النامية، يمكن النظر في المقترحات التحويلية التالية:

- 1 إعادة النظر في مبادئ الأونكتاد المتعلقة بتعزيز الإقراض والاقتراض السياديين المسؤولين بغية مواءمتها مع احتياجات التمويل الإنمائي الأوسع نطاقاً والصكوك المالية المبتكرة والمشهد الجديد المتعلق بالدائنين
- 2 إنشاء مستودع دولي للقروض من أجل تحسين إدارة الديون من خلال رقمنة معاملات القروض، وضمان اتساق الشروط المالية وتوفير إحصاءات موثوقة
- 3 إنشاء آلية متعدّدة الأطراف لتسوية الديون السيادية مع ضمان مشاركة جميع الدائنين، ومنهم المقرضون من القطاع الخاص، بشروط متماثلة
- 4 إنشاء نادٍ للمقترضين من أجل مناقشة المسائل التقنية والابتكار وكذلك تبادل الخبرات والمشورة
- 5 بدء التجميد التلقائي لديون البلدان التي تعلن أنها في حالة مديونية حرجة، من أجل توجيه تركيز الدائنين في عملية التسوية
- 6 تحديد القواعد الدولية والمحلية لتجميد التزامات المدينين أثناء الأزمات المناخية والصحية وغيرها من الأزمات الخارجية.

المصدر: UNCTAD (2023a, 2024d).

ملحوظة: هذه النقاط الست هي مجموعة فرعية من مقترحات الأونكتاد لمعالجة مواطن الضعف في الديون السيادية في البلدان النامية.

- Asian Development Bank, Research Institute for Global Value Chains at the University of International Business and Economics, World Trade Organization, Institute of Developing Economies–Japan External Trade Organization and China Development Research Foundation (2021). *Global Value Chain Development Report 2021: Beyond Production*. Geneva and Tokyo.
- Baldwin RE (2024). Is export-led development even possible anymore? Factful Friday blog. 7 June. Available at <https://www.linkedin.com/pulse/export-led-development-even-possible-anymore-richard-baldwin-nusge/> (accessed on 25 September 2024).
- Baldwin RE and Forslid R (2023). Globotics and development: When manufacturing is jobless and services are tradeable. *World Trade Review*. 22(3–4):302–311.
- Bank for International Settlements (2019). Reporting guidelines for the BIS international banking statistics. July. Basel.
- Bank for International Settlements (2024). Statistical release: BIS international banking statistics and global liquidity indicators at end-March 2024. 31 July. Basel.
- Canada (2024). Canada implementing measures to protect Canadian workers and key economic sectors from unfair Chinese trade practices. News release. 26 August.
- Christophers B (2022). Fossilised capital: Price and profit in the energy transition. *New Political Economy*. 27(1): 146–159.
- Christophers B (2024). *The Price Is Wrong: Why Capitalism Won't Save the Planet*. Verso. London and New York.
- Ebregt J (2020). The CPB world trade monitor: Technical description (update 2020). CPB Netherlands Bureau for Economic Policy Analysis.
- European Central Bank (2024). ECB Data Portal. Available at <https://data.ecb.europa.eu/data/datasets/BPS/dashboard> (accessed on 22 August 2024).
- Financial Times* (2024a). Can India's economy thrive without China's help? 7 August.
- Financial Times* (2024b). China's international use of renminbi surges to record highs. 29 August.
- Financial Times* (2024c). Chinese steel exports to reach eight-year high. 1 September.
- Financial Times* (2024d). Climate targets group under fire over Bezos-backed carbon offsets decision. 11 April.
- Financial Times* (2024e). How big tech is quietly trying to reshape how pollution is reported. 14 August.
- Financial Times* (2024f). Maersk says companies are bringing orders forward on US-China trade war threat. 7 August.
- Financial Times* (2024g). The price is wrong – Brett Christophers on saving the planet. 22 February.
- Foreign Policy* (2024). The coming clash between China and the global South. 11 September
- Guterres A (2023). [United Nations] Secretary-General's press conference - on Climate. New York. 15 June.
- Hallward-Driemeier M and Nayyar G (2017). *Trouble in the Making? The Future of Manufacturing-Led Development*. World Bank. Washington, D.C.
- Hebous S and Vernon-Lin N (2024a). Cryptocarbon: How much is the corrective tax? *Energy Economics*. 138:107827.
- Hebous S and Vernon-Lin N (2024b). Carbon emissions from AI and crypto are surging and tax policy can help. IMF blog. Available at <https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2024/08/15/carbon-emissions-from-ai-and-crypto-are-surg-ing-and-tax-policy-can-help> (accessed 16 August 2024).
- International Energy Agency (2023). *World Energy Outlook 2023*. Paris.
- Juhasz R, Lane N and Rodrik D (2023). The new economics of industrial policy. NBER working paper 31538. National Bureau of Economic Research.
- Organization of Petroleum Exporting Countries (2024). Peak oil demand not on the horizon. Press release. 13 June.
- Pitron G (2021). *L'enfer numérique: Voyage au bout d'un Like*. Éditions Les Liens qui libèrent. Paris.
- Reuters (2024). China's exports top forecasts, but falling imports point to more stimulus. 12 July.
- Rodrik D and Sandhu R (2024). Servicing development productive upgrading of labor-absorbing services in developing countries. Reimagining the Economy Policy Paper. Harvard University, Kennedy School of Government.
- Rodrik D and Stiglitz JE (2024). A new growth strategy for developing nations. IEA-ERIA Project on the New Global Economic Order.

تقرير التجارة والتنمية 2024 إعادة التفكير في التنمية في زمن الاستياء

- Schmitz E and Matthes J (2024). Konkurrenzdruck aus China für deutsche Firmen. IW-Report 30. Institut der deutschen Wirtschaft. Cologne.
- S&P Global (2024). JP Morgan global manufacturing PMI. News release. 1 August.
- The Shift Project (2018). Lean ICT – Pour une sobriété numérique. Paris.
- UNCTAD (2022). Trade and Development Report 2022: Development Prospects in a Fractured World – Global Disorder and Regional Responses (United Nations publication. Sales No. E.22.II.D.44. Geneva).
- UNCTAD (2023a). Trade and Development Report 2023: Growth, Debt, and Climate: Realigning the Global Financial Architecture (United Nations publication. Sales No. E.23.II.D.24. Geneva).
- UNCTAD (2023b). World Investment Report 2023: Investing in sustainable Energy for All (United Nations publication. Sales No. E.23.II.D.17. Geneva).
- UNCTAD (2024a). Digital Economy Report 2024: Shaping an Environmentally Sustainable and Inclusive Digital Future (United Nations publication. Sales No. E.24.II.D.12. Geneva).
- UNCTAD (2024b). Global Economic Fracturing and Shifting Investment Patterns. A Diagnostic of 10 FDI Trends and Their Development Implications (United Nations publication. Geneva).
- UNCTAD (2024c). Global trade update – July 2024. Geneva.
- UNCTAD (2024d). Inequality: Major trends, policy challenges and the need for global economic compact. UNCTAD report for the G20 Framework Working Group. Forthcoming.
- UNCTAD (2024e). Recent developments, challenges and opportunities in commodity markets. TD/B/C.I/MEM.2/62. Geneva. 5 August.
- UNCTAD (2024f). Review of Maritime Transport 2024 (United Nations publication. Sales No. E.24.II.D.19. Geneva).
- UNCTAD (2024g). Sovereign debt vulnerabilities in developing countries. A report produced for the Brazilian G20 under the auspices of the International Financial Architecture Working Group. Forthcoming.
- UNCTAD (2024h). Trade and development report update. Geneva. April.
- UNCTAD (2024i). Trade in creative services. TD/B/C.I/MEM.4/32. Geneva. 1 May.
- UNCTAD (2024j). World Investment Report 2024: Investment Facilitation and Digital Government (United Nations publication. Sales No. E.24.II.D.11. Geneva).
- United Kingdom, Office for National Statistics (2024). Balance of Payments database. Available at <https://www.ons.gov.uk/file?uri=/economy/nationalaccounts/balanceofpayments/datasets/balanceofpaymentsstatistical-bulletintables/current/balanceofpayments2024q1.xlsx> (accessed on 22 August 2024).
- United Nations Global Crisis Response Group-Technical Team (2024). A world of debt: A growing burden to global prosperity. Geneva. June.
- United Nations Institute for Training and Research (2024). Global e-Waste Monitor 2024. Geneva and Bonn.
- United Nations, Inter-agency Task Force on Financing for Development (2024). Financing for Sustainable Development Report 2024: Financing for Development at a Crossroads (United Nations publication. Sales No. E.24.I.1. New York).
- United Nations Secretary-General (2023). Secretary-General's press conference on Climate. 15 June.
- World Tourism Organization (2024). World Tourism Barometer. 22(3). September. Madrid.
- United States (2024). U.S. Trade Representative Katherine Tai to take further action on China tariffs after releasing statutory four-year review. Office of the United States Trade Representative. Press release. 14 May.
- World Bank and World Trade Organization (2023). Trade in Services for Development: Fostering Sustainable Growth and Economic Diversification. World Trade Organization. Geneva.
- World Health Organization (2023). Fact sheet on e-waste, including key facts, impacts on children, prevention and WHO's response. 18 October. Available at [https://www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/electronic-waste-\(e-waste\)](https://www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/electronic-waste-(e-waste)) (accessed 11 September 2024).
- World Intellectual Property Organization and Luiss Business School (2024). World Intangible Investment Highlights. Geneva and Rome.
- World Tourism Organization (2024). World Tourism Barometer. 22(3). September. Madrid.
- World Trade Organization (2024). World Trade Statistics 2023. Geneva.



تقرير التجارة والتنمية 2024

الفصل الثالث

العولمة في منعطف

هناك تحدٍ كبير يواجه البلدان النامية، وهو أنَّ التحوُّلات الاقتصادية والجيوسياسية العالمية الحالية في مجال العولمة يمكن أن تحدَّ من استراتيجيات النموِّ القائمة على الصادرات. ذلك أنَّ التكنولوجيا وهيكَل السوق المتغيِّرين و"تفكيك العولمة" وتدهور البيئة الأمنية هي كلها عوامل تعرِّض لاستراتيجيات التنمية القائمة على توسيع الصادرات من السلع المصنَّعة وصادرات بعض الموارد.

وقد تكون الآثار المعقَّدة للتكنولوجيات الجديدة، ومنها زيادة تركُّز سيطرة الشركات، سلبية في الغالب لمصدري السلع، على الرغم من أنَّ القدرة الكهربائية التي هي أقلُّ تكلفة ستؤتي ثمارها. ويؤدِّي الاعتماد على المواد الحرجة والنادرة لصنع البطاريات إلى تفاقم هذه المخاطر، حيث إنَّ سلاسل التوريد الخاصة بها عرضة للانقطاع مما يُفضي إلى تقلُّب الأسعار ونقص توفُّر تلك المواد.

وبالإضافة إلى كون هذه التكنولوجيات الجديدة تحلُّ محلَّ اليد العاملة، كما كان الحال في الماضي، فهي تتركِّز في عدد قليل من الشركات. وتفضِّل بعض التكنولوجيات التوطين المحلي، مما يزيد من أهمية مسائل الحوكمة وتنسيق السياسات الدولية.

ولا تقدِّم الخصائص التكنولوجية للموجة السادسة الناشئة من النمو الاقتصادي - التكنولوجيا الأحيائية والذكاء الاصطناعي والطاقة المتجدَّدة - إرشاداً واضح المعالم لاستراتيجيات التنمية. وسيتوقَّف الكثير على إدارة الضغوط التي تقع على التجارة والتمويل. ولن يظلَّ النموُّ القائم على تصدير الخدمات باعتباره سبيلاً لتحقيق التنمية ممكناً إلا إذا لم تُعتَمَد حواجز سياساتية جديدة وكُفِّلت سُبُل الوصول إلى الأسواق والتكنولوجيات.

ومن المرجَّح أن يؤدِّي التأخُّر في اتخاذ تدابير سياساتية للتصدِّي لسطوة التكنولوجيات الجديدة، ومنها الذكاء الاصطناعي، أو عدم وجود تدابير من هذا القبيل، إلى ترك مساحة شاسعة وحرَّة من الاقتصاد العالمي تحت سيطرة الشركات الكبرى والهيئات التنظيمية الخاصة. وهذا لن يكون شاملاً للجميع ولن يصبَّ في المصلحة العامة.



النقاط السياسية الرئيسية

- ◀ **يهدّد التطبيق الواسع النطاق لتكنولوجيات الموجة السادسة والانتقال في مجال الطاقة بتقليص مصادر إيرادات التصدير الرئيسية للبلدان النامية.** وبالتالي، فإنّ تخفيض أعباء الديون الحالية أمر حيوي لتمكين استدامتها المالية في الاقتصاد العالمي المتغيّر.
- ◀ **يجب إعادة تشكيل قواعد منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات الصناعية والحوافز التجارية،** وذلك من أجل إتاحة سبل الوصول إلى الأسواق والمنافسة العادلة، ومن أجل دعم مصدّري المواد الخام حتى يتمكّنوا من زيادة القيمة المضافة لصادراتهم.
- ◀ **يمكن للآليات السياسية المنسّقة** الرامية إلى تثبيت الإنتاج الزراعي المحلي والأسعار أن تساعد في تخفيف الضغوط الراهنة، المالية منها والمتعلقة بخدمة الديون في بلدان الجنوب.
- ◀ **يجب على العالم المتقدّم أن يفي بوعوده الحالية ذات الصلة بتغيّر المناخ** والتمثّلة في المساعدة في تمويل الانتقال في مجال الطاقة في الاقتصادات النامية.
- ◀ **يجب أن يكون الذكاء الاصطناعي محكوماً عالمياً بمبادئ ومعايير متّفق عليها** لتجنّب التجزئة التنظيمية. وينبغي أن تتوازي هذه الجهود مع تنسيق أكبر للسياسات بغية الحدّ من تركّز سلطة الشركات وتعزيز الشفافية وتمكين المنافسة.



ألف- مقدمة

بعد مرور ثمانين عاماً على مؤتمر بريتون وودز، يبدو أنّ النظام التجاري العالمي والاقتصاد العالمي بشكل عام قد وصلا إلى منعطف. فقد أصبح هناك تشكيك في كل من الافتراضات والمعايير والترتيبات المؤسسية التي كانت تبدو مفروغاً منها فيما يتعلق بالتجارة والتنمية والتكنولوجيا والأمن.



في الغالبية العظمى من الحالات على نمو قائم على الصادرات.

ويبرز منعطف العولمة الراهن العديد من المخاطر التي تواجهها البلدان النامية منذ فترة طويلة في هيكلية التمويل والديون العالمية. وفي الوقت نفسه، يتيح هذا المنعطف فرصاً لبلدان الجنوب لكي تعيد صياغة الاحتياجات والأولويات على المستوى المتعدّد الأطراف، كما يتّضح من العملية الجارية لوضع اتفاقية إطارية للأمم المتحدة بشأن الضرائب الدولية، والتي أطلقتها المجموعة الأفريقية في الأمم المتحدة.

وليس حدوث منعطف بالأمر الجديد؛ فقد ظهر الأونكتاد خلال حقبة مماثلة من التغيّر السريع قبل 60 عاماً. وقد شهد العقد الذي تلا إنشاءه في عام 1964 ذروة الموجة الكبرى لانهيار الاستعمار، وانتهاء نظام بريتون وودز لأسعار الصرف الثابتة والضوابط المفروضة على تدفّقات رأس المال الدولية، وبداية تشكيل نظام اقتصادي دولي جديد ثم فشل ذلك، ويزوغ فجر ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتسبّب كل من تلك الظواهر في إعادة تشكيل حاسمة لمجموعة مسارات التنمية المتاحة لما كان يُطلق عليه آنذاك بشكل غير دقيق اسم "العالم الثالث"، والذي كان مع ذلك يشمل بشكل أكثر دقّة أيضاً المطوّرين المتأخّرين في كل

ويكتسي المنعطف طبيعة جيواقتصادية وجيوسياسية، وهو ثمرة تفاعل بين أربعة تحولات جارية تحدّد شروط التنمية والنمو في الأمد البعيد:

- أولاً، بدأت تدابير التحرير التجاري التي جرت عليها العادة في العقود التي جاءت بعد عام 1990 تتحوّل نحو سياسات حمائية وتدخّلية بشكل جوهري أكثر.
- ثانياً، بدأت سياسات الهجرة وتدقّق اليد العاملة الدولية، التي كانت تاريخياً أقلّ انفتاحاً بكثير من سياسات التجارة والأسواق المالية، تزداد تقييداً.
- ثالثاً، أدّت مجموعة من النزاعات إلى تعطيل نظام أممي عالمي مستقرّ نسبياً.
- رابعاً، تمتلك التكنولوجيات الجديدة القدرة على إحداث تحوّل جوهري في التقسيم العالمي للعمل.

وكلّ واحد من هذه التحوّلات الأربعة يمكن أن يحدّد من إمكانيات متابعة استراتيجيات نموّ وتنمية قائمة على الصادرات. وهذا الأمر يشكّل تحدياً كبيراً للبلدان النامية⁽¹¹⁾، حيث تنطوي خطط التنمية

(11) هنا وفي كامل هذا الفصل، يُقصد باقتصادات السوق الناشئة والاقتصادات النامية البلدان المجمّعة تحت هذه التسمية في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، والمتاح على الموقع الإلكتروني <https://www.imf.org/en/Publications/WEO/weo-database/2024/April/groups-and-aggregates>. وتعتمد هذه البلدان بشكل خاص على التجارة، وضمن ذلك على صادرات المنتجات الأولية لتمويل كل من النمو والاستثمار في رأس المال المادي. وبالتالي فهي المجموعة المناسبة لتحليل الآثار الطويلة الأجل التي يتناولها هذا الفصل بالبحث. ويشمل هذا التعريف البلدان التالية: الاتحاد الروسي، ألبانيا، أوكرانيا، بلغاريا، البوسنة والهرسك، بولندا، بيلاروس، الجبل الأسود، جمهورية مولدوفا، رومانيا، صربيا، الصين، مقدونيا الشمالية، هنغاريا، ضمن الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، مع استبعاد جمهورية كوريا؛ وسنغافورة؛ وهونغ كونغ، الصين؛ وماكاو، الصين؛ ومقاطعة تايوان الصينية، والتي تُعرف بأنها اقتصادات متقدّمة.

النامية في اللحاق بركب التجارة والتنمية. والهدف من ذلك هو إظهار سبب أهمية التجارة والصادرات، أو كما قالت جون روبنسون (1962: Joan Robinson) (45)، سبب كون "البؤس الناجم عن الاستغلال على يد الرأسماليين لا يقارن بالبؤس الناجم عن عدم الاستغلال البتة". وتثير مسألة التجارة السؤال الذي هو "التجارة في ماذا"، وفي الفرع جيم، تُستخدم حجة جوزيف شومبيتر (Joseph Schumpeter (1939, 1942) حول موجات النمو الاقتصادي المتكررة أو التدمير الخلاق لفهم الآثار المحتملة للتكنولوجيات الجديدة في الإنتاج والتجارة. ومع أن موجات النمو والتحول الهيكلية كانت محورية في الفكر التنموي (Kondratieff؛ Kaiser, 1979)؛ Bairoch and Kozul-Wright, and Stolper, 1935 (1996)، يساعد الإطار الشومبيتر على التقاط تفاصيل القطاعات الاقتصادية الجديدة وكذلك العمليات التكنولوجية والمالية التي تقود هذه التحولات اليوم. وأخيراً، تتطلب نوعية التجارة واتجاهها الإجابة عن السؤال الذي هو من يتاجر ومع من. ويبحث الفرع دال في الدوافع والعواقب المحتملة للمنعطف في التجارة الدولية. ويطبّق التحليل الإطار المعروض في الفرعين باء وجيم على مسألة مسارات التنمية المحتملة وحيز السياسات في ضوء ثلاثة تعيّنات رئيسية محتملة. ومن بين هذه التعيّنات، يلوح في الأفق التراجع في نظام التجارة المفتوحة الحالي باعتباره أكبر عائق أمام الاستراتيجية الإنمائية القائمة على التصدير. وحيثما كان ذلك مناسباً، ينظر الفصل في كيفية تأثير التعيّنات الطارئة على الأنظمة الأمنية والمالية الأوسع نطاقاً في مسارات التنمية المحتملة؛ وكلا الموضوعين يُدرّس بمزيد من التفصيل في الفصلين الرابع والخامس.

من "العالمين الأول" و"الثاني"⁽¹²⁾. وشهدت الستينات والسبعينات من القرن الماضي مشاريع إنمائية مدفوعة بقدر كبير من الدولة، وغالباً ما كانت مشاريع إنمائية ممولة بالديون الأجنبية تهدف إلى خلق قدرة محلية للسلع الرأسمالية من خلال دعم صناعة الإنتاج الكبير. ويشهد سكان العالم تحولاً ديموغرافياً بطيء الحركة بسبب انخفاض معدلات الولادة. ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى انخفاض عدد الأشخاص الذين هم في سن العمل على مدى العقود الثلاثة المقبلة وارتفاع عدد العمال الأكبر سناً الذين تتراوح أعمارهم بين 55 و64 عاماً. ووفقاً لمنظمة العمل الدولية، يمكن أن يصبح العمال الأكبر سناً ربع القوى العاملة العالمية بحلول عام 2030 (Harasty and Ostermeier, 2020). وبدون الهجرة، بدأت بعض البلدان المتقدمة تعاني من انكماش في عدد السكان وشيخوخة للسكان الذين قد يستهلكون على المدى الطويل عدداً أقل من السلع المصنّعة المستوردة (على سبيل المثال McKinsey Global Institute, 2024). وقد يؤدي تباطؤ النمو السكاني في العديد من البلدان النامية إلى حصر هذه البلدان في فخّ الدخل المتوسط حيث لا تزال الأسواق المحلية ناشئة حتى مع بدء انكماش أسواق الاقتصادات المتقدمة.

**ما الذي تعنيه النقاط التي تشكل المنعطف
الراهن لشواغل الأوتكتاد الجوهريّة في مجال التجارة
والتنمية؟** إنّ الإجابة عن هذا السؤال تتطلب التفكير في سجلّ السياسات السابقة وتطبيق أدوات مفاهيمية للمساعدة في توقع الآثار المحتملة (ولكن غير المحددة مسبقاً) للتعديلات الجيواقتصادية والجيوسياسية الجارية في استراتيجيات النمو والتنمية.

ينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة فروع. ففي الفرع باء، تُناقش المعضلة العامة التي تواجهها البلدان

(12) تدلّ هذه التسميات على انحيازات سياسية. فقد كان العالم الأول يشير إلى الديمقراطيات الغربية الغنية بقدر كبير واليابان. وكان العالم الثاني يعني الكتلة الشيوعية. وكان العالم الثالث يضمّ دول عدم الانحياز، ولكنه كان أيضاً كناية عن الاقتصادات النامية.

باء- التنمية تصل إلى منعطف

قبل سنوات قليلة من انعقاد مؤتمر الأونكتاد الأول في عام 1964، سعى عالم الاقتصاد الإستوني راغنار نورسكي ((Ragnar Nurske (1952: 571) إلى الإحاطة بمجموعة الآليات الذاتية التعزيز التي تعوق التنمية بقوله: "البلدان الفقيرة فقيرة لأنها فقيرة".

العصري الآخذ في التوسع في نهاية المطاف الفائض في عرض اليد العاملة في القطاع التقليدي أو المتخلف، مما يؤدي إلى ارتفاع الأجور. وفي المقابل، سيجف ارتفاع الأجور الشركات على الاستثمار في رأس المال البشري والمادي. ويمكن ملاحظة "نقطة تحوّل لويس" في الصين، على سبيل المثال، وذلك في الفترة الممتدة من عام 2004 إلى عام 2006 تقريباً (Garnaut and Song, 2006)، وفي اقتصادات أخرى في شرق آسيا تميّز بالنموّ السريع في حجم الصادرات. وهذا قلماً يحدث دون نموّ الصادرات (Schwartz, 1994; 2007).

إنّ صناعات عديدة في الاقتصادات الحديثة لديها حدّ أدنى من وفورات الحجم⁽¹³⁾ يتجاوز قدرة السوق المحلية، كما يتبيّن من صناعة السيارات (الإطار 1-3). وعلى الرغم من أنّ وفورات الحجم هي أقلّ بكثير فيما يتعلق بالعديد من السلع المصنّعة الأخرى، إلا أنّ السلع الأكثر تعقيداً والعديد من المدخلات العامة الرئيسية للسلع المصنّعة لا تزال تتطلب مستويات عالية من الإنتاجية لبلوغ مستويات تتسق مع الربحية والمرونة الاقتصادية في الأجل الطويل. فعلى سبيل المثال، لا يوجد مئسّع لأكثر من شركتين أو ربما ثلاث شركات كبيرة لصناعة الطائرات المدنية في العالم بأسره (على سبيل المثال: Truxal, 2024). أما من وجهة نظر المستثمرين المحليين والأجانب، فإنّ منطق الحجم يعني أنّ المنطقيّ بقدر أكبر هو أن تُلبّى احتياجات البلدان النامية بالواردات بدلاً من الإنتاج المحلي، على الرغم من أنّ اقتصادات كبيرة، مثل البرازيل والصين والهند، هي استثناءات واضحة.

فالبلدان الفقيرة فقيرة لأنها تفتقر إلى رأس المال الاستثماري واليد العاملة الماهرة، أو بمعنى أدقّ فهي تفتقر إلى رأس المال البشري اللازم لتشغيل أحدث الأدوات. فما أسماه عالم الاقتصاد الترينيدادي دبليو آرثر لويس ((W. Arthur Lewis (1954) "الإمداد اللا محدود باليد العاملة" يخفض الأجور المحلية. وهو يحول دون الاستثمار في السلع الرأسمالية البشرية والمادية لدفع عجلة التحوّل الهيكلي للاقتصاد من الزراعة الكثيفة العمالة إلى التصنيع وإلى الخدمات ذات القيمة الأعلى. كما أنّ البلدان الفقيرة فقيرة أيضاً من حيث افتقارها إلى رأس المال المادي، وهو يشمل بشكل أساسي البنية التحتية للنقل والطاقة، بالإضافة إلى عمق السوق المالية واستقرارها اللازمين للاستثمارات الضخمة المطلوبة للاقتراب من حدود التكنولوجيا والتنمية. وبشكل أدقّ، تفتقر البلدان الفقيرة إلى القدرة القانونية والبيروقراطية على تنظيم الأسواق المتزايدة التعقّد بشأن كلّ من السلع والتمويل.

وتعلو فوق كلّ هذه العوامل مسألة بالغة الأهمية: فالبلدان الفقيرة تظلّ فقيرة لأنها تفتقر إلى الطلب الإجمالي الكافي لحدّ أيّ شخص على الاستثمار لعلاج أوجه العجز الأخرى. وكما أكّد ثيرلوال (Thirlwall (2012)، فإنّ عدم كفاية الطلب الإجمالي المحلي يجعل الطلب الإجمالي الإضافي الذي تولّده الصادرات أمراً حاسماً في تحفيز الاستثمار المستدام واستيعاب أيّ فائض في عرض اليد العاملة المحلية الذي هو مُثبط للاستثمار. وقد افترض لويس في نموذجه القائم على قطاعين، أو على الأقلّ كان يأمل، أن يستوعب القطاع

(13) يشير الحد الأدنى لوفورات الحجم إلى نقطة السعر التي يمكن عندها بيع وحدات كافية لتحقيق الربحية في ظلّ استثمار رأسمالي ثابت.

الجغرافيا المتغيرة لإنتاج السيارات تعكس التحوّلات في التجارة والاستثمار

غالباً ما يُنظر إلى تطوّر صناعة السيارات العالمية على أنها حالة تمثّل التقسيم الدولي للعمل والجغرافيا الاقتصادية العالمية، وعلامة رئيسية لتطوّر التكامل التجاري في القرن العشرين. فقد حقّق تجميع السيارات في العادة 80 في المائة من وفورات الحجم القصوى، إذ بلغ خط الإنتاج السنوي ما قدره 50 000 سيارة مبنية على نفس المنصة، علماً بأنّ وفورات الحجم القصوى تمثّل خط إنتاج قدره 250 000 سيارة. بل إنّ تصميم محرّكات الاحتراق الداخلي وتجميعها بلغا مستوى أعلى من ذلك، وهو 400 000 وحدة. ولا تستطيع الأسواق المحلية في معظم البلدان النامية - بل والعديد من الاقتصادات المتقدّمة حقاً - تحقيق أيّ حجم من هذه الأحجام.

فالطلب المحلي على المركبات في أستراليا أو البرازيل في الخمسينات من القرن الماضي، على سبيل المثال، نادراً ما كان يتجاوز 200 000 وحدة من المركبات المتنوّعة حتماً (Jenkins, 1987). وبحلول عام 2023، استوعبت أستراليا - التي تحتلّ المرتبة الرابعة عشرة من بين الاقتصادات الكبرى في العالم - 1,2 مليون مركبة خفيفة، واستوعبت البرازيل - التي تحتلّ المرتبة التاسعة من بين الاقتصادات الكبرى في العالم - 2,2 مليون مركبة. (أ) وبحلول عام 2023، أصبحت وفورات الحجم المريحة تستوجب تحقيق مبيعات سنوية قدرها مليون مركبة باستخدام منصّة معيّنة و300 000 وحدة من المحرّكات (Doner et al., 2021).

وهذا بعيد المنال ليس فقط فيما يتعلق بالبلدان التي ظلّ اقتصادها الوطني دون المتوسط من حيث الناتج المحلي الإجمالي، وهي في عام 2023 زمبابوي والسنغال وهندوراس، حسب كيفية قياس الناتج المحلي الإجمالي، ولكن أيضاً فيما يتعلق بالبلدان التي تتصدّر القائمة. فعلى سبيل المثال، بيع ما يقرب من 12 500 سيارة جديدة من جميع الأنواع في قبرص في عام 2023. أمّا في الاقتصادات الأكثر ثراءً، فإنّ إسرائيل والنمسا تشتريان ما يقرب من 250 000 إلى 300 000 مركبة خفيفة جديدة سنوياً. وتستهلك تايلند التي هي أكثر فقراً ولكن أكثر اكتظاظاً بالسكان قرابة 850 000 مركبة، وهي في معظمها مركبات تجارية خفيفة. ولا يوجد في إسرائيل أيّ إنتاج للمركبات الخفيفة؛ أمّا إنتاج السيارات في النمسا فهو في الأساس تعاقدي من الباطن مع شركة فولكس فاغن التي يعادل إنتاجها ثلث الاستهلاك النمساوي. وتعدّ تايلند مُصدراً رئيسياً للمركبات بحكم كونها منصّة للشركات اليابانية المتعددة الجنسيات.

ويعكس الموقع الجغرافي المتغيّر لإنتاج السيارات الأنماط المتغيرة للتجارة والاستثمار العالميّين. وحتى عندما بدأت شركات المركبات في الانتقال إلى مواقع منخفضة التكلفة، مثل المكسيك ومقاطعة تايوان الصينية، ثم في نهاية المطاف إلى أوروبا الشرقية والصين، أو التعاقدي من الباطن مع تلك المواقع المنخفضة التكلفة بشأن إنتاج مكوّنات المركبات، فإنها بدأت أيضاً في نقل تجميع السيارات الأرخص والأصغر حجماً إلى اقتصادات نامية مختارة. فقد كان لتلك الاقتصادات أسواق محلية تُبرّر وجود ما يشبه مجمّعاً إنتاجياً كاملاً، كما أنها موقع مناسب للتصدير إلى منطقة أكبر. ومن الأمثلة على ذلك إسبانيا وجمهورية كوريا والمكسيك في ثمانينات القرن الماضي، ثم تايلند وتشيكيا وسلوفاكيا في التسعينات، وأخيراً إندونيسيا والبرازيل والمغرب في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وفي كل حالة، كان المنتج النهائي ينزع ببساطة إلى أن يكون عبارة عن مركبات

الإطار 1-3 الجغرافيا المتغيرة لإنتاج السيارات تعكس التحولات في التجارة والاستثمار

أقل قيمة، مثل داسيا لوغان الرومانية الصنع، أو إصدارات أقل تكلفة من مركبات أعلى ثمناً تتشارك نفس المنصة، مثل أوكتافيا من شكودا فيما يتعلق بسيارات غولف أو أودي A3 من فولكس فاغن.

وقد استمر هذا الاتجاه فيما يتعلق بالمركبات الكهربائية، حيث لا يزال ينطبق نفس الحد الأدنى والحد الأقصى لوفورات الحجم فيما يتعلق بالتجميع. وعلى الرغم من أن البطاريات حلت محل محركات الاحتراق الداخلي، إلا أن وفورات الحجم لإنتاج البطاريات تبدو مماثلة لتلك الخاصة بمحركات الاحتراق الداخلي، إذ هي تتراوح بين 400 000 و500 000 للمصنع الواحد. ولذلك، فإن التحول إلى المركبات الكهربائية الخفيفة لن يغيّر منق الإنتاج بشكل كبير، على الرغم من أن الموقع قد يتغير تغيراً طفيفاً.

وتهيمن الشركات الصينية حالياً على السوق العالمية للمركبات الكهربائية، بعد قرار استراتيجي اتخذته الدولة لتطوير هذه الصناعة. واليوم، تصدر الصين الإنتاج، بصنعها 58 في المائة من جميع المركبات الكهربائية في عام 2023، والاستهلاك، ببيعها 6,8 ملايين مركبة في عام 2024 (IEA, 2024b). وهذا يتسق مع التحول الحالي في التصنيع العالمي من عام 2010 إلى الوقت الحاضر، والذي يتسم بظهور سوق استهلاكية أكبر في الصين. وهناك طلب كبير على المركبات الكهربائية في أوروبا وأمريكا الشمالية، حيث بيعت 4,6 ملايين وحدة في عام 2023 (IEA, 2024b)، وهذا يتبع الاتجاه الذي أُنشع فيما يتعلق بالمركبات غير الكهربائية.

ومع ذلك، فإن وزن البطاريات (التي تزيد من تكاليف النقل) والمنطق الذي مفاده "أنتج حيث تبيع" يعينان أن معظم مناطق إنتاج السيارات التقليدية ستظل ثابتة، وربما كان ذلك مع اختلاف في الملكية. ومن الأمثلة على ذلك ما يجري من إزاحة لإنتاج المركبات اليابانية ذات محركات الاحتراق الداخلي وحلول لإنتاج المركبات الكهربائية الصينية محلها في تايلند.

المصادر: Doner et al. (2021)؛ IEA (2024b)؛ Klier and Rubenstein (2022)؛ Yang (2023).

(أ) البيانات من المنظمة الدولية لصانعي السيارات، متاحة على الموقع الإلكتروني <https://www.oica.net/production-sta-tistics/>

.tistics/

مقترناً بالتقلب الدوري الشديد لكل من الأسعار وكميات الصادرات. ويؤكد قانون إنجل انخفاض معدّل التبادل التجاري الذي لاحظته بريبيش (Prébisich). فمع ارتفاع الدخل، تتناقص النسبة التي تُنفق مباشرة على الأغذية والألياف والمواد الخام الأخرى (الإطار 2-3).

غير أن استيراد جميع السلع المصنّعة تقريباً أثبت أنه وصفة لاستمرار الفقر النسبي وربما المدقع، وفقاً لرأي بريبيش (1950) (Prébisich). وقد جمع تصدير المواد الخام أسوأ ما يوجد في عالمين: انخفاض الأسعار في الأجل الطويل، مثلما توقعه قانون إنجل (1895)،

الإطار 2-3

قانون إنجل يشير إلى المخاطر الناجمة عن الاعتماد على صادرات المواد الخام

لاحظ إرنست إنجل، وهو إحصائي بروسي، في عام 1857 أن ارتفاع دخل الأسرة المعيشية يستتبع انخفاض النسبة المئوية من الدخل التي تُنفق على الطعام حتى لو ارتفع الإنفاق المطلق على الطعام. وعلى الرغم من أن إنجل لم يتطرق بشكل مباشر إلى المواد الخام بشكل عام، إلا أن تحليله له آثار مهمّة على كثافة استهلاك المواد الخام وبالتالي على قدرة البلدان النامية على تصدير المواد الخام.

وببساطة، فإن معدّل النمو في اقتصاد نامٍ معيّن محدود بمعدّل نمو الصادرات، كما يقول ثيرلوال (Thirlwall) بشكل عام. ولكن هنا، على وجه التحديد، إذا كانت صادرات المواد الخام والطلب عليها ينموان ببطء أكبر في اقتصاد ما مقارنة بالطلب العالمي الإجمالي، فإن نمو الدخل في ذلك الاقتصاد سيتخلف عن الركب في العالم بشكل عام. وباختصار، سينخفض الاقتصاد نسبياً إن لم يكن بشكل مطلق. وقد كان هذا الانخفاض النسبي هو الشاغل الرئيسي لبريبيش (1950) (Prébisich).

الإطار 2-3 قانون إنجل يشير إلى المخاطر الناجمة عن الاعتماد على صادرات المواد الخام

وقد تُساق حجّة مضادّة، وهي أنّ الاستهلاك المطلق للمواد الخام يزداد دائماً. فعلى سبيل المثال، انطوت الثورات التكنولوجية السابقة باستمرار على تحوُّلات في المصدر الرئيسي للطاقة (انظر الفرع المسمّى "تحت المجهر"). فالفحم حلّ فيما يبدو محلّ الطاقة المائية أو الخشبية؛ والبتروول حلّ محلّ الفحم. غير أنّ هذا الحلّ ظاهري أكثر ممّا هو حقيقيّ، لأنّ المصدر الأقدم للطاقة غير العضوية، في كل حالة من الحالات، تواصلت أهميته من حيث الكميات المطلقة، حتى مع انخفاض حصته المئوية من إجمالي الناتج من الطاقة. فقد ارتفع إنتاج الفحم واستهلاكه على نطاق العالم حتى مع هيمنة النفط والغاز الطبيعي في النقل وتوليد الكهرباء.

بل إنّ إنتاج الفحم بلغ أعلى مستوى له على الإطلاق في عام 2023، عندما بلغ 179 إكساجول (Energy Institute, 2024). وعلى الصعيد العالمي، ارتفع الطلب على الفحم بنسبة 75 في المائة منذ بروتوكول كيوتو لعام 1997، وقرابة 15 في المائة منذ اتفاق باريس بشأن تغيُّر المناخ لعام 2015. واستهلكت خمس بلدان لوحدها ما يقرب من 80 في المائة من الفحم في العالم في عام 2023، وهي: إندونيسيا والصين والهند والولايات المتحدة واليابان (Blas, 2024). وفي عام 2024، من المتوقع أن يرتفع الاستهلاك العالمي للفحم إلى أعلى مستوياته على الإطلاق. وفي ظل الاتجاهات الراهنة، سيكون الاستهلاك في عام 2050 أكبر مما كان عليه في عام 2000 (Blas, 2024). وتنبّط بعض شركات النفط هذا النمط التاريخي عند توقُّع استمرار تزايد استهلاك النفط.

ومن الناحية التاريخية، أدّى النمو السكاني إلى استمرار الزيادات المطلقة في استهلاك المواد الخام. وبالنظر إلى التحوُّل الديموغرافي العالمي نحو حصول تباطؤ في النمو السكاني بل وانعكاس في اتجاهه، لا يمكن استبعاد حدوث انخفاض مطلق في استهلاك الفحم (وبالتالي في استهلاك مواد خام أخرى). وفيما يتعلّق بالاستهلاك الفردي، ظلّ استهلاك الفحم (غير المباشر في معظمه، وذلك من خلال استهلاك الكهرباء والفولاذ والأسمنت) راكداً بشكل أساسي على مدار الأربعين عاماً الماضية. ويرجع جزء كبير من الارتفاع الإجمالي في الاستهلاك إلى التوسُّع الحضري الفريد الذي حصل في الصين؛ وقد أصبح يشكّل اليوم 56 في المائة من استهلاك الفحم على مستوى العالم (Energy Institute, 2024؛ Blas, 2024).

أمّا النمط التاريخي الثاني، فقد تمثّل في ارتفاع الدخل الذي أدّى إلى ارتفاع استهلاك المواد الخام. ولكن، اتّساقاً مع ملاحظات إنجل، فإنّ ارتفاع دخل الفقراء يفسّر بقدر كبير ارتفاع الاستهلاك المطلق. وتتمثّل الفكرة الرئيسية التي يرد إبرازها في هذا الفصل في أنّ البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل قد تواجه عقبات متزايدة في زيادة الدخل، ولا سيما إذا كانت تعتمد على صادرات المواد الخام.

البلدان المنخفضة
الدخل والمتوسطة
الدخل قد تواجه
عقبات في زيادة
الدخل، ولا سيما
إذا كانت تعتمد على
صادرات المواد الخام.

واستخدام سوق الصادرات لتحقيق أرباح وفيرة. وقد لا تواجه صادرات المنتجات الصناعية نفس آثار التوسُّع التي تواجهها الصادرات الزراعية، مما يتيح زيادة استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لدعم الإنتاج الصناعي. وعادة ما تُحدث صادرات المنتجات الصناعية إنتاجيةً وكذلك آثاراً معرفية غير مباشرة - آثار فيردورن - من خلال التعلُّم بالممارسة والحاجة إلى تلبية معايير الجودة العالمية⁽¹⁴⁾.

وتُعتبر هذه الآثار غير المباشرة ضرورية لاستيعاب اليد العاملة في الصناعات المرتبطة بالشركات التي تقوم بالتصدير، وللقيام بتحسينات التي تحفّز الاستثمار في التدريب والتعليم. وهكذا، يمكن أن تكون الصادرات الصناعية محرّكات للتنمية الاقتصادية والبشرية. غير أنّ الركود الحالي في التجارة العالمية يهدّد المكاسب التي يُحتمل أن تُجنى من التعلُّم

هذا يفرض قيوداً على التنمية لأنّ مرونة الطلب في البلدان المتقدّمة على صادرات البلدان النامية تحدّ من معدّل نموّ تلك الصادرات. وهذا بدوره يمثّل عائقاً أمام النموّ، بقدر ما تنطوي التنمية على استيراد السلع الرأسمالية التي يُدفع ثمنها من تلك الصادرات (Thirlwall, 2012). وفي سياق النموّ السكاني البطيء في الاقتصادات المتقدّمة، فإنّ استحداث صادرات غذائية جديدة، على سبيل المثال، لن يؤدّي بالضرورة إلى زيادة الدخل لدى مجموع البلدان النامية. وفي الوقت نفسه، تسبّب تقلب الأسعار والكميات في تعسير خدمة الديون وعرقلة الاستثمار (UNCTAD, 2023c).

ومن منظور سياساتي، يشير تقاطع قانون إنجل مع ميثبات الاستثمار الإنتاجي المتعرّزة ذاتياً إلى مخرج واحد فقط، وهو: تصدير السلع المصنّعة

(14) قدّر عالم الاقتصاد ب. ج. فيردورن (1980) أنّ زيادة قدرها 1 في المائة في الناتج تولّد زيادة قدرها 0,5 في المائة في الإنتاجية وزيادة قدرها 0,5 في المائة في التوظيف في مجموعة واسعة من الصناعات.

ارتباطها بعملية التحوّل الهيكلي التي هي ذات طابع أعمّ وأكثر تجريدًا.

وفي الموجة الحالية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أو موجة النموّ الخامسة، أضفت بلدان نامية عديدة صادرات السلع المصنّعة إلى محفظة مواردها التقليدية. وقد اضطرّ بعضها إلى القيام بذلك لأنها كانت ببساطة تفتقر إلى الموارد الطبيعية القابلة للتصدير. لكنّ الغالبية فعلت ذلك باختيارها، كما يتّضح من النموّ السريع في عدد مناطق تجهيز الصادرات بعد عام 1965.

لقد نظّمت الشركات عبر الوطنية وعمالقة التجارة بالتجزئة معظم تلك التدفّقات التجارية. وبحلول عام 2012، شكّلت التجارة الداخلية (التي تجري بين فروع الشركة الواحدة في بلدان مختلفة) ثلث التجارة العالمية من حيث القيمة. وشكّلت المشتريات من الشركات التي كانت تسيطر عليها بشكل غير مباشر سدسًا آخر، وإذا ما أُضيفت إليها المشتريات على أساس المنافسة المطلقة بلغ المجموع الثلثين (163: UNCTAD, 2013). وعند تلك النقطة، كما يوضّح الشكل 3-1، استقرّت التجارة العالمية كحصة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، مع انخفاضات مطلقة بالقيمة الحالية للدولار في الأعوام 2016 و2019-2020 و2023.

بالممارسة ووفورات الحجم والآثار غير المباشرة التي يمكن أن تُجنّى ثمارها في التوظيف في قطاع الخدمات. ويرى رودريك (2013) (Rodrik) أنّ تراجع الصناعة هذا السابق لأوانه هو محرّك مهمّ يدفع إلى "فجّ الدخل المتوسط".

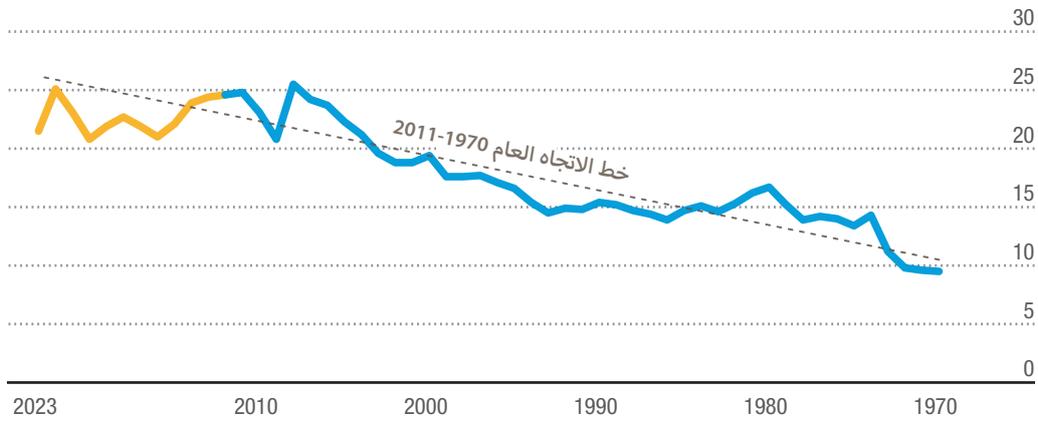
وإذا كانت الصادرات الصناعية ممكنة، فما هي الأشكال التي ستأخذها؟ في العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية، زالت بانتهاك الاستعمار الحواجز المفروضة من الخارج على الصادرات الصناعية. كما أنّ التخفيض التدريجيّ للحواجز التجارية أمام السلع المصنّعة في إطار الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة منذ الخمسينات أتاح الصادرات من البلدان النامية المستقلة حديثًا. وتبعث ذلك موجة من التعاقد الخارجي ونقل الأعمال إلى الخارج، مما أدّى إلى تحويل وجهة تصنيع العديد من المنتجات الكثيفة العمالة إلى الاقتصادات النامية.

ومع ذلك، قد تواجه صادرات السلع المصنّعة اليوم بعض المشاكل التي تواجهها صادرات المواد الخام، والتي تتفاقم بسبب طبيعة المنعطف الراهن. ولتقصّي السبب، يعرض فرع يُسمّى "تحت المجهر" حجج شومبيتر بشأن موجات النموّ وكيفية

الشكل 1-3

موجة النموّ الخامسة شهدت ارتفاعاً سريعاً في الصادرات، لكنّ التجارة العالمية أخذت تستقرّ

حصة التجارة العالمية من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (النسبة المئوية)



المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية.

موجات النموّ توجّه قدرات الصادرات على تحقيق التنمية

4 ظهور وسيلة نقل جديدة، كما هو الحال مع البواخر الحديدية والدراجات الهوائية ثم السيارات والطائرات

5 ظهور شكل جديد من أشكال تنظيم الشركات، كما هو الحال مع انتشار الشركات المتكاملة رأسياً مع فصل الملكية عن الإدارة، ثم الشركة المتعدّدة الفروع التي حلّت خصائصها ألفريد تشاندلر (1962) (Alfred Chandler)؛ وفيما يتّصل بذلك، ظهور طرائق جديدة لتمويل الاستثمار

6 هناك عامل آخر أقلُّ بروزاً عند شومبيتر، ولكنه مع ذلك مهمٌّ جدّاً، وهو: الطرائق الجديدة للحكومة الاجتماعية والاقتصادية من أجل تحقيق التوازن بين العرض والطلب، كما هو الحال مع كارتلات مطلع القرن العشرين ثم دول الرفاهية الكينية (Boyer, 1990; Perez, 2002; Freeman, 2007).

وتجلّى هذه التغيّرات الستة مجتمعةً في الشركات الآخذة في التوسّع بسرعة التي يتمخّض استثمارها وارتفاع مبيعاتها عن موجات من النموّ الاقتصادي، كما هو الحال فيما يتعلّق بالمجموعة الكاملة من السيارات التي تعمل بالوقود النفطي وتنتج بحجم كبير أو السلع الاستهلاكية المعمّرة بشكل أعمّ. ويوضّح الجدول الثالث-1 بالتفصيل تاريخ موجات النموّ، ويشمل موجة "سادسة" تخمينية.

ذهب جوزيف شومبيتر (Joseph Schumpeter) (1939، 1942) وبيريز (Perez) (2002) إلى أنّ التركيز على التوازن والأسواق التنافسية في المناهج الاقتصادية النظرية الواردة في الكتب المدرسية لا يمتدُّ إلى واقع الاقتصادات الرأسمالية بصلة. وبدلاً من ذلك، كما رأيت جون روبنسون (Joan Robinson) (1962) ورأى نيكولاس كالدور (Nicholas Kaldor) (1996) أيضاً، لم يكن الاقتصاد في حالة توازن أبداً. بل إنه اتّسم في كثير من الأحيان بمستويات عالية من احتكار القلّة إن لم يكن احتكاراً مطلقاً من جانب واحد. وكانت فترات النموّ السريع نسبياً والاضطرابات الهائلة متبوعة بعصور من الركود النسبي وانحسار التكنولوجيات الجديدة واستنفاد الموارد الاجتماعية والمادية الوفيرة التي غدّت الازدهار الأولي. وذهب شومبيتر إلى أنّ ستة تغيّرات كبيرة ميّزت فترات النموّ السريع:

1 ظهور مصدر جديد للطاقة الرخيصة، كما هو الحال مع الفحم منذ منتصف القرن التاسع عشر إلى آخره، ثم النفط في منتصف القرن العشرين

2 اتباع عملية إنتاج جديدة تقوم على تكنولوجيا جديدة عامة الأغراض، كما هو الحال مع التدفّق المستمرّ ثمّ الإنتاج الخطي المتمثّل في التجميع على نحو تدفّق مستمر باستخدام معدّات كهربائية

3 السلع الاستثمارية الجديدة أو السلع الاستهلاكية الواسعة النطاق الجديدة، كما هو الحال مع الفولاذ ثم مع السلع الاستهلاكية المعمّرة النموذجية

الجدول الثالث-1

الثورات التكنولوجية وموجات النمو الست وفقاً لشوميتير

2020	1970	1914	1874	1829	1771	
ظهور اتجاهات جديدة (انظر المناقشة في النص)	تقسيم دولي جديد للعمل، صادرات زراعية جديدة	حقبة إحلال الواردات	ازدهار السلع الزراعية	الانتقال من العمل القسري إلى العمل بالسُّخرة والعمل المأجور	تكثيف اليد العاملة المستعبدة وصادرات السكر	الآثار في الاقتصادات النامية
أسهم خاصة وديون خاصة وإعانات حكومية علنية للسياسات الصناعية	رأس المال المخاطر، وطرح سندات الاقتراض للاكتتاب المباشر، والمستثمرون المؤسسيون	إعانات حكومية للاستثمار، مصارف عامة، أسواق مالية مجزأة	شركات وأسواق رأس مال مفتوحة	إعانات حكومية للاستثمار وديون عامة	مصارف خاصة صغيرة وشبكات محلية (مثل الكويكرز في المملكة المتحدة، والموتقنين في فرنسا)	الابتكار المالي
المركبات المكهربة	الاتصالات والنقل في الحاويات	السيارات والشاحنات والطائرات	البواخر ومركبات الترام في المدن والدراجات الهوائية	السكك الحديدية	القنوات	وسيلة النقل
مصادر الطاقة المتجددة	الوقود الأحفوري	الوقود الأحفوري	الوقود الأحفوري، الكهرباء	الفحم، الغاز	المياه	مصدر الطاقة
الذكاء الاصطناعي، النانوتكنولوجيا، المعلوماتية الأحيائية	أشباه الموصلات والبرمجيات، الإنترنت، الهندسة الأحيائية	خط تجميع مستمر التدفق	أفران بيسيمير وأفران المواعد المفتوحة؛ إنتاج التدفق المستمر	الألات المعدنية	الإنتاج في المصانع	التكنولوجيات العامة الأغراض
						
الموجة السادسة	الموجة الخامسة	الموجة الرابعة	الموجة الثالثة	الموجة الثانية	الموجة الأولى	
الموجة التكنولوجية السادسة المحتملة	موجة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحقبة العولمة الثانية	موجة السيارات	حقبة العولمة الأولى	موجة السكك الحديدية	الثورة الصناعية	

المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى شوارتز (2019).

تشمل التكنولوجيات العامة الأغراض التكنولوجيات التي هي عامة بما يكفي لاستخدامها في صناعات مختلفة ولها تأثير قوي في عملها، نظراً لقدرتها على إدخال تحسينات تقنية ولطابعها التكاملية الذي يتيح الابتكار.

منها إلى تحسين مستويات الأجور والإنتاجية والمهارات والتكاليف اللوجستية (الأونكتاد، 2002، 2003). ويتعلق ما يقرب من ثلثي التجارة العالمية بالسلع الوسيطة، مما يشير إلى درجة كبيرة نسبياً من التفكيك، ولا سيما في صناعات السيارات والملابس والإلكترونيات، وهي صناعات تُسَمِّم بدرجة عالية من العولمة (Lund et al., 2019).

وقد كان تمويل هذا الانتقال متفاوتاً فيما يتعلق بالآثار التي تلحق بالسيطرة على الشركات وتوفير الأموال لها. ففي حقبة ما بعد الحرب مباشرة، مولت قلة من الاقتصادات النامية بنفسها عملية إطلاق إنتاج السلع الاستهلاكية وبعض السلع الرأسمالية. وقدّمت مصارف التنمية والإعانات إلى حدّ بعيد أحجاماً صغيرة نسبياً من التمويل الخارجي، وغالباً ما كان ذلك مرتبطاً بمشتريات من الاقتصادات المانحة. وفي كلتا الحالتين، كانت السلطات العامة وليس الخاصة هي المسيطرة على مصادر رأس المال والتصرّف فيه (على سبيل المثال الأونكتاد، 1998، 2016).

وفي سبعينات القرن العشرين، أدّى إلغاء الضوابط على رؤوس الأموال في البلدان المتقدّمة وإعادة تدوير فوائض البترودولار إلى تدفّق سيل من الإقراض عبر الحدود من المصارف المملوكة للقطاع الخاص إلى الشركات المالية الحكومية في البلدان النامية. ومع أنّ ذلك بدا وكأنه حرّز هذه الاقتصادات من قيود التمويل التي كانت سائدة في الستينات، إلّا أنه عرّضها أيضاً للتقلّبات الناجمة عن تغيّرات السياسة النقدية في الاقتصادات المتقدّمة. وقد استحثّت تركة أزمة الديون في الثمانينات من القرن الماضي الرغبة في التحوّل نحو الديون المقوّمة بالعملة المحلية، وهو ما أدركته بعض البلدان النامية في العقد الثاني من هذا القرن (Onen et al., 2023).

وفي الوقت نفسه، غامرت شركات من البلدان النامية بالدخول إلى أسواق رأس المال العالمية للاقتراض بعملات صعبة (Glen and Pinto, 1995). وقد اكتمل هذا التحوّل إلى حدّ بعيد بحلول العقد الثاني من هذا القرن. كما شهدت هذه الفترة أيضاً درجة متزايدة من الملكية السلبية لشركات البلدان النامية الأكبر حجماً من قبل المستثمرين المؤسسيين في البلدان المتقدّمة. وبوجه عام، فإنّ التحوّلات في أنماط التمويل التي نشأت أولاً في البلدان المتقدّمة ظهرت في وقت لاحق أو لم تظهر البتّة في العالم النامي. وبحلول عام 2011، كان

إنّ موجات النموّ هذه توتّر تأثيراً إيجابياً أو سلبياً في إمكانية استخدام الصادرات محرّكاً للتنمية. فأما التأثير الإيجابي، فيتمثّل في كون أيّ موجة نموّ جديدة تؤدّي في جميع الحالات تقريباً إلى زيادة الطلب على صادرات البلدان النامية فوق مستوى الاتجاه الراهن. فعلى سبيل المثال، أدّى ظهور صناعتي الدراجات الهوائية والسيارات في أواخر القرن التاسع عشر إلى زيادة الطلب على المطاط من جنوب شرق آسيا وعلى صادرات المعادن من البلقان (Berend؛ Lewis، 1970؛ Ranki، 1977). وقد أدّى انتشار سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى البحث عن موضع مناسب للجمع الذي يتطلّب يداً عاملة كثيرة في شرق آسيا. وفي كلتا الحالتين، أنشأت الجهات الفاعلة الأجنبية والمحلية مناطق إنتاج ومجاري تصدير جديدة. وربّما ولّد ذلك تنمية محلية مع ظهور روابط خلفية وأمامية ومع حصول زيادة مقابلة في الطلب الكلي المحلي أدّت إلى زيادة الإنتاج الموجه إلى الاستهلاك المحلي. واليوم، يتجلّى هذا النوع من الإمكانيات في زيادة الطلب على الليثيوم والأثرية النادرة ذات الصلة بالبطاريات نتيجة للتحوّل إلى السيارات الكهربائية (UNCTAD، 2024a).

وهناك تأثير إيجابي ثانٍ، وهو أنّ ظهور قطاعات نموّ جديدة في البلدان المتقدّمة أدّى في كثير من الأحيان إلى نقل قطاعات التصنيع القديمة إلى البلدان النامية، كما في نموذج "الإوز الطائر" الذي وضعه أكاماتسو كانامي (Bernard and Ravenhill، 2011). فقد أتاحت زيادة الإنتاجية في القطاعات الجديدة ارتفاع الأجور في الاقتصادات المتقدّمة، ممّا تسبّب في إقصاء القطاعات الأقلّ إنتاجية إلى خارج البلد بحثاً عن تكاليف أجور أقلّ. وقد كرّر نموذج "الإوز الطائر" حراكاً كان أكثر شيوعاً قبل الثمانينات من القرن الماضي، ألا وهو انتقال صناعات بأكملها من البلدان المتقدّمة إلى البلدان النامية (UNCTAD، 1996). ومن الحالات المعهودة نقل تجميع الملابس، وفي نهاية المطاف نقل المنسوجات المنتجة بكميات كبيرة، من اليابان إلى جمهورية كوريا على سبيل المثال، ومن جمهورية كوريا إلى الصين، وفي نهاية المطاف من الصين إلى بلدان أخرى، من بينها إثيوبيا.

وكان هذا الانتقال متفاوتاً. ولم تستفد جميع البلدان النامية من ذلك، وحدث تغيّر طفيف بعد السبعينات من القرن الماضي. فبدلاً من نقل صناعات بأكملها، أرسلت الشركات المتعدّدة الجنسيات شرائح مختارة من عمليات إنتاجها إلى البلدان النامية، سعياً

المائة في عام 2023. وهي تمثل اليوم غالبية مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر. والنتيجة الطبيعية الواضحة لارتفاع الاستثمار في الخدمات هي الانخفاض الحاد في حصة الاستثمار في أنشطة التصنيع، إذ إنها انخفضت إلى النصف، من 26 إلى 13 في المائة، خلال الفترة نفسها (UNCTAD, 2024b).

لقد تسببت نهاية موجات النمو الشمولية في معظم الأحيان في حدوث اضطراب هائل. ومن الأمثلة على ذلك انهيار قطاعات إنتاج صادرات المواد الخام بأكملها أو انخفاضها انخفاضاً حاداً في الأسعار النسبية، كما حدث مع ذرق الطائر بعد بدء صناعة الأسمدة الصناعية في إطار عملية هابر في عام 1909. كذلك، وهذا أوثق صلة بالمنعطف الراهن، يمكن للابتكارات التي تُنشئ بدائل اصطناعية للمواد الخام أن تحد من معدل نمو أحجام وقيم صادرات السلع الأساسية، مثلما حصل مع المطاط الطبيعي والاصطناعي. وقد تتبّع كاردوسو وفاليتو (Cardoso and Faletto) (1979) آثار الطفرات المتتالية التي شهدتها صادرات الموارد في أمريكا اللاتينية، وبيّنا ما إذا كانت المجتمعات المختلفة قادرة على استخدام تلك الطفرات في الموارد لإحداث تنوع اقتصادي محلي وتحقيق تنمية من حيث اقتصاداتها وكذلك من حيث بناء الدولة على حد سواء، وكيف تمكّنت من القيام بذلك.

وغالبا ما انطوى تشتيت التصنيع في الآونة الأخيرة على نقل عمليات إنتاج مقنّنة للغاية مع توفير إمكانية ضئيلة للتعلّم بالممارسة أو الحصول على أرباح كافية لتمويل برنامج واسع النطاق للتصنيع المحلي. وتقدّم أمسدن (Amsden) (2001) سرداً أكثر تفصيلاً للتنمية القائمة على التصنيع، وإن كان ذلك قبل التوسّع السريع للصادرات الصينية على مستوى العالم. غير أنّ هذه التحوّلات الجغرافية ليست بالضرورة دائمة.

هناك من بين أكبر 500 مدير للأصول في جميع أنحاء العالم 36 مديراً فقط من الاقتصادات النامية الكبيرة، وهي البرازيل وجنوب أفريقيا والصين والهند (Towers Watson, 2012؛ Celik and Isaksson, 2013). ومع ذلك، فإنّ الجمع بين الملكية الخاصة (غير المُدرّجة في البورصة) وملكية الدولة السائدة في الاقتصادات النامية ربما يستبق التحوّل العالمي الأوسع نطاقاً نحو ملكية الدولة وصناديق الثروة السيادية (Babić, 2023)؛ (Babić et al., 2023).

ويؤثّر التفكيك العالمي للإنتاج تأثيراً كبيراً في الكيفية التي يمكن بها للبلدان أن تتصدّى للتغيّرات الرئيسية الناجمة عن موجة النموّ الشمولية السادسة الناشئة. فبعض الصناعات ذات التكنولوجيا المتوسطة تنتقل إلى بعض الاقتصادات النامية، على الرغم من أنّ عدم وجود تمايز في المنتجات وانخفاض الحواجز أمام الدخول إلى الأسواق يمكن أن يخفّض الأسعار. غير أنّ إنتاج المكونات لصالح الشركات المتعدّدة الجنسيات يمكن أن يختفي بسبب حلول منتجات وتكنولوجيات إنتاج جديدة محلّ القديمة. وتشير بعض التقديرات إلى أنّ قرابة 18 في المائة فقط من التجارة العالمية في العقد الثاني من هذا القرن كانت قائمة على مراجعة تكلفة اليد العاملة، والتي تُعرّف بأنها التجارة مع البلدان التي لا يتجاوز فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خمس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للشريك التجاري (Lund et al., 2019: 8).

ويبدو أنّ التحوّل المستمرّ نحو "إدراج العنصر الخدماتي" للتصنيع يؤكّد هذه الاتجاهات. فمع تعزيز الخدمات من خلال التقدّم التكنولوجي السريع على مدى السنوات العشرين الماضية، تضاعفت تقريباً حصة الاستثمار في أنشطة الخدمات ضمن الصناعات التحويلية من 38 في المائة في عام 2003 إلى 69 في

قد يكون الجمع بين الملكية الخاصة وملكية الدولة في الاقتصادات النامية إيذاناً بوشك ظهور اتجاه عالمي.

ما يقرب من 18 في المائة فقط من التجارة العالمية في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين كان قائماً على مراجعة تكلفة اليد العاملة



©2024 UNCTAD. Image created using AI.

"إدراج العنصر الخدماتي" للتصنيع: تحَدُّ للبلدان النامية

حصة الاستثمار في الصناعات التحويلية



البرازيل أو الصين؛ وإنتاج مكوّنات محدّدة تستهدف سلاسل السلع العالمية، ومنها مثلاً ناقلات الحركة في السيارات، في البلدان ذات المهارات التصنيعية المتوسطة المستوى، ومنها البرازيل وبولندا؛ والإنتاج المتعاقد عليه من الباطن بشأن سلع استهلاكية مختلفة غير معمّرة، وخاصة الملابس والأحذية، في البلدان التي تتوفّر فيها بكثرة يد عاملة رخيصة ولكن منضبطة، مثل بنغلاديش أو فييت نام (على سبيل المثال، Hollveg, 2019).

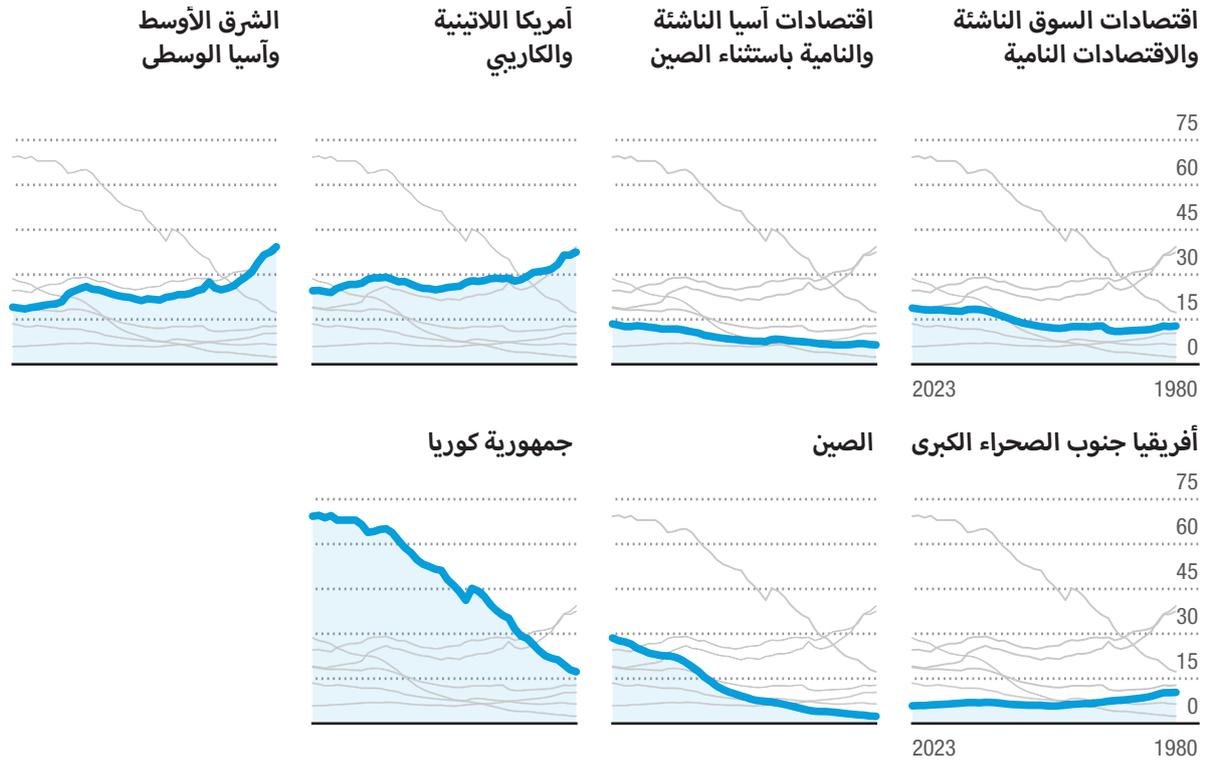
لقد كانت الشركات العملاقة هي التي تحدّد بقدر كبير ما أُنتج وأين أُنتج، وبالتالي ما صُدّر. وقد تمثّلت منهجيتها في مقارنة الأجر المحلي بالإنتاجية المحلية، والقدرة الداخلية للشركات المحلية على تصميم المكوّنات وإنتاجها، وحجم السوق المحلية (Fröbel؛ Dunning, 1970؛ et al., 1980؛ Gereffi et al., 2005). وقد أدّى ذلك بدرجات متفاوتة إلى إنتاج كامل النطاق مخصّص للاستهلاك المحلي في أسواق كبيرة مرغوبة مثل

بالرغم من ارتفاع الدّخل، ظلّ التقارب مع الاقتصادات المتقدّمة مقتصرًا على عدد قليل من البلدان النامية على مدى 40 عاماً.

الشكل 2-3

على الرغم من بعض الاستثناءات، لم تسدّ معظم البلدان الفجوات في نصيب الفرد من الناتج بينها وبين الولايات المتحدة

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالولايات المتحدة، (مجموعات) بلدان مختارة (النسبة المئوية)



المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي (نيسان/أبريل 2024).
ملحوظة: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بالدولارات الدولية لتعادل القوة الشرائية الراهنة. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة للسنة المعنية = 100.

من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في جمهورية كوريا من حيث تعادل القوة الشرائية من 17,3 في المائة من مستوى الولايات المتحدة في عام 1980 إلى 69,3 في المائة في عام 2023. وخلافاً لذلك، انخفض نصيب

وقد ارتقت قلة من البلدان، ولا سيما في شرق آسيا، على سلّم التكنولوجيا، مما جعل الدّخل المحلي والقدرة الإنتاجية المحلية يقتربان من مستويات البلدان الغنية. فعلى سبيل المثال، ارتفع نصيب الفرد

المضافة (Bruhn, 2014؛ Lectard, 2023). وحتى الموجة الرابعة القائمة على السيارات كانت تميل إلى إنتاج قطاعات تصنيع أكثر توجُّهاً نحو السوق المحلية وكانت تعترضها حواجز جمركية وغير جمركية كبيرة، مثل اللوائح المتعلقة بنسبة المكونات المحلية المستعملة في إنتاج السيارات.

وأدَّى ارتفاع نسبة الصادرات المصنَّعة في الاقتصادات النامية على مدى السنوات الخمسين الماضية إلى تحقيق مكاسب في الإنتاجية أكبر بكثير مما كانت عليه في موجات التصدير السابقة القائمة على الموارد. ويرجع ذلك إلى أنَّ الشركات المتعدِّدة الجنسيات إمَّا أنها جلبت أجزاء من عملياتها الإنتاجية المتقدِّمة نسبياً إلى مواقع إنتاج جديدة أو أنها ساعدت الشركات المحلية، عند التعاقد معها من الباطن، في رفع مستوى الإنتاج إلى مستوى أقرب إلى معايير البلدان الغنية. وبينما استحوذت الشركات المتعدِّدة الجنسيات والمتعاقدون الرئيسيون في كثير من الأحيان على الجزء الأكبر من مكاسب الإنتاجية في شكل أسعار مُدخلات أو أسعار جملة أرخص، إلا أنَّ التعلُّم بالممارسة وأثار الحجم ساعدا بعض الاقتصادات على زيادة الدُّخل المحلي. وكما بيَّن برانكو ميلانوفيتش (2016) (Branco Milanović)، فإنَّ مكاسب الدخل في البلدان النامية غيَّرت التوزيع الثنائي المنوال للدخل العالمي في الستينات ليصبح توزيعاً أحادي المنوال بشكل أكبر، وإن كان ذلك مع حصول زيادة حادة في أعلى الدُّخول. ومع ذلك، حدث الجزء الأكبر من هذه الزيادة في الدُّخل في الصين واقتصادات آسيا النامية.

ويثير المنعطف الراهن تساؤلات حول ما ستطوي عليه الموجة السادسة المحتملة، ومن ذلك ما إذا كانت ستُنشئ مجالاً اقتصادياً وسياسياً للتنمية القائمة على الصادرات، ولاسيما صادرات السلع المصنَّعة.

الفرد من الدُّخل في البرازيل، التي ظلَّت تعتمد نسبياً على صادرات السلع الأساسية، وذلك من ثلث مستوى الولايات المتحدة تقريباً إلى الربع. وإجمالاً، حافظت مجموعة الاقتصادات النامية بأكملها، باستثناء الصين، ببساطة على مستوى ثابت تقريباً قدره السُّدس من مستوى دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة من حيث تعادل القوة الشرائية، حيث انخفض من 17,7 في المائة في عام 1980 إلى 13,5 في المائة في الفترة 1999-2000، ثمَّ ارتفع إلى 16,2 في المائة في عام 2023 (IMF, 2023).

وكما بيَّن الشكل 2-3، فإنَّ بعض البلدان، مثل جمهورية كوريا، وبدرجة أقلَّ الصين، قد سدَّت بشكل كبير الفجوة بينها وبين مستويات دخل الفرد في الولايات المتحدة، مقيسة بتعادل القوة الشرائية. ومع ذلك، انخفض بالفعل نصيب الفرد النسبي من الدُّخل في اقتصادات أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ وعادت بلدان أوروبا الشرقية إلى مستوى ما قبل المرحلة الانتقالية؛ وكان الارتفاع في كلِّ من الاقتصادات الآسيوية وجميع الاقتصادات النامية ناتجاً بقدر كبير عن النمو المذهل الذي حقَّقه الصين. ومع أنَّ الدُّخل المطلق في معظم الاقتصادات النامية ارتفع في المتوسِّط على مدى السنوات الأربعين الماضية، إلا أنَّ الاقتراب من الاقتصادات المتقدِّمة لم يحدث إلا في عدد قليل من البلدان.

وقد أدَّت العولمة المفرطة المرتبطة بموجة النموَّ الشمولية الخامسة القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تقسيم عالمي للعمل أكثر دقة بكثير من الموجات السابقة. وعلاوة على الآثار الغامضة التي أُشير إليها منذ قليل، بينما فتحت الموجة الخامسة المجال لاستراتيجية تصدير تقوم على السلع المصنَّعة، وهي استراتيجية كانت تفتقر إليها بقدر كبير الموجات السابقة، إلا أنها من المحتمل أن تكون قد حبست الاقتصادات النامية في إنتاج منخفض القيمة

موجة النموَّ الخامسة
مكَّنت استراتيجيات
التصدير، ولكنها
حبست الاقتصادات
النامية في إنتاج
منخفض القيمة
المضافة.

جيم-ثلاثة منعطفات حرجة

من المرجح أن تواجه الاقتصادات النامية في المستقبل بيئة عالمية متغيرة بشكل جذري. وهناك ثلاثة تغييرات رئيسية متفاعلة تهدد استراتيجيات التنمية القائمة على زيادة صادرات المنتجات الصناعية وربما حتى صادرات الموارد. وهذه التغييرات تتمثل في حصول تحوّل هائل في الطلب في السوق وفي موقع الإنتاج مع انطلاق موجة النمو السادسة المحتملة وتزايد احتمالات تراجع العولمة من جراء ذلك وحصول تدهور في البيئة الأمنية يزيد من ضغوط تراجع العولمة.



تغيّر التكنولوجيا وتفكك العولمة والمشاكل الأمنية تهدد كلها استراتيجيات التنمية التي تعتمد على التصنيع وتصدير الموارد.

الثلاثية العجلات، إلخ)، بالإضافة إلى مواد جديدة من خلال التكنولوجيات الأحيائية من الجيل الثاني. ومن المحتمل أن يكون هناك تحوّل في الاستهلاك نحو المزيد من الأدوية المشخصة.

4 وسائل نقل جديدة: حصول تطوّر في مصدر الطاقة الرئيسي، وبالتالي في عملية الإنتاج فيما يتعلق بمعظم قطاع النقل من خلال الكهرباء وما يتصل بذلك من ازدياد في وسائل النقل الشخصي في البلدان النامية من خلال المركبات الكهربائية ذات العجلتين والثلاث عجلات.

5 أشكال جديدة من تنظيم الشركات: هذا عامل بعيد كل البعد عن الوضوح، لكنّ أسواق الأسهم الخاصة وأسواق الديون الخاصة بدأت تحل محلّ أسواق رأس المال المفتوحة.

6 أنماط تنظيم اجتماعي جديدة: هذه هي الأكثر غموضاً ولا يمكن التنبؤ بها البتّة، ولكنها في الوقت نفسه الأكثر أهمية، وخاصة في تحقيق التوازن بين العرض والطلب على المستوى العالمي.

واستناداً إلى الترابط الواضح بين مصادر الطاقة الجديدة ووسائل النقل الجديدة، على سبيل المثال، يقترح التحليل التالي دراسة هذه العوامل الستة في ثلاث مجموعات من العوامل المتزاوجة.

على مدى العقد الماضي، أصبحت التكنولوجيات الجديدة التي كان بإمكانها أن تدعم موجة النمو السادسة محتملة بعد أن كانت واعدة. ومن المعقول ظاهرياً أنها تشمل العناصر التقليدية التي تتألف منها موجة النمو الشومبيترية، وهي كلها تؤثر بقدر كبير في صادرات البلدان النامية والقدرة على استخدام استراتيجيات إنمائية تقوم على الصادرات:

1 مصادر طاقة جديدة: مصادر الطاقة المتجددة في شكل كهرباء مستمدة من الطاقة الشمسية ومن طاقة الرياح بالإضافة إلى التدفئة الحرارية الأرضية. وبينما ستستمر الجهود المبذولة لتوليد "نيغاواتات" من خلال حفظ الطاقة، فإنّ النتيجة المحتملة هي موجة هائلة من الطاقة الكهربائية المتجددة والرخيصة.

2 تكنولوجيات إنتاج جديدة عامة الأغراض: المعلوماتية الأحيائية وعلم الجينومات الأحيائية المعزّز بالذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الأحيائية الدقيقة. ومن المستبعد أن تكون استخدامات الذكاء الاصطناعي على نطاق أوسع مهمّة، ولكنها تتمثل ورقة رابحة في التصنيع، ولا سيما من خلال الأتمتة.

3 منتجات استهلاكية جديدة: مجموعة أوسع من المنتجات التي تعمل بالكهرباء، ومنها على وجه الخصوص السيارات، وخيارات النقل الشخصية (ليس السيارات فحسب بل وكذلك الدراجات الكهربائية والدراجات

1- مصادر الطاقة الجديدة ووسائل النقل الجديدة

مع أنّ من المحتمل أن يكون قد فات الأوان لمنع حدوث زيادة كبيرة في متوسط درجات الحرارة العالمية، إلا أنّ الجهود السياسية الرامية إلى إزالة الكربون من الاقتصاد تعمل الآن مع قوى السوق لتعزيز الكهربية بشكل عام، والنقل النظيف بشكل خاص.

وقد قامت مجموعة من البلدان، المتقدمة والنامية، بدعم صناعات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح الناشئة. وأصبحت أسعار الكهرباء المستمدة من طاقة الرياح والطاقة الشمسية الآن تُنافس أسعار الطاقة المستمدة من الفحم، وفي بعض الحالات من الغاز الطبيعي. وهذا يعني حصول انخفاض مُزمن في استخدام الفحم ومن ثمّ حصول انخفاض في صادرات الفحم من البلدان النامية، بعد أن كانت هذه الصادرات تشكّل 49 في المائة من الإجمالي العالمي من عام 2003 حتى عام 2022. وتُعدّ كولومبيا وموزمبيق من بين الدول التي تعتمد بشكل خاص على صادرات الفحم (ITC, 2024).

وعلاوة على ذلك، فإنّ كهربية أسطول المركبات ينذر بانخفاض هائل في الطلب على الوقود الأحفوري بشكل عام والبتروكيمياويات بشكل خاص (BP, 2023؛ EA, 2021؛ McKinsey Global Institute, 2023). ويُعدّ النفط من الصادرات التي توليها اقتصادات نامية عديدة أهمية أكثر من تلك التي توليها للفحم، ومنها الاقتصادات التي لها مستويات دخل فردي مرتفعة نسبياً ولكن تعتمد أيضاً اعتماداً كبيراً على صادرات النفط. وقد استأثرت الاقتصادات النامية بما نسبته 81 في المائة من إجمالي الصادرات العالمية من النفط الخام في المتوسط في الفترة من 2010 إلى 2022⁽¹⁵⁾، ومن المرجح أن يستمرّ الطلب على البتروكيمياويات ووقود الطائرات على المستوى المطلق الحالي ولكن ليس على مستوى نصيب الفرد. لكنّ هذين القطاعين لا يمثّلان معاً سوى خمس الطلب العالمي على النفط (McKinsey Global Institute, 2023؛ BP, 2023). وعلى

النتيجة من ذلك، أصبح انكماش الطلب على النفط المستهلك في النقل البري واضحاً، فقد أصبح يشكّل نصف إجمالي النفط المُستخدَم في جميع أنحاء العالم. وظلّ إنتاج النفط العالمي في عام 2022 دون الذروة التي بلغها في عام 2018، وتقوم شركات النفط الكبرى في القطاع الخاص بتوزيع الأرباح على أصحاب الأسهم بدلاً من الاستثمار في إنتاج جديد، مع تقليص الإنفاق على الحقول الجديدة. وتشير توقّعات السوق إلى احتمال حصول انخفاض حادّ في نموّ الإنفاق الرأسمالي العالمي على النفط والغاز اعتباراً من عام 2024، مقارنة بالمستويات التي شوهدت بين عامي 2021 و2023 (BMI, 2023).

وتشكّل الطاقة في عدّة بلدان نامية عنصراً كبيراً من الصادرات بشكل عام، وغالباً ما يهيمن عليها الوقود الأحفوري. ويظهر الجدول 2-3 ما مجموعه 35 بلداً تشكّل صادرات الطاقة فيها أكثر من 30 في المائة من إجمالي الصادرات. وفيما يتعلق بالبلدان الـ 25 التي تشكّل صادرات الطاقة فيها أكثر من نصف المجموع، من المنتظر أن يكون للصدمة السلبية الدائمة التي من المتوقع أن تطرأ على قيمة الصادرات (بسبب عوامل من بينها الأسعار) تأثير كبير.

وقد تكون البلدان المصدّرة للطاقة، التي لديها تراكمات ضخمة من عائدات تصدير الوقود الأحفوري في الماضي، مثل قطر والكويت والمملكة العربية السعودية، قادرة على الانتقال إلى اقتصاد أكثر تنوعاً، مثلما فعلت دول عربية ومن الخليج الفارسي أصغر حجماً. ولهذه البلدان المصدّرة في غالب الأحيان تكاليف إنتاج منخفضة، مما يوفر ميزة إضافية في سياق الانخفاض المتوقع في أسعار تصدير الوقود الأحفوري والانتقال في مجال الطاقة. لكنّ حجم هذه الصدمة عظيم الشأن، بالنظر إلى أنّ صادرات الوقود شكّلت قرابة 44 في المائة من جميع صادرات السلع العالمية من حيث القيمة و14 في المائة من جميع صادرات السلع في الفترة الممتدة من عام 2012 إلى عام 2022. فاستناداً إلى بيانات الأونكتاد، يمثّل مصدّرو الوقود قرابة ثلث المصدّرين الـ 101 الأكثر اعتماداً على السلع الأساسية.

(15) محسوبة على أساس تصنيف الأمم المتحدة الموحد للتجارة الدولية، المجموعة 333، التي تضمّ الزيوت البترولية الخام والزيوت المستخرجة من المعادن القارية.

الجدول 2-3

بعض البلدان هشة جداً أمام تراجع صادرات الطاقة

البلدان النامية التي تزيد صادراتها من الطاقة عن 30 في المائة من إجمالي صادرات البضائع، بالترتيب التنازلي للحصص، 2022

البلد	الصادرات من الطاقة	مجموع صادرات البضائع	نصيب صادرات الطاقة من مجموع صادرات البضائع (النسبة المئوية)
	(مليارات الدولارات)		
العراق	124,8	129,3	96,5
الجزائر	57,8	60,9	94,9
أنغولا	48,1	51,3	93,7
ليبيا	35,5	38,0	93,6
نيجيريا	57,9	63,6	91,1
أذربيجان	34,4	38,1	90,3
تركمستان	11,8	13,2	88,9
غينيا الاستوائية	6,6	7,5	88,5
جنوب السودان	0,7	0,9	84,5
قطر	109,2	131,0	83,4
بروني دار السلام	11,4	14,2	80,3
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	3,6	4,7	77,2
المملكة العربية السعودية	319,9	426,5	75,0
غيانا	8,3	11,3	73,3
تشاد	2,4	3,5	69,4
غابون	5,8	9,2	63,3
الكونغو	6,6	10,7	61,7
كازاخستان	51,8	84,4	61,4
كولومبيا	35,1	58,6	60,0
ترينيداد وتوباغو	7,6	13,3	57,4
عمان	37,3	66,5	56,1
منغوليا	7,0	12,5	55,5
الكاميرون	3,2	5,9	54,8
الكويت	51,7	101,3	51,0
إيران (جمهورية - الإسلامية)	36,7	72,1	50,9
تيمور - ليشتي	0,2	0,5	49,7
الإمارات العربية المتحدة	262,1	532,8	49,2
اليمن	0,4	0,9	48,2
موزامبيق	3,8	8,3	46,1
بابوا غينيا الجديدة	5,6	14,5	38,5
إكوادور	11,7	32,7	35,9
غانا	6,7	18,7	35,9
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	2,7	7,6	34,8
إندونيسيا	100,4	292,0	34,4
مصر	15,6	48,1	32,4

المصدر: الأونكتاد استناداً إلى البيانات عن الصادرات من قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية. ملاحظة: لم تُدرج جامايكا وجزر البهاما وسانت لوسيا لأن إعادة التصدير تهيمن على صادراتها من الطاقة. أما صادرات جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من الطاقة فهي تتكوّن في معظمها من الكهرباء.

من المرجح أن تُلبى الزيادات في الطلب على وسائل النقل الشخصية والتجارية في المستقبل بتوفير المركبات الخفيفة الكهربائية.

بلغته في عام 2011 - الذي كان في حد ذاته عام أزمة. وفي الوقت نفسه، كان سُبُع السيارات الجديدة المبعة في عام 2022 من السيارات الكهربائية.

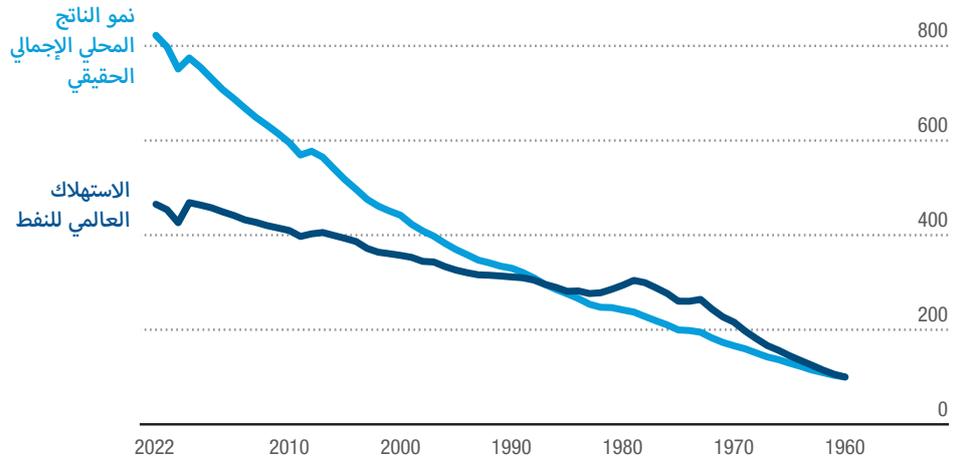
وفي الفترة الممتدة من عام 2002 إلى عام 2021، كانت 8 من بين البلدان الـ 10 الكبرى المستوردة للنفط بلداناً متقدّمة لديها القدرة على تمويل نشر الطاقة المتجدّدة (ITC, 2024). أما البلدان الأخرى فهما الصين والهند، اللذان التزم كلاهما بزيادة إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية ويفضّل كلاهما تقليل الاعتماد على النفط المستورد.

لقد أصبح الانفصال المتزايد بين نموّ الناتج المحلي الإجمالي واستهلاك النفط، الذي بدأ في منتصف الثمانينات في الاقتصادات المتقدّمة، يمتدّ الآن ليشمل العديد من الاقتصادات النامية (الشكل 3-3). وخلافاً للماضي، عندما أدّى ارتفاع الدّخل في البلدان النامية إلى تحفيز استهلاك البترول في وسائل النقل الشخصية والتجارية، من المرجح أن تُلبى الزيادات في الطلب في المستقبل بتوفير المركبات الخفيفة الكهربائية، وخاصة الدراجات المزوّدة بمحرّك (دراجات السكوتر) والمركبات الخفيفة جداً. وبلغت المبيعات العالمية للسيارات ذروتها في عام 2017، وهي حالياً دون المستوى الذي

الشكل 3-3

انحسار العلاقة بين نموّ الناتج المحلي الإجمالي واستهلاك النفط منذ منتصف ثمانينات القرن العشرين

الناتج العالمي مقارنة بنموّ استهلاك النفط
(الأرقام القياسية، 1960 = 100)



المصدر: الأونكتاد استناداً إلى قاعدة بيانات أيقون التابعة لبورصة لندن (LSEG Eikon).

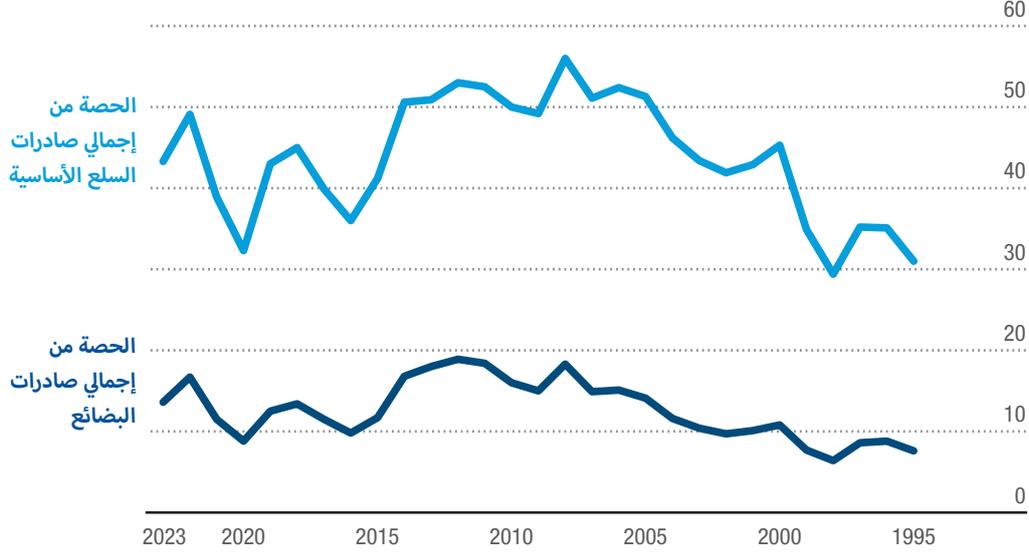
وهناك مجموعة ثانية من البلدان تشكّل صادرات النفط فيها أكثر من 25 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مثل الجزائر وجمهورية فنزويلا البوليفارية وكازاخستان، وهي يمكن أن تتأثر أيضاً بهذا التحول. وإجمالاً، تشكّل صادرات النفط الخام أكثر من 30 في المائة من صادرات 22 بلداً نامياً، وأكثر من 50 في المائة من صادرات 14 بلداً من تلك البلدان الـ 22. ومن المحتمل أن تجد مجموعة ثالثة من البلدان التي تستخدم صادرات النفط لتمويل الواردات من المواد الاستهلاكية قيوداً في الدخل.

وعلى الرغم من أنّ الأسطول الضخم الحاليّ من المركبات التي تعمل بالوقود النفطي يبطئ بالضرورة وتيرة التغيير، إلا أنّ البلدان التي تعتمد على الصادرات من النفط في جزء كبير من عائدات صادراتها ستواجه على الأرجح قيوداً متزايدة في تمويل مستويات الاستيراد الحالية على مدى العقدين المقبلين. وستكون هذه الصعوبة وجودية بالنسبة لبلدان مثل أذربيجان وأنغولا وليبيا، حيث شكّلت صادرات الوقود في المتوسط ما يزيد على 40 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي - وليس فقط من الصادرات - في الفترة من 2010 إلى 2022، وحيث استُهلكت بقدر كبير عائدات الصادرات السابقة.

الشكل 4-3

مع استمرار الانتقال في مجال الطاقة، يمكن أن تواجه البلدان المعتمدة على التصدير والتي لديها حصص كبيرة من الوقود صدمة كبيرة

صادرات الوقود باعتبارها حصصاً من إجمالي الصادرات من السلع الأساسية والبضائع (النسبة المئوية)



المصدر: الأونكتاد استناداً إلى قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية. ملاحظة: استناداً إلى التصنيف الموحد للتجارة الدولية، التنقيح 3.

وستستفيد بعض الاقتصادات النامية من ارتفاع الطلب على المواد الخام اللازمة لإنتاج الكهرباء. ووفقاً لأحدث تحليلات الأونكتاد، فإنَّ الرِّدَّ العالميَّ على الطلب المتزايد على المعادن اللازمة للانتقال في مجال الطاقة ينصُّ أساساً على زيادة استخراج المعادن (الشكل 5-3). وتهدف البلدان المستوردة إلى ضمان سبل وصولها إلى هذه المعادن، وغالباً ما يكون ذلك من خلال تكثيف عمليات التعدين المحلية باعتبارها جزءاً من الجهود المبذولة على نطاق واسع لسدِّ الفجوات بين العرض والطلب. وارتفعت ميزانيات التنقيب العالمية بما قدره 16 في المائة في عام 2022، بعد أن سجَّلت انتعاشاً قوياً قدره 34 في المائة في عام 2021. وكانت أمريكا اللاتينية الوجهة الرئيسية لما قدره 25 في المائة من هذا التنقيب في عام 2022. وجاءت أفريقيا في الرتبة الثانية بنسبة قدرها 17 في المائة (Standard and Poor's Global Market Intelligence, 2023). وشهد الاستثمار في تطوير المعادن الحرجة ارتفاعاً حاداً، وذلك بما قدره 30 في المائة في عام 2022، بعد زيادة قدرها 20 في المائة في عام 2021 (IEA, 2023). وليس من المؤكَّد بعدُ ما إذا كان هذا الاستثمار سيكفي لتلبية الطلب المتزايد (UNCTAD, 2024c: 43).

ولمَّا كانت البلدان النامية تقع في معظمها في مواقع مؤاتية لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية، فإنَّ من شأن ذلك أن يمكِّنها من تحرير نفسها من استيراد النفط وما يتَّصل به من حاجة إلى تمويل العجز التجاري الناجم عن استيراد النفط بالديون. وهذا له آثار مهمَّة بشأن مركزية دولار الولايات المتحدة في التجارة والتمويل العالميين. ففي الفترة الممتدَّة من عام 1992 إلى عام 2021، كان ما يقرب من ربع العجز التراكمي في الحساب الجاري العالمي يُعزَّى إلى صافي الواردات النفطية (IMF, 2023). وقد تطلَّب هذا العجز تمويلاً، وهو من حيث كونه مسألة تتعلَّق بمُطابَّقات محاسبية عُوِّضَ بفوائض الحساب الجاري المقابلة من مصدِّري النفط. ولكن، لما كان النفط مسعَّراً بالدولار ولا يزال كذلك بقدر كبير، فإنَّ المستوردين الصافين للنفط عادةً ما يقترضون تلك الفوائض بالدولار، حتى وإن كان ذلك بشكل غير مباشر. وقد أدَّى ذلك إلى تحرير القدرة على الاقتراض من أجل استيراد السلع اللازمة للبنية التحتية للطاقة المتجدِّدة، ولكنه أدخل أيضاً قدرًا من الريبة في الفوترة التجارية، وهي مسألة سيتناولها الفرع التالي.

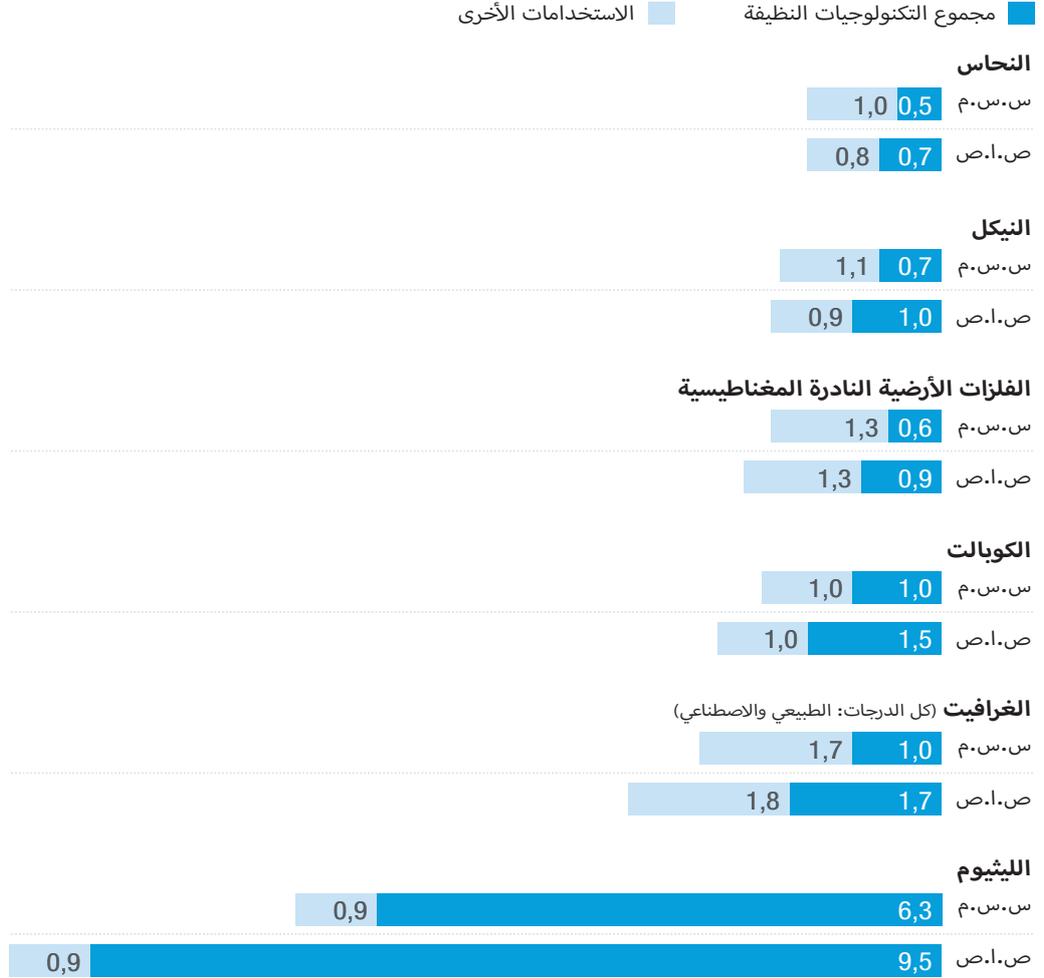
البلدان المستوردة تهدف إلى ضمان سبل وصولها إلى المعادن اللازمة لتحقيق الانتقال في مجال الطاقة، وغالباً ما يكون ذلك من خلال تكثيف عمليات التعدين المحلية.

الشكل 3-5

الطلب على المعادن الحرجة للانتقال في مجال الطاقة أخذ في الارتفاع ومن المرجح أن

ينمو بقدر كبير بحلول عام 2050

الزيادة نسبةً إلى الطلب في عام 2023 حسب سيناريو السياسات المعلنة وسيناريو تحقيق صافي الانبعاثات الصفري بحلول عام 2050



المصدر: الأونكتاد استناداً إلى الوكالة الدولية للطاقة، الوكالة الدولية للطاقة (2024). توقعات المعادن الحرجة العالمية. باريس. ملاحظة: تعني "س.س.م" سيناريو السياسات المعلنة وتعني "ص.ا.ص" سيناريو صافي الانبعاثات الصفري، وكلاهما بحلول عام 2050.

من المهمّ عدم المبالغة في تأكيد مدى تأثير الطلب على المعادن اللازمة للانتقال في مجال الطاقة في دفع عجلة التنمية في أكثر من عدد قليل من البلدان.

الإنتاج المحلي بواسطة سياسات صناعية جديدة. وأعلنت السلطات النرويجية عن اكتشاف موقع يحتوي على رواسب قدرها 8,8 ملايين طن من العناصر الأرضية النادرة في حزيران/يونيه 2024. وبدأت الشواغل الأمنية تعزّز الجهود المبذولة للعثور على مواد متوقّرة محلياً وبشكل أيسر من أجل صنع البطاريات، ومنها الحديد على سبيل المثال، بدلاً من الاعتماد على معادن مثل الكوبالت الذي تتركز مصادر الإمداد به.

ولكن، لا ينبغي المبالغة في تأكيد مدى تأثير الطلب على المعادن في دفع عجلة التنمية في أكثر من عدد قليل من البلدان. وتوجد بعض المواد اللازمة لمصادر الطاقة المتجدّدة، ومنها مثلاً الليثيوم، موزّعة على نطاق واسع جغرافياً، على الرغم من أنّ المعالجة مركّزة نوعاً ما في الوقت الراهن. والأمر مختلف فيما يتعلق بمواد أخرى، ومنها الكوبالت أو الأثرية النادرة.

وقد شرعت اقتصادات متقدّمة، مثل أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية، في تحفيز

الجدول 3-3 توزع موارد الليثيوم جغرافياً

الموارد		الاحتياطيات		الإنتاج		المناطق
عدد البلدان	الأطنان (بالآلاف)	عدد البلدان	الأطنان (بالآلاف)	عدد البلدان	الأطنان (بالآلاف)	
5	4 340 000	1	220	1	1	أفريقيا
3	11 550 000	2	6 200	2	54	آسيا وأوقيانوسيا
7	5 870 000	1	60	1	1	أوروبا
2	10 800 000	2	1 280	1	1	أمريكا الشمالية
6	52 950 000	3	11 195	3	26	أمريكا الجنوبية
	490 000		2 045			خارج التصنيف

المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى بيانات من رابطة الليثيوم الدولية.

وتُبرز هذه الأخطار أهمية الاتفاقات والآليات الدولية للمساعدة في دفع عجلة الانتقال على الصعيد العالمي نحو نُظم نقل أكثر استدامة مع التصدي للتحديات المعقّدة التي ينطوي عليها الانتقال في مجال الطاقة (الإطار 3-3).

هذا التحليل يسلط الضوء على عدّة أخطار

تُحدّق بالبلدان النامية.

1 أولاً، قد تقلل الكهربية من إمكانات تنمية صادرات المواد الخام. فمع أنّ كميات بعض الصادرات قد تزداد تماشياً مع النمو السكاني، من المرجّح أن يتقلص الكثير منها على أساس نصيب الفرد من حيث الكمية والقيمة.

2 ثانياً، قد يؤدي إدخال تكنولوجيات جديدة إلى تعطيل الأسواق القائمة، مما يؤثر في التدفّقات التجارية والاستقرار الاقتصادي. كما أنّ الاعتماد على المواد الحرجة والنادرة المستخدمة في صنع البطاريات يزيد من تفاقم هذه الأخطار، حيث إنّ سلاسل الإمداد الخاصة بها هي عرضة للتعطيلات وبالتالي لتقلّب الأسعار وللنقص في توفّرها.

3 ثالثاً، يمكن أن تتسبب التذبذبات في الطلب والمشاكل المتعلقة بسلاسل الإمداد والعوامل الجيوسياسية في تقلبات كبيرة في أسعار تكنولوجيات الطاقة الجديدة ووسائل النقل. ومع تطوّر هذه التكنولوجيات، يمكن أن يكون للتحوّلات في القوة الاقتصادية العالمية والموازن التجارية تأثير في العلاقات والاتفاقات التجارية.

التكنولوجيات الجديدة يمكن أن تتسبب في تعطيل الأسواق، مما يؤثر في التجارة والاستقرار، في حين أنّ الاعتماد على المواد النادرة يزيد من الأخطار.

السيارات والسفن والطائرات - آليات السياسات الدولية تقود الآن نحو نقل أكثر استدامة

من أجل تحقيق الأهداف المتعلقة بخفض الانبعاثات العالمية، ومنها على سبيل المثال تلك التي أرساها اتفاق باريس، غالباً ما تضع البلدان أهدافاً محدّدة لخفض انبعاثات النقل، وذلك بطرائق منها المساهمات المحدّدة وطنياً. وقد أدّت هذه الالتزامات إلى اعتماد سياسات تروّج لتكنولوجيات وممارسات أنظف في قطاع النقل.

ويعرّزُ تسويق السياسات تسيقاً أكبر وضع استراتيجية عالمية موحّدة لخفض الانبعاثات. وتحتُ الاتفاقات الدولية البلدان على مُزامنة سياسات النقل مع المعايير العالمية، ومنها مثلاً لوائح الاقتصاد في استهلاك الوقود والحوافز على استخدام السيارات الكهربائية، من أجل توسيع أسواق التكنولوجيات النظيفة وتقليص التكاليف.

وتساعد المعايير واللوائح التي تضعها منظمات مثل المنظمة البحرية الدولية ومنظمة الطيران المدني الدولي في الحدّ من الانبعاثات في مجالي النقل البحري والجوي. فعلى سبيل المثال، تتضمّن الاتفاقية الدولية لمنع التلوّث من السفن لوائح للحدّ من انبعاثات الكبريت والتشجيع على استخدام أنواع وقود وتكنولوجيات أنظف.

ويدعم التمويل والاستثمار المقدم من آليات دولية مثل الصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية النقل المستدام وخفض الانبعاثات. ولكن، لا ينبغي أن تضيف المبادرات المتعدّدة الأطراف أعباء أخرى إلى أعباء الديون التي تقع الآن على كاهل البلدان النامية. وينبغي أن تلتقى الاقتصادات الهشّة، ومنها مثلاً اقتصادات البلدان النامية غير الساحلية وأقل البلدان نموّاً والدول الجزرية الصغيرة النامية، المساعدة الإنمائية الرسمية والدعم المالي اللازمين لتجاوز العواقب الاقتصادية الكليّة الناجمة عن الاضطرابات التكنولوجية المحتملة والانتقال في مجال الطاقة.

إنّ التعاون الدولي يدفع عجلة التكنولوجيا والابتكار. فعلى سبيل المثال، يعمل برنامج التعاون في مجال التكنولوجيا ومبادرة السعي إلى الابتكار لدى الوكالة الدولية للطاقة على النهوض بالبحوث في مجال تكنولوجيات النقل. وتعمل مبادرة المركبات الكهربائية المنبثقة عن المؤتمر الوزاري العالمي للطاقة النظيفة والمبادرة العالمية للاقتصاد في استهلاك الوقود على الترويج لأفضل الممارسات ولفعالية الوقود. وهناك جهود إقليمية، مثل الاتفاق الأخضر الصادر عن الاتحاد الأوروبي، تضع أهدافاً طموحة للقيام بتحوّلات في النقل الجماعي. كما تعرض المنظمات الدولية بناء القدرات والمساعدة التقنية في مجال وضع سياسات بشأن النقل المستدام. وينبغي، عند توسيع نطاق تسيق السياسات المتعدّدة الأطراف لتوجيه هذه المبادرات، تجنّب الإضرار بالاقتصادات النامية والهشّة، ودعم حوكمة عالمية أكثر شمولاً تقوم على الشفافية والإنصاف.

ويمكن للقطاع الخاص أن يدفع عجلة التقدّم فيما يتعلق بمصادر الطاقة الجديدة التي تخصّ قطاع النقل، وذلك من خلال الاستثمار في البحث والتطوير في مجال المركبات الكهربائية والخلايا الوقودية الهيدروجينية والوقود الأحياي المتقدّم. ولشركات مثل تسلا (Tesla) وريفيان (Rivian) وبلاغ باور (Plug Power) الريادة في تسويق هذه التكنولوجيات. وبينما يقوم المستثمرون من القطاع الخاص بالاستثمار في الشركات الناشئة وفي المشاريع، وتضطلع شركات الأعمال بأدوار رئيسية في تطوير البنية التحتية الأساسية، التي تشمل على سبيل المثال شبكات شحن المركبات الكهربائية، فإنّ تنظيم هذه الشرائح الجديدة وحوكمتها يكتسيان أيضاً أهمية بالغة لتحقيق التوازن بين الأخطار والفوائد التي تعود على المجتمعات. ويمكن لبرامج الاستثمار العام والسياسات الصناعية الجديدة بشأن تحقيق انتقال أخضر أن تكون حيوية في تسيق تطوير صناعات جديدة. ويمكن أن يؤدّي التعاون بين الشركات والحكومات ومؤسسات البحوث إلى تعزيز تطوير التكنولوجيا وتسريع التحوّل إلى وسائل نقل أنظف. ويمكن للشركات أن تحتّ عجلة هذه العملية من خلال الدعوة إلى سياسات داعمة ودمج الاستدامة في عملياتها هي.

2- التكنولوجيا العامة الأغراض الجديدة والسلع الاستهلاكية والاستثمارية

المبدأ، يمكن أن تؤدي هذه التحولات إلى زيادة الكفاءة والإنتاجية في الزراعة، مما يعود بالنفع على دخل المزارعين والبيئة. ومع ذلك، فإن رقمنة الزراعة يمكن أن تزيد أيضاً من تسريع تركيز بيانات الجينوم النباتي في أيدي عدد قليل من شركات البذور الكبيرة، وتعني ملكية البيانات والتحكم فيها فيما يتصل بالتكنولوجيات الدقيقة في مجال الزراعة أن من المستبعد أن تصل الفوائد، إذا ما تحققت، إلى غالبية المزارعين في العالم (Clapp and Ruder, 2020).

وثانياً، وهذا متّصل بما سبق، تتيح برامج علم الجينوميات الأحيائية وبرامج معاينة البروتينات بالاعتماد على الذكاء الاصطناعي⁽¹⁶⁾ للشركات إمكانية إجراء هندسة عكسية لبنى البروتينات. فمجرد معرفة البنية، يمكن بناء الحمض النووي الريبوزي المنقوص الأوكسجين والحمض الريبي النووي بدقة لتوليد بروتينات، وهذه البروتينات يمكن أن تكون أو لا تكون مواد طبيعية. وقد سبق أن ابتكرت بعض شركات البلدان المتقدمة⁽¹⁷⁾ عمليات تصنيع تُنتج نظائر لحريز العنكبوت، وإن لم يكن ذلك بأسعار مجدية تجارياً بعد. ولكن ذلك يشير إلى وجود مشكلة هندسية وليس إلى وجود عائق أساسي. ولم تعد المواد الجديدة الأحيائية الأساس "محض خيال" في الهندسة الميكانيكية.

ومن شأن المنتجات الأحيائية الأساس أن تحوّل إنتاج المواد الخام بعيداً عن البلدان النامية إلى حد ما. فهذه المواد الجديدة يمكن أن تحلّ بسهولة محلّ إنتاج ألياف مثل القطن نظراً لمتانتها الأكبر وصلابتها للبس ومقاومتها للبقع (Tummino et al., 2023). وفيما يتعلق بالقطن، من المرجح أن يكون الأمل مشتركاً بين البلدان المتقدمة والنامية، نظراً لأنّ ما يقرب من 40 في المائة من صادرات القطن العالمية هي من الولايات المتحدة.

وعموماً، فإنّ ما يقرب من 45 في المائة من صادرات البلدان الـ 55 الأكثر هشاشة هي منتجات زراعية. وكما هو الحال مع البترول، من المستبعد أن تحلّ مواد جديدة محلّ كل الإنتاج الحالي والصادرات الحالية. ولكنها قد تحدّ من نموّ الحجم وقد تضع ضغطاً نزولياً على القيم، وهو ما سيؤدي بدوره إلى إعاقة نموّ الطلب المحلي اللازم لتحفيز الاستثمار في التصنيع. ويمكن أن تصبح الاقتصادات النامية

يمكن للتكنولوجيات الأحيائية والمعلوماتية الأحيائية والذكاء الاصطناعي أن تستعيز عن صادرات البلدان النامية بالإنتاج المحلي للاقتصادات المتقدمة.

يشكّل علم الجينوميات الأحيائية المعرّز بالذكاء الاصطناعي إلى جانب الجيل الثاني من التكنولوجيات الأحيائية الدقيقة الأخرى تهديداً كبيراً ثانياً للتنمية القائمة على الصادرات. والسبب بسيط. ففي الفترة الممتدة من عام 2013 إلى عام 2022، شكّلت الصادرات الزراعية والمنجمية في المتوسط أكثر من 50 في المائة من صادرات البضائع في 71 بلداً من أصل 155 بلداً في مجموعة اقتصادات السوق الناشئة والاقتصادات النامية وفقاً لتصنيف صندوق النقد الدولي. وينتمي ستة وأربعون بلداً من تلك البلدان البالغ عددها 71 بلداً إلى فئة أفقر البلدان على مستوى العالم، مشكّلة بذلك نسبة قدرها 58 في المائة من البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا وفقاً لمعيار البنك الدولي لعام 2022. وتمثّل التكنولوجيات الأحيائية من الجيل الثاني والمعلوماتية الأحيائية وتوليد مواد جديدة محتملة باستخدام الذكاء الاصطناعي تهديداً بالاستعاضة عن الصادرات من هذه البلدان بالإنتاج المحلي في الاقتصادات المتقدمة. وهناك ثلاث مجموعات من العوامل التي تفسّر تلك المخاطر.

فأولاً، ما انفكت الزراعة بمجملها تتحوّل من نشاط يستخدم يداً عاملة كثيرة ويُنتج محاصيل غير منتظمة ويمرّ عبر سلاسل لوجستية طويلة إلى نظام معقّد وموّمول ومرقّم يتيح إمكانية التنبؤ بالنوعية والتحكم في الكمية ويقع بالقرب من الأسواق النهائية. وتستفيد من سيطرة الشركات المتمركزة وأموّلة النظام الغذائي العالمي بالأحرى مجموعات الشركات الكبرى التي تهيمن على السوق، وعادة ما يكون ذلك على حساب المنتجين في العالم النامي (الفصل الرابع). فهناك عدد قليل من الشركات والمؤسسات المالية الكبيرة يمتصّ بشكل غير متكافئ الأرباح التي تُجنى من طفرات السلع الأساسية وتقلّبات السوق (UNCTAD, 2023c).

وفي إطار هذه التغيّرات المؤسسية، جعلت التكنولوجيات الجديدة وتكنولوجيات التشغيل الآلي المتقدمة الزراعة الرقمية أسراً مئالاً وتكلفاً. ومن حيث

التحكم في البيانات في الزراعة الدقيقة يعني أنّ فوائدها قد لا تصل إلى معظم المزارعين في العالم.

(16) انظر، على سبيل المثال، قاعدة البيانات AlphaFold Protein Structure Database.

(17) مثل Bolt Threads وGinkgo Bioworks.

منتجة لمُدخلات المواد الخام اللازمة لعمليات الإنتاج الجديدة القائمة على أساس أحيائي، ولكن هذا من شأنه أن يجعل منها قطاعاً ذا قيمة مضافة أقل للسلعة أو سلسلة القيمة.

وقد تتيح الهندسة الأحيائية إمكانية زراعة بعض الفواكه والخضروات الاستوائية في المناخات المعتدلة، ولا سيما فيما يسمّى بهيكل الزراعة الرأسية. كما أنها قد توسّع نطاق السلع الزراعية المنتجة في الاقتصادات النامية من خلال أساليب كثيفة الاستخدام للأراضي، سواء للتصدير أو للاستهلاك المحلي. غير أنّ السجل التاريخي يشير إلى أنّ أصحاب الملكية الفكرية المتعلقة بهذه السلع الجديدة أو المُدخلات الضرورية في البلدان المتقدمة ينزعون إلى الاستحواذ على الجزء الأكبر من الإيرادات المتولدة (Dosi and Stiglitz, 2013).

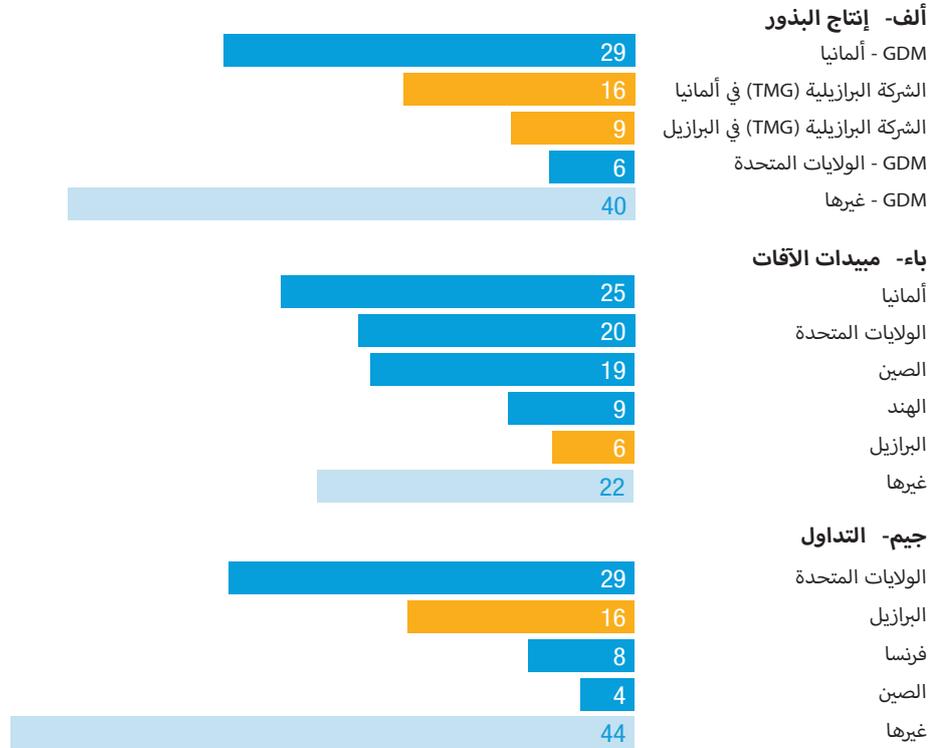
البرازيل، وهي من أكبر الدول المصدّرة للمنتجات الزراعية، لا تجني أكثر من 36 في المائة من أرباح الصويا، حيث إنها تعتمد بشكل كبير على المعدّات والبذور الأجنبية.

وقد تمكّنت بعض الاقتصادات النامية من التغلّب على هذه المشكلة. ومن الأمثلة على ذلك قيام البرازيل بتصميم الهندسي لفول الصويا المناسب للتربة المحلية. ولكن، من المستبعد أن يكون لدى معظم البلدان النامية القدرة البحثية التي يتمنّع بها هذا البلد. وهي قد تكافح لمواجهة الشركات العملاقة التي تهيمن على تجهيز الأغذية والكيماويات الزراعية (Baines, 2017). وحتى البرازيل تواجه صعوبة في الحصول على الجزء الأكبر من الإيرادات من سلسلة سلع فول الصويا التي هي من إنتاجها. ويقدر ميدينا وتوميه (Medina and Thomé) (2021) أنها لا تكسب سوى 36 في المائة من إجمالي الأرباح، نظراً لاعتمادها شبه الكامل على الشركات الأجنبية في الجرّارات والحاصدات والبذور والتسويق، إلى جانب اعتمادها الكبير ولكن بدرجة أقل على الأسمدة والمبيدات الأجنبية الصنع (الشكل 3-6).

الشكل 3-6

البرازيل: سلسلة سلعة فول الصويا تفقد الكثير من قيمتها من خلال استمرار الاعتماد على المُدخلات من الشركات الأجنبية

مكوّنات مختارة من سلسلة الإمداد بفول الصويا في البرازيل، 2020
(النسبة المئوية)



المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى ميدينا وتومي (Medina and Thomé (2021: 63)).
ملاحظات: شركتان فقط تنشطان في السوق البرازيلية لإنتاج بذور الصويا، مما يتيح إظهار تركيبة السوق على مستوى البلد والشركة. أما عدد الشركات النشطة في أسواق مبيدات الآفات وأسواق التداول البرازيلية فهو أكبر، وبالتالي فإنّ الجزأين باء وجيم لا يعرضان سوى تركيبة السوق على المستوى القطري.

السريع للنماذج الأولية وتصنيع الأجزاء حسب الطلب، مما يسمح بإنتاج سلع ومكونات حساسة زمنياً أقرب بكثير إلى رغبات المستخدم النهائي (على سبيل المثال، Calignano and Mercurio, 2023). وقد كان قيام الشركات المتعددة الجنسيات بتشتيت عمليات إنتاج المكونات التي تتطلب يداً عاملة كثيرة وتكون ضعيفة الاقتران فيما بينها وقيام تجار التجزئة بتشتيت عمليات إنتاج البضائع الاستهلاكية غير المعمرة والمصنوعة بشكل كامل تديراً منطقياً من الناحية الاقتصادية ما دامت التكاليف اللوجستية وتكاليف اليد العاملة وكذلك حساسية الوقت منخفضة نسبياً. فالتكاليف اللوجستية تبلغ قرابة 30 في المائة من التكلفة النهائية للسلع المنقولة من آسيا إلى الولايات المتحدة أو أوروبا. ويمكن أن ترتفع هذه التكاليف إذا كانت الحكومات جادة بشأن فرض ضرائب على المحتوى الكربوني في الوقود الأحفوري المستخدم في النقل المائي والجوي. وقد بلغ متوسط أسعار نفط برنت 24 دولاراً للبرميل من عام 1990 حتى عام 2005، ولكنه بلغ من عام 2006 حتى عام 2023 ما مقداره 77 دولاراً للبرميل (الشكل 3-7).

وعلى الرغم من انخفاض الأسعار إلى 68 دولاراً في المتوسط من عام 2014 حتى عام 2023، إلا أنها لا تزال أعلى بكثير مما كانت عليه في التسعينات. وعند القياس بالقيمة المعدلة حسب التضخم، وباستخدام مؤشر أسعار المستهلك في الولايات المتحدة نظراً لتسعير معظم النفط بالدولار، فإنَّ النفط الآن أعلى مرتين تقريباً مما كان عليه خلال حقبة العولمة المفرطة. وفي الوقت نفسه، أدَّى تراجع الأمن فيما يتعلق بالنقل المائي إلى زيادة تكاليف التأمين ومهل التسليم فيما يتعلق بالطرق البحرية وبعض طرق الشحن الجوي من آسيا إلى أوروبا⁽¹⁸⁾. ومن المرجح أن يؤدي أيُّ عكس طويل الأجل لاتجاه أسعار الفائدة المنخفضة للغاية في حقبة ما بعد عام 2010 إلى زيادة التكاليف اللوجستية لأنَّه لا بد من تمويل قائمة السلع التي ما زالت قيد النقل (ومنها مثلاً السلع الموجودة في الحاويات على متن السفن) (الشكل 3-8).

وتشكّل المنتجات المهندسة أحياناً تهديداً مزدوجاً لمصدري النفط. فأولاً، من المرجح أن تؤدي الهندسة الأحيائية للمحاصيل، التي هي قادرة على تثبيت النيتروجين بشكل أفضل، إلى تقليص الطلب على الأسمدة التي يُستمدُّ الجزء الأكبر منها من الميثان. وقد يعزّز الطلب المتزايد على الأغذية والزراعة العضويتين هذا الاتجاه. وثانياً، مع أنَّ الطلب على البتروكيماويات قد ظلَّ قائماً بالرغم من كهرة أسطول المركبات، إلا أنَّ التلوُّث بالمواد البلاستيكية قد حفّز البحث عن بدائل أحيائية. وكما هو الحال مع المحاصيل المحسّنة، فإنَّ هذا يحدُّ من الأحجام والقيم فيما يخصُّ مصدري النفط في المستقبل. ويُعدُّ البلاستيك جزءاً مريحاً للغاية من سلسلة قيمة الوقود الأحفوري، حيث إنه يُشتقُّ بتكلفة قليلة جداً باعتباره منتجاً جانبياً من منتجات التكرير. ومن منظور المناخ، يُعدُّ الحدُّ من الاستخدام المفرط للبلاستيك والتحرُّك نحو بدائل للبلاستيك خبراً ساراً.

ويمثّل هذا التغيُّر التدريجي تحديات وفرصاً على مستوى السياسات فيما يتعلق بالبلدان التي تعتمد على صادرات النفط. ويجري حالياً التفاوض على معاهدة عالمية جديدة لتنظيم استعمال البلاستيك، وهذا يشمل إنشاء صندوق لدعم تكاليف الانتقال والتغيير. كما يمكن تحقيق أرباح من الانتقال إلى استعمال بدائل للبلاستيك. وقد بدأت بعض البلدان التي تعاني بشدة من المواد البلاستيكية تتبني بدائل لها، ومن بينها الأعشاب البحرية. ولكن، ليست كل البلدان المصدرة للوقود الأحفوري من كبار منتجي البلاستيك؛ بل إنها قد تكون مستوردة صافية للبلاستيك إذا كانت تفتقر إلى المصانع الكيميائية أو المصافي اللازمة. وبشكل عام، تتأثّر منافع صحية واقتصادية وبيئية متعددة الأوجه من وضع لوائح تنظّم إنتاج البلاستيك والمتاجرة به واستخدامه، وترويج الانتقال إلى خيارات أقلَّ إشكالية (Barrowclough and UNCTAD, 2023a; Deere-Birkbeck, 2022).

ويمثّل الجمع بين الذكاء الاصطناعي وعمليات التصنيع الجديدة بالإضافة تهديداً ثالثاً للصادرات. فتكنولوجيات التصنيع بالإضافة، ومنها مثلاً الطباعة ثلاثية الأبعاد تتيح إمكانية التصنيع

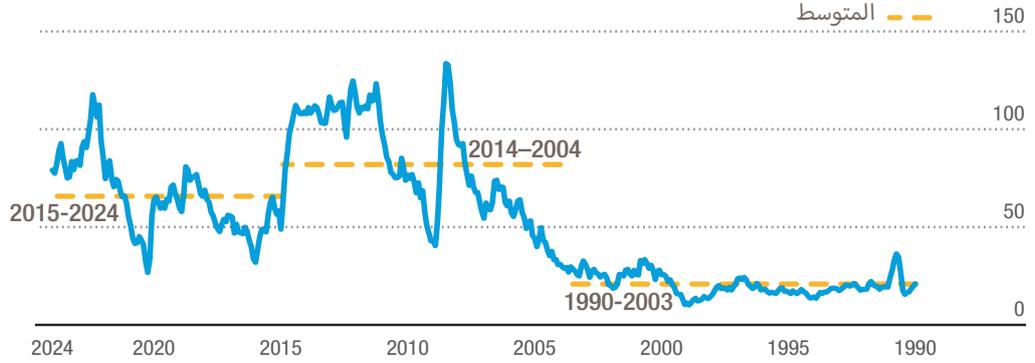
الطلب على البتروكيماويات قد يصمد أمام كهربية المركبات، لكنَّ التلوُّث بالمواد البلاستيكية يدفع إلى استخدام بدائل أحيائية، مما يحدُّ من صادرات البترول في المستقبل.

(18) استناداً إلى تقييم سريع أجراه الأونكتاد في شباط/فبراير 2024 ومتاح على الموقع <https://unctad.org/publication/navigating-troubled-waters-impact-global-trade-disruption-shipping-routes-red-sea-black>.

الشكل 7-3

بينما ساعد انخفاض تكلفة النقل في تشتيت عملية الإنتاج، تظل أسعار النفط الآن أعلى بكثير من المستويات التي كانت عليها في التسعينيات من القرن الماضي

سعر برميل نفط برنت الخام، كانون الثاني/يناير 1990 - أيار/مايو 2024 (بالدولار)

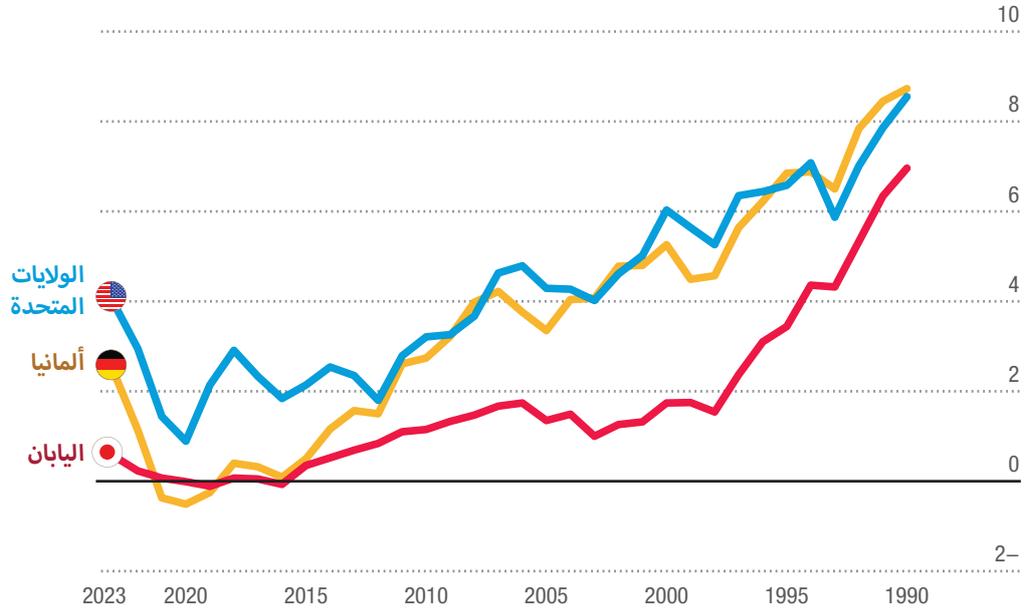


المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى البيانات الاقتصادية لنظام الاحتياطي الاتحادي للولايات المتحدة.

الشكل 8-3

ارتفاع أسعار الفائدة على السندات الحكومية الطويلة الأجل يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الخدمات اللوجستية

أسعار الفائدة على السندات الحكومية لمدة 10 سنوات في ألمانيا والولايات المتحدة واليابان (النسبة المئوية)



المصدر: مجموعة بيانات الإحصاءات النقدية والمالية الشهرية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

ينبغي التصدي
لاحتمالات حدوث
مزيد من اللامساواة
إذا ما أُريدَ التشارك
على نطاق واسع في
المنافع التي تُجَنَى من
التقدم التكنولوجي
القائم على الذكاء
الاصطناعي.

المعلومات على جميع مراحل التصنيع، وخاصة
التصنيع بالإضافة المدعوم بالذكاء الاصطناعي - أن
تخفض الكلفة المالية مقارنة بالأجور من خلال تقليل

إنَّ ارتفاع التكاليف اللوجستية يحفِّز على
استخدام تكنولوجيات إنتاج وطنية جديدة. ويمكن
لما يُسمَّى بثورة التصنيع الثالثة - وهي تطبيق تكنولوجيا

يمثل تحديات هائلة لصانعي السياسات في البلدان المنخفضة الدخل التي لا تزال في المراحل الأولى من تطوير سلاسل القيمة العالمية.

وبوجه أعم، يمكن أن يتسبب اعتماد التكنولوجيات الجديدة العامة الأضرار، إذا ما كان ذلك مشفوعاً بوفرة محتملة للطاقة المتجددة، في اندلاع حقبة من الانكماش في الأسعار فيما يتعلق بالعديد من السلع الأساسية والمنتجات الصناعية الاستهلاكية. ومن المرجح أن يولد ذلك مشكلتين ماليتين للاقتصادات النامية. فأولاً، يمكن أن يقلل ذلك من إيرادات التصدير ويبطئ الطلب الإجمالي، وهذا بدوره يمكن أن يعرقل الاستثمار المحلي والطلب العالمي على السلع الاستثمارية. وثانياً، يعني انخفاض أسعار الصادرات توفر إيرادات أقل لخدمة الديون التي تتكوّن من فائدة وأصل للدين ثابتين بالقيمة الاسمية (الشكل 3-9). وهذا يمكن أن يتسبب في تكتيف ضغط الديون الخارجية على توازن الاقتصاد الكلي وكذلك على الطلب الإجمالي المحلي. وهاتان القوتان، إذا لم يعالجهما صانعو السياسات، فستسببان معاً على الأرجح في اندلاع سلسلة من الأزمات المعقدة على مستوى النظام بأكمله، على غرار العقد الضائع الذي شهدته بلدان أمريكا اللاتينية وبلدان أخرى في أعقاب أزمة الديون عام 1982.

وخلاصة القول، فإنّ أيّ تطبيق واسع النطاق لتكنولوجيات موجة النمو السادسة - مع مراعاة كون الاعتبارات المتعلقة بتغيّر المناخ هي أيضاً يمكن أن تحثّ عجلة الانتقال في مجال الطاقة - يهدّد بتقليص المصادر الرئيسية لإيرادات الصادرات لدى البلدان النامية. وقد تُعيق هذه العملية المسار التقليدي المفضي إلى التنمية الاقتصادية، حيث إنّ الصادرات بالغة الأهمية بالإضافة إلى الطلب الإجمالي المحلي. ومع أنّ سمات هذه الثورة التكنولوجية ليست كلها سلبية، إلا أنّ معظمها سلبي فيما يتعلق بالاقتصادات النامية. ومن ثمّ، فإنّ تقليص أعباء الديون الراهنة أمر حيوي لتمكين استدامتها المالية في الاقتصاد المتغيّر. لقد تغاضت المناقشة الواردة أعلاه بقدر كبير عن العوامل الجيوسياسية التي ستناقش في الفرع دال؛ وهذه العوامل هي أيضاً سلبية بقدر كبير.

وقت التعطل والأخطاء والمخزون غير المبيع. كما أنها يمكن أن تخدم الأسواق الموضعية للمنتجات التي تُجهز حسب الطلب ووفقاً لمعايير مكيفة بقدر كبير والملائمة لأسواق الدول المتقدمة. ومن خلال التركيز على ميزتي التصميم والجودة اللتين يصعب العثور والحفاظ عليهما في الاقتصادات النامية، يمكن لهذا التحول أن يُجلب الإنتاج المحلي محلّ السلع المصنوعة في مواقع بعيدة ذات يد عاملة منخفضة الأجور. أما من ناحية التكلفة، فمن المحتمل أن يزيد الذكاء الاصطناعي من نجاعة الأتمتة، مما يؤدي إلى إزالة بعض تكاليف اليد العاملة الباهظة في البلدان المتقدمة من قرارات الشركات بشأن الموقع. وفي هذا الصدد، تتبّع منظمة العمل الدولية إلى ضرورة التصدي لاحتمالات حدوث مزيد من اللامساواة إذا ما أُريد التشارك على نطاق واسع في المنافع التي تُجنّى من التكنولوجيا القائمة على الذكاء الاصطناعي (Ernst et al., 2018).

ومع أنّ هناك نزعة إلى المبالغة في الإطراء على الذكاء الاصطناعي بشكل عام، إلا أنّ هذا الذكاء الاصطناعي يمكن أن ينطوي على عواقب سلبية كبيرة تلحق بالخدمات الخارجية التي تتطلّب يداً عاملة كثيرة مثل خدمة المساعدة والرّد على الزبائن التي هي خدمة هانفية تستعمل تكنولوجيا منخفضة المستوى. فقد أصبحت صادرات خدمة الزبائن الروتينية القابلة للتنسيق والتصنيف تُحال إلى روبوتات الدردشة بالذكاء الاصطناعي، مما يقلل من الطلب على اليد العاملة ويخفّض بالتالي من القيمة الإجمالية لتلك الصادرات (Chang and Phu Huynh, 2016).

وهذا التحول يمكن أن يكون شاقاً جداً على مقدّمي الخدمات في الفلبين والهند. ففي عام 2023، سرّحت سبع من شركات تكنولوجيا المعلومات العملاقة في الهند، ومن بينها أكبر شركتين وهما تاتا للخدمات الاستشارية وإنفوسيس، مجتمعاً 75 000 موظف أو قرابة 4 في المائة من مجموع قوتها العاملة مجتمعة (The Economist, 2024). وتتعكس هذه المؤشرات على التحوّلات الحالية في نمط الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي، حيث ارتفعت حصة الاستثمار في القطاعات الجديدة ذات القيمة المضافة العالية من 45 في المائة في الفترة 2004-2007 إلى 63 في المائة في الفترة 2020-2023 (UNCTAD, 2024b). وهذا

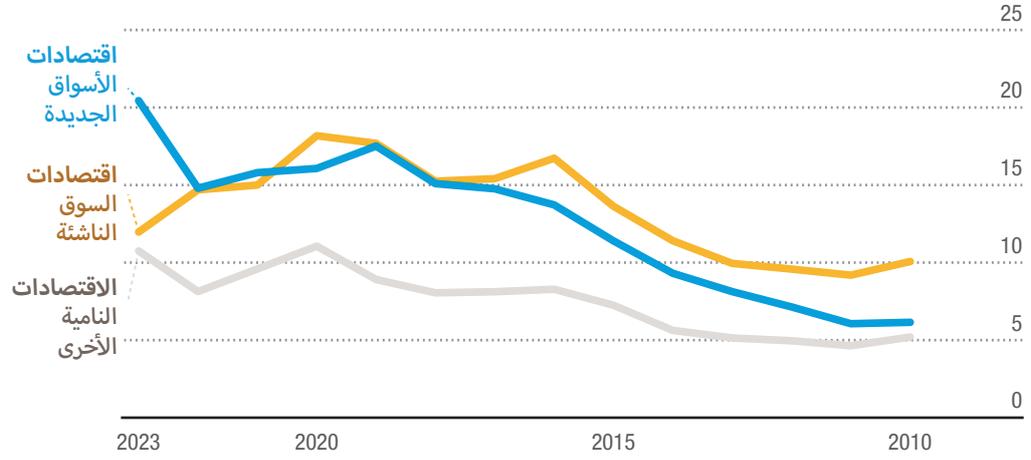
التكنولوجيات الجديدة ووفرة الطاقة المتجددة يمكن أن يتسبباً معاً في انكماش أسعار السلع الأساسية والمنتجات الصناعية الاستهلاكية.

تكنولوجيات الموجة السادسة والانتقال في مجال الطاقة يهدّدان صادرات البلدان النامية، ممّا يجعل تخفيض الديون أمراً حاسماً لتمكين استدامتها.

الشكل 3-9

ارتفاع خدمة الدين الخارجي بالنسبة إلى إيرادات الصادرات يمكن أن يؤدي إلى أزمات متتالية

نسبة إيرادات الصادرات المنفقة على خدمة الدين حسب نوع الاقتصادات (النسبة المئوية)



المصدر: حسابات الأونكتاد، استناداً إلى إحصاءات الديون الدولية للبنك الدولي وأفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي.

البلدان من الانتعاش بفوائد النظم الإيكولوجية الرقمية (Alonso et al., 2023).

3- التنظيم المؤسسي والاجتماعي

بحث إصداران سابقان من هذا التقرير في عامي 2017 و2018 بعض آثار الرقمنة المحتملة التي يمكن أن تمس التنظيم الدولي للإنتاج والتوظيف. ففي عام 2018، أشار التقرير إلى أن الرقمنة قد تحد من هيمنة الشركات الرائدة وتحوّل العلاقات بعيداً عن أنماط الحوكمة الاحتكارية نحو أنماط الحوكمة القائمة على قدر أكبر من العلاقات والتبديلية. ويمكن أن تؤدي زيادة إمكانية تخصيص المنتجات وفقاً للاحتياجات أن تحرك التحكم في سلاسل القيمة نحو زبائن قد تكون رغباتهم المحددة بشأن وظائف المنتجات وخصائصها مُرشداً لأنماط التصميم والإنتاج.

ولكنّ جَنِي هذه الفوائد يتوقّف بشكل حاسم على قدرات المورد الرقمية. ويرجع السبب في ذلك إلى أنّ الرقمنة تلبّي أيضاً الطلبات على تحكّم مالي وإداري أكثر تجزؤاً وتسهم في زيادة مرونة الشركات الرائدة في الاختيار من بين عدد مرتفع من الموردين. ويمكن أن يرفع ذلك خطر التهميش أو الاستبعاد الذي يواجهه المنتجون الذين يفتقرون إلى القدرات الرقمية (الأونكتاد، 2018: 82). وفي هذا الصدد، يُبرز مثال البنية التحتية العمومية الرقمية في الهند (India Stack) الدور الذي يمكن أن يكون للسياسة العامة في تمكين

وعلى الرغم من العدد المتزايد من الأبحاث حول آثار الرقمنة والذكاء الاصطناعي، لا يزال التنظيم المؤسسي للشركات جزءاً غير واضح وغير متوقّع من موجة النمو السادسة الناشئة. أما التنظيم الاجتماعي، فأقل ما يقال عنه هو أنه أكثر غموضاً، ناهيك عن النتائج التي قد تؤوّل إليها الصراعات السياسية والاجتماعية المتباينة في مختلف البلدان، لكنّ بيريز (2002) (Perez) وشوارتز (2019) (Schwartz) يقدّمان بعض الأمثلة التاريخية. ومع ذلك، فإنّ التحوّل المستمر نحو اتخاذ مواقف أقوى تناهض هيمنة الشركات الكبرى والاحتكار في الولايات المتحدة وأوروبا، من أجل التصدي لتنامي قوة الشركات المتعدّدة الجنسيات وحجمها (Babić، 2023؛ Wang، 2015؛ Babić et al.، 2023؛ UNCTAD، 2023c)، يشير إلى وجود تحدّ يواجهه نموذج الشركات الكبيرة المملوكة للمساهمين والقائمة على سوق الأسهم العامة الذي هو سائد بعد عام 1990. ويمكن أيضاً تمييز بعض الأشكال الجديدة لتنظيم الشركات.

فأولاً، من حيث المبدأ، ينبغي أن تحدّد الضرورات التكنولوجية شكل تنظيم الشركات إلى حد ما (Kitschelt، 1991). فالشركات الصغيرة لا يمكنها تشغيل الصناعات الثقيلة؛ وأبحاث التكنولوجيا الأحيائية تبدو أنسب للفرق الصغيرة المستقلة. غير

السياسات الأقوى المعتمدة في أوروبا والولايات المتحدة لمناهضة هيمنة الشركات الكبرى تتحدّى نموذج الشركات الكبيرة المملوكة للمساهمين الذي هو سائد منذ عام 1990.

أن المحاكاة المؤسسية - أي الرغبة البشرية في محاولة محاكاة ما يبدو أنها أشكال بديهية للتنظيم المؤسسي (Dimaggio and Powell, 1983) - لا تزال في الممارسة العملية قائمة، بغض النظر عن الضرورات التكنولوجية. ومن المسائل الحاسمة فيما يتعلق بالتنمية أن معظم الشركات متورطة في سلاسل السلع المعقدة. وطبيعة روابطها هي التي تحدّد توزيع القيمة المتولدة (انظر أيضاً الفصل الرابع).

ومع أن هذه التغيّرات قد لا تبدو ذات أهمية خاصة بالنسبة إلى حصة الشركات المدرجة في البورصة التي تتراوح بين 25 و30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي تقريباً، إلا أن حصة الأسهم الخاصة ظلت آخذة في الارتفاع وحصة الشركات المدرجة في البورصة ظلت في انخفاض على مدار الثلاثين عاماً الماضية (Schlingemann and Stulz, 2022). فقد نمت حصة الأسهم الخاصة (باعتبارها متميزة عن الملكية الخاصة) من الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة إلى ما يقرب من 6,6 في المائة في عام 2022 (Ernst and Young, 2023). وعلى الرغم من أن الأسهم الخاصة هي أقل أهمية خارج الولايات المتحدة، إلا أن قيمة الرسملة السوقية للأسهم التي تتمّ بواسطة الولايات المتحدة والمستثمرين المؤسسيين الآخرين تشهد تزايداً مستمراً، شأنها في ذلك شأن وجود شركات الأسهم الخاصة.

وثالثاً، هناك دلائل على حدوث انعكاس في التجزئة الرأسية التي اتّسمت بها هياكل الشركات منذ ثمانينات القرن الماضي وحتى الوقت الحاضر. فبعد الثمانينات، قامت شركات عديدة، ولا سيما في الولايات المتحدة، بالتخلّي عن بعض الأنشطة التي تستوجب يداً عاملة كثيرة وقدراً كبيراً من رأس المال المادي من أجل التركيز على "الأنشطة الأساسية" (Pralahad and Hamel, 1990) التي غالباً ما كانت تتطلب قدراً كبيراً من رأس المال البشري.

وشركة أبل هي في هذا السياق الشركة النموذجية ولكن ليست الوحيدة. فقد اعتادت أبل تصنيع منتجاتها الخاصة في مصانعها الخاصة. ولكنها أصبحت منذ منتصف التسعينات تقتصر إلى حدّ بعيد على تصميم البرمجيات، وفي الآونة الأخيرة رقائق أشباه الموصلات. وقد تعاقدت من الباطن على إنتاج الرقائق والمكوّنات المادية الأخرى التي تُستعمل داخل منتجاتها مع مجموعة متنوّعة من الشركات اليابانية والأوروبية، ثم عهدت إلى شركات لديها أيدي عاملة كثيرة في آسيا

فليُنظر المرء مثلاً إلى الفرق في الربح على كلّ موظف بين شركة أبل (Apple)، وشركة تايوان لتصنيع أشباه الموصلات (TSMC) وشركة هون هاي (Hon Hai) (الشركة الأمّ لعلاقات جميع الإلكترونيات فوكسون (Foxconn)). ففي هذه السلسلة السلعية، تمتلك أبل حقوق ملكية فكرية كبيرة في شكل براءات اختراع للتصاميم وحقوق نشر برمجيات. وتمتلك شركة تايوان لتصنيع أشباه الموصلات (TSMC) معرفة ضمنية بالإنتاج واستثماراً ضخماً في رأس المال المادي لإنتاج شريحة المعالجة الرئيسية التي سُتستعمل في هاتف آي - فون (iPhone). وتحشد شركة فوكسون أكثر من مليون عامل في الصين لجميع الآيفون وغيره من الأجهزة والمعدّات الإلكترونية. وعلى الرغم من أن شركة فوكسون تجلب معها معرفة كبيرة بالإنتاج، إلا أنها تعتمد على الآلات الرئيسية المملوكة لشركة أبل لبلوغ مستوى الجودة الذي تشترطه أبل من حيث تناسق التركيب والشكل النهائي (Satariano and Burrows, 2011). وبحققت شركة أبل أرباحاً تراكمية قدرها 465 451 يورو على كلّ موظف في الفترة من 2004 إلى 2022، وحققت شركة تايوان لتصنيع أشباه الموصلات (TSMC) أرباحاً تراكمية قدرها 257 919 يورو على كلّ موظف، وشركة هون هاي 12 984 يورو فقط⁽¹⁹⁾.

وثانياً، فيما يتعلق بالمحاكاة المؤسسية، يبدو أن هناك نموذجين مختلفين نوعاً ما آخذين في الظهور. وكلاهما ينطوي على درجة ما من ملكية الغائب، حيث يبدو نموذج الشركة القابضة وشركات الأعمال وكأنهما مجموعتان من الأصول التي يمكن التصرف فيها. ففي البلدان المتقدّمة، تشهد الأسهم الخاصة (Appelbaum and Batt, 2014) والملكية المؤسسية (Braun, 2022) تزايداً، لتحلّ محلّ الشركات التقليدية المدرجة في البورصة (Feldman and Kenney, 2024)؛

الأسهم الخاصة
أخذت تحلّ محلّ
الشركات العمومية في
الاقتصادات المتقدّمة،
بينما تهيمن ملكية
الدولة في الاقتصادات
النامية.

(19) حُسبت استناداً إلى بيانات من مديرية اقتصادات البحوث الصناعية والابتكار في الاتحاد الأوروبي، وهي متاحة على الموقع <https://iri.jrc.ec.europa.eu/data>

الفصل الثالث العولمة في منعطف

إنَّ الأمر الأكثر صعوبة هو تصوُّر المؤسسات الاجتماعية والسياسية المحتملة التي يمكن أن تحقِّق التوازن بين العرض والطلب. وهذا يصحُّ بشكل خاص على الصعيد العالمي، نظراً للصعوبات التي ينطوي عليها أيُّ اتفاق متعدّد الأطراف وواسع النطاق. ولم ينجح سوى القليل من هذه المفاوضات منذ جولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية التي لم تحسم الأمر. ومع ذلك، فإنَّ الاختلالات العالمية المستمرة (الشكل 3-10) المدفوعة باختلالات العرض والطلب على المستوى المحلي في الاقتصادات الرئيسية ستضع ضغوطاً كبيرة على المؤسسات العالمية التي تنظّم التجارة والسياسات المحلية في كلِّ من الاقتصادات المصدّرة الصافية والمستوردة الصافية. وكما أكّد مايكل بيتيس (2024) (Michael Pettis)، فإنَّ البلدان الثلاثة الكبرى غير النفطية ذات الفائض الكبير جميعها تكبت الأجر بالنسبة إلى الإنتاجية ذات الصلة بها أو تكبت الطلب في الاقتصاد بأكمله.

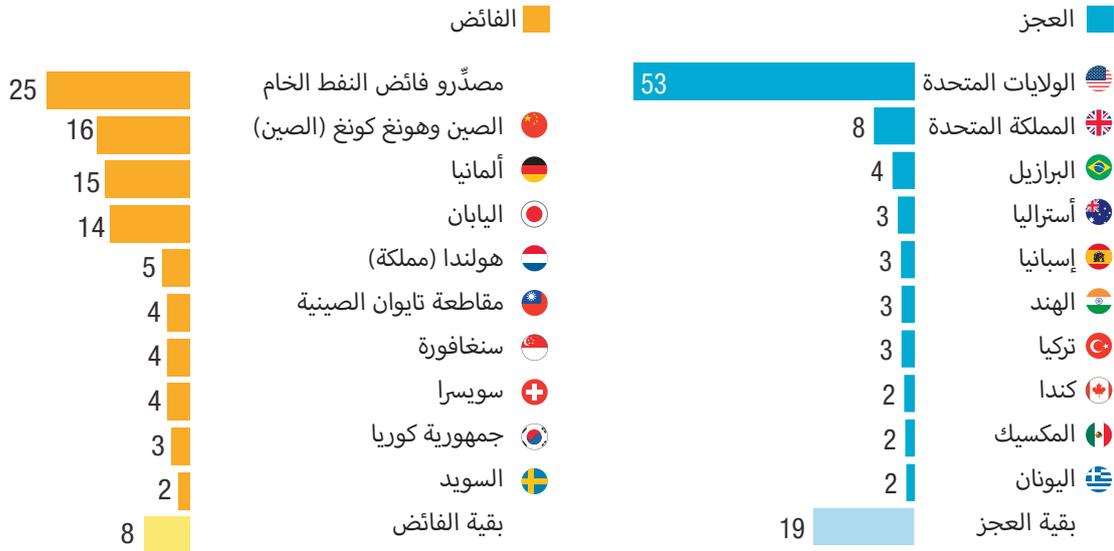
بتجميع المكونات، غير أنّ أبل بدأت في الآونة الأخيرة تستوعب ما كان يُعتبر مكونات منفصلة في وحدة المعالجة المركزية لديها التي هي مصمّمة داخلياً، والتي هي دماغ الحاسوب. ومع أنّ هذا ليس إعادة دمج رأسيّة كاملة النطاق، إلا أنه يعكس الاتجاهات السابقة لأنه يجلب إنتاج القيمة إلى داخل الشركة. كما تمارس أبل قدراً كبيراً من المراقبة والسيطرة على مُجمّعها وبعض منتجي المكونات في نوع من إعادة الدمج بحكم الواقع.

وعلى نحو مماثل، عادت شركة BYD الصينية المنتجة للسيارات إلى النموذج الشامل والمتكامل رأسياً لإنتاج المركبات الذي كان يميّز شركات السيارات في الستينات والسبعينات من القرن الماضي. وبدأت شركات أخرى لصناعة السيارات تُمسك بحصص في شركات إنتاج البطاريات أو تنشئ شركات لإنتاج البطاريات، مما يشير إلى أنّ إعادة الدمج ظاهرة ناشئة في قطاع المركبات الذي هو قطاع بالغ الأهمية. وتعكس هذه الأمثلة عملية عامة تتمثّل في إعادة تشكيل سلاسل القيمة العالمية بحيث تصبح هياكل مجرّاة وأقلّ تعقّداً، سعياً لتحقيق الأمن والمرونة (UNCTAD, 2024b, 2024c).

الشكل 3-10

الاختلالات العالمية في العرض والطلب ستضغط على كلِّ من التجارة والسياسات المحلية

توزّع العجز والفائض التراكميين في الحساب الجاري، 1992-2022
(النسبة المئوية)



المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى قاعدة بيانات التوفّعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي (نيسان/أبريل 2024).
ملاحظة: البلدان المصدّرة لفائض النفط الخام هي التالية: الاتحاد الروسي، أذربيجان، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، أنغولا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، البحرين، بروني دار السلام، الجزائر، العراق، غابون، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، قطر، الكويت، ليبيا، المملكة العربية السعودية، النرويج، نيجيريا.

العالمي، مما يدلُّ على وجود قدر ما من الطلب المحلي المكبوت. وعلى مدى هذه الفترة الزمنية الممتدة، كانت حصص الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية في بعض البلدان ذات الفائض تتراوح بين 30 و50 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

والسبب في التركيز على بلدان الفائض بدلاً من بلدان العجز هو أنَّ التكيُّف من أجل تحقيق مزيد من الاستهلاك في الأولى هو أقلُّ إيداناً بانكماش الاقتصاد العالمي من انخفاض الاستهلاك في الثانية. ويمكن أن يزداد التضارب بين العرض وضعف الطلب إذا نجحت الجهود الوطنية المبدولة في الآونة الأخيرة لزيادة العرض المحلي من خلال السياسة الصناعية. وهذا يُفضي إلى التحدّي الأخير الذي يواجه نماذج التنمية القائمة على التصدير، وهو المنعطف في نظام التجارة العالمي.

ومع ذلك، فإنَّ الفجوة الكبيرة بين جانب العرض من جهة والطلب المحلي في البلدان المصدرة الصافية الرئيسية من جهة أخرى ما انفكت تزداد بشكل يصعب تحمُّله، على الرغم من أنَّ الوضع، كما ذُكر أعلاه، هو أكثر تعقُّداً فيما يتعلق بمصدري النفط. وببساطة، فإنَّ البلدان الـ10 الكبرى المصدرة الصافية للبضائع، ومنها الاتحاد الروسي والمملكة العربية السعودية والنرويج، وهي كلها مصدرة للنفط، استأثرت بما يقرب من 77 في المائة من فوائض الحساب الجاري العالمي التراكمي في الفترة من 1992 إلى 2022. فجميعها تقريباً لديها فوائض مستمرة، وليس فقط متكررة، على مدى تلك الفترة، مما يدلُّ على أنَّ الفوائض هيكلية لا ظرفية. وجميعها كانت لديها حصص استهلاك نهائي للأسر المعيشية من الناتج المحلي الإجمالي أقلُّ بكثير من المتوسط

الاختلالات العالمية
يمكن أن تزداد إذا لم
تكن هناك زيادة في
الطلب تواكب الجهود
الوطنية المبدولة
لتعزيز الإنتاج المحلي
من خلال السياسات
الصناعية.

دال- فهم دوافع النظام التجاري المجزأً وآثاره

تناقص الوظائف
المُجزية في قطاع
التصنيع، أو تصوُّر
استحالة وجود
تلك الوظائف في
المستقبل، أدَّى إلى
تغذية المخاوف
من انعدام الأمن
الاقتصادي المتجدِّر
في هشاشة سبل
العيش.

أقوى في المواقف السياسية تجاه السياسات التجارية،
في الماضي والحاضر.

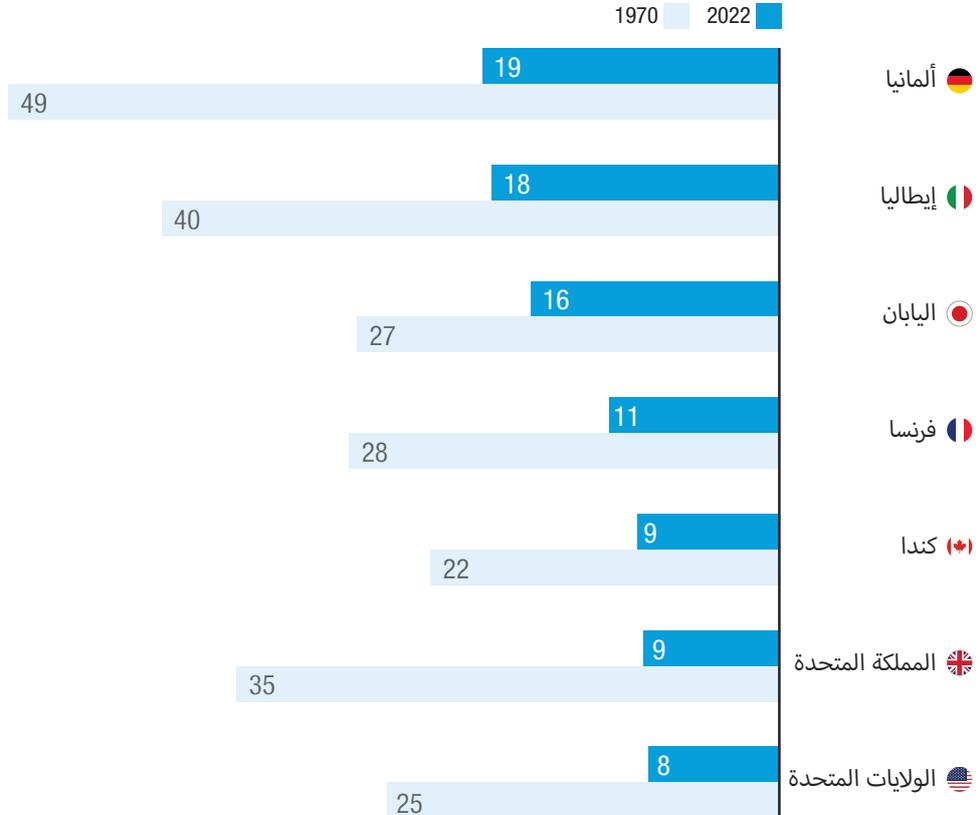
واليوم، فإنَّ العديد من العمال في البلدان
المتقدِّمة، "بعد أن نشأوا على وعد بديمقراطية الطبقة
الوسطى المدعومة بوظائف صناعية مستقرَّة، يجدون
أنفسهم يكدحون في اقتصاد العربة" (Galbraith،
2024؛ الشكل 3-11). وقد أدَّى تناقص الوظائف
المُجزية في قطاع التصنيع وتصور استحالة وجود تلك
الوظائف في المستقبل إلى تغذية المخاوف من انعدام
الأمن الاقتصادي المتجدِّر في هشاشة سبل العيش
(Azmanova, 2023).

يمكن تعريف تجزئة التجارة "بأنها تغييرٌ
بدافع سياساتي في تدفُّقات التجارة العالمية وإعادة
ترتيب [سلاسل القيمة العالمية]، وغالباً ما يكون ذلك
بناءً على اعتبارات استراتيجية" (Gaal et al., 2023: 2).
ومع أنَّ من السهل أن تُعزى هذه التغييرات في
المدى القصير إلى المخاطر الجيوسياسية المتزايدة،
إلا أنَّ التغييرات بدافع سياساتي في التجارة الدولية
لها أسباب أعمق إذا ما نُظر إليها من منظور طويل
الأجل. فهناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في توازن
الفوائد والخسائر الناجمة عن العولمة، والأهمُّ من ذلك
التصورات العامة لهذا التوازن. لكنَّ العلاقة بين سياسات
تحرير الاقتصاد والتصنيع تنزع إلى أن يكون لها صدى

الشكل 3-11

العمَّال في البلدان المتقدِّمة كانوا يستطيعون الاعتماد لفترة طويلة على وظائف مستقرَّة،
ولكنَّ العديد منهم لم يعد يجدها في قطاع التصنيع

حصَّة التصنيع من إجمالي اليد العاملة، بلدان متقدِّمة مختارة
(النسبة المئوية)



المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى بيانات من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومكتب الولايات المتحدة لإحصاءات العمل.

نمت التجارة العالمية بسرعة تعادل ضعف سرعة نموّ الناتج المحلي الإجمالي العالمي في الفترة الممتدة من عام 1995 إلى عام 2007 (Lund et al., 2019: 5). غير أنّ التجارة العالمية، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وصلت إلى الذروة أساساً في عام 2008 عندما بلغت 16 في المائة. وكما هو مبين في الفصل الثاني، ظلت التجارة العالمية، على الرغم من الانتعاش الذي شهدته في الفترة 2023-2024، دون المستويات التي بلغت قبل الجائحة. فقد بلغت القيمة المضافة في الصادرات أعلى مستوى لها في عام 2008 ثم ظلت تنخفض حتى عام 2022. ومن الواضح أنّ الجائحة أدت إلى انخفاض التجارة بشكل أكبر من الناتج المحلي الإجمالي في عامي 2020 و2021، ولكنها لا تقسّر ركود التجارة من عام 2011 إلى عام 2019. ووفقاً لبيانات البنك الدولي، انخفض إجمالي التجارة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بنحو 8 نقاط مئوية تقريباً في الفترة من عام 2008 إلى عام 2019. ومما لا شك فيه أنّ الصين والهند مسؤولتان عن جزء كبير من هذا الانخفاض. ولكن، شهدت البلدان المنخفضة الدخل انخفاضاً أكبر بنسبة 10 نقاط مئوية. وعلاوةً على ذلك، فقد ارتفعت نسبة إجمالي الصادرات إلى القيمة المضافة للصادرات - وهو مقياس لعدد مرات عبور السلع والخدمات للحدود قبل بيعها النهائي - من 1,5 في عام 1993 إلى أعلى مستوى لها عند 1,9 في عام 2011 قبل أن تنخفض إلى 1,8 بحلول عام 2019 (Subramanian et al., 2023: 7).

ويشعر صانعو السياسات في عدّة اقتصادات نامية وبعض الاقتصادات المتقدّمة بالقلق إزاء مشكلة هيكلية، وهي: "العودة إلى تصدير المواد الخام في اقتصاداتها". والعودة إلى تصدير المواد الخام هو التحوّل من تصدير المصنوعات كجزء من سلاسل السلع العالمية إلى تصدير المواد الخام. فوفقاً لبيانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرازيل، على سبيل المثال، تضاعفت صادرات المواد الخام في البرازيل من 31 في المائة في عام 2003 إلى 61 في

إنه اتجاه خطير. ففي المجتمعات التي يشعر فيها المواطنون بأنهم مغلوبون على أمرهم، يمكن أن تزداد السلطة المركزية قوّة بل وتصبح أيضاً أكثر تعسفاً (Azmanova, 2023). وهذا يغذي الهشاشة على الصعيد الداخلي ويساهم في مخاطر التفكيك على الصعيد الدولي. وقد أصبحت التوتّرات التجارية والنزعة الحمائية والتعاقد عن بعد وتأمين سلاسل التوريد سمات مميّزة للتجارة الدولية في العقد الماضي. وهذه التدابير منبثقة جزئياً من المنافسة والاحتكاكات بين القوى الاقتصادية الرائدة (الصين والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي). ولكنّ السياسات الصناعية والتجارية الجديدة تقدّم أيضاً رداً سياسياً على الاستياء العام من عواقب العولمة.

ويضيف التحوّل نحو الحمائية في الأسواق الإقليمية الرئيسية ضغوطاً إلى الضغوط الراهنة التي يشكو منها النظام المتعدّد الأطراف. وكما هو مبين في الفصلين السابقين، فإنّ الخسائر التي لحقت بالناتج المحلي الإجمالي العالمي من جراء التجزئة الاقتصادية كبيرة. ومع ذلك، عند تقييم الآثار المحتملة للاتجاهات الراهنة، في المدى القصير والمتوسط، يلاحظ أنّ التجارة (في الخدمات والسلع) مدفوعة بالطلب أكثر من التغيّرات في الكفاءة الناجمة عن السياسات المتعلقة بالتعريفات الجمركية والتنظيم اللاتحي. فالتجارة تنزع، كما يلاحظ آلان بيتي، إلى اتباع الدورة الاقتصادية ولكن بسعة أكبر (Beattie, 2024). ولذلك، من المهمّ عدم المبالغة في التشديد على مدى تراجع العولمة.

فأولاً، خارج الصين والولايات المتحدة، زادت الاقتصادات المتقدّمة الأخرى - مثل فرنسا واليابان - من انفتاحها (Posen, 2021). وثانياً، من حيث القيمة المطلقة، استمرّت التدفّقات التجارية والمالية العالمية في النمو. وبهذا المعنى، لم يحدث أيّ تراجع في العولمة من شأنه أن يعرقل صادرات البلدان النامية. ومع ذلك، فإنّ التدفّقات التجارية والمالية راكدة بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وقد

التوتّرات التجارية والاستعانة بمصادر خارجية في الوظائف وتأمين سلاسل التوريد تعكس التنافس بين القوى الاقتصادية والاستياء العام من العولمة.



الفصل الثالث العولمة في منعطف

إلى المعادن والأغذية بعد عام 2003 (انظر الفصل الرابع لمزيد من المناقشة حول آثار ازدهار السلع الأساسية). وشهدت أستراليا تحولاً مماثلاً من التصنيع إلى تصدير المواد الخام. ويبدو من المستبعد تحمّل هذا التراجع في التصنيع من الناحية السياسية في المدى الطويل.

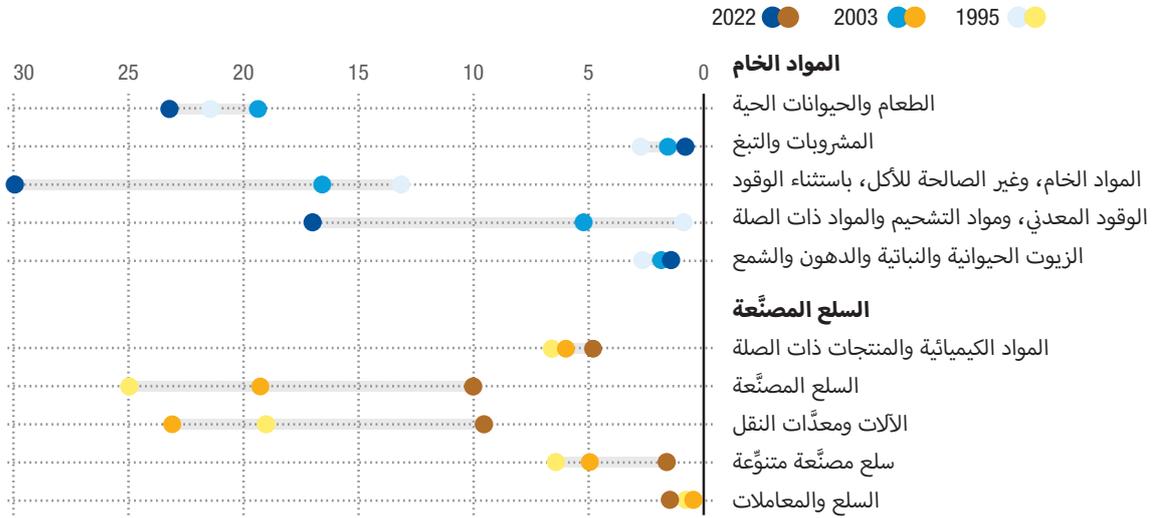
المائة في عام 2022، بينما انخفضت صادرات السلع المصنّعة من 38 إلى 18 في المائة.

ويعرض الشكل 3-12 ثلاث لقطات مصوّرة لمزيج صادرات البرازيل على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية، ويبيّن التطوّر المتزايد للصادرات المصنّعة من عام 1995 إلى عام 2003 ثم الانقلاب

الشكل 3-12

تراجع التصنيع؟

توجّه البرازيل نحو تصدير السلع الأساسية
مزيج الصادرات البرازيلية، 1995 و2003 و2022
(النسبة المئوية)



المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية.

ملاحظة: تشمل فئات السلع المصنّعة بعض أصناف المواد الخام. وفيما يتصل بحالة البرازيل، مثّلت الفلزات غير الحديدية وكذلك اللؤلؤ والأحجار الكريمة وشبه الكريمة والذهب غير النقدي ما بين 2 و5 في المائة من مزيج صادرات البلد بين عامي 1995 و2022.

على حد سواء، إلى خفض حصّة الزراعة من القوى العاملة، التي كانت تتراوح بين 40 و80 في المائة، إلى أقل من 3 في المائة في معظم الاقتصادات المتقدّمة اليوم⁽²⁰⁾. فقد توجّه العمال إلى الصناعة والخدمات.

وفي المقابل، ازداد الاقتصاد غير الرسمي في البلدان النامية مع تحديث الزراعة وتخليها عن اليد العاملة، حتى مع ركود التوظيف الصناعي أو انخفاضه خارج بلدان البريكس. وفي الفترة من عام 1991 إلى عام 2022، ارتفعت نسبة التوظيف في قطاع التصنيع

وتوجّه العودة إلى تصدير المواد الخام، مقترنة بتراجع الصناعة المبكر (Rodrik, 2013) إلى إغلاق المسار التاريخي المفضي إلى التنمية وارتفاع دخل الفرد الذي وفّره صادرات السلع المصنّعة. ولطالما شجّع الأونكتاد الاقتصادات النامية على التحول الهيكلي من الزراعة الكثيفة العمالة إلى التصنيع والخدمات الأعلى قيمة لأنّ ذلك حقّق الارتفاع التاريخي في الدّخل ومستويات المعيشة في الاقتصادات المتقدّمة. وقد أدّت رسملة الإنتاج الزراعي، من الناحيتين المادية والبشرية

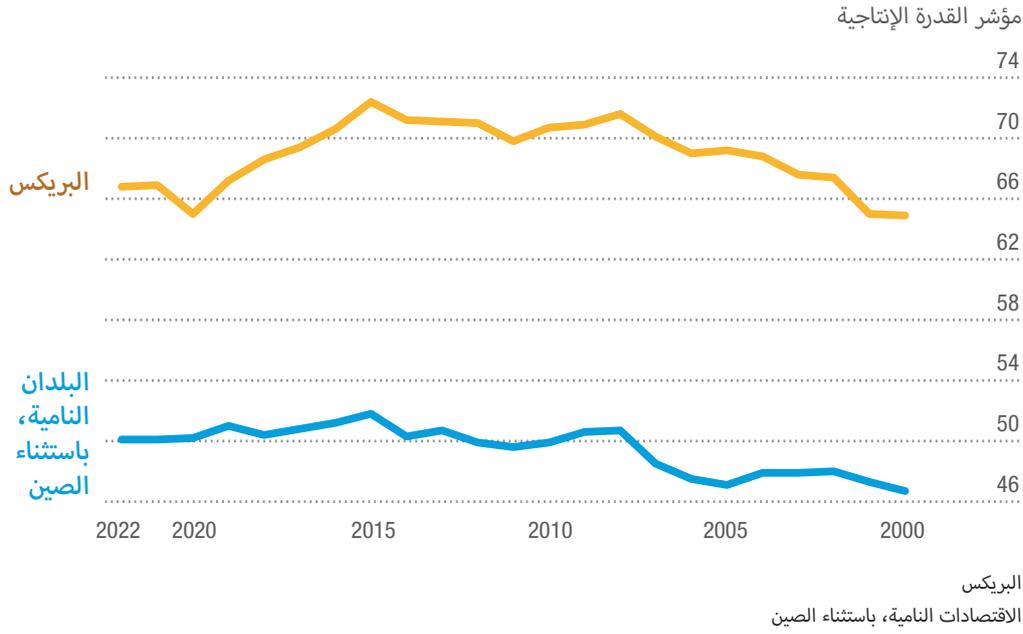
(20) بيانات التوظيف في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي متاحة على الموقع <https://www.oecd.org/en/data/indicators/employment-by-activity.html>

من التوظيف. ويشكّل ازدياد النشاط الاقتصادي غير النظامي أحد العوامل التي تساهم في تعثر القدرات الاقتصادية المحلية، حسبما يقاس بمؤشر الأونكتاد للقدرة الإنتاجية⁽²²⁾.

على الصعيد العالمي من 24 إلى 28 في المائة من إجمالي التوظيف⁽²¹⁾. غير أنّ ما يقرب من ثلثي هذه الزيادة حدث في الصين. وشهدت البرازيل ثباتاً في حصة التصنيع

الشكل 3-13

عدم التغيير الهيكلي تسبّب في ازدياد النشاط الاقتصادي غير النظامي وأضعف القدرة الإنتاجية



المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية.

ملاحظات: التغييرات الهيكلية في بلدان مختارة. يشير التغيير الهيكلي إلى حركة اليد العاملة والموارد الإنتاجية الأخرى من الأنشطة الاقتصادية المنخفضة الإنتاجية إلى الأنشطة الاقتصادية العالية الإنتاجية. ويتوقف هذا التحول حالياً على مدى تطوّر الصادرات وتنوعها، وكثافة رأس المال الثابت، ووزن الصناعة والخدمات في مجموع الناتج المحلي الإجمالي. وتشير الأرقام العليا إلى تعثّر وتطوّر أكبر في الاقتصاد.

بتقليص حجم التجارة والتدفّقات المالية فيما يتّصل بالناتج المحلي الإجمالي العالمي.

وتشبه هذه الدينامية تلك التي حدثت في التسعينات من القرن الماضي، عندما حفّزت التدابير الحمائية التي اتخذتها الولايات المتحدة إزاء اليابان الشركات على توسيع نطاق الإلكترونيات وغيرها من القدرات التصنيعية في جنوب شرق آسيا - ولكن دون أيّ تقليص للقدرات في اليابان نفسها. وأدّى ذلك إلى فترة ازدهار قصيرة في جنوب شرق آسيا مع تدفّق

ويُظهر مؤسّر التغيير الهيكلي ارتفاعاً قدره 20 في المائة تقريباً في الاقتصادات النامية من عام 2000 إلى عام 2015، ولكنه يشير بعد ذلك إلى تباطؤ وانخفاض لدى مجموعة بريكس من عام 2020 إلى عام 2022 (الشكل 3-12). وقد بدأت العودة إلى تصدير المواد الخام تولّد ضغطاً سياسياً يدفع إلى الحمائية التجارية وإعادة الخدمات إلى داخل البلد والدعم الصناعي المحلي. وتزيد التوتّرات الجيوسياسية من الضغوط من أجل اتخاذ خطوات سياسية كفيفة

الضغوط الناجمة عن العودة إلى تصدير المواد الخام والظروف الجيوسياسية تدفع نحو الحمائية التجارية وإعادة الخدمات إلى داخل البلد والدعم الصناعي المحلي، مما تسبّب في تقلص التجارة والتدفّقات المالية على الصعيد العالمي.

(21) سلسلة إوشنات إكسبلورر (ILOStat Explorer) متوفرة على EMP_2EMP على https://rshiny.ilo.org/dataexplorer37/?lang=en&id=EMP_2EMP

(22) مؤسّر الأونكتاد للقدرة الإنتاجية متاح على الموقع الإلكتروني <https://unctad.org/topic/least-developed-countries/productive-capacities-index>

وأخيراً، حفّزت الصدمة الاقتصادية الناجمة عن الزيادة الأخيرة في أسعار الفائدة التي أقرّها المصرف الاحتياطي الاتحادي في الولايات المتحدة على البحث عن قنوات تمويل وفوترة وتسوية بديلة. ويُذكر هذا الارتفاع في أسعار الفائدة بأزمة الديون في عام 1982 التي أثارها جهود المصرف الاحتياطي المماثلة للحدّ من التضخّم. وترى الحكمة التقليدية أنّ الزيادات في أسعار الفائدة أمر جيّد تماماً، لأنها تميل إلى تقوية الدولار وجعل صادرات البلدان النامية أكثر جاذبية في الولايات المتحدة. لكنّ الأبحاث التي أجراها الأونكتاد وأبحاث أخرى أُجريت مؤخراً (Aldasoro et al., 2018) تشير إلى أنّ ارتفاع أسعار الفائدة هو أمر سلبيّ تماماً.

ويعني ارتفاع قيمة الدولار أنّ الشركات المحلية في الاقتصادات النامية تواجه صدمة سعرية مزدوجة حيث ترتفع تكلفة المواد الوسيطة المستوردة بالدولار، وترتفع أيضاً تكلفة الفائدة على الاقتراض لشراء تلك المواد الوسيطة المستوردة. وتتنوع زيادات أسعار الفائدة في الولايات المتحدة إلى أن يتردّد صداها في الأسواق المالية للبلدان النامية، مما يؤدي إلى كساد النمو الاقتصادي (UNCTAD, 2022c). وانخفضت حيازات الحافظات الأجنبية من الديون السيادية للبلدان النامية، بغض النظر عن العملة المعنية، بما قدره 13 في المائة من عام 2020 إلى عام 2023، عندما تخلّى المستثمرون عن سندات البلدان النامية لصالح صكوك ذات عوائد أعلى في الولايات المتحدة (الشكل 3-8)⁽²⁶⁾.

ويمكن للدرجة المتزايدة من التكامل التجاري فيما بين بلدان الجنوب أن تعوّض آثار الدولار (UNCTAD, 2022). وقد شهدت التجارة فيما بين بلدان الجنوب، باستثناء التجارة مع الصين، ارتفاعاً قدره 150 في المائة تقريباً من عام 2007 إلى عام 2023، أي أنها كانت أسرع من تضاعف التجارة الإجمالية فيما بين بلدان الجنوب باستثناء الصين ونمو التجارة العالمية الإجمالية (الشكل 3-14).

رؤوس الأموال الاستثمارية. ولكنّ الزيادة اللاحقة في الإنتاج الفائض تسببت في انخفاض الأسعار وحصول صعوبات في خدمة الديون وانخفاض قيمة العملة التنافسية والأزمة المالية في المنطقة وخارجها في الفترة 1997-1998.

وانخفضت كذلك التدفّقات المالية العالمية بشكل مُزمن. وبعد أن سجّل الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعاً يزيد على عشرة أضعاف بدولارات الولايات المتحدة الحالية من عام 1992 إلى عام 2007، وبتسعة أضعاف على أساس نصيب الفرد، انخفض المستوى المطلق لذلك الاستثمار بحلول عام 2022 بمقدار الثلث عن الذروة التي بلغها في عام 2007، وبأكثر من الخمس على أساس نصيب الفرد. ومع أنّ الاقتصادات النامية ظلّت تشهد نمواً في تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر حتى عام 2022، إلا أنّ هذه التدفّقات كانت تتباطأ مقارنة بالحقبة التي سبقت عام 2008، وانخفضت بشكل مطلق من عام 2022 إلى عام 2023، على الرغم من التعافي من كوفيد-19 (UNCTAD, 2024d).

وانخفضت أيضاً تدفّقات استثمارات الحافظة بمعدّل قدره 9 في المائة من عام 2020 إلى عام 2022، مع انخفاض الإقراض بمعدّل أكبر من ذلك بلغ 14 في المائة⁽²³⁾. ولم يقابل هذا الانخفاض ارتفاعاً في أنواع أخرى من التدفّقات الواردة (الفصل الثاني).

وبالنظر إلى أنّ البيانات الأساسية هي بالدولار الحالي وليست معدّلة لمراعاة التضخّم، فإنّ التأثير الحقيقي في النموّ العالمي ربما يكون أكبر من ذلك. كما أنّ اسم الإقراض المصرفي العالمي بالركود. ومن حيث القيمة الثابتة للدولار، كان رصيد القروض المصرفية عبر الحدود غير المسدّدة دون مستوى عام 2007⁽²⁴⁾. ويتمثّل الاستثناء في إجمالي استثمارات الحافظة عبر الحدود، الذي تضاعف تقريباً بالقيمة الحقيقية من عام 2008 حتى صدمة كوفيد-19 في عام 2020، ثم انخفض بعد ذلك بالقيمة الاسمية بما قدره 10 في المائة تقريباً⁽²⁵⁾.

(23) مستمّدة من بيانات مسح استثمارات الحافظة المنسّقة لصندوق النقد الدولي المتاحة على الموقع الشبكي. <https://data.imf.org/regular.aspx?key=60587819>

(24) استناداً إلى بوابة بيانات مصرف التسويات الدولية المتاحة على الموقع الشبكي <https://data.bis.org/>.

(25) مستمّدة من بيانات نظام معلومات السياسة النقدية الدولية لصندوق النقد الدولي المتوفّرة على الموقع الشبكي <https://data.imf.org/regular.aspx?key=60587819>.

(26) استناداً إلى قاعدة مستثمري الديون السيادية بشأن الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية لدى صندوق النقد الدولي، المتاحة على الموقع الشبكي <https://www.imf.org/~media/Websites/IMF/imported-datasets/external/pubs/ft/wp/2014/Data/wp1439.ashx>.

لكنَّ التجارة فيما بين بلدان الجنوب لا تزال مقوَّمة بالدولار بقدر كبير، حيث إنَّ معظم العملات ضعيفة و/أو ضعيفة التداول. أما التجارة بين بلدان الجنوب والصين، والتي تضاعفت ثلاث مرات تقريباً خلال نفس الفترة، فيمكن فوترتها بالرنمينبي، مما يقلل من التعرُّض لتقلُّبات أسعار صرف الدولار وأسعار الفائدة. ويبدو أنَّ التحوُّل إلى الفوترة بالرنمينبي حتى الآن يقتصر بقدر كبير على جزء من واردات الصين من النفط وحصّة أقل من وارداتها من خام الحديد.

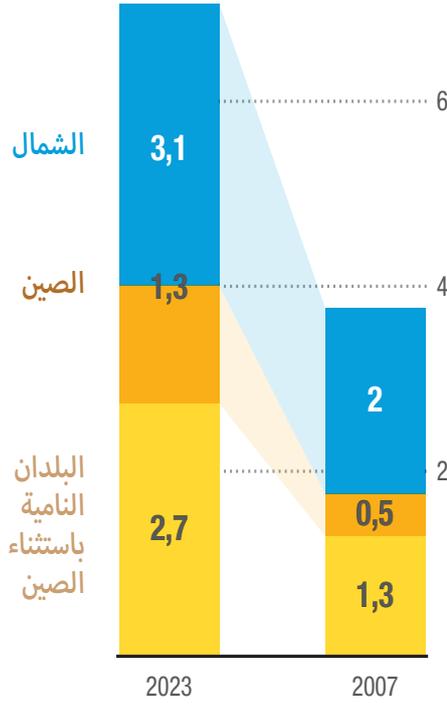
ومع أنَّ القنوات البديلة يمكن أن تكون لها آثار مفيدة من خلال فصل فواتير التصدير المحلية عن الدولار وربما خلق مصادر تمويل بديلة، فمن المرجَّح أن يكون الانتقال محفوفاً بالمخاطر. فالعملات البديلة البديهة تواجه عدَّة صعوبات. ومع أنَّ عملات الاقتصادات الكبيرة التي تتمتع بفائض تجاري راسخ قد تبدو خياراً واضحاً، إلا أنَّ خلق الائتمان في المجمل يتطلَّب عجزاً في الحساب الجاري حتى يتمكَّن المقترضون من كسب ما يكفي من اليورو أو الرنمينبي أو الين لخدمة الديون الجديدة. غير أنَّ من المستبعد أن يتحمَّل أيُّ من الاقتصادات ذات الفائض مثل هذا العجز. وتضطدم العملات الاصطناعية المقبولة عالمياً، مثل حقوق السحب الخاصة أو عملة تستند إلى مجموعة البريكس، بتنازع مماثل في المصالح، مما يعرقل استئناف المفاوضات التجارية.

الشكل 14-3

الصادرات من بلدان الجنوب تضاعفت

تقريباً من عام 2007 إلى عام 2023

صادرات بلدان الجنوب (باستثناء الصين)، حسب الشريك التجاري (تريليونات الدولارات)



المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية.

التجارة فيما بين بلدان الجنوب، باستثناء التجارة مع الصين، ارتفعت بنسبة 150 في المائة تقريباً من عام 2007 إلى عام 2023.

قنوات الدفع البديلة يمكن أن تقلل من الاعتماد على الدولار وأن تخلق تمويلاً جديداً، ولكنَّ الانتقال سيكون صعباً.



هاء- الملخص والدروس السياسية

المنعطف الحالي ليس جديداً. ومع ذلك، يكشف السجل التاريخي عن مزيج من الرسائل حول التحوّل الجيواقتصادي والجيوسياسي للاقتصاد العالمي. وترتكز التنمية الناجحة على نظام تجاري مفتوح يوسّع الطلب الكلي المحلي المحدود ويحفّز الاستثمار الصناعي ويمكّنه. ويولّد ذلك الاستثمار بدوره النموّ والتنمية، أي زيادة القدرة الإنتاجية، من خلال إقامة روابط خلفية وأمامية في الاقتصاد المحلي بالإضافة إلى زيادة الإنتاجية والجودة.



الإنتاج والطلب إلى الاهتمام بالتوزيع المحلي والعالمي للدخل وبالتالي للقوّة الاستهلاكية.

وباختصار، يواجه العالم النامي اليوم تحديات مماثلة لتلك التي واجهها عندما أنشئ الأونكتاد لأول مرة. وقد كان بإمكان عدد قليل من المراقبين في عام 1964 أن يدركوا إلى أي مدى ستساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دفع عجلة العولمة وتغيير الملامح الصناعية للعديد من البلدان النامية. بل إنّ عدداً أقل من ذلك كان بإمكانهم أن يتوقّعوا المنتهى الذي ستصل إليه التوتّرات الجيوسياسية للحرب الباردة. ومن الواضح أنّ الخصائص التكنولوجية للموجة السادسة الناشئة في مجال التكنولوجيا الأحيائية والطاقة المتجدّدة لا تقدّم دليلاً واضح المعالم يُرشد إلى ما ستؤول إليه الأمور في العقدين القادمين، ناهيك عن العقود الستة القادمة. وسيتوقّف الكثير على الإدارة الحكيمة للضغوط الواقعة على البنية التجارية والمالية الراهنة، حيث تشكّل الظروف الجيوسياسية فرصاً ولكنها قد تقيد أيضاً الحيّز السياسي للبلدان النامية.

إنّ تصاعد التوتّرات الجيوسياسية وهشاشة النظام التجاري الحالي القائم على القواعد، والذي أضفي عليه طابع مؤسسي في منظمة التجارة العالمية، يُهدّدان بتعطيل هذه العملية. ثمّ إنّ آلية منظمة التجارة العالمية لتسوية المنازعات لا تعمل في الوقت الراهن، وذلك بسبب وجود شواغر في هيئة الاستئناف التابعة لها. وقد تودّي هذه التوتّرات إلى حدّ عجلة النموّ المتسارع للتجارة فيما بين بلدان الجنوب، مما يتيح نمواً مماثلاً للنموّ الذي أدّى إلى التصنيع المبكّر في أواخر القرن التاسع عشر في آسيا (Abe, 2005؛ UNCTAD, 2022). ويمكن أن يوفرّ المشهد التجاري العالمي أيضاً فرصاً للبلدان النامية للمساومة من أجل الحصول على شروط مؤاتية في كلّ من المجال التجاري والمتعلق بالمعونة والتمويل.

ويمكن للظروف الجيوسياسية أن تحثّ عجلة الاستثمار في الاقتصادات المتقدّمة في التكنولوجيات الكاسحة الجديدة التي نوقشت أعلاه. غير أنّ لهذه التكنولوجيات تأثيرات معقّدة، وهذه التأثيرات تُمارَس من خلال أمور، من بينها ما يتّصل بتركّز سيطرة الشركات. ومن المرجّح أن تكون هذه التأثيرات في معظمها سلبية فيما يتعلق بمصدّري السلع الأساسية، على الرغم من أنّ انخفاض تكلفة القدرة الكهربائية سيكون مفيداً قطعاً.

ويمكن أن يستغلّ مصدّرو السلع المصنّعة تدوين عمليات التصنيع بواسطة الذكاء الاصطناعي من أجل تحقيق قفزة في الإنتاجية، على الرغم من أنّ الاستثمار التكميلي في التعليم والاستقرار الاجتماعي أمر بالغ الأهمية. وينبغي أن يدفع الاختلال اللاحق بين

هل يمكن أن توجد إدارة من هذا القبيل؟ في عالم مثالي، يمكن أن تساعد المفاوضات في المحافل العالمية المتاحة - ومنها الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية ومجموعة العشرين وغيرها - في حلّ بعض المشاكل المحتملة الناجمة عن التحوّل الصناعي الناشئ مع تخفيف حدّة التوتّرات الجيوسياسية. لكنّ الموجة التكنولوجية الجديدة تختلف عن سابقتها. فالتكنولوجيات الجديدة، علاوة على كونها تحلّ محلّ اليد العاملة، كما كان الحال في الماضي، تتركّز في

التكنولوجيات الجديدة، التي تتركّز في عدد قليل من الشركات، تحلّ محلّ اليد العاملة، وهي ترجّح كفة الخدمات المحلية، مما يزيد من الاحتياجات في مجالي الحوكمة وتنسيق السياسات.

هشّة بشكل خاص أمام الاختراق التكنولوجي الجديد. وعلى المستوى المتعدّد الأطراف، يجب أن تحصل هذه البلدان على الموارد (المساعدة الإنمائية الرسمية، والتمويل من أجل التحوّل الأخضر، وتخفيف عبء الديون، وما إلى ذلك) بالإضافة إلى التكنولوجيا.

ثالثاً، وهذا يتّصل بما سبق، لدى العديد من البلدان إمكانية اعتماد سياسات مساعدة ذاتية. ولكن يجب أن تكون تلك السياسات منضوية داخل نظام تجاري واستثماري عالمي أكبر لتجنّب النزاعات التجارية المُنهكة والاندكماش. ولن يظَلّ النمو القائم على تصدير الخدمات باعتباره مساراً لتحقيق التنمية ممكناً إلا إذا لم توضع حواجز سياساتية جديدة وكُفّلت سبل الوصول إلى الأسواق والتكنولوجيات.

يمكن أن يكون التبادل المنهجي والمنتظم للمعلومات حول الأطر التنظيمية القائمة خطوة نحو الرصد الشامل لاتجاهات التركّز في السوق العالمية، وتحديد البصمة الاقتصادية للشركات المتعدّدة الجنسيات وتسيق المبادئ التوجيهية والسياسات الدولية بشأن أفضل الممارسات.

وتبرز عدّة سياسات بشأن المساعدة الذاتية عند تطوير الحيّز السياساتي الوطني. ففي التحوّل المحتمل بعيداً عن الوقود الأحفوري باعتباره الأساس للنقل وتوليد الطاقة بشكل عام، على سبيل المثال، لا تمتلك معظم البلدان النامية القدرة المحلية على إنتاج المعدّات اللازمة؛ وسيستلزم الأمر استيراد الكثير منها. والجانب المشرق في الأمر هو أنّ كلّ زيادة إضافية في إنتاج الطاقة المتجدّدة يفترض فيها أن تحوّل دون استيراد الوقود الأحفوري أو تقلّل منه. وليست الكهرباء عبئاً إضافياً بهذا المعنى. ولكن، كما هو الحال مع صافي واردات النفط، يتطلّب الأمر الوصول إلى الائتمان العالمي.

وفيما يتعلّق بمعدّات النقل، يمكن للسياسة الصناعية المحلية أن تحلّ محلّ الواردات نظراً لأنّ المعرفة الإنتاجية منتشرة من قبل على نطاق واسع.

عدد قليل من الشركات. وعلاوة على ذلك، ترجّح بعض التكنولوجيات كفة الخدمات المحلية.

ولذلك، تزايد أهمية قضايا الحوكمة وتسيق السياسات على الصعيد الدولي في ثلاثة مجالات رئيسية.

1 أولاً، هناك حاجة متزايدة إلى ضمان قدر أكبر من التسيق والاتساق بين سياسات مختلفة، ومنها تلك المتعلقة بالمنافسة والتجارة والاستراتيجية الصناعية وحماية البيانات والرقمنة والعمل وحماية المستهلك والضرائب (انظر الفصل الخامس). ومن شأن إنفاذ القوانين بصرامة أشدّ أن يمكّن من التصدّي لتركّز القوة الاقتصادية والسيطرة على الصعيدين الوطني والدولي.

وينبغي أن يمثّل سدّ الثغرات في البيانات وابتكار منهجيات أكثر دقة لتحديد التوزّع القطاعي لأرباح الشركات، ولا سيما في الاقتصادات النامية، أولوية على الصعيدين الوطني والدولي.

2 ثانياً، يجب أن يكون الذكاء الاصطناعي محكوماً عالمياً بمبادئ ومعايير متفق عليها. فالسياسات وترتيبات الحوكمة المتعلقة بالتكنولوجيات الدقيقة التي تخصّ الزراعة، على سبيل المثال، متناثرة ومجرّأة. وعندما لا تكون هناك تشريعات، تقترح الجهات الفاعلة من القطاع الخاص قواعد سلوك أو مخططات لإصدار الشهادات (Clapp and Ruder, 2020) قد تتماشى أو لا تتماشى مع فوائدها التنموية الأوسع نطاقاً. ومن المرجّح أن يؤدّي تأخّر التصدّي السياسي لسطوة التكنولوجيات الجديدة أو عدم وجود ذلك التصدّي إلى ترك مجال شاسع وبالغ الأهمية من مجالات الاقتصاد العالمي تحت سيطرة الشركات الكبرى والهيئات التنظيمية الخاصة. وهذا لن يكون شاملاً للجميع ولا يصبّ بالضرورة في المصلحة العامة.

لقد تضمّنت المناقشة الواردة أعلاه استعراضاً وحيزاً لبعض المخاطر الرئيسية التي تواجه الاقتصادات النامية. وتعدّ أقلّ البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة والاقتصادات الأفريقية

من الضروري سدّ الثغرات في البيانات وتطوير أساليب دقيقة لتحديد التوزّع القطاعي لأرباح الشركات في الاقتصادات النامية.

إنّ التأخّر في اتخاذ إجراءات سياسية بشأن التكنولوجيات الجديدة قد ينطوي على خطر سيطرة الشركات على المجالات الاقتصادية الرئيسية، ممّا يستبعد المصلحة العامة.

المحلية القائمة على المساعدة الذاتية. فتلك الاتفاقات تستطيع الإرشاد إلى مجموعة من السياسات التي هي في الغالب مُربحة للجميع.

فأولاً وقبل كل شيء، يمكن للبلدان المتقدمة أن تُفيّ بالوعود القائمة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ وبموجب اتفاق باريس، وهي الوعود المتمثلة في المساعدة في تمويل الانتقال في مجال الطاقة في الاقتصادات النامية (UNCTAD, 2019, 2021b, 2023c). ومع أنّ هذا سيؤدّي حتماً إلى خفض عائدات البلدان المصدّرة للنفط، إلا أنه سيساعد أيضاً على تجنّب التغيّرات المناخية الشديدة التي تُكبد سكانها واقتصاداتها تكاليف طائلة جدّاً. كما يمكن تشجيع العديد من البلدان المصدّرة الصافية للنفط على الاستفادة من أشعة الشمس الوفيرة لديها من أجل تزويد صناعات جديدة بالكهرباء. ويمكن أن يؤدّي حثّ عجلة الانتقال في مجال الطاقة إلى تمكين البلدان المستوردة للنفط من تلبية احتياجات النقل المتزايدة دون إثارة مشاكل في ميزان المدفوعات.

كما أنّ الدراجات المزوّدة بمحرّك والمركبات ذات الثلاث عجلات ووسائل نقل أساسية مثل باجاج كيبوت (Bajaj Qute) أو تاتا نانو (Tata Nano)، إذا ما تم إحياء هذه الأخيرة، هي أكثر قابلية للإنتاج المحلي من مركبات الاحتراق الداخلي المدجّجة بالإلكترونيات والتي تشكّل الجزء الأكبر من أساطيل سيارات البلدان المتقدمة.

وقد ألمح بالدوين وفورسليد (Baldwin and Forslid) (2020) إلى أنّ الخدمات القابلة للتداول، ولا سيما تلك المعزّزة بالذكاء الاصطناعي، قد تحلّ محلّ الصادرات المصنّعة باعتبارها محرّكاً للطلب. ومثلما شهدت حقبة العولمة في التسعينات من القرن الماضي تفكيك التصنيع وإعادة توزيعه جغرافياً، يمكن أن تشهد العقود القادمة تفكيك الخدمات. وقد حدث هذا إلى حدّ ما مع نقل أماكن مراكز الاتصالات الهاتفية التي تردّ على اتصالات المستهلكين وتحرير النسخ وبعض الخدمات الحاسوبية الخلفية. وثمة مثال آخر، وإن كان تافهاً، وهو أنّ بعض المطاعم في مدينة نيويورك بدأت في استخدام برامجة زوم (Zoom) للاجتماعات من أجل تمكين العاملين في الفلبين من تلقّي طلبات الزبائن وتقاضي مبالغ تلك الطلبات (Chen, 2024). ويمكن للحكومات أن تشجّع على القيام بتفكيك مماثل لأجزاء أخرى من سلسلة إنتاج الخدمات، مثل الرعاية الصحية عن بُعد ومراقبة الآلات والأنشطة القائمة على المناوبة الزمنية.

ومع ذلك، تعاني سياسات المساعدة الذاتية من عيبين. فأولاً، من المستبعد أن تتمكّن البلدان النامية المنخفضة الدخل من تنفيذ استراتيجيات من هذا القبيل لأنها لا تزال تفتقر إلى القدرة التصنيعية وعرض النطاق الترددي للاتصالات. وثانياً، تصطدم السياسات الرامية إلى تعزيز القدرة الإنتاجية الإضافية اللازمة لمعدّات النقل أو الخدمات المفكّكة بنفس مغالطة التركيب التي ابتليت بها الجهود التي بُذلت في الماضي لتعزيز القدرات على استخراج المواد الخام أو القدرة الصناعية الأساسية. فإذا اندفع الجميع إلى نفس السوق، انخفضت الأسعار حتماً، وأصبحت خدمة الدّين مشكلة. وهذا سيتسبّب في تفاقم الأثر المدمّر الناجم عن تكاليف خدمة الديون المرتفعة والذي أصبح تشكو منه البلدان النامية، حيث يُفقد 19 بلداً في الوقت الراهن على خدمة الديون أكثر مما يُنفقه على التعليم ويُفقد 45 بلداً على تسديد الفوائد أكثر مما يُنفقه على الصحة (UNCTAD, 2024d). ولذلك، فإنّ الاتفاقات الدولية هي مكملّ ضروري للسياسة الصناعية

بينما شهدت
التسعينات من القرن
الماضي تفكيك
التصنيع، قد تشهد
العقود القادمة تفكيك
الخدمات على الصعيد
العالمي.

وثانياً، يجب إعادة تشكيل قواعد منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات الصناعية والحوافز التجارية من أجل إتاحة سبل الوصول إلى الأسواق والمنافسة العادلة ودعم البلدان المصدّرة للمواد الخام بغية تمكينها من زيادة القيمة المضافة لصادراتها. وفي إطار النهج الراهن، تبرز الجهود التي تبذلها إندونيسيا للحدّ من المزيد من الصّهر المحلي لخامات النيكل والكروم اللازمة لزيادة إنتاج البطاريات وكذلك الإنتاج المحلي لتلك البطاريات باعتبارها النوع من السيناريوهات التي من المرجّح أن تصبح فيها النزاعات التي تنظر فيها منظمة التجارة العالمية أكثر شيوعاً. ويقدر ما يكون الاستهلاك المحلي المنخفض نسبياً في الاقتصادات ذات الفائض التصديري ناجماً عن نقص في توفير السلع العامة المحلية، يمكن أن تساعد منظمة التجارة العالمية أو الاتفاقات المتعدّدة الأطراف المماثلة في الحدّ من التوتّرات التجارية التي يمكن أن تتفاقم إلى درجة فرض حدود على التجارة الحرة. كما أنّ هذه الأنواع من الاتفاقات يمكن أن تحفّز على ممارسة مزيد من التجارة فيما بين بلدان الجنوب.

وأخيراً، من شأن آليات السياسات المنسّقة والرامية إلى تحقيق الاستقرار في الإنتاج الزراعي وإنتاج المواد الخام وتثبيت أسعارها على الصعيد المحلي (Weber, 2024؛ Schwartz, 2023) أن تساعد

أعقبت الجائحة من الحاجة إلى صياغة ميثاق اقتصادي عالمي جديد. ويجب أن يخفف الميثاق المذكور من التحديات الجيواقتصادية والجيوسياسية المتزايدة وأن يساعد البلدان على تجاوز مخاطر النظام التجاري المجزأ وضعف الطلب وأزمة المناخ، وأن يحقق في الوقت ذاته أهداف التنمية المستدامة.

في تخفيف الضغوط المالية وحالات التخلف عن السداد السائدة حالياً في بلدان الجنوب، والتي هي ناجمة بقدر كبير عن ارتفاع أسعار الفائدة في البلدان المتقدمة والانتقال المحتمل إلى بدائل مهندسة أحياناً تحل محل المواد الخام التقليدية. وقد زادت سنوات جائحة كوفيد-19 وحالة عدم الاستقرار التي



- Abe T (2005). The Chinese market for Japanese cotton textile goods. In: Sugihara K, ed., *Japan, China, and the Growth of the Asian International Economy, 1850–1949*. Oxford University Press. New York.
- Aldasoro I, Ehlers T and Eren E (2018). Business models and dollar funding of global banks. BIS Working Papers No 708. Bank for International Settlements.
- Alonso C, Bhojwani T, Hanedar E, Prihardini D, Uña G and Zhabska K (2023). Stacking up benefits: Lessons from India's digital journey. IMF Working Paper 23/78. March. International Monetary Fund.
- Amsden A (2001). *The Rise of 'the Rest': Challenges to the West from Late-Industrializing Economies*. Oxford University Press. New York.
- Appelbaum E and Batt R (2014). *Private Equity at Work: When Wall Street Manages Main Street*. Russell Sage Foundation. New York.
- Azmanova A (2023). Precarity for all. Post-neoliberalism. 29 November. Economic Democracy Initiative.
- Babić M (2023). *The Rise of State Capital: Transforming Markets and International Politics*. Agenda Publishing Limited. Newcastle.
- Babić M, Dixon AD and Fichtner J (2023). Varieties of state capital: What does foreign state-led investment do in a globalized world? *Competition & Change*. 27(5):663–684.
- Baines J (2017). Accumulating through food crisis? Farmers, commodity traders and the distributional politics of financialization. *Review of International Political Economy*. 24(3):497–537.
- Bairoch P and Kozul-Wright R (1996). Globalization myths: Some historical reflections on integration, industrialization and growth in the world economy. Paper prepared for the WIDER Conference on Transnational Corporations and the Global Economy. Kings College.
- Baldwin R and Forslid R (2020). Globotics and development: When manufacturing is jobless and services are tradable. NBER Working Paper No. 26731. National Bureau of Economic Research.
- Bank for International Settlements (2024). Statistical release: BIS international banking statistics and global liquidity indicators at end-December 2023. 30 April.
- Barrowclough D and Deere-Birkbeck C (2022). Transforming the global plastics economy: The role of economic policies in the global governance of plastic pollution. *Social Sciences*. 11(26).
- Beattie A (2024). The protectionist president who's has been good for trade – for now. *Financial Times*. 22 July.
- Berend T and Ránki G (1977). *East Central Europe in the 19th and 20th Centuries*. Akadémiai Kiadó. Budapest.
- Bernard M and Ravenhill J (2011). *Beyond Product Cycles and Flying Geese: Regionalization, Hierarchy, and the Industrialization of East Asia*. Cambridge University Press. Cambridge.
- Blas J (2024). Old king coal remains omnipotent and omnipresent. Bloomberg. 25 July.
- BMI (2023). Oil & Gas Global Capex Outlook. Fitch Group. December.
- Boyer R (1990). *The Regulation School: A Critical Introduction*. Columbia University Press. New York.
- Braun B (2022). Exit, control, and politics: Structural power and corporate governance under asset manager capitalism. *Politics & Society*. 50(4):630–654.
- British Petroleum (2023). *BP Energy Outlook 2023*. London.
- Bruhn D (2014). Global value chains and deep preferential trade agreements: promoting trade at the cost of domestic policy autonomy? German Development Institute Discussion Paper 23/2014.
- Calignano F and Mercurio V (2023). An overview of the impact of additive manufacturing on supply chain, reshoring, and sustainability. *Cleaner Logistics and Supply Chain*. 7.
- Cardoso F and Faletto E (1979). *Dependency and Development in Latin America*. University of California Press. Berkeley.
- Celik S and Isaksson M (2013). Institutional investors as owners: Who are they and what do they do? OECD Corporate Governance Working Papers. Organisation for Economic Co-operation and Development.
- Chandler A (1962). *Strategy and Structure: Chapters in the History of the Industrial Empire*. Harvard University Press. Cambridge.
- Chang JH and Huynh P (2016). ASEAN in transformation. The future of jobs at risk of automation. ILO Working Paper No 9. International Labour Organization.
- Chen S (2024). The fried chicken is in New York. The cashier is in the Philippines. *The New York Times*. 11 April.
- Clapp J and Ruder SL (2020). Precision technologies for agriculture: Digital farming, gene-edited crops, and the politics of sustainability. *Global Environmental Politics*. 20(3):49–69.

تقرير التجارة والتنمية 2024 إعادة التفكير في التنمية في زمن الاستياء

- Clark G (2004). The price history of English agriculture, 1209–1914. In: *Research in Economic History*. Emerald Group. Leeds.
- Collins W and Williamson J (2001). Capital-goods prices and investment, 1870–1950. *The Journal of Economic History*. 61(1):59–94.
- DiMaggio P and Powell W (1983). The iron cage revisited: Institutional isomorphism and collective rationality in organizational fields. *American Sociological Review*. 48(2):147–160.
- Doner RF, Noble GW and Ravenhill J (2021). *The Political Economy of Automotive Industrialization in East Asia*. Oxford University Press. New York.
- Dosi G and Stiglitz J (2013). The role of intellectual property rights in the development process, with some lessons from developed countries: An introduction. LEM Working Paper Series No. 2013/23. Scuola Superiore Sant'Anna, Laboratory of Economics and Management.
- Dunning J (1970). *Studies in International Investment*. George Allen and Unwin. London.
- The Economist* (2024). Will chatbots eat India's IT industry? 9 May.
- Energy Institute (2024). *Statistical Review of World Energy: Production of Coal*. London.
- Engel E (1895). *Die Lebenskosten Belgischer Arbeiter-Familien Früher und Jetzt*. C. Heinrich. Dresden.
- Ernst E, Merola R and Samaan D (2018). The economics of artificial intelligence: Implications for the future of work. ILO Research Paper No 5. International Labour Organization.
- Ernst and Young (2023). Economic contribution of the U[nited] S[tates] private equity sector in 2022.
- Feldman M and Kenney M (2024). *Private Equity and the Demise of the Local*. Cambridge University Press. Cambridge.
- Freeman C (2007). The political economy of the long wave. In: Hodgson G, ed. *The Evolution of Economic Institutions: A Critical Reader*. Edward Elgar. Cheltenham.
- Fröbel F, Heinrichs J and Kreye O (1980). *The New International Division of Labour: Structural Unemployment in Industrialised Countries and Industrialisation in Developing Countries*. Cambridge University Press. Cambridge.
- Gaál N, Nilsson L, Perea JR, Tucci A and Velazquez B (2023). Global trade fragmentation: An EU perspective. Economic brief 075. European Commission, Directorate General for Economic and Financial Affairs.
- Galbraith J (2024). Industrial policy is a nostalgic pipe dream. Project Syndicate. 25 June.
- Garnaut R and Song L, eds. (2006). *The Turning Point in China's Economic Development*. Australian National University Press. Canberra.
- Gereffi G, Humphrey J and Sturgeon T (2005). The governance of global value chains. *Review of International Political Economy*. 12(1):78–104.
- Gerschenkron A (1989). *Bread and Democracy in Germany*. Cornell University Press. Ithaca.
- Glen B and Pinto J (1995). *Capital Market and Developing Country Firms, Finance and Development*. International Monetary Fund. Washington, D.C.
- Haber S (1992). Assessing the obstacles to industrialisation: The Mexican economy, 1830–1940. *Journal of Latin American Studies*. 24(1):1–32.
- Harasty C and Ostermeier M (2020). Population ageing: Alternative measures of dependency and implications for the future of work. ILO Working Paper 5. International Labour Organization.
- Hollveg C (2019). Global value chains and employment in developing economies. In: *Technological Innovation, Supply Chain Trade, and Workers in a Globalized World*. World Trade Organization. Geneva.
- International Energy Agency (2021). *IEA Global Energy Review 2021*. Paris.
- International Energy Agency (2023). *World Energy Outlook 2023*. Paris.
- International Energy Agency (2024a). *Global Critical Minerals Outlook*. Paris.
- International Energy Agency (2024b). *Global EV Outlook 2024*. Paris.
- International Monetary Fund (2023). *World Economic Outlook database*. Available at <https://www.imf.org/en/Publications/WEO/weo-database/2023/October>.
- International Monetary Fund (2024). Coordinated Portfolio Investment Survey. Available at <https://data.imf.org/?sk=b981b4e3-4e58-467e-9b90-9de0c3367363>.
- International Trade Centre (2024a). Trade Map. Available at <https://intracen.org/resources/tools/trade-map>.
- International Trade Centre (2024b). Trade Statistics database. Available at <https://intracen.org/resources/data-and-analysis/trade-statistics#export-of-goods>.
- Jenkins R (1987). *Transnational Corporations and the Latin American Automobile Industry*. MacMillan. London.
- Jones B and Malcorra S (2020). *Competing for Order: Confronting the Long Crisis of Multilateralism*. IE School of Global Public Affairs and The Brookings Institution. Madrid and Washington, D.C.



الفصل الثالث العولمة في منعطف

- Kaiser RW (1979). The Kondratieff cycle: Investment strategy tool or fascinating coincidence? *Financial Analysts Journal*. 35(3):57–66.
- Kaldor N (1996). *Causes of Growth and Stagnation in the World Economy*. Cambridge University Press. Cambridge.
- Kitschelt H (1991). Industrial governance structures, innovation strategies, and the case of Japan: Sectoral or cross-national comparative analysis? *International Organization*. 45(4):453–493.
- Klier T and Rubenstein J (2022). North America's rapidly growing electric vehicle market. Chicago Federal Reserve Bank.
- Kondratieff ND and Stolper WF (1935). The long waves in economic life. *The Review of Economics and Statistics*. 17(6):105–115.
- Langley W and Sandlund W (2024). China exports rise at fastest pace in more than a year. *Financial Times*. 12 July.
- Latham A (1988). From competition to constraint: The international rice trade in the nineteenth and twentieth centuries. *Business and Economic History*. 17:91–102.
- Latham A and Neal L (1983). The international market in rice and wheat, 1868–1914. *The Economic History Review*. 36(2):260–280.
- Lectard P (2023). Manufacturing exports: A virtuous circle of industrialization or a lock-in development pattern? The case of the machinery and textiles sectors. *Structural Change and Economic Dynamics*. 65.
- Lewis W (1954). Economic development with unlimited supplies of labour. *The Manchester School*. 22(2):139–191.
- Lewis W (1970). *Tropical Development*. Northwestern University Press. Evanston.
- Lund S, Manyika J, Woetzel L, Bughin J, Krishnan M, Seong J and Muir M (2019). *Globalization in Transition: The Future of Trade and Value Chains*. McKinsey Global Institute. New York.
- McKinsey Global Institute (2023). *Global Energy Perspective 2023*. New York.
- McKinsey Global Institute (2024). Help wanted: Charting the challenge of tight labor markets in advanced economies. 26 July.
- Medina G and Thomé K (2021). Transparency in global agribusiness: Transforming Brazil's soybean supply chain based on companies' accountability. *Logistics*. 5(3):58–73.
- Milanović B (2016). *Global Inequality: A New Approach for the Age of Globalization*. Harvard University Press. Cambridge.
- Murugaboopathy P and Oguy C (2022). Private equity firms pounce to take companies private. Reuters. 21 July.
- Nowells G (2002). Imperialism and the era of falling prices. *Journal of Post Keynesian Economics*. 25(2):309–329.
- Nurkse R (1952). Growth in underdeveloped countries. *American Economic Review*. 42(2):571–83.
- Onen M, Shin HS and von Peter G (2023). Overcoming original sin: insights from a new dataset. BIS Working Paper #1075. Bank for International Settlements.
- Open Markets Institute (2024). *Rebalancing Europe: A New Economic Agenda for Tackling Monopoly Power*. April.
- Perez C (2002). *Technological Revolutions and Financial Capital: The Dynamics of Bubbles and Golden Ages*. Edward Elgar. Cheltenham.
- Pettis M (2024). Can trade intervention lead to freer trade? Carnegie Endowment for Peace.
- Posen A (2021). Testimony to the Select Committee on Economic Disparity and Fairness in Growth. Peterson Institute for International Economics.
- Prahalad C and Hamel G (1990). The core competence of the corporation. *Harvard Business Review*. 68(3):79–93.
- Prébisch R (1950). *The Economic Development of Latin America and Its Principal Problems*. Economic Commission for Latin America. New York.
- Robinson J (1962). *Economic Philosophy*. Doubleday. New York.
- Rodrik D (2013). Unconditional convergence in manufacturing. *The Quarterly Journal of Economics*. 128(1):165–204.
- Satariano A and Burrows P (2011). Apple's supply-chain secret? Hoard lasers. *Bloomberg Businessweek*.
- Schlingemann F and Stulz R (2022). Have exchange-listed firms become less important for the economy? *Journal of Financial Economics*. 143(2):927–958.



- Schumpeter J (1939). *Business Cycles: A Theoretical, Historical and Statistical Analysis of the Capitalist Process*. Harvard University Press. Cambridge.
- Schumpeter J (1942) *Capitalism, Socialism, Democracy*. Harper and Row. New York.
- Schwartz H (1994). *States Versus Markets: History, Geography, and the Development of the International Political Economy*. St. Martins. New York.
- Schwartz H (2007). Dependency or institutions? Economic geography, causal mechanisms, and logic in the understanding of development. *Studies in Comparative International Development*. 42(1):115–135.
- Schwartz H (2019). *States Versus Markets: Understanding the Global Economy*. Bloomsbury Publishing. London.
- Schwartz H (2023). The NIEO as global Keynesianism. *Progressive International*. 11 January.
- Setser BW, Weilandt M and Baur V (2024). China's record manufacturing surplus. Council on Foreign Relations. 10 March.
- Standard and Poor's Global (2023) *S&P Global Market Intelligence. 2023 Corporate Exploration Strategies*.
- Subramanian A, Kessler M and Properzi E (2023). Trade hyperglobalization is dead. Long live...? Peterson Institute for International Economics Working Paper 23-11. Peterson Institute for International Economics.
- Thirlwall A (2012). Balance of payments constrained growth models: History and overview. In: Soukiazis E and Cerqueira P, eds., *Models of Balance of Payments Constrained Growth: History, Theory and Empirical Evidence*. Palgrave. Basingstoke.
- Thorp R and Bertram G (1978). *Peru, 1890-1977: Growth and Policy in an Open Economy*. Columbia University Press. New York.
- Truxal S (2024). State subsidies and aircraft financing in the EU, USA, and China: a balancing act. *Uniform Law Review*. 29(1).
- Tummino ML, Varesano A, Copani G and Vineis C (2023). A glance at novel materials, from the textile world to environmental remediation. *Journal of Polymers and Environment*. 31:2826–2854.
- UNCTAD (1996). *Trade and Development Report 1996* (United Nations publication. Sales No. E.96.II.D.6. Geneva).
- UNCTAD (1998). *Trade and Development Report 1998: Financial Instability – Growth in Africa* (United Nations publication. Sales No. E.98.II.D.10. Geneva).
- UNCTAD (2002). *Trade and Development Report 2002: Developing Countries in World Trade* (United Nations publication. Sales No. E.02.II.D.2. Geneva).
- UNCTAD (2003). *Trade and Development Report 2003: Capital Accumulation, Growth and Structural Change* (United Nations publication. Sales No. E.03.II.D.7. Geneva).
- UNCTAD (2016). *Trade and Development Report 2016: Structural Transformation for Inclusive and Sustained Growth* (United Nations publication. Sales No. E.16.II.D.5. Geneva).
- UNCTAD (2018). *Trade and Development Report 2018: Power, Platforms and the Free Trade Delusion* (United Nations publication. Sales No. E.18.II.D.7. Geneva).
- UNCTAD (2019). *Trade and Development Report 2019: Financing a Global Green New Deal* (United Nations publication. Sales No. E.19.II.D.15. Geneva).
- UNCTAD (2021a). *State of Commodity Dependence* (United Nations publication. Sales No. E.21.II.D.17. Geneva).
- UNCTAD (2021b). *Trade and Development Report 2021: From Recovery to Resilience: The Development Dimension* (United Nations publication. Sales No. E.22.II.D.1. Geneva).
- UNCTAD (2022). *Trade and Development Report 2022: Development Prospects in a Fractured World* (United Nations publication. Sales No. E.22.II.D.44. Geneva).
- UNCTAD (2023a). *Plastic Pollution: The Pressing Case for Natural and Environmentally Friendly Substitutes to Plastics* (United Nations publication. Sales No. E.23.II.D.11. Geneva and New York).
- UNCTAD (2023b). *Trade: Unlocking Sustainable Strategies for People, Planet and Prosperity* (United Nations publication. Geneva).
- UNCTAD (2023c). *Trade and Development Report 2023: Growth, Debt, and Climate: Realigning the Global Financial Architecture* (United Nations publication. Geneva).
- UNCTAD (2024a). *Digital Economy Report* (United Nations publication, Sales No. E.24.II.D.12. Geneva).
- UNCTAD (2024b). *Global Economic Fracturing and Shifting Investment Patterns. A Diagnostic of 10 FDI Trends* (United Nations publication, Geneva).
- UNCTAD (2024c). *Global Investment Trends Monitor*. 46.
- UNCTAD (2024d). *A World of Debt: A Growing Burden to Global Prosperity* (United Nations publication, Geneva).

الفصل الثالث العولمة في منعطف

- UNCTAD (2024e). *World Investment Report: Investment Facilitation and Digital Governance* (United Nations publication. Sales No. E.24.II.D.11. Geneva).
- Verdoorn P (1980). Verdoorn's law in retrospect: A comment. *The Economic Journal*. 90 (358):382–385.
- Wang Y (2015). The rise of the "shareholding state": Financialization of economic management in China. *Socio-economic Review*. 13(3):603–625.
- Weber I (2024). Stabilizing prices for a new NIEO. *Progressive International*. 24 June.
- World Bank (2020). The potential impact of COVID-19 on GDP and trade. Policy Research Working Paper 9211.
- Yang Z (2023). How did China come to dominate the world of electric cars. *MIT Technology Review*. February.



تقرير التجارة والتنمية 2024

الفصل الرابع

الصعود والتراجع وإعادة التموضع: دروس من بلدان الجنوب

في مطلع القرن الحادي والعشرين، ظهرت الاقتصادات السريعة النمو في بلدان الجنوب باعتبارها محرّكات قوية للنمو الاقتصادي العالمي. وفي عام 2013، بدأ الاقتصاد العالمي منقسماً إلى جنوب صاعد وشمال يعاني من أزمات.

غير أنّ صعود الجنوب كان متفاوتاً وغير مكتمل. وقد أخفت طفرة السلع الأساسية في الفترة 2003-2013 المشاكل الهيكلية والتباين الإقليمي الواسع.

وكانت الصدمات العالمية أيضاً بمثابة اختبار آخر للمرونة الاقتصادية للبلدان ذات الاقتصادات النامية. فطوال جميع الأزمات الاقتصادية الكبرى التي شهدتها السنوات الأربعون الماضية، نما الجنوب بوتيرة أسرع من الشمال، لكنّ فترات الركود اللاحقة كانت تزعم إلى أن تكون أعمق.

ويشير التنوع الإقليمي في بلدان الجنوب تساؤلات حول اتجاه استراتيجيات التنمية ونوعها اليوم. ومع دخول الاقتصاد العالمي في موجة نموّ جديدة، أصبح العديد من الافتراضات السابقة حول نماذج التنمية موضع شك، بينما بدأت تظهر تحديات جديدة.

وقد لا يكون من السهل محاكاة قصص النجاح التي تحققت في تسعينات القرن الماضي في ظلّ دورة السلع الجديدة والانتقال في مجالي الطاقة والتكنولوجيا والأموّلة المتقدّمة وإدراج العنصر الخدماتي في الاقتصادات.



النقاط السياسية الرئيسية

- ◀ على كامل نطاق الاقتصاد الحقيقي والتجارة وسلاسل القيمة العالمية، **للأموال آثار كبيرة في استراتيجيات التكامل.** وفي البلدان النامية، تنزع العلاقة بين الدورات المالية وأسعار السلع الأساسية إلى الظهور جلياً.
- ◀ **يُشكّل تدير شؤون توسيع الصناعات الاستخراجية وأموالها تحدياً رئيسياً للبلدان المصدرة للسلع الأساسية** في خضمّ الانتقال في مجال الطاقة وموجة النموّ الجديدة.
- ◀ **يتطلّب ضمان المرونة الاقتصادية تنسيق السياسات،** وذلك بطرائق من بينها رصد البصمة الاقتصادية للشركات المتعدّدة الجنسيات ونشر البيانات ذات الصلة.
- ◀ **يتطلّب إيجاد مسارات جديدة للتنمية الناجحة إعادة تقييم دورة السلع الأساسية ووضع سياسات لتحقيق التنويع وإعادة التوزيع.**
- ◀ **يجب أن يكون تحقيق التوازن بين نموّ القطاعات الاستخراجية والأموال في صميم** اهتمام صانعي السياسات في جميع بلدان الجنوب.



ألف- مقدمة

لقد أثمرت السنوات الأولى من الألفية الجديدة المعجم السياسي الدولي إثراء كبيراً. وفي عام 2001، صاغ جيم أونيل، الخبير الاقتصادي لدى غولدمان ساكس، مصطلح "بريكس" لتصنيف الاقتصادات الناشئة التي هي البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا باعتبارها فئة أصول.

أو أصيبت تلك البلدان بالركود. وكشفت نهاية دورة السلع الأساسية عن وجود اختلافات هيكلية مستمرة بين اقتصادات أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وقد أدت أزمتان كبيرتان، هما الأزمة المالية العالمية وجائحة كوفيد-19، بالإضافة إلى التكاليف المستمرة الناجمة عن تعيُّر المناخ، إلى تراجع بلدان الجنوب منذ الفترة 2013-2014.

وهذا المسار بارز بشكل خاص في أفريقيا، وهي المنطقة التي كثيراً ما يُنظر إليها على أنها تُبشِّر بتطور بلدان الجنوب بشكل أعم (انظر الفرع باء). ففي أعقاب الأزمة الاقتصادية العميقة التي استمرت في الربع الأخير من القرن العشرين، شهدت أفريقيا منعطفاً منذ عام 2000 تقريباً. وأدّى تعمق التكامل الاقتصادي الدولي إلى نمو قوي وتفاؤل عام بشأن آفاق التنمية في القارة. ومع ذلك، يشير النمو المنخفض منذ عام 2014 والتحديات الاقتصادية والسياسية المستمرة إلى أنّ الاقتصادات الأفريقية لم تشهد تحولاً هيكلياً أثناء سنوات "أفريقيا الصاعدة". ومنذ عام 2014، أدت الصدمات الخارجية، ومن بينها الجائحة والنزاعات والديون والأزمات المناخية، إلى تقييد آفاق التنمية في أفريقيا.

فهل هذا يعني أنّ بلدان الجنوب بلغت الذروة كقوة اقتصادية على الصعيد العالمي؟

وهل تستطيع هذه البلدان تجاوز التباين في اقتصاداتها الكلية من أجل صياغة ومتابعة خطة مشتركة لإصلاح الهيكل الاقتصادي العالمي؟ وما هي الأولويات والتحديات الرئيسية التي تواجهها اقتصادات الجنوب في المنعطف الحالي للعولمة؟

هذا الفصل يستكشف هذه الأسئلة. فالفرع باء يبحث في الدروس الرئيسية المستفادة من الصعود الأولي لبلدان الجنوب في الفترة الممتدة من عام 2003 إلى عام 2013. والفرع جيم يبحث تحديّات السياسات الحالية المرتبطة باستمرار أمولة الصناعات الاستخراجية.

وفي عام 2009، عقدت مجموعة البريكس قمتها الافتتاحية وبدأت في إصدار مواقفها رسمياً بشأن بعض القضايا الرئيسية للحكومة الاقتصادية العالمية والأولويات الاقتصادية لبلدان المجموعة (The Economist, 2024).

وقد ظهرت فكرة صعود بلدان الجنوب في مطلع القرن الحادي والعشرين، وهي تشير إلى الاقتصادات السريعة النمو في أفريقيا وشرق آسيا وجنوب شرقها وأمريكا اللاتينية. وكان ذلك إيذاناً بظهورها باعتبارها محرّكات جديدة وقوية للنمو الاقتصادي العالمي. غير أنّ وجهات النظر تباينت حول هذه الظاهرة. فقد رأى كثيرون علامات للتقارب الاقتصادي بين الشمال والجنوب، مشيرين إلى حدوث تحول في الثروة العالمية نحو الأسواق الناشئة (OECD, 2014). ومع ذلك، ساهمت معدّلات النمو الاقتصادي المرتفعة في المناطق النامية، ولا سيما مرونتها الظاهرية أمام الأزمة المالية العالمية التي حدثت في الفترة الممتدة بين عامي 2007 و2009، في فرضية "الانفصال" بين الشمال والجنوب.

وفي عام 2013، بدت حالة الاقتصاد العالمي وكأنها قصة عالمين. فأما العالم الأول، فهو الجنوب الذي عاد إلى الواجهة، وهو ما يتجلى بوضوح في بلدان مثل الصين والهند. وقد اتّسمت هذه العودة بتقدّم التنمية البشرية وقوّة النمو وسرعة الحدّ من الفقر. وأما العالم الثاني فهو الشمال الذي تعصف به الأزمات، حيث فرضت سياسات التقشّف والركود مصاعب على ملايين العاطلين عن العمل وضغطت على التعاقدات الاجتماعية (UNDP, 2013).

ولكن، سرعان ما اتّضح أنّ صعود الجنوب لن يستمرّ إلى ما بعد الطفرة في أسعار السلع الأساسية التي شهدتها الفترة 2003-2013 (UNCTAD, 2018). فبعد أن بلغت أسعار السلع الأساسية العالمية ذروتها، تراجع العديد من البلدان النامية، ولا سيما البلدان المصدّرة للسلع الأساسية، إلى مسارات نمو منخفضة



في عام 2013، بدا الاقتصاد العالمي وكأنه قصة عالمين: الجنوب الذي عاد إلى الواجهة والشمال الذي يعاني من أزمات.

باء- بلدان الجنوب: صعود الفكرة وفكرة الصعود

1- القوى الكامنة وراء المفهوم

اقتصادات بلدان الجنوب النامي، مثل سنغافورة، هي نفسها بلداناً غنية (Mold, 2023).

وفي إطار أوسع، من الصعب تجاهل الصعود التاريخي للجنوب منذ منتصف القرن العشرين، فضلاً عن القدرات الاقتصادية الهائلة للبلدان النامية. وفي سبعينات القرن العشرين، استطاعت الاقتصادات النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبية مجتمعةً أن تستأثر بما يقلُّ قليلاً عن 17 في المائة من إجمالي الدخل العالمي. وبحلول عام 2022، ارتفع هذا الرقم إلى ما يقرب من 40 في المائة، حيث بلغت النسبة التي استأثرت بها البلدان النامية في آسيا بما قدره 31 في المائة (الشكل 1-4).

إنَّ تعبير "بلدان الجنوب"، على الرغم من تاريخه الذي يعود إلى ستينات القرن العشرين، ظلَّ بالأحرى غامضاً. فهذا الجنوب لا يمكن تحديد مساحته بوضوح على الخريطة، وهو يضمُّ مناطق وبلداناً ذات تواريخ وثقافات وأنظمة سياسية واقتصادية متنوّعة. وهو غالباً ما يشير إلى صعود بلدان منفردة وليس إلى مجموعة متلاحمة (The Economist, 2024). ولم تكن الحدود بين الشمال والجنوب ثابتة تاريخياً، فقد أصبحت بعض

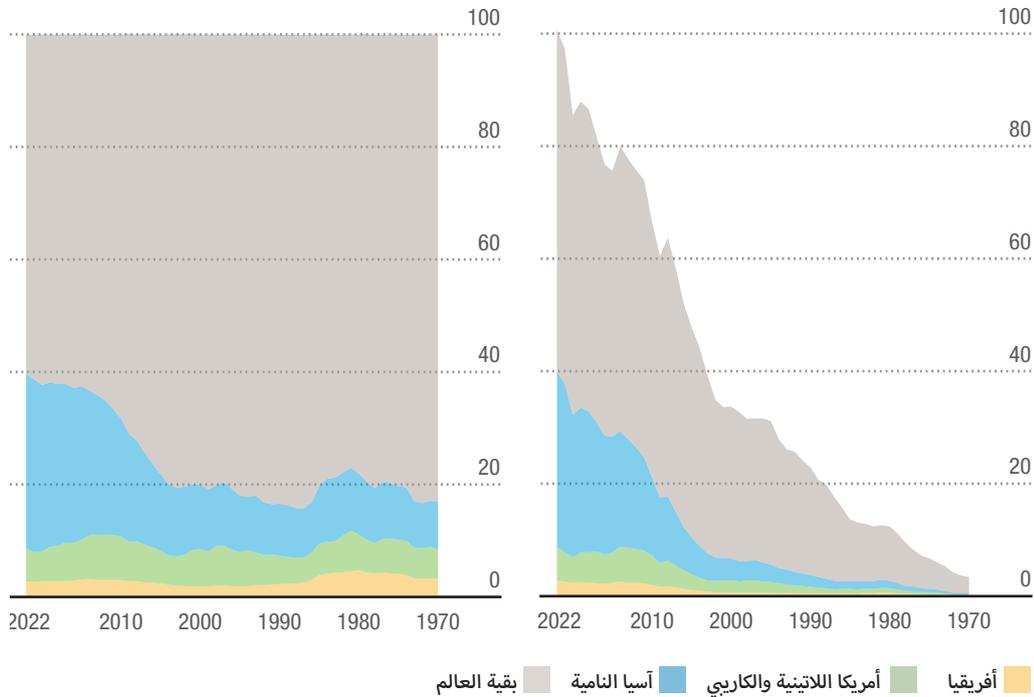
الشكل 1-4

صعود بلدان الجنوب أدّى إلى زيادة الثروة، ولكن في آسيا في المقام الأول

الدخل القومي الإجمالي، حسب المنطقة

ألف- تريليونات الدولارات

باء- النسبة المئوية



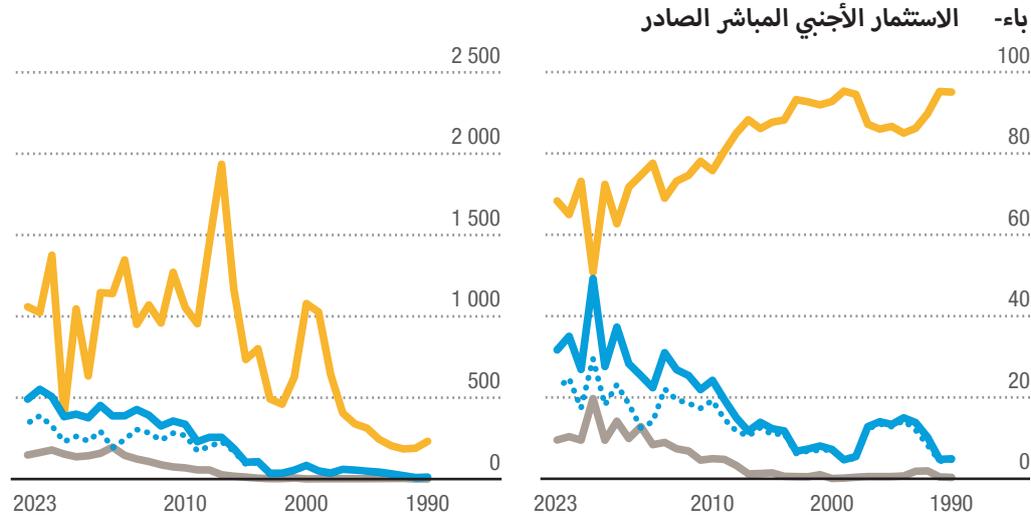
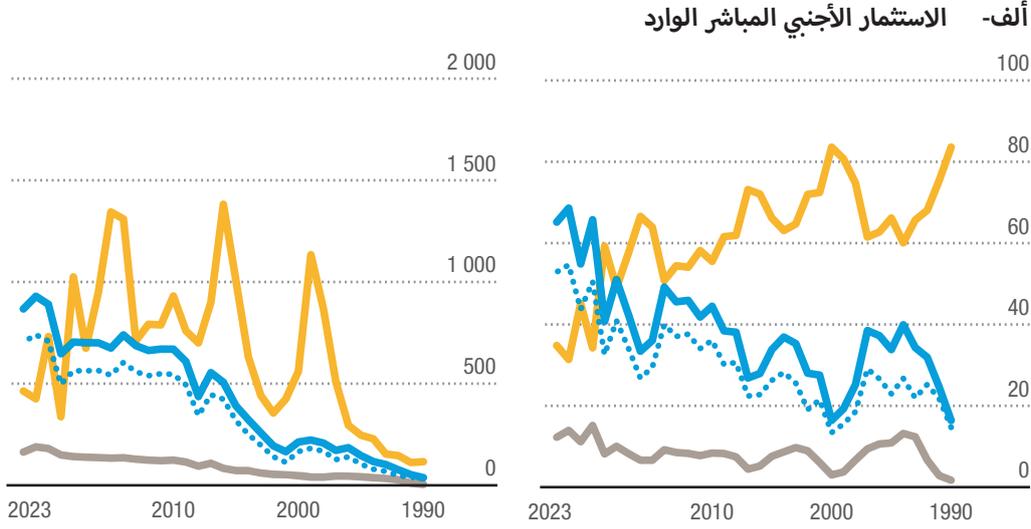
المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى قاعدة بيانات المجاميع الرئيسية للحسابات القومية، شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة.

الشكل 2-4

بلدان الجنوب تستأثر بما يزيد على 65 في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد

حصة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مناطق مختارة

الصين — الاقتصادات المتقدمة — الاقتصادات النامية — الاقتصادات النامية، باستثناء الصين



المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية.

حصة التجارة فيما بين بلدان الشمال 39 في المائة⁽²⁷⁾. وتستقبل بلدان الجنوب الآن أكثر من 65 في المائة من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، بعد أن كان 16 في المائة في عام 1990. وفيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر الصادر، فإنه يمثل 32 في المائة من الإجمالي، مسجلاً بذلك ارتفاعاً بعد أن كان يبلغ 5 في المائة فقط في عام 1990 (UNCTAD, 2024c).

واليوم، تشكّل بلدان الجنوب قرابة 40 في المائة من الناتج الإجمالي العالمي وتضمّ ما يقرب من 85 في المائة من سكان العالم.

كما أنّ أكبر ممرّ تجاريّ ثنائيّ اليوم هو ذلك الذي يمتدّ بين الصين والولايات المتحدة. وتُظهر بيانات الأونكتاد أنّ تجارة البضائع فيما بين بلدان الجنوب تتمثّل قرابة 23 في المائة من التجارة العالمية؛ وتبلغ

تجارة البضائع فيما بين بلدان الجنوب تمثّل قرابة 23 في المائة من التجارة العالمية؛ وتمثّل هذه التجارة فيما بين بلدان الشمال 39 في المائة.

(27) انظر <https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.IntraTrade>

علامة مرجعية، انُفقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أن أهداف التنمية المستدامة، التي اعتمدت بعد الأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي أن تنطبق على جميع البلدان، بغض النظر عن وضعها الإنمائي.

وأدت جائحة كوفيد-19 والأزمات المتتالية التي عقبها إلى تعميق الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وبالتزامن مع ذلك، عززت المخاطر السياسية والأمنية التي ظهرت من جديد المفهوم الجماعي للاقتصادات النامية باعتبارها بلدان الجنوب. ومع أن المنشورات الأكاديمية استخدمت هذا المفهوم منذ الفترة 2008-2009، إلا أن استخدامه في مجال السياسات العالمية لم ينتشر إلا في العامين الماضيين. ومنذ عام 2023، ظهرت إشارات إلى بلدان الجنوب في الوثائق الرسمية لمؤتمرات قمة مجموعة العشرين ومجموعة السبع ومجموعة البريكس. وفي كانون الثاني/يناير 2024، أُدرج هذا المصطلح في الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الجنوب الثالث الذي عُقد في كمبالا، أوغندا. وللمرة الأولى، انُفقت 134 دولة عضواً في مجموعة الـ 77 بشكل جماعي على جعل "بلدان الجنوب أكثر تأثيراً وعلى قدم المساواة مع غيرها في الساحة الدولية وفي وضع يُمكّنها من التعاون مع جميع الشركاء على نحو يعود بالمنفعة المتبادلة" (Group of 77, 2024).

وباختصار، وعلى الرغم من أن عدم وجود "مختصر بديل للسياسيين والصحفيين" (Nye, 2023) كان عاملاً وراء اعتماد مصطلح بلدان الجنوب في اللغة الدارجة للسياسة الدولية، إلا أن تعميمه على مدى العقدين الماضيين يعكس عنصر الهوية المشتركة والقدرات الاقتصادية والتحديات المشتركة بين البلدان النامية.

أمّا المنعطف الراهن في التكامل الاقتصادي العالمي فيتمثل في اختبار بلدان الجنوب بشكل فردي وجماعي. ولفهم السبب، يستكشف الفرع التالي الدروس السياسية الرئيسية المستفادة من الفترة الأولى من صعود بلدان الجنوب.

في ضوء هذا الصعود الاقتصادي ووسط تصاعد التوترات الجيوسياسية منذ عام 2022، استعادت تسمية بلدان الجنوب مكانتها البارزة في المصطلحات السياسية. وقد استخدمها القادة في الصين وفرنسا والهند والولايات المتحدة الأمريكية بوتيرة متزايدة (The Economist, 2024).

وللحديث الحالي عن بلدان الجنوب سوابق تاريخية. ويُعتَقَد على نطاق واسع أن كارل أوجيلسي، وهو كاتب وناشط يساري في الولايات المتحدة، هو أول من استخدم هذا التعبير في عام 1969، عندما أشار إلى أن "هيمنة بلدان الشمال على بلدان الجنوب... [قد] تركزت... مما أوجد نظاماً اجتماعياً لا يطاق" (Ogelsby, 1969). ومع أن تعبير "بلدان الجنوب" لم يكن تعريفاً دقيقاً لتجمّع سياسي في ذلك الوقت، إلا أنه أصبح مصطلحاً شاملاً للبلدان التي توجد خارج الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة.

فخلال الحرب الباردة، كان مصطلح "العالم الثالث" و"بلدان عدم الانحياز" يُستعملان تبادلياً في وسائل الإعلام والدوائر السياسية والأوساط الأكاديمية عندما كان المعلقون يشيرون إلى التحالفات السياسية والموقف الأمني لبلدان الجنوب. وفي المناقشات الأكثر تخصصاً حول المسائل الاقتصادية والإنمائية، استُخدمت على نطاق واسع مفاهيم من قبيل "البلدان الأقل نمواً"⁽²⁸⁾ أو "البلدان النامية"⁽²⁹⁾. ومنذ نهاية الحرب الباردة، أصبحت ثنائية البلدان النامية - المتقدمة منتشرة على نطاق واسع، بل وأصبحت سائدة في الدبلوماسية المتعددة الأطراف. وفي عام 2000، أطلقت الأمم المتحدة الأهداف الإنمائية للألفية التي ركزت على ثمانية تحديات إنمائية للبلدان النامية.

لكن السياق العالمي استمر في التطور، وأتى العقد الماضي بمراجعاته الخاصة لمفردات السياسة المتعددة الأطراف. وأثارت تداعيات الأزمة المالية العالمية، والصعود الاقتصادي للبلدان النامية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وتطور مجموعة البريكس وغيرها من الاقتصادات الناشئة تساؤلات، وخاصة في الشمال، حول أهمية التمييز بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وفي عام 2015، عندما اعتمدت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي مثلت

(28) قرار الجمعية العامة 1710 (د-16) بشأن عقد التنمية الأول.

(29) قرار الجمعية العامة 1995 (د-19) بشأن إنشاء الأونكتاد وقرار الجمعية العامة 3201 (د-6) بشأن النظام الاقتصادي الدولي الجديد.

2- خرافة الانفصال

أو أكثر منها. وهي، بعد أن تخلّصت من تداعيات الركود العالمي، بدأت تتعافى "بجرعة صحية من اليقين والرّخم" (4: Abiad et al., 2012). وإجمالاً، لاحظ البنك الدولي (2018) أنّ الاقتصادات النامية "تمكّنت من تدبّر أمرها أثناء الركود العالمي بشكل جيّد نسبياً، ولا سيما تلك التي كانت أقل اعتماداً على التجارة والتمويل الخارجيين، وتلك التي كانت تتمتع بأسس اقتصادية قوية قبل الأزمة". ويرى العديد من المعلقين أنّ المرونة النسبية في مواجهة الصدمة المالية في الاقتصادات النامية كانت علامة مهمّة على تراجع قوة الولايات المتحدة وصعود عالم ما بعد الولايات المتحدة (Zakaria, 2008)⁽³⁰⁾.

غير أنّ نظرية الانفصال لم تصمد أمام اختبار الزمن. فالقدرة على التكيّف مع الأزمات في جميع بلدان الجنوب كانت مؤقتة. وسرعان ما اتّضح أنّ مفهوم "الجنوب الصاعد"، الذي هو مفهوم شامل، أخفى اختلافات شاسعة في التجارب الإقليمية للركود العالمي. وقد اضطرت بلدان نامية عديدة إلى توفير حزم إنقاذ لتعزيز أنظمتها المالية و/أو تنفيذ سياسة نقدية تيسيرية (UNCTAD, 2010).

ومثلت أزمة الأعوام 2007-2009 أوج فترة شهدت تقلباً شديداً في أسعار السلع الأساسية وأسعار الصرف، مما زاد من حالة عدم اليقين وعزّز حلقة مُفرّعة من انخفاض التدفّقات التجارية والاستثمارات. وأدّى ارتفاع أسعار الغذاء والوقود حتى منتصف عام 2008 إلى جعل البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى المستوردة للغذاء والنفط تشكو من ضغط شديد، مما أدّى إلى استنزاف احتياطات النقد الأجنبي وتسبّب في صعوبة دفع ثمن الواردات والحفاظ على النمو. وبينما استفادت البلدان المصدّرة للنفط من ارتفاع الإيرادات، إلا أنّ الازدهار والركود ساهما في تقلب الإنتاج، مما أدّى إلى تشييط الاستثمارات في القدرة الإنتاجية الطويلة الأجل (Allen and Giovanetti, 2011).

وكما استنتج الأونكتاد في ذلك الوقت، أظهرت أزمة الفترة 2007-2009 أنّ اعتماد اقتصادات الأسواق الناشئة سياسات اقتصاد كلي حذرة ومراكمتها لاحتياطات العملات الأجنبية "لم تكن كافية لتحسينها من المخاطر النظمية المتأصلة في العولمة المالية" (UNCTAD, 2010). وحتى "الصعود" في حد ذاته كان متفاوتاً وغير مكتمل، حيث أخفى ازدهار السلع الأساسية

في مطلع القرن الحادي والعشرين، استندت التوقّعات بشأن الصعود التاريخي لاقتصادات بلدان الجنوب إلى ارتفاع معدّلات النمو في الصين وغيرها من الاقتصادات النامية. وقد تعرّزت تلك التوقّعات بشكل أكبر بسبب المرونة التي أظهرتها بلدان العالم النامي إزاء الأزمة المالية التي حدثت في الفترة 2007-2009. وكانت هذه المرونة لافتة إلى درجة أنه في الأيام الأولى من الأزمة المالية العالمية، كان من المتوقّع على نطاق واسع أن "ينفصل" النمو في الجنوب عن الصعوبات التي تواجه الاقتصادات المتقدّمة (Akyuz, 2012). فمع تباطؤ الاقتصادات المتقدّمة بسبب الضغوط التي أحدثتها سياسات التقشّف والمديونية، بدا أنّ المرونة المالية ومواقف الاحتياطي القوية تبشّر بنمو قويّ في المستقبل فيما يخص معظم بلدان العالم النامي.

واستندت نظرية انفصال بلدان الجنوب عن بلدان الشمال إلى عدّة حجج. فأولاً، كانت طبيعة أزمة الفترة 2007-2009 متميّزة تماماً. فعلى عكس الأزمات السابقة التي شهدتها العالم النامي في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، شكّلت الأزمة المالية العالمية "ضائقة ائتمانية شديدة في بلدان شمال الأطلسي" (Tooze, Nesvetailova and Palan, 2008). أو "أزمة ديون في العالم الأول" (Wade, 2008). وتركّزت الأزمة المالية الحادّة على قطاع من سوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة، ثم امتدّت إلى الأنظمة المصرفية في أوروبا وكشفت مشاكل، من بينها ضخامة النظام المصرفي الموازي وغير الخاضع للوائح تنظيمية الذي كان له دور محوري في انتقال المخاطر النظامية. وهذه الأزمة الجديدة وغير المتوقّعة إلى حدّ كبير التي هي من "النوع المذكور في نظرية مينسكي" في الاقتصادات المؤمّولة جدّاً كان لها في البداية، فيما يبدو، تأثير غير متناسب في البلدان المتقدّمة وتأثير محدود بقدر أكبر في البلدان النامية، حيث كانت الوساطة المالية غير المصرفية والروابط الائتمانية أقلّ تقدّماً (Griffiths-Jones and Ocampo, Whalen, 2007).

ولم تنج بلدان الجنوب من وطأة الصدمة فحسب، بل إنّ العديد منها شهد أيضاً خلال الفترة 2010-2011 نمواً بمعدّلات مماثلة لما قبل الأزمة

في بداية الأزمة المالية العالمية التي شهدتها الفترة 2007-2009، كان يُعتقَد على نطاق واسع أنّ النمو في بلدان الجنوب قد "انفصل" عن الشمال الذي يعاني من الأزمة.

كان يُنظر إلى مرونة الاقتصادات النامية في مواجهة الصدمة المالية الخارجية في الفترة 2007-2009 على أنها تبشّر بظهور عالم ما بعد الولايات المتحدة.

(30) الشمال هو في الواقع أكثر مرونة وصموداً أمام الأزمات، ولا سيما في الأمدن المتوسط والطويل.

الفصل الرابع

الصعود والتراجع وإعادة التوضع: دروس من بلدان الجنوب

المتقدّمة (2,3 في المائة) بما قدره 4,4 نقاط مئوية. وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية، أي في الفترة الممتدة من عام 2008 إلى عام 2019، انخفض متوسط النمو في كل من البلدان النامية (5,0 في المائة) والبلدان المتقدّمة (1,5 في المائة)، ولكنّ الفجوة تقلّصت إلى 3,5 نقاط مئوية. وبعد صدمة جائحة كوفيد-19، في الفترة الممتدة من عام 2020 إلى عام 2023، زاد تقلّص الفجوة لتصل إلى 1,9 نقطة مئوية (5,1 في المائة لدى البلدان النامية و3,2 في المائة لدى البلدان المتقدّمة).

وكما هو مبين في الشكل 3-4، بدأ النمو، منذ الأزمة المالية العالمية، يتقارب تدريجياً بين بلدان الجنوب والشمال، على الرغم من أنّ بلدان الجنوب يُفترض أنّ لديها إمكانات نموّ أكبر. وهذا يتوافق مع نمط سابق. ففي السنوات الأربعين الماضية، كشفت الأزمات الاقتصادية الخمس الكبرى (أزمة الديون في أمريكا اللاتينية عام 1982، وأزمة البيسو المكسيكي عام 1994، والأزمة المالية الآسيوية عام 1997، والأزمة المالية العالمية في الفترة 2007-2009، وصدمة جائحة كوفيد-19 في الفترة 2020-2022) عن اتجاه مماثل: فقد سجّلت بلدان الجنوب نموّاً بوتيرة أسرع من بلدان الشمال، لكنّ الركود اللاحق كان بالأحرى أعمق في بلدان الجنوب واستغرق تعافي الاقتصادات هناك وقتاً أطول.

في الفترة 2003-2013 مشاكل هيكلية وتبايناً إقليمياً شاسعاً (UNCTAD, 2018).

وبالإضافة إلى ذلك، وهذا هو المهم، اختلفت البلدان المتقدّمة والنامية في درجة الحيز السياسي المتاح لها لابتكار تدابير للتصدّي للريبة العالمية. ففي العديد من البلدان النامية، كانت أزمة كوفيد-19 مسبقة بمستويات عالية من الديون. وبلغ الدّين العالمي في عام 2019 نسبة قياسية قدرها 233 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغ الدين الحكومي نسبة تاريخية قدرها 84 في المائة. وبلغ إجمالي ديون البلدان النامية نسبة قدرها 180 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وقد تصدّرتها الديون الخاصة التي ارتفعت إلى 126 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وكانت أربعة أحماس البلدان النامية تشكو من ديون داخلية وخارجية أعلى مما كانت عليه في عام 2010 (Kose et al., 2021).

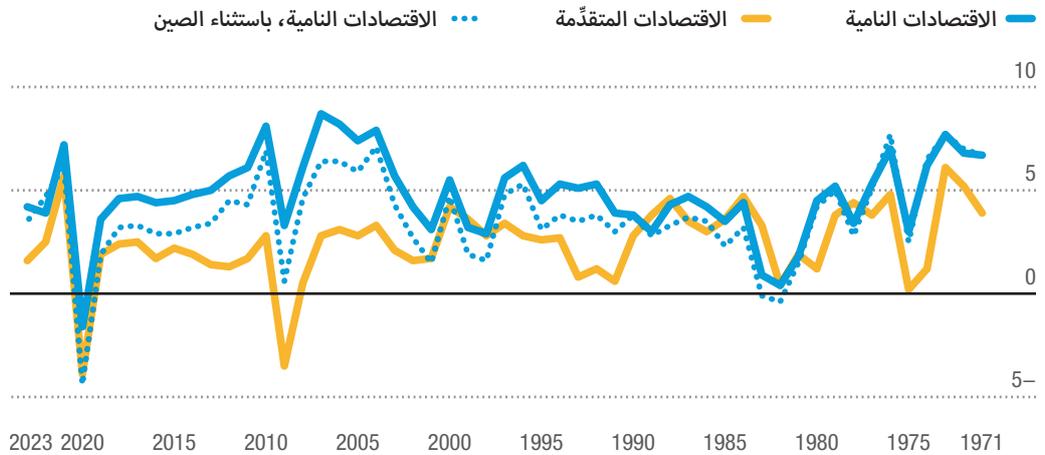
وعموماً، كان تأثير الأزمة المالية العالمية في بلدان الجنوب، وإن لم يحدث فوراً، أكثر حدة من تأثيرها في بلدان الشمال لأنها غيّرت جوهرياً مسار النموّ (الشكل 3-4). ففي الفترة الممتدة من عام 2001 إلى عام 2008، بلغ متوسط النموّ السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قرابة 6,7 في المائة لدى البلدان النامية، متجاوزاً بذلك متوسط ذلك النموّ لدى البلدان

أثناء جميع الأزمات الاقتصادية الكبرى التي حدثت في السنوات الأربعين الماضية، سجّلت بلدان الجنوب نموّاً بوتيرة أسرع من الشمال، لكنّ فترات الركود اللاحقة كانت بالأحرى أعمق واستغرق التعافي هناك وقتاً أطول.

الشكل 3-4

النمو يتراجع في جميع المجالات أثناء الأزمات، وقد كان للأزمة المالية العالمية وأزمة كوفيد-19 آثار دائمة

معدّلات النموّ الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (النسبة المئوية)



المصدر: قاعدة بيانات الأوتكتاد الإحصائية والجدول 1-1.

على صادرات السلع الأساسية من أفريقيا وأمريكا اللاتينية. وفي الفترة الممتدة من عام 1980 إلى عام 2009، زاد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصادات الآسيوية 7,5 أضعاف مقارنة بـ 3 أضعاف فقط فيما يتعلق بالاقتصاد العالمي. وسجل متوسط الدخل العالمي زيادة أقل بقليل من الضعف (Lee and Hong, 2010).

وانطلق الصعود الاقتصادي في آسيا بسبب عوامل هيكلية، وخاصة بسبب النمو في تراكم رأس المال. وعلى الرغم من أن مساهمة اليد العاملة والتعليم وإجمالي إنتاجية العوامل كانت كلها إيجابية بشكل عام، إلا أن مساهماتها في نمو الناتج المحلي الإجمالي كانت أكثر اعتدالاً (Lee and Hong, 2010). وقد شجعت سياسات التحول الهيكلي، ومن بينها التحول من الزراعة إلى الصناعة والخدمات، والتحريك المستمر داخل قطاع التصنيع نحو منتجات ذات قيمة مضافة أعلى، على تحويل وجهة الموارد من القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة إلى القطاعات ذات الإنتاجية العالية (IMF, 2006). ومنذ تسعينات القرن الماضي إلى عشرينات هذا القرن، أصبحت آسيا المركز الرئيسي للمعالجة والتصنيع والتجميع في العالم. فقد ارتفعت القيمة المضافة لقطاع التصنيع من 29 إلى 53 في المائة من إجمالي القيمة المضافة العالمية في الفترة الممتدة من عام 1992 إلى عام 2021 (McKinsey Global Institute, 2023).

أما العامل الثابت الرئيسي الثاني في نمو آسيا فقد تمثل في مستوى التكامل الإقليمي الذي لا مثيل له، والذي تقدّم باطراد على مدى السنوات الـ 15 الماضية (ADB, 2023a: xvi). ونظراً لأنّ صدمة جائحة كوفيد-19 شكّلت تحدياً للخدمات اللوجستية وسلاسل التوريد وتوافر اليد العاملة، فقد انخفضت مستويات الاستهلاك والاستثمار (ADB, 2023b). ومع ذلك، حتى أثناء الجائحة وعلى الرغم من التوتّرات التجارية، صمدت التجارة الإقليمية. وحدث عقب الانكماش الحادّ في سلاسل القيمة العالمية في عام 2020 انتعاشٌ سريع في عام 2021. ويبين الشكل 4-4 ديناميات هياكل التصدير لأكبر اقتصادين في المنطقة، وهما الصين والهند.

ويضيف سياق الاقتصاد الكلي العالمي المتغير اليوم فارقاً دقيقاً آخر مثيراً للقلق إلى هذا النمط العام. ففي أعقاب الجائحة، بدأ النمو العالمي يستقرّ على معدّلات لا تكفي البلدان النامية لكي تتصدّى للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجهها.

3- التراجع: التركة المتباينة التي خلّفتها طفرة السلع الأساسية في الفترة 2003-2013

كانت طفرة السلع الأساسية في الفترة 2003-2013 واسعة النطاق، وشملت الطلب المتزايد على الطاقة والمعادن والأغذية. وخلافاً للطفرة السابقة، شملت هذه الطفرة أسعار السلع الأساسية أيضاً (على سبيل المثال 47: IMF, 2011).

وقد كان لدورة السلع الأساسية تأثير مختلف في المناطق الرئيسية الثلاث لبلدان الجنوب، مما كشف عن وجود تباينات على مستوى الاقتصاد الكلي والمؤسسات والهيكل. ففي آسيا، أدّى الطلب القوي على السلع الأساسية إلى أداء اقتصادي كلي غير مسبق لمعظم مصدري السلع الأساسية (OECD, 2014). أما في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، فقد أعاقت الطفرة التنوع الاقتصادي⁽³¹⁾.

وكشفت الطفرة عن اختلافات كبيرة في التحول الاقتصادي، وهي: نجاحها في شرق آسيا؛ وتحسّن أسس الاقتصاد الكلي في بعض الاقتصادات في أمريكا اللاتينية؛ وغياب التحوّلات الهيكلية في القطاعات غير الاستخراجية في أفريقيا.

آسيا

كان الطلب القوي على السلع الأساسية من الاقتصادات الآسيوية تقوده في المقام الأول الصين التي حققت نمواً سريعاً في الفترة الممتدة من عام 1978 إلى عام 2017 (9,5 في المائة سنوياً في المتوسط).

وهي قد قدّمت، بعد عام 2001 على وجه الخصوص، دفعة كبيرة لدورة السلع الأساسية 2003-2013. وأصبحت المنطقة مصدراً رئيسياً للطلب

النمو العالمي بدأ
يستقرّ على معدّلات
لا تكفي البلدان
النامية لمواجهة
التحديات الاقتصادية
والاجتماعية والبيئية.

طفرة السلع الأساسية
في الفترة 2003-2013
كشفت عن تحوّلات
هيكلية ناجحة في
شرق آسيا، واستقرار
لاقتصاد الكلي في
أمريكا اللاتينية، وغياب
للتحوّلات الهيكلية في
أفريقيا.

(31) تمت حصة آسيا من الناتج الإجمالي العالمي بما قدره 20 نقطة مئوية في السنوات الخمسين الماضية، في حين ظلت حصّة أمريكا اللاتينية وأفريقيا دون تعبير يُذكر، إذ ظلت تبلغ قرابة 5 في المائة. وهذا يدل على أنه، بينما بدأت بلدان الجنوب ككل تلحق بركب بلدان الشمال، فإنّ مناطق الجنوب لا تشارك كلها بالطريقة نفسها (Fernandez et al., 2022).

الفصل الرابع

الصعود والتراجع وإعادة التموّج: دروس من بلدان الجنوب

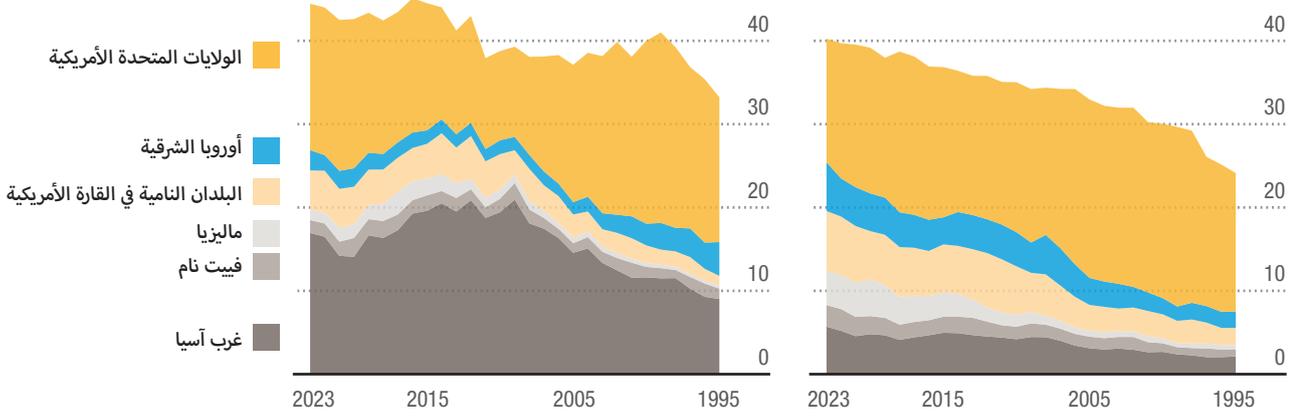
الشكل 4-4

نمو الصادرات وثباتها حتى أثناء الأزمات في الاقتصاديين القويين في المنطقة

الصادرات إلى مناطق مختارة
(النسبة المئوية)

A. Exports from China

B. Exports from India



المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية.

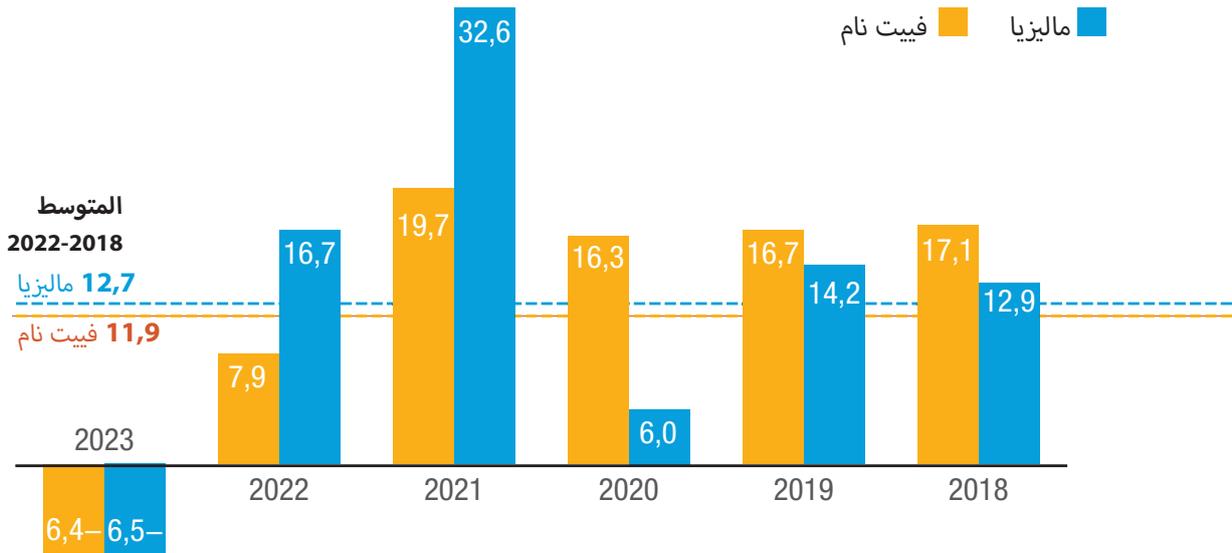
الصين وفيت نام في الفترة الممتدة من عام 2018 إلى عام 2022 نموًا قدره 12 في المائة سنويًا، وبين الصين وماليزيا نموًا قدره 13 في المائة تقريبًا (الشكل 4-5).

وقد ساعدت التجارة فيما بين بلدان المنطقة في الحفاظ على مرونة الاقتصادات في آسيا خلال الجائحة. فعلى سبيل المثال، سجّلت التجارة بين

الشكل 5-4

ازدهار التجارة فيما بين بلدان المنطقة عزّز المرونة والقدرة على الصمود أثناء الجائحة

معدّلات النموّ في تجارة الصين مع فيت نام وماليزيا
(النسبة المئوية)



المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية.

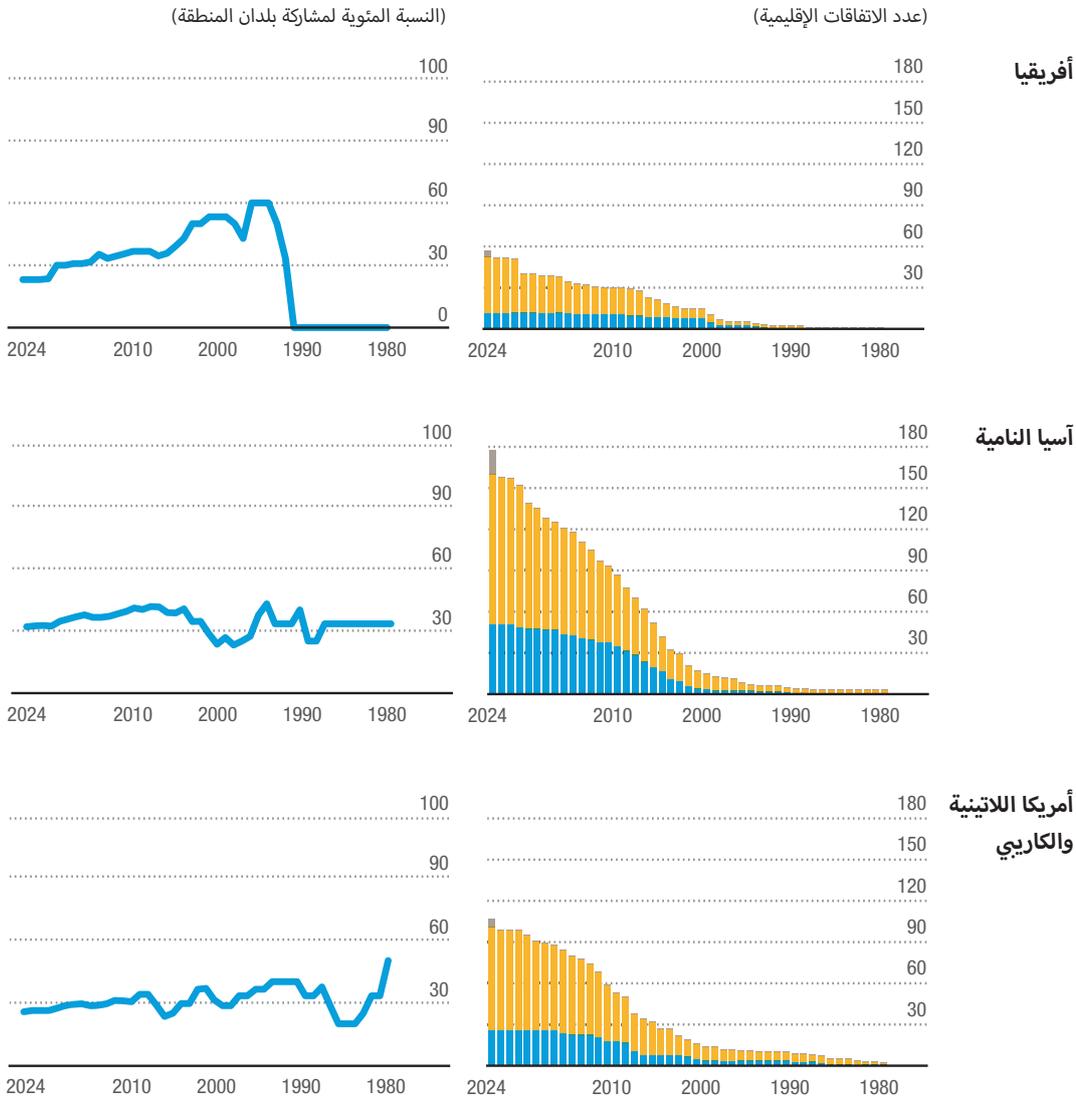
مشاركة الاقتصادات الآسيوية النامية في اتفاقات التجارة فيما بين بلدان المنطقة قد نمت تدريجياً منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، وهي أعلى بكثير من المعدلات التي سُجّلت في أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

ويشكّل التكامل التجاري قوّة مستمرّة للاقتصادات الآسيوية بقدر ما تنطوي اتفاقات التجارة الإقليمية على إمكانية التخفيف من اضطرابات سلسلة التوريد (ADB, 2023a: 10). ويوضّح الشكل 6-4 أنّ

الشكل 6-4

بلدان في آسيا تشارك في المزيد من الاتفاقات التجارية الإقليمية، مما يخفّف من حدّة الاضطرابات عند تعثّر سلاسل التوريد الاتفاقات التجارية الإقليمية السارية المفعول

■ فيما بين بلدان المنطقة ■ خارج المنطقة ■ قيد التفاوض أو التوقيع ■ حصة الاتفاقات التجارية الإقليمية فيما بين بلدان المنطقة



المصدر: الأونكتاد استناداً إلى منظمة التجارة العالمية، الاتفاقات التجارية الإقليمية، 2024.
ملاحظات: تستند حصة الاتفاقات التجارية الإقليمية فيما بين بلدان المنطقة من إجمالي الاتفاقات التجارية الإقليمية (فيما بين بلدان المنطقة زائداً مع بلدان من خارج المنطقة) إلى الاتفاقات التجارية الإقليمية السارية التي تكون جميع الأطراف فيها من المنطقة المعنية.

الفصل الرابع

الصعود والتراجع وإعادة التوضع: دروس من بلدان الجنوب

أمريكا اللاتينية

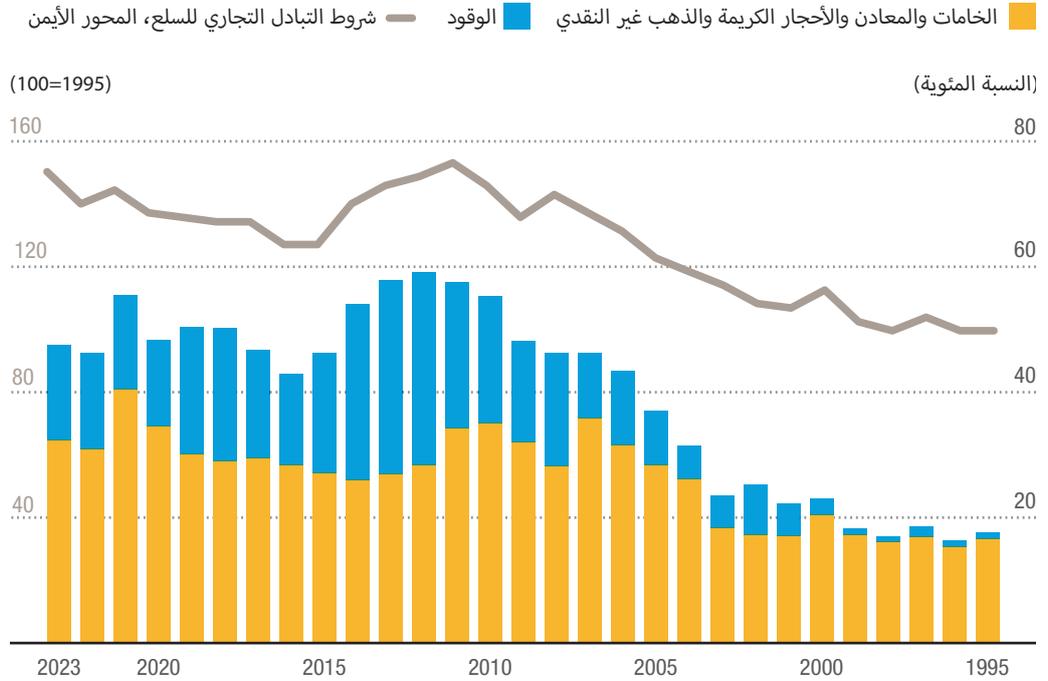
حزيران/يونيه 2014 عندما حصلت صدمة في أسعار النفط أصابت مصدري النفط والغاز الطبيعي أكثر من غيرهم، أي إكوادور ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وكولومبيا. وظلت معدلات التبادل التجاري للسلع الأساسية دون تغيير يُذكر من عام 2014 إلى عام 2019 فيما يخص مصدري المعادن مثل بيرو وشيلي، بعد أن انخفضت من عام 2011 إلى عام 2014 (Balakrishnan et al., 2021: 5).

استفادت بلدان أمريكا اللاتينية بشكل كبير من زيادة الطلب في آسيا على الموارد الطبيعية في الفترة الممتدة من عام 2003 إلى عام 2013. وبلغت معدلات التبادل التجاري لمصدري السلع الأساسية ذروتها في نيسان/أبريل 2011، عندما بدأت أسعار المعادن في الانخفاض. ويبيّن الشكل 7-4 أنّ الوضع انقلب في

الشكل 7-4

الطلب على الموارد الطبيعية في آسيا أدى إلى تعزيز الصادرات من أمريكا اللاتينية ولكن مع وجود تباين بمرور الوقت وحسب السلعة

حصّة مجموعات مختارة من السلع الأساسية من إجمالي صادرات البضائع من أمريكا اللاتينية إلى البلدان النامية في آسيا



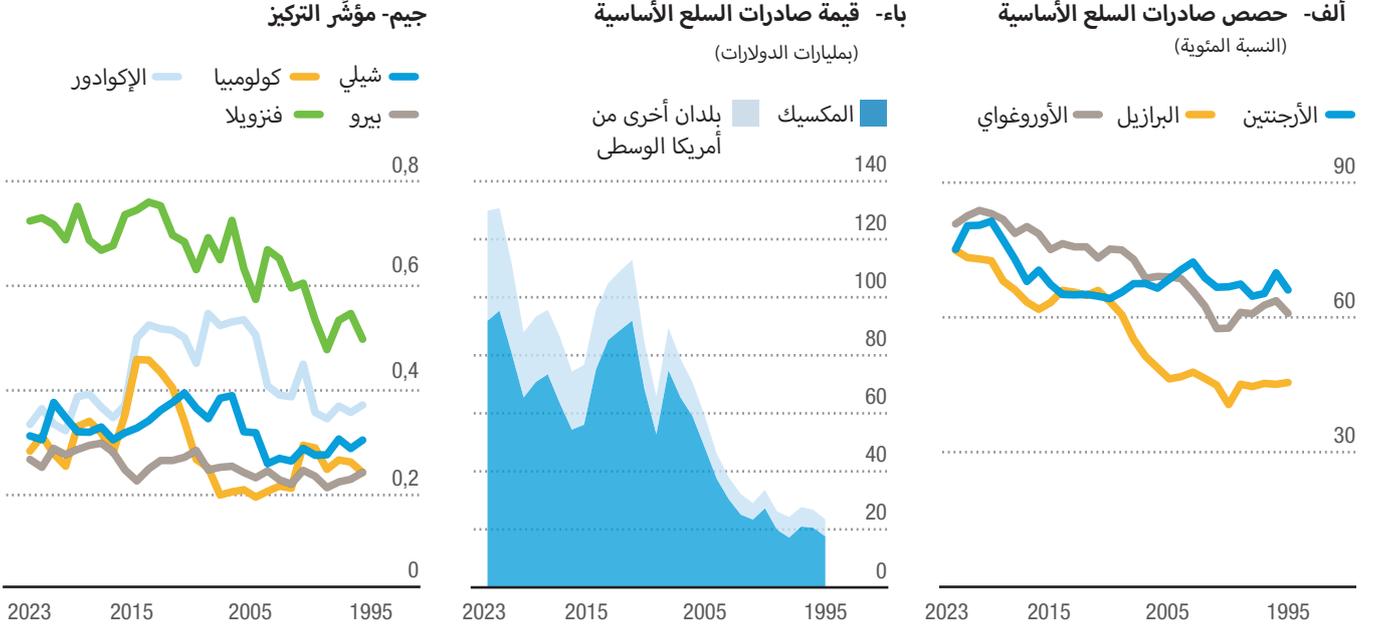
المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية وقاعدة بيانات سيبالستات.

وكولومبيا، تنوعاً كبيراً في اقتصاداتها، وبالتالي كانت أكثر عُرضة للخطر عندما انقلبت الدورة الاقتصادية. وفي المكسيك وأمريكا الوسطى، انخفضت صادرات السلع الأساسية بمقدار النصف بين فترة الأعوام 1970-1980 وعام 2010 (IMF 2011: 51). وعلى الرغم من هذه الاختلافات، بدأ الاعتماد على السلع الأساسية في أمريكا اللاتينية خلال فترة الازدهار دون تغيير عموماً منذ سبعينات القرن الماضي (IMF 2011: 62).

وفي جميع أنحاء أمريكا اللاتينية، وعلى الرغم من حصول بعض التنوع بعيداً عن السلع الأساسية، ما زالت طفرة السلع تتمثل في استثمار السلع الأولية بنسبة قدرها 60 في المائة من إجمالي الصادرات في المتوسط (الشكل 8-4). فقد شهدت الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل زيادة كبيرة في حصص صادراتها من السلع الأساسية. ولم تُجرِ البلدان المصدرة للمعادن الثقيلة أو الطاقة، ومنها مثلاً إكوادور وبيرو وشيلي وفنزويلا

الشكل 8-4

في أمريكا اللاتينية، كان التنوع بعيداً عن السلع الأساسية محدوداً
صادرات السلع الأساسية الأولية ومؤشر التركيز، بلدان مختارة



المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية.

ملاحظات: يُبين مؤشر تركيز المنتجات درجة تركيز صادرات وواردات فرادى الاقتصادات على عدد قليل من المنتجات بدلاً من توزيعها بطريقة أكثر تجانساً بين عدّة منتجات. وهو لا يشمل الخدمات. وتمتدُّ قيمة المؤشر من 0 إلى 1 (وتعني القيمة القريبة من 1 أنّ الصادرات أقل تنوعاً).

الجائحة في مطلع عام 2020، انخفضت مقاييس الفقر المتعدّد الأبعاد في كلِّ بلد من بلدان أمريكا اللاتينية (UNDP, 2021)⁽³²⁾. ومع ذلك، توقّف تقلص الفقر في العديد من البلدان المصدّرة للسلع الأساسية في الفترة الممتدّة بين عامي 2013 و2014 (نهاية طفرة السلع الأساسية) وعام 2020 (بداية الجائحة) مع حصول ركود في أسواق العمل وانخفاض في الأجور الحقيقية (Balakrishnan et al., 2021). وفي حالات قليلة، زاد الفقر، كما هو الأمر في الأرجنتين والبرازيل، ولكن في المتوسط، لم ينقلب اتجاه المكاسب الهائلة التي حققتها الطفرة وإنما سجّل ركود (Balakrishnan et al., 2021). ومقارنةً بمناطق أخرى من مناطق بلدان الجنوب، لا يزال التفاوت في الدخل مرتفعاً في أمريكا اللاتينية (الشكل 9-4).

وقد كان الانخفاض في حالات عدم المساواة، وخاصة في الفقر، أثناء طفرة السلع

وقد أدّى النمو المتجدّد في حصّة سلع الموارد الطبيعية في سلة صادرات أمريكا اللاتينية، الذي يوصف بأنه "عودة إلى تصدير المنتجات الأولية"، إلى إبراز اعتماد المنطقة الكبير على الموارد الطبيعية (Ocampo, 2017؛ OECD, 2014). أما فيما يتعلق بالصادرات من أمريكا اللاتينية إلى الصين، التي أصبحت الشريك التجاري الرئيسي للمنطقة، فقد مثّلت السلع الأساسية أكثر من 90 في المائة من الإجمالي. وساهم الارتفاع الكبير للواردات الصينية في العودة إلى الاعتماد على المنتجات الأولية في التصدير، مُضعفاً بذلك قطاعات التصنيع في عدّة من بلدان أمريكا اللاتينية (Ocampo, 2017).

ومكّنت طفرة السلع الأساسية من إحراز تقدّم في الحدّ من الفقر وعدم المساواة. وسجّلت أمريكا الوسطى وخصوصاً أمريكا الجنوبية تناقصاً في معدّلات عدم المساواة. ومنذ عام 2000 وحتى بداية

(32) تشمل مقاييس الفقر المتعدّد الأبعاد ما يلي: التغذية، ووفيات الأطفال، وسنوات الدراسة، والالتحاق بالمدارس، ووقود الطهي، والكهرباء، ومياه الشرب، والصرف الصحي، والإسكان، والأصول (UNDP, 2021).

الفصل الرابع

الصعود والتراجع وإعادة التموذج: دروس من بلدان الجنوب

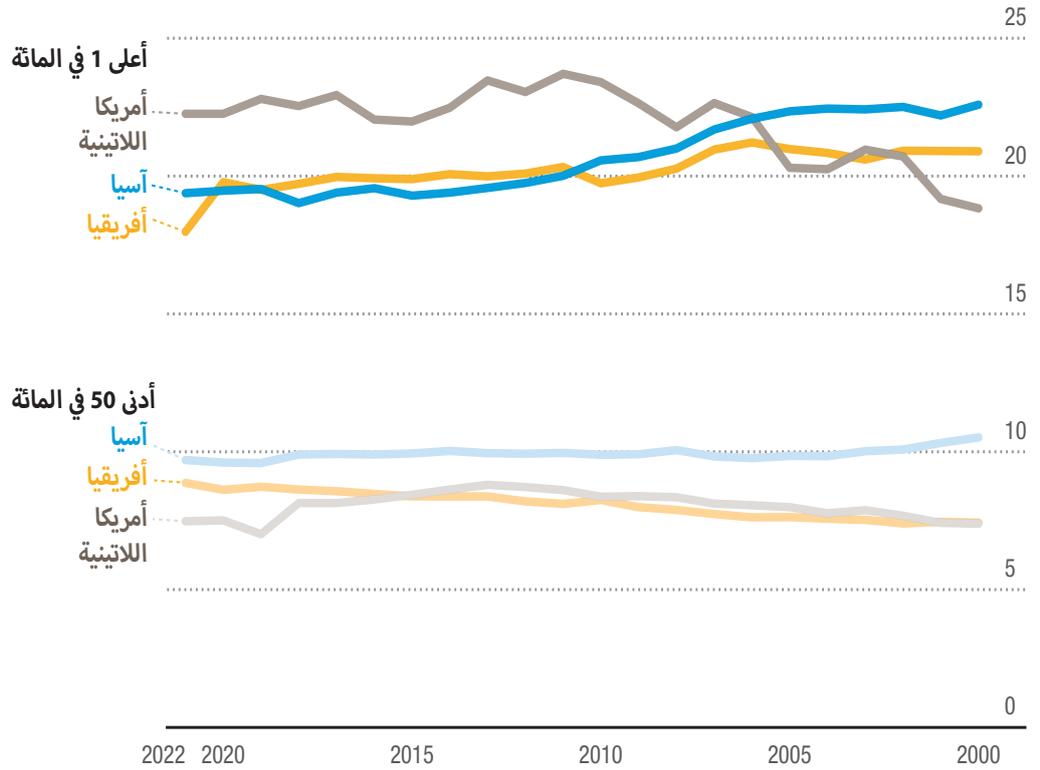
الاجتماعي على تدابير مبتكرة من قبيل البرامج غير المستوجبة للاشتراكات لصالح الفقراء في تحقيق نتائج إيجابية (Sánchez-Ancochea, 2021)؛ Gasparini and Cruces, 2021).

الأساسية ناجماً عن زيادة الإنفاق المالي والطلب على اليد العاملة في القطاعات التي تتطلب مهارات قليلة، مثل البناء والخدمات، والتي كانت مرتبطة مباشرة بإنتاج الموارد (Balakrishnan et al., 2021). كما ساهمت الإرادة السياسية بشأن زيادة الإنفاق

الشكل 9-4

التفاوت في الدّخل ما زال مرتفعاً، ولا سيما في أمريكا اللاتينية

حصص الدّخل القومي قبل خصم الضرائب لأعلى 1 وأدنى 50 من المئين، حسب المنطقة (النسبة المئوية)



المصدر: قاعدة بيانات عدم المساواة في العالم. ملاحظة: تشمل آسيا البلدان النامية والمتقدمة.

الدّخل في العالم (Galindo and Izquierdo, 2024)؛ Gasparini and Cruces, 2021).

وفي تناقض صارخ مع آسيا، تأخّرت مشاركة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي في سلاسل القيمة العالمية. ذلك أنّ عدم تكافؤ السياسات التجارية في المنطقة وتجزؤ التجارة الإقليمية وعدم وجود أفضليات وقواعد منشأ مشتركة في شبكة مناطق التجارة التفضيلية أعاقت جميعها تطوير سلاسل التوريد (Moreira and Stein, 2019: 50-51). ووفقاً لمصرف التنمية للبلدان الأمريكية، "على الرغم من وجود أدلة متزايدة على أنّ

في المنطقة إجمالاً، كان الانخفاض في التفاوت ناتجاً عن تحسّن في الإدارة الحكومية القصيرة الأجل لطفرة السلع الأساسية مقارنةً بالحلقات السابقة. فقد عمّل على إضفاء الطابع الرسمي على سوق العمل وتحسين الحد الأدنى للأجور إلى جانب اتخاذ تدابير من أجل "السيطرة على حصة أكبر من ريع السلع الأساسية مقارنةً بالماضي" (Sánchez-Ancochea, 2021) والحدّ من التهرّب الضريبي (Gasparini and Cruces, 2021). ولكن وبشكل عام، لا يزال التفاوت في الدّخل في أمريكا اللاتينية أعلى بكثير مما توجي به درجة تمييزها، ولا تزال هي المنطقة الأكثر تفاوتاً في

وبالإضافة إلى منتجين رئيسيين مثل أنغولا ونيجيريا، وعدد من المنتجين على نطاق متوسط منذ فترة طويلة (جمهورية الكونغو وغابون)، شهد عدد كبير من البلدان اهتمام الشركات بما تزخر به في مجالي النفط والغاز وأصبحت تلك البلدان في نهاية المطاف مصدرة للهيدروكربون (Oppong and de Oliveira, 2021).

ومن بين هذه البلدان، تظهر بشكل بارز موزامبيق، ذلك أنها شهدت اكتشاف البعض من أكبر احتياطيات الغاز الطبيعي في العالم في عام 2010 (Salimo et al., 2021). ثم إن الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الاستخراجية بدأ يأتي ليس من شركات النفط والتعدين الغربية التي هيمنت على القارة حتى عام 2000 فحسب، بل وكذلك من عدد كبير من الشركات من بلدان الجنوب، وخاصة من الصين والهند.

وعموماً، حققت أفريقيا، في الفترة الممتدة من عام 2000 إلى عام 2010 نمواً بمعدل قدره 5,1 في المائة سنوياً، لكن المعدل انخفض إلى 3,3 في المائة في الفترة الممتدة من عام 2010 إلى عام 2019 (Tran, 2024). وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ذروته في عام 2014 وهو ما قدره 1 936 دولاراً، وانخفض منذ ذلك الحين بأكثر من 10 في المائة ليصل إلى ما يقارب 1 700 دولار في عام 2023. وفي نفس الفترة، ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 15 في المائة تقريباً (Blas, 2023). وقد شهد مصدرو السلع الأساسية في أفريقيا نمواً منخفضاً منذ

تجزؤ التجارة العالمية يمكن أن يفيد بعض اقتصادات أمريكا اللاتينية، في السياق الحالي، فإن المؤشر المبكر لصادرات المنطقة لا يشير إلى حدوث تغيير في الاتجاه في النصف الأول من عام 2024" (IDB, 2024: 10) (33).

أفريقيا

في مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، جسدت فكرة "أفريقيا الصاعدة" وحتى فكرة "انطلاق الأسود" العديد من الافتراضات حول صعود بلدان الجنوب بشكل أعم⁽³⁴⁾. وتمتلك أفريقيا نحو 12 في المائة من احتياطيات النفط في العالم، و42 في المائة من احتياطيات الذهب، و80 إلى 90 في المائة من احتياطيات معدني الكروم والبلاتينيوم، و60 في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة، واحتياطيات كبيرة من الأخشاب (African Union, 2021). وتشكل السلع الأساسية أكثر من 60 في المائة من الصادرات في 46 بلداً من أصل 54 بلداً في القارة (UNCTAD, 2022a).

ومع ذلك وفيما يخص هذه القارة الغنية بالموارد، سيبين أن "الصعود" قصير الأجل، وهو يعكس بشكل وثيق دورة السلع الأساسية في الفترة 2003-2013. فقد شهدت القارة في الفترة الممتدة من عام 2004 إلى عام 2014 طفرة غير مسبوقه في إنتاج المعادن وأسعارها مدفوعة بارتفاع الطلب في الاقتصادات الصناعية في آسيا. وقد كان هذا هو الحال بوجه خاص فيما يتعلق بقطاع النفط والغاز. وقد حقق أكبر 10 منتجين في أفريقيا عائدات استثنائية بلغت 2,3 تريليون دولار في الفترة الممتدة من عام 2004 إلى عام 2014 (International Energy Agency, 2019).

(33) قدم مسكيتا وآخرون (Mesquita et al.) (2022) بعض الأدلة على أن بلداناً موردة "مجاورة" مثل المكسيك قد حققت مكاسب، ولا سيما بعد أزمة عام 2008. غير أن هذه المكاسب جاءت فيما يبدو على حساب المنتجين في الولايات المتحدة، بدلاً من الموردين "البعيدين" في آسيا، الذين وصلوا تعزيز موقفهم. وقد اعترض على هذه النقطة أوتار وتوريس رويس وسوريتا (Utar, Torres Ruiz and Zurita) (2023). فهم، عندما نظروا إلى البيانات على مستوى الشركات في المكسيك من عام 2015 إلى عام 2021، لاحظوا أن "الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين كان لها تأثير كبير في صادرات الشركات [المكسيكية]... وأن سلاسل القيمة العالمية المكسيكية في التصنيع والخدمات هي بديل عن سلاسل القيمة العالمية الصينية، وهي تكمل التصنيع في الولايات المتحدة. وعلى وجه الخصوص، كان للتدابير الحمائية التي اتخذتها الولايات المتحدة إزاء الواردات الصينية في الفترة 2018-2019 تأثير إيجابي كبير في صادرات الشركات المكسيكية التي تشكل جزءاً من سلاسل القيمة العالمية إلى الولايات المتحدة، حيث بلغت الزيادة 16,5 في المائة في عام 2019". وهم أضافوا أنه "على الرغم من التباطؤ المؤقت لهذا التأثير في عام 2020 في ذروة جائحة كوفيد-19، إلا أن التأثير الإيجابي لا يزال كبيراً إذ بلغ 17 في المائة بحلول عام 2021. كما يؤدي التحول الحمائي في الولايات المتحدة الذي يستهدف الصين إلى زيادة واردات الشركات المكسيكية التي هي جزء من سلسلة القيمة العالمية من الولايات المتحدة والبلدان الآسيوية، ولكن بدرجة أقل من صادراتها، مما يؤدي إلى زيادة كبيرة في صافي صادراتها الإجمالية". ومن ثم، خلصوا إلى أن "التحول الأخير في السياسة التجارية للولايات المتحدة الأمريكية أدى دوراً في إعادة تشكيل سلاسل القيمة العالمية وقدموا دليلاً على انتقالها نحو المكسيك" (Utar, Torres Ruiz and Zurita 2023: 3).

(34) انظر على وجه الخصوص ماكينزي (McKinsey, 2010)، وراذلي (Radelet, 2010).

الفصل الرابع

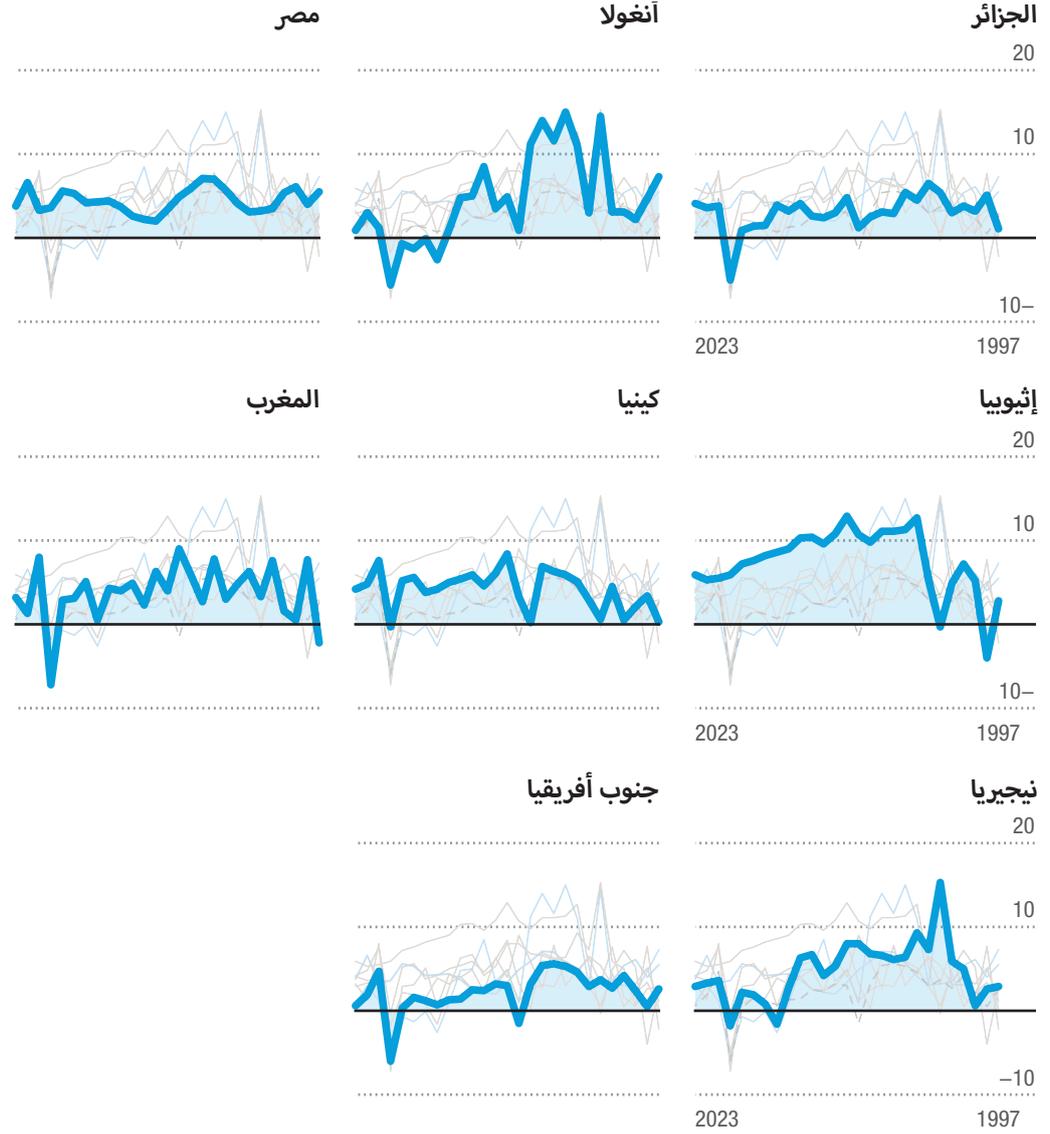
الصعود والتراجع وإعادة التوضع: دروس من بلدان الجنوب

عام 2014، وشهدت الاقتصادات الكبرى في القارة (ومنها مثلاً أنغولا وجنوب أفريقيا ونيجيريا، وجميعها من مصدري السلع الأساسية) مسارات مخيبة جداً للآمال (الشكل 4-10).

الشكل 4-10

اتجاه تنازلي واضح في الاقتصادات الأفريقية الرئيسية المعتمدة على السلع الأساسية

معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات الأفريقية الكبرى (النسبة المئوية)



المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية والجدول 1-1.

بقية بلدان العالم على نحو لا يصبُّ في صالحها (Tran, 2024). ويعطي أحدُ الإسقاطات الافتراضية فكرة عن حجم الفجوة بين أفريقيا والاقتصادات المتقدمة اليوم. فحسابات الأونكتاد تشير إلى أنَّ بلدان الاتحاد الأفريقي

ولم تتعافَ القارة تماماً من الجائحة، فقد فقدت في عام 2023 ما قدره 2,4 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي مقارنةً بالاتجاه الذي كان سائداً قبل جائحة كوفيد-19. واتَّسعت فجوة الدَّخل بينها وبين

بسجل أفضل في مجال التنوع الاقتصادي على مدى العقدين الماضيين، وإن كان ذلك انطلاقاً من خطوط أساس متواضعة جداً (الشكل 4-11). وفي أماكن أخرى من القارة، كانت نتائج التنوع مخيبة للآمال.

وتصبح الصورة أكثر مدعاةً للتشاؤم بسبب بطء التحوّل الهيكلي أو غيابه. فبين عامي 1980 و2000، انخفضت حصة التصنيع المتواضعة من الناتج المحلي الإجمالي الأفريقي بمقدار النصف (Jacquemot, 2018). وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وعلى الرغم من اهتمام المستثمرين المحتملين، انخفض التصنيع من 18 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1981 إلى 11 في المائة في عام 2023 (Pilling, 2024).

وفي الأساس، كانت الفترة من عام 2000 إلى العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين فترة نمو غير منشئة لليد العاملة. ولم تتحقّق توقّعات العديد من شباب القارة. وتُنشئ أفريقيا قرابة 3 ملايين وظيفة بأجر رسمي سنوياً، لكنّ 12 مليون شاب سيدخلون سوق العمل سنوياً خلال العقد القادم. وتعاني القارة من ارتفاع البطالة في صفوف الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً، إذ يبلغ متوسطها أكثر من 20 في المائة. ويوجد في جنوب أفريقيا أعلى نسبة بطالة للشباب في العالم، حيث إنها تبلغ 61 في المائة (Tran, 2024).

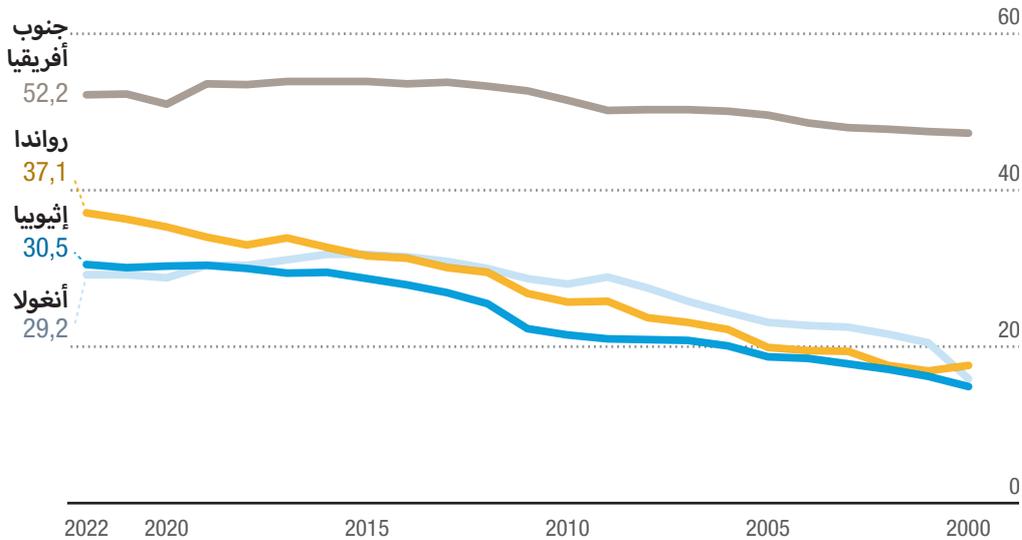
الـ 55 ستحتاج إلى النموّ بمعَدَل قدره 19 في المائة سنوياً على مدى السنوات العشرين المقبلة لكي تصل ببساطة إلى مستويات المعيشة في مجموعة السبع اليوم.

وفي الوقت نفسه، من المهمّ عدم إغفال ما خلّفته طفرة السلع الأساسية من فوائد. فقد كانت حقبة ارتفاع أسعار السلع الأساسية فترة راحة مرّحّب بها بعد عقود من التدهور الاقتصادي. وهي قد مكّنت الاقتصادات من العودة إلى النموّ القويّ، ومعالجة أعباء الديون في أواخر القرن العشرين، والتخلّص من أكثر أشكال التكيّف الهيكلي التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية صرامة. وفي ظلّ زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر وتنوُّع المستثمرين الكبير، ولا سيما الاقتصادات الآسيوية المصنّعة، بدت آفاق التحسُّن النوعي واعدة.

ومكّنت التحسينات الاقتصادية في مطلع القرن الحادي والعشرين الدول الأفريقية من التأكيد على دور المؤسسات العامة في تعزيز التنمية الوطنية (Péclard et al., 2020). فالدول الغنية بالموارد، ومنها مثلاً أنغولا، التي شهدت طفرة نفطية بعد انتهاء الحرب الأهلية في عام 2002، سعت إلى تنفيذ مشاريع صناعية كثيفة رأس المال. وحتى البلدان التي تفتقر إلى الموارد، ومنها مثلاً إثيوبيا ورواندا، سعت إلى تنفيذ سياسات تنويع طموحة. فعلى الرغم من الإمكانيات المالية المحدودة، يمكن القول إنّ هذين البلدين يتمتّعان

الشكل 4-11

التنوع، حتى من خطّ أساس منخفض، ساعد إثيوبيا ورواندا على تعزيز القدرة الإنتاجية مؤسّر القدرة الإنتاجية، بلدان أفريقية مختارة



المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية.
ملحوظة: للاطلاع على تفاصيل مؤسّر القدرة الإنتاجية، انظر الملاحظة الخاصة بالشكل 3-13.

غير الاستخراجية. ففي عام 2024، تُعدُّ الاقتصادات الأفريقية حالات شاذة مقارنةً بالاقتصادات الصناعية والاقتصادات النامية الأخرى. فهي ما زالت تركز تركيزاً قوياً على الموارد الطبيعية، وتحافظ على درجة منخفضة جداً من الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، كما أنها ما زالت تملك في الغالب قوى عاملة قليلة التعليم، ولديها آفاق ضئيلة للمنافسة مع أقرانها النشطين من بلدان الجنوب، سواء في مجال التصنيع أم في مجال الزراعة التجارية.

4- الخلاصة

لذلك، عند إلقاء نظرة إلى الوراء، يُلاحظ أنّ صعود بلدان الجنوب في الفترة 2003-2013 كان متفاوتاً وغير مكتمل. وكان تقدُّم آسيا لكي تُصبح مركزاً اقتصادياً عالمياً ناتجاً عن التغيير الهيكلي الذي أُجري على الصعيد الداخلي وعن زيادة التكامل الاقتصادي على الصعيد الإقليمي.

وفي أمريكا اللاتينية، استند النمو خلال العقدين الأولين من القرن الجديد إلى عوامل ظرفية، مثل طفرة السلع الأساسية، على الرغم من أنّ سياسة الاقتصاد الكلي والتنظيم الرقابي المالي أثبتتا فعاليتها واتساقهما مع هدفي السيطرة على التضخم وتحقيق الاستقرار المالي. وتمثّل الاستثناء البارز في الأرجنتين وجمهورية فنزويلا البوليفارية.

وعلى الرغم من نجاح أفريقيا في التنويع بالابتعاد عن القطاعات غير الاستخراجية في عدّة بلدان، مثل إثيوبيا ورواندا، إلا أنها شهدت طفرة في النمو القائم على السلع الأساسية وغير المنشئ لليد العاملة. وعلى الرغم من التركيز الكبير على السياسة الصناعية، إلا أنّ معظم الاقتصادات الغنية بالموارد كانت تعتمد على الموارد الطبيعية في الفترة 2013-2014 كما كانت تفعل ذلك من قبل. واليوم، لا تزال القارة تعتمد بشكل كبير على قاعدة مواردها، في حين أنّ التركة المالية الثقيلة من أعباء الديون تُقاوم المشاكل الطويلة الأجل المتمثلة في الفقر وعدم كفاية الإصلاحات الهيكلية وضعف التنمية بشكل عام.

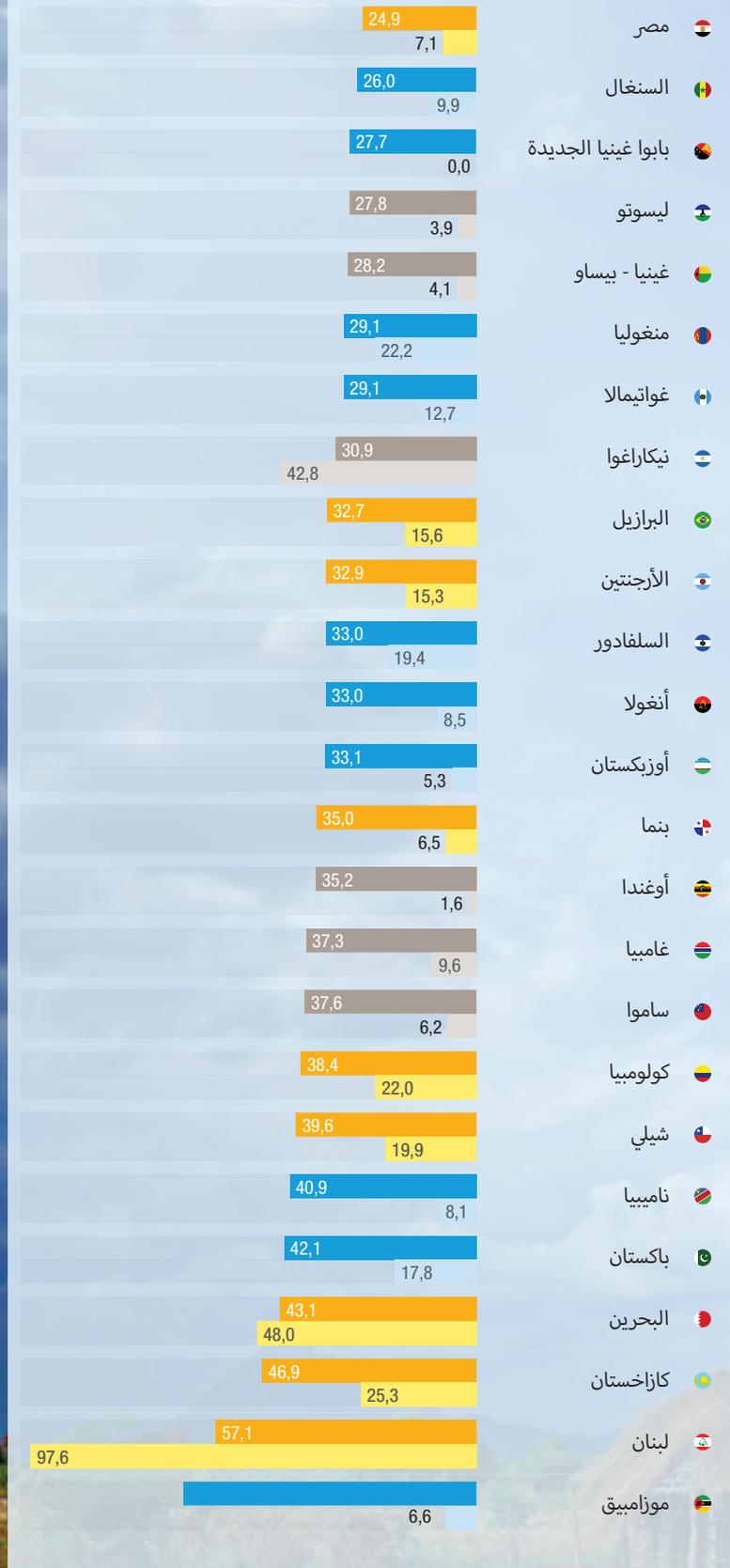
أمّا عن الحماس بشأن القدرات الاستهلاكية للطبقة الوسطى الصاعدة في أفريقيا فإنه يُعتبر الآن مبالغاً فيه، وهذا يقال أيضاً عن حجم هذه الطبقة وتوزعها الجغرافي (على سبيل المثال Melber, 2017). ذلك أنه لم يُحرز تقدُّم في التخفيف من حدّة الفقر في معظم أنحاء القارة، ولا تزال الأعداد المطلقة للفقراء في ازدياد. وعلى الرغم من وجود بعض مجموعات الاستثمار الأجنبي المباشر الآسيوي في الصناعة التحويلية الأفريقية، إلا أنّ نظرية التصنيع المسماة "الإوز الطائر" لم تؤت ثمارها. وأمّا من حيث الحجم المطلق لقيمة الصناعة التحويلية وكذلك لازدياد الوظائف في هذه الصناعة، فقد استمرت القارة في الأخذ بأسباب التصنيع (Abreha et al., 2021). ومع ذلك، حصل تراجع صناعي في أكثر الاقتصادات الأفريقية أخذاً بأسباب التصنيع حتى الآن، ألا وهي جنوب أفريقيا. وقد وجدت الاقتصادات الأفريقية بشكل عام صعوبة بالغة في الاندماج في سلاسل القيمة العالمية (Abreha et al., 2021).

وقد جاء التكامل المالي الدولي على حساب ارتفاع أعباء الديون لدى العديد من البلدان. فبحلول عام 2018، كانت 10 بلدان من أصل 13 بلداً من البلدان التي ازدادت لديها مخاطر ضائقة الديون منذ عام 2013 تقع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفي الفترة الممتدة من عام 2017 إلى عام 2023، شهد 46 بلداً من أصل 57 بلداً نامياً، أو 81 في المائة، تدهوراً في الاستدامة المالية الخارجية، إذ حصلت لديها زيادة سنوية في تكاليف خدمة الديون بلغت 16,3 في المائة في المتوسط، وهو ما يفوق بكثير معدّل نمو الصادرات زائداً التحويلات المالية والبالغ قدره 5 في المائة. وكان سبعة وعشرون بلداً من البلدان التي تشكو من أوضاع متدهورة يقع في أفريقيا، و14 بلداً في آسيا، و5 بلدان في أمريكا اللاتينية والكاريبي (UNCTAD, 2024b). وفي عام 2023، كان هناك من بين البلدان الـ 25 التي خصّصت أعلى نسبة من عائدات التصدير لخدمة الدين الخارجي الإجمالي 9 بلدان من أفريقيا (الشكل 4-12).

وعند معاينة الوضع في الأعوام التي جاءت بعد الطفرة، يتضح أنّ الغالبية العظمى من الاقتصادات الأفريقية لم تشهد تحولاً هيكلياً يُذكر نحو القطاعات

الشكل 4-12

البلدان النامية الـ 25 الأولى التي تُتفق أكبر قدر من عائدات التصدير على خدمة الديون
 خدمة الديون باعتبارها حصة من عائدات التصدير
 (النسبة المئوية)



اقتصادات الأسواق الناشئة

2012 2022

اقتصادات الأسواق الجديدة

2012 2022

الاقتصادات النامية الأخرى

2012 2022

المصدر:
 الأونكتاد، استناداً إلى إحصاءات
 الديون الدولية للبنك الدولي
 والتوقعات الاقتصادية العالمية
 لصندوق النقد الدولي (نيسان/
 أبريل 2024).

جيم-إعادة التوضع: مسارات جديدة للتنمية

التنوع الإقليمي لبلدان الجنوب يثير أسئلة مهمة حول اتجاه استراتيجيات التنمية ونوعها في منعطف العولمة.

إنّ التغييرات الجيواقتصادية تُلقى شكوكاً حول بعض الافتراضات التي كانت سائدة في السابق، مثل الفكرة التي مفادها أنّ التصنيع في شرق آسيا يمكن محاكاته في أماكن أخرى من بلدان الجنوب اليوم. وهناك عدّة مسائل توضع أفكاراً من هذا القبيل موضع الشك. فأولاً، يشبه التكامل في شرق آسيا إلى حدّ بعيد العلاقات التجارية والاستثمارية التقليدية بين الشمال والجنوب. ومع ذلك، فإنّ نموذج التصنيع والتكامل الإقليمي المسمّى "الإوز الطائر" لم يؤت ثماره في أفريقيا أو أمريكا اللاتينية. وأما توقّعات أن يوفّر نموذج "الإوز الطائر" صورة واقعية للتصنيع في شرق آسيا وأن يتيح إمكانية تطبيقه في جميع بلدان الجنوب، فإنها تنزع إلى التغاضي عن القصور والنزعة التبسيطية اللذين يكتنفان تحليل هذا النموذج. فتلك التوقّعات تبالغ في إبراز الأهمية السياساتية التي يكتسبها تميّط هذا النموذج (Saad-Filho, 2014)، مثلما أشار إلى ذلك منتقدو النموذج الآسيوي (على سبيل المثال Das, 2015).

وثانياً، ينعكس التنوع الحالي الذي تشهده بلدان الجنوب على المسارات المتقطّعة لبعض البلدان التي لها الريادة الاقتصادية في المنطقة. ففي تسعينات القرن الماضي، على سبيل المثال، أُشيد بشيلي لقبها من نموذج شرق آسيا (Paik et al., 2011). واليوم، يؤدّي النقص في جباية الضرائب في البلد إلى تعريض الخدمات العامة للخطر؛ وتبطئ البيروقراطية الاستثمار؛ ولا يزال قطاع التصنيع صغيراً مقارنةً بما هو عليه في الاقتصادات الناشئة، ومنها الأرجنتين المجاورة. وتشكّل منتجات التعدين، ومنها مثلاً النحاس، معظم الصادرات وثروة تقدّر بالمليارات، مما يجعل شيلي تبدو وكأنها اقتصاد سلعة قديم الطراز أكثر من كونها نمراً من نمور شرق آسيا (Sharma, 2024).

أمّا في جنوب أفريقيا، وهي أكبر اقتصاد في أفريقيا، فقد كشف الانهيار المفاجئ والكامل لطفرة السلع الأساسية في الفترة 2003-2013 عن العديد من العيوب التي يعاني منها البلد، ومن بينها بطالة الشباب التي تتجاوز 50 في المائة، وارتفاع نسبة السكان الذين

يعيشون على الرعاية الاجتماعية، وضعف الاستثمار، والانقطاع المتكرّر للتيار الكهربائي. وحتى في آسيا، شهدت تايلند، وهي واحدة من "النمور الآسيوية" الأصلية، انخفاضاً في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ويوجد بها أحد أعلى معدّلات عدم المساواة في العالم، حيث يعيش 79 في المائة من الفقراء في المناطق الريفية. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتصبح تايلند مركزاً للمصانع بفضل موقعها الموجود على طرق التجارة العالمية، إلا أنّ الإنتاجية فيها أخذت في الركود، كما أنها بدأت تخسر مكانتها أمام بلدان منافسة لها في مجال التصنيع مثل فييت نام (Sharma, 2024).

وثالثاً وأخيراً، هناك قيود جديدة على آفاق التنمية والتصنيع على النمط الآسيوي بدأت تنشأ من جرّاء تأثير موجة النموّ الجديدة التي نوقشت في الفصل الثالث. وقد لا يكون من السهل محاكاة النجاحات الإنمائية التي تحقّقت في تسعينات القرن الماضي، على الصعيدين الإقليمي والوطني، في ظلّ دورة السلع الأساسية الجديدة، والانتقال في مجالي الطاقة والتكنولوجيا، والأموّلة المتقدّمة، والتحوّل نحو الخدمات باعتباره القطاع المهيمن في الاقتصاد.

وتعكس جغرافية الاستثمار الأجنبي المباشر الموجّه نحو الخدمات التنوع الحالي في بلدان الجنوب (الشكل 4-13)، حيث لا تزال البلدان النامية في آسيا تتسأثر بالجزء الأكبر من الزيادة في تدفّقات الاستثمار في المجالات الجديدة. ومع أنّ حصص المشاريع الاستثمارية الموجهة نحو الخدمات في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ارتفعت من عام 2020 إلى عام 2023، إلا أنّ الاستثمار الإجمالي شهد ركوداً منذ عام 2020. وفي الوقت نفسه، يمكن أن تشكّل الأهمية المتزايدة لصناعات الخدمات والأصول غير الملموسة في سلاسل القيمة العالمية مخاطر على الاقتصادات النامية ككل. وقد يؤدّي ذلك إلى تفاقم الحواجز الهيكلية القائمة التي تُعيق أقلّ البلدان نمواً في العالم، كما أنه يمكن أن يزيد من هشاشتها أمام الصدمات الخارجية (UNCTAD, 2018).

إنّ افتراض إمكانية محاكاة التصنيع الذي حصل في شرق آسيا محاكاةً ناجحة في أماكن أخرى من بلدان الجنوب باعتباره نموذجاً تنموياً أصبح اليوم موضع شك.

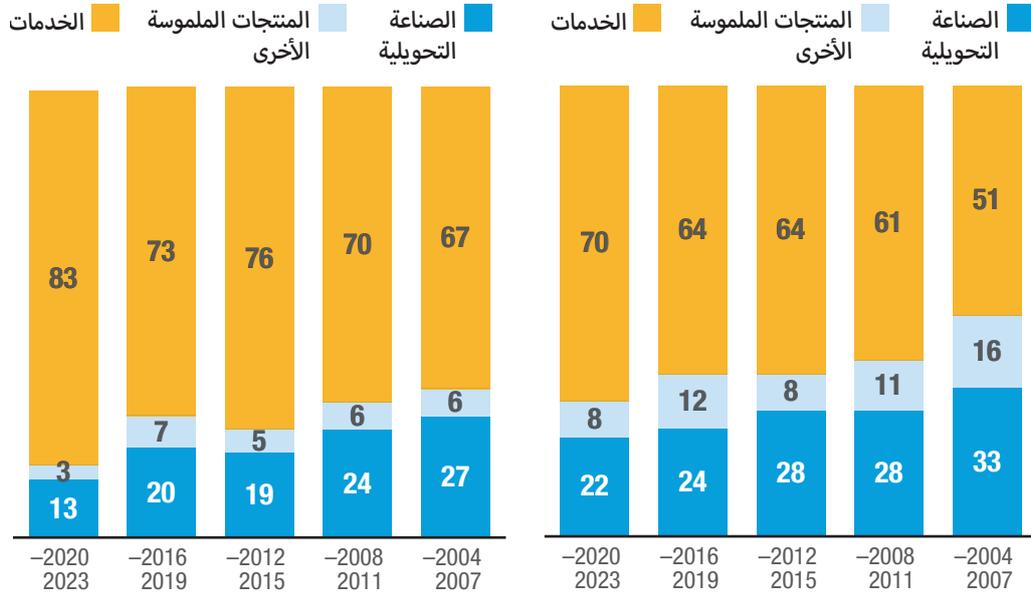
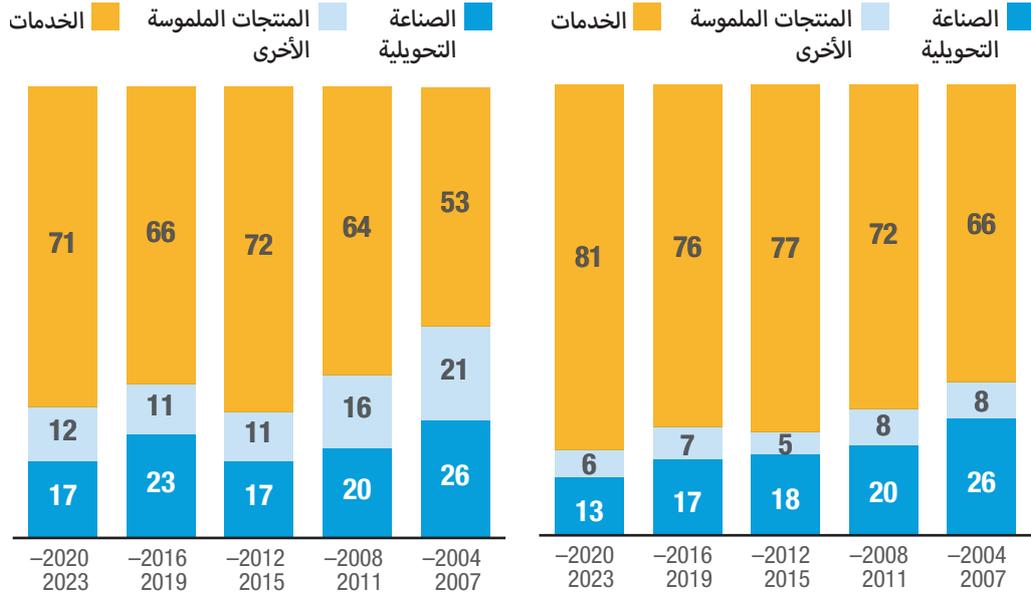
قصص نجاح التنمية التي حصلت في تسعينات القرن الماضي قد لا يكون من السهل محاكاتها في سياق دورة السلع الأساسية الجديدة، والانتقال في مجالي الطاقة والتكنولوجيا، والأموّلة المتقدّمة وإدراج العنصر الخدماتي في الاقتصاد.

الشكل 13-4

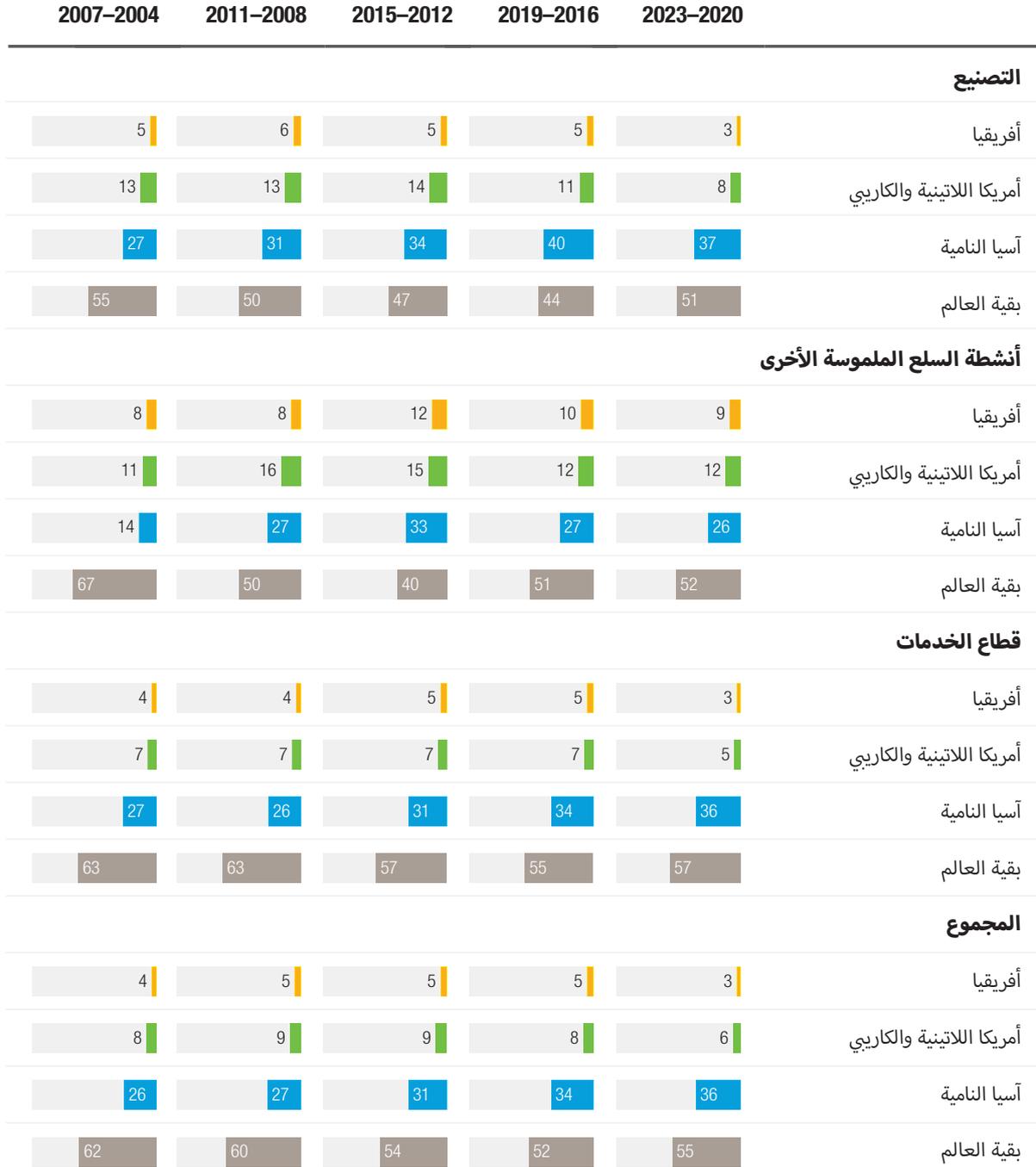
تغيّر تدفّقات الاستثمار لصالح الخدمات يمكن أن يُفاقم الحواجز الهيكلية

هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر، حسب المنطقة والقطاع
(النسبة المئوية من إجمالي عدد المشاريع الجديدة عبر الحدود)

ألف- حسب المنطقة



باء- حسب القطاع



المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى معلومات مستقاة من قاعدة بيانات صحيفة فاينانشال تايمز بشأن أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر. ملاحظات: يقوم التحليل القطاعي على المتغير "النشاط التجاري". وهذا يعني أساساً أنّ "الخدمات" تشمل أنشطة الخدمات في الصناعات التحويلية النموذجية (على سبيل المثال، مكاتب البيع التابعة لصانعي السيارات). و"التصنيع" هو كما هو مصنف في قاعدة البيانات. وتشمل الأنشطة الأخرى غير الخدمات "عده أنشطة تُصنّف عادةً باعتبارها خدمات ولكنها موجودات مادية ذات طبيعة ثقيلة؛ وهي تضمّ الفئات التالية: البناء والكهرباء والأنشطة الاستخراجية والبنية التحتية. وتشمل "الخدمات" جميع الأنشطة التجارية المتبقية (المتعلقة بالخدمات). وقُسم النشاط التجاري "البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإنترنت" إلى بنية تحتية للإنترنت أُدرجت ضمن فئة "أنشطة أخرى غير الخدمات"، وأدرج الجزء المتبقي من خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن فئة "الخدمات".

الغذاء بما مقداره 50 في المائة أو أكثر في العقود القادمة (Clapp, 2019؛ FAO, 2017).

ومن التطورات الأحدث عهداً الانتقال في مجال الطاقة. فمع تزايد الطلب على السلع الأساسية، وخاصة المعادن، بدأ هذا الانتقال يتكسّف بتأثير من الأمولة المتقدّمة (على سبيل المثال Knuth, 2018؛ Appiah et al., 2023). وتشكّل إدارة توسّع الصناعات الاستخراجية وأمولتها تحدياً رئيسياً لمصدري السلع الأساسية مع استمرار الانتقال في مجال الطاقة وموجة النمو الجديدة.

فأما صناعات السلع الاستخراجية، وتحديداً التعدين والطاقة، فإنها تتطلّب قدرًا هائلاً من رأس المال؛ وتصبّ الإيرادات المتأتيّة منها بالأحرى في أيدي أصحاب رؤوس الأموال. وأما قطاعات السلع الزراعية، فإنّ الأنشطة فيها تتطلّب يدًا عاملة كثيفة. وغالبية المنتجين في البلدان النامية هم من صغار المنتجين ولا يشاركون إلا في القطاعات ذات القيمة المضافة المنخفضة في سلاسل الأغذية الدولية، ويحتفظون بجزء بسيط من القيمة المضافة لما ينتجونه. فمنتجات البنّ، على سبيل المثال، يحصلون على نسبة ضئيلة تصل إلى ثلاثة في المائة من السعر النهائي (UNCTAD, 2018).

وأمام تزايد سيطرة عدد قليل من الشركات المتعدّدة الجنسيات على قطاع الزراعة، يواجه صغار المنتجين من أصحاب الحيازات الصغيرة مجموعة من التحديات تتمثّل في ارتفاع التكلفة ومحدودية الوصول إلى المدخلات؛ وعدم كفاية رأس المال؛ وتزايد متطلبات الامتثال لمعايير السلامة والجودة والمعايير البيئية التي تضعها البلدان المستوردة؛ وتزايد التقلّبات الجوية مع وجود أدوات محدودة للتكيّف (UNCTAD, 2024a).

وفي المقابل، ارتفعت، في السنوات الأخيرة التي شهدت اضطرابات في الأسواق، أرباح عمالقة تجارة السلع الأساسية الذين يسيطرون على ما يصل إلى 70 في المائة من أسواق الغذاء العالمية، مع إيراد هذه النسبة بتحفظ، وقد تعزّزت هذه السيطرة في كثير من الحالات بسبب المضاربات المالية (UNCTAD, 2023). فعلى سبيل المثال، يهيمن على تجارة الحبوب العالمية عدد صغير من الشركات في أسواق السلع الأساسية خاضعة لأمولة كبيرة ومعرّضة للتقلّبات (Clapp, 2022). وقد كانت الممارسات الاحتكارية التي تقوم بها هذه الشركات مثار قلق سياسي، خاصة وأنّ عدم وجود اهتمام يفرض لوائح تنظيمية والمراجعة التي تمارسها الشركات يمثّلان

وضمن هذا السياق المتغيّر، لا يزال من الممكن إيجاد مسارات جديدة للتنمية الناجحة والنموّ المستدام. وفيما يتعلق بعدّة من بلدان الجنوب، يتطلّب هذا الأمر إعادة تقييم الفوائد القصيرة الأجل لدورة السلع الأساسية، بالإضافة إلى ارتفاع حصص الخدمات والقطاعات المرتبطة بالتمويل. وهناك حاجة إلى سياسات جديدة تهدف إلى التنويع وإعادة التوزيع في المدى الطويل.

وينطوي استمرار تأثير الأمولة - أي الدور المتنامي للسلوك والأنشطة والتقييمات المالية (Sawyer, 2013) - في الاقتصاد الحقيقي والتجارة وسلاسل القيمة العالمية على نتائج تلحق بالبلدان النامية التي تسعى إلى تحقيق التكامل الاقتصادي. ويرد أدناه فحص لبعض هذه النتائج.

1- تحديات الأمولة، قديماً وحديثاً

نظراً للدروس المستفادة من طفرة السلع الأساسية في الفترة 2003-2013، فضلاً عن الموجة الجديدة من النموّ والانتقال في مجال الطاقة، أصبحت الإدارة الحذرة لتوسّع الصناعات الاستخراجية تزداد أهمية فيما يتعلق بالعديد من بلدان الجنوب المصدّرة للموارد. وفي عام 2018، شهد 18 من بين 27 اقتصاداً من الاقتصادات النامية التي كانت مشمولة بالدراسة الاستقصائية زيادة في حصص الصناعات الاستخراجية من القيمة المضافة للصادرات. وتجاوزت بعض الارتفاعات المسجّلة 10 نقاط مئوية (UNCTAD, 2018).

وفيما يتعلق بالعديد من البلدان النامية، ترتبط طفرات السلع الأساسية ارتباطاً وثيقاً بالدورة المالية وما يقترن بها من مخاطر تتعلق بالأمولة. فقد تطوّرت أمولة أسواق وصناعات السلع الأساسية منذ عام 2000، عندما أدّى تحرير أسواق المشتقات في الولايات المتحدة وظهور موجة من الابتكارات المالية الجديدة إلى تحفيز المصارف والصناديق التحوطية وأنواع أخرى من الجهات الاستثمارية على التداول والمضاربة على المنتجات المدرجة ضمن مؤشرات أسعار السلع الأساسية. وقد انجذب العديد من المستثمرين المؤسسيين إلى المنتجات المدرجة ضمن مؤشرات أسعار السلع الأساسية بسبب كثرة ما رُوي عن أنّ تزايد النموّ السكاني سيولّد طلباً متزايداً على الموارد الطبيعية في العالم، وأنّ الأمر سيقتضي زيادة إنتاج

إيجاد مسارات جديدة للتنمية الناجحة يتطلّب إعادة تقييم دورة السلع الأساسية ووضع سياسات لتحقيق التنويع وإعادة التوزيع.

على مستوى الاقتصاد الحقيقي والتجارة وسلاسل القيمة العالمية، تنجم عن الأمولة آثار كبيرة تمسّ استراتيجيات التكامل.

هذه الشركات من الانتهازية في فترات الأزمات وتقلبات السوق (Clapp, 2022؛ UNCTAD, 2023).

وتختلف تعاريف الأمولة باختلاف التخصصات الأكاديمية (van der Zwan, 2014)، ولكن يمكن فهم هذه الظاهرة بأنها تعني زيادة قابلية تداول الأصول الأساسية في الأسواق المالية وهيمنة الأرباح المتأتية من المشاريع المالية على الإيرادات من الأنشطة التجارية الأساسية. ويشكل تحقيق التوازن بين تعرض البلدان المصدرة للسلع الأساسية للأمولة خارجياً من جهة، ووضع لوائح تنظم نمو الصناعات الاستخراجية داخل الاقتصاد الكلي المحلي من جهة أخرى، تحدياً مزدوجاً لصانعي السياسات في العديد من البلدان النامية. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب.

فأولاً، في البلدان النامية، تنزع العلاقة بين الدورات المالية وأسعار السلع الأساسية إلى أن تكون جلية جداً (Aldasoro et al., 2023). ولا يزال الدور الدقيق لأسواق السلع الأساسية في انتقال الدورة المالية إلى البلدان النامية موضع نقاش، لكن الأبحاث الأخيرة تشير إلى أن الاستجابة الداخلية المنشأ لأسعار الصادرات تؤدي دوراً رئيسياً في تضخيم انتقال السياسة النقدية في الولايات المتحدة إلى البلدان النامية. وهذا راجع إلى حساسية أسعار السلع الأساسية لأسعار الفائدة، وإلى كون التغييرات في السياسة النقدية في الولايات المتحدة والإقبال العالمي على المخاطرة هما من المحركات الرئيسية لتدفقات رأس المال في الاقتصادات المصدرة للسلع الأساسية (Juvenal and Petrella, 2024).

ويبين الشكل 4-14 العلاقة الوثيقة بين الدورة المالية وأسعار السلع الأساسية منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، عندما أدى إدخال المنتجات المندرجة ضمن مؤشرات أسعار السلع الأساسية في الأسواق المالية

الدولية إلى توسيع فرص المضاربة المالية (Gkanoutas-Leventis and Nesvetailova, 2015).

وتنزع الدورات المالية إلى أن تكون أبطأ بكثير من دورات أسعار السلع الأساسية، حيث يكون تواترها أقرب إلى تواتر تدفقات رأس المال. ويعرض الشكل 4-14 ترابطاً يتسق مع النتائج التي توصل إليها ألداروسو وآخرون (Aldaroso et al., 2023). وهذا يعني أن المكون الرئيسي الأول لتدفقات رأس المال إلى الأسواق الناشئة يرتبط بأسعار السلع الأساسية ارتباطاً أوثق بكثير من الارتباط الذي يقابله والمتعلق بالتدفقات إلى الاقتصادات المتقدمة.

وقد وردت الآثار السلبية للأمولة في الاستقرار الاقتصادي وتوزع الدخل في الاقتصادات النامية موثقة في التحليلات التي أجريت قبل الجائحة (Bonizzi, 2013؛ Kaltunbrunner and Paineira, 2015). وخلصت الأبحاث التي أجريت في الآونة الأخيرة (Sharma, 2022) إلى أن آثار أمولة السلع الأساسية أصبحت أكثر جلاء أثناء جائحة كوفيد-19 مقارنةً بالفترة 2009-2008.

وقد ازداد هذا التحليل تعمقاً في الآونة الأخيرة بواسطة دراسات تجريبية جديدة أجريت بشأن أمولة سلاسل قيمة السلع الأساسية (الإطار 4-1). وذهبت تلك الدراسات إلى أن أمولة السلع الأساسية وتتركز سلاسل القيمة العالمية بشكلان فعلاً مشكلة مزدوجة للمصدرين في بلدان الجنوب. وهذا يرجع جزئياً إلى أن الاستثمارات المالية على أرض الواقع، في مراحل مختلفة من سلاسل القيمة، تتم بواسطة شركات إدارة الأصول ومن خلال ممارسات الشركات، على الرغم من أن للمؤسسات والأسواق المالية دوراً مركزياً في الوساطة على المستوى الكلي.

تستلزم الأمولة زيادة قابلية تداول الأصول الأساسية وهيمنة الأرباح المتأتية من الأنشطة المالية على الإيرادات المتأتية من الأنشطة التجارية الأساسية.

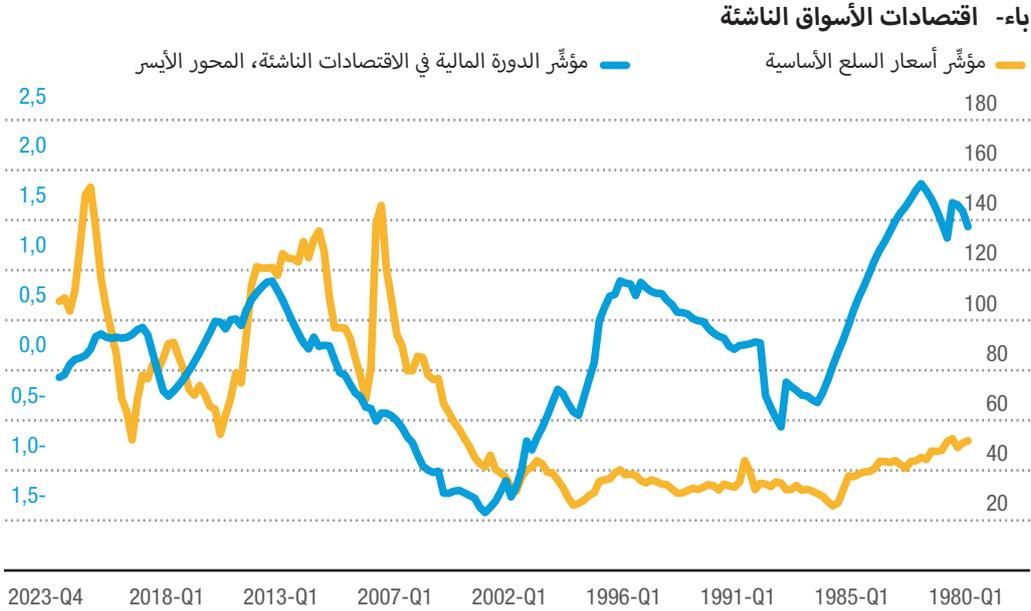
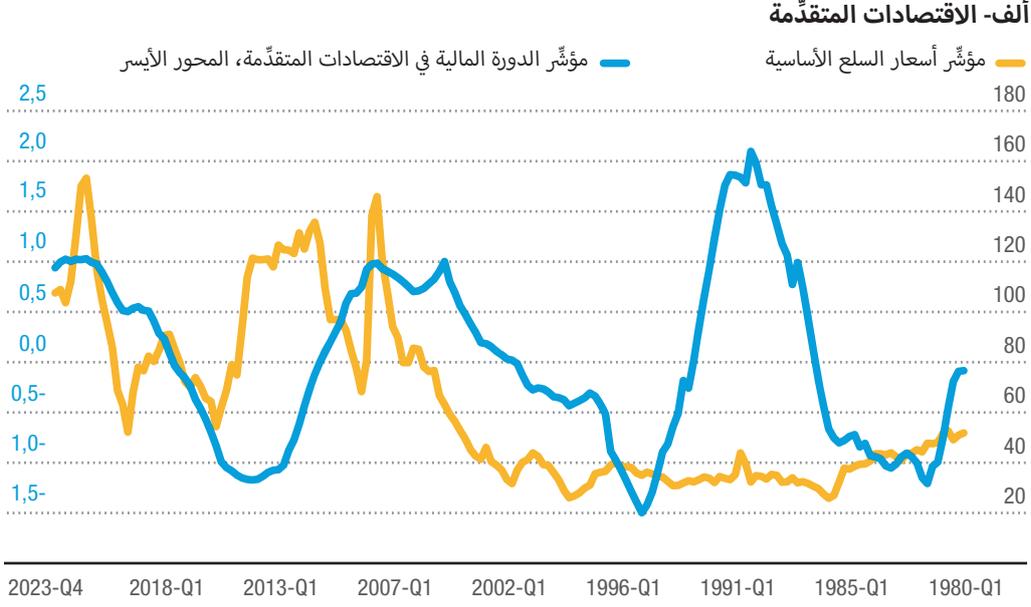
في البلدان النامية، تنزع العلاقة بين الدورات المالية وأسعار السلع الأساسية إلى أن تكون جلية.

أصبحت آثار أمولة السلع الأساسية أكثر جلاء أثناء جائحة كوفيد-19 مقارنةً بالفترة 2009-2008.

الشكل 14-4

هل دورة السلع الأساسية دورة مالية؟ الأدلة تُظهر وجود علاقة وثيقة بينهما، وعلى الأخص فيما يتعلق بالأسواق الناشئة

مؤشر الدورة المالية ومؤشر أسعار السلع الأساسية (2010=100)



المصدر: الأوتكتاد، استناداً إلى فيتش؛ والبيانات الوطنية؛ ومصرف التسويات الدولية؛ وبيانات البنك الدولي لأسعار السلع الأساسية.
ملاحظات: 1-، الربع الأول؛ 4-، الربع الرابع. وتُقاس الدورات المالية باستخدام مرشحات قائمة على النطاق الترددي (مرشحات نطاقية) تعكس دورات الائتمان الحقيقي في المدى المتوسط، ونسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي، وأسعار المساكن الحقيقية (Borio, 2014). وتتسوّى الدورات المالية باعتماد المتوسطات والانحرافات المعيارية الخاصة بكل بلد قبل أخذ المتوسطات البسيطة لمجموعات البلدان. وتشمل اقتصادات السوق الناشئة البلدان التالية: إسرائيل، إندونيسيا، البرازيل، تايلند، تركيا، تشيكيا، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، سنغافورة، شيلي، الصين، كولومبيا، ماليزيا، المكسيك، الهند، هنغاريا، هونغ كونغ (الصين). وتشمل الاقتصادات المتقدمة البلدان التالية: إسبانيا، أستراليا، ألمانيا، أيرلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، الدانمرك، السويد، سويسرا، فرنسا، فنلندا، كندا، المملكة المتحدة، مملكة هولندا، النرويج، نيوزيلندا، الولايات المتحدة، اليابان، اليونان.

تتسم أسعار حبوب الكاكاو بالتقلب الشديد، وهي تُقَرَّر بقدر كبير في بورصتي السلع الدوليتين في لندن ونيويورك. ويعتمد الاقتصاد في غانا اعتماداً كبيراً على صادرات حبوب الكاكاو لتوليد احتياطات بالعملية الأجنبية. غير أنّ تقلب أسعار الكاكاو يُترجم إلى تقلبات في الإيرادات والدخل وأسعار الصرف، ممّا يهدد التوازنات الداخلية والخارجية.

وغانا هي البلد الوحيد الذي حافظت فيه الدولة على احتكار مبيعات حبوب الكاكاو. وتدير شركة تسويق الكاكاو، وهي شركة فرعية تابعة لمجلس غانا للكاكاو أو كوكوبود، الاحتكار وهي مسجلة باعتبارها شركة محدودة.

وفي مطلع القرن الحادي والعشرين، أدخلت شركة كوكوبود نظاماً يمكّن مصرف غانا الوطني من الوصول إلى أسواق المال الدولية للحصول على ائتمان رخيص. وهذا ينطوي على قرض تقدّمه مجموعة من المُقرضين بضمان عقود آجلة لشراء الكاكاو أو بيعه بسعر محدد في المستقبل (van Huellen and Abubakar, 2021). وفي الأصل، صُمم النظام لتمويل متطلبات النقد الأجنبي لاستيراد النفط. وقد أتاح هذا الترتيب، الذي يُسمى القرض المشترك، لمصرف غانا حتى الآن سُبل وصوله الرئيسية إلى أسواق المال الدولية.

ويتأتى أكثر من 80 في المائة من السعر الذي تتلقاه شركة تسويق الكاكاو من السوق الدولية بناءً على عقود المبيعات والمشتريات المستقبلية التي ليس للشركة سيطرة عليها. ونظراً لأنّ التسعير تطلعي واحتكاري، فهو يعكس توقّعات المتداولين بشأن ظروف الطلب والعرض المستقبلية، وهذه الأخيرة تخضع لتقلبات السوق والتغيّرات في الشعور السائد لدى المستثمرين.

وتتقلّص قدرة شركة تسويق الكاكاو على توقيت تقلبات الأسعار في السوق بسبب متطلبات التمويل للتسويق الداخلي. فالقرض المشترك يجب أن يكون جاهزاً بحلول شهر أيلول/سبتمبر حتى تتمكّن الشركة من الدفع للمزارعين أثناء موسم الحصاد. وهي تحتاج إلى الالتزام بكمية مناسبة من الكاكاو من خلال عقود آجلة، وهو ما يعني تثبيت الأسعار حتى في سوق أخذة في الارتفاع. وهذا الوضع معروف جيّداً للمشتريين الذين يستخدمونه لصالحهم. وقد أثبتت فترة كوفيد-19 ذلك، حيث رفض المشترون التوقيع على عقود آجلة ما لم توافق شركة تسويق الكاكاو على علاوة فُطرية سلبية. وكان من شأن عدم وجود عقود أن يترك الشركة بدون أموال تدفعها لمزاري الكاكاو، مما اضطرها في النهاية إلى الموافقة.

ويسمح نظام البيع المُسبق مع التسليم الآجل لشركة تسويق الكاكاو بحماية مزارعي الكاكاو من مخاطر انخفاض الأسعار عن طريق تثبيت أسعار البيع في سوق متراجعة، ولكنّ الشركة تفقد عندئذ المرونة اللازمة للاستفادة من ارتفاع الأسعار. وقد احتفظ بعض المرونة من خلال تخصيص جزء من المحصول للمبيعات الفورية. ومع ذلك، يظلّ من الممكن أن تقع الشركة في مأزق بسبب انخفاض المحصول. وفي أوقات الاضطرابات الاقتصادية وأزمات الديون الخارجية، يمكن أن تواجه شركة كوكوبود وشركة تسويق الكاكاو ضغوطاً إضافية من الحكومة من أجل البيع المسبق مع التسليم الآجل لكميات من الحبوب أكبر ممّا هو مرغوب فيه نظراً لظروف السوق.

ويحصل مصرف غانا مباشرة على ما يقرب من ملياري دولار سنوياً من خلال مبيعات حبوب الكاكاو، ممّا يجعل من شركة كوكوبود واحدة من أهم المؤسسات الحكومية في البلد. إلا أنّ عدم الاستقلالية هُدّد مصداقية شركة تسويق الكاكاو. ويعد أن فقدت غانا إمكانية الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية نتيجة لأزمة الديون وشهدت ارتفاع علاوة المخاطر، أصبح القرض المشترك الوسيلة الوحيدة للوصول إلى الأسواق الدولية وأكبر مصدر للنقد الأجنبي وأكبر مساهم في احتياطات النقد الأجنبي.

ويجعل النظام الراهن، الذي يربط الأسعار بسعر سوق العقود الآجلة في لندن بالإضافة إلى التحويلات المتعدّدة للعملات، شركة تسويق الكاكاو معرّضة لمخاطر كبيرة فيما يتعلق بالأسعار والكميات. ويمثّل تعديل الترتيب الحالي تحدياً، لأنه يوفّر لشركة كوكوبود سيولة لتمويل مركزها باعتبارها المشتري المحتكر لحبوب الكاكاو الغانية. كما أنه يتيح لمصرف غانا إمكانية الوصول إلى السوق الدولية بأسعار معقولة، وهو أمر حيوي في ظل أزمة الديون المحلية وانخفاض قيمة العملة المستمر.

الإطار 1-4 غانا: الحالة الغريبة لآلية تسعير الكاكاو

ولكن، تزايدت في السنوات الأخيرة الدعوات إلى إلغاء النظام الذي مضى عليه 30 عاماً، مما حفّز الرأي الذي مفاده أنّ الوقت قد حان لكي تضع كوكوبود خطة خمسية للتخلّص من القرض المشترك. فمن شأن ذلك أن يقلّل من مدفوعات الفائدة ويسمح بدخول الإيرادات من صادرات الكاكاو بالدولار إلى مصرف غانا باستمرار. غير أنّ مطالب التمويل لا تزال قائمة، كما أنّ القيود الحالية التي يفرضها صندوق النقد الدولي على قدرة البلد على تقديم التمويل تعني ضرورة إجراء مفاوضات قبل تنفيذ استراتيجية.

المصدر: van Huellen et al., 2024



والعقارات هو قطاع استخراجي لا إنتاجي (أو قطاع يقلل القيمة بدلاً من أن يضيفها) فيما يتعلق بالاقتصاد (Assa 2016, 2017).

وذهبت الدراسات المالية إلى أبعد من ذلك فرأت أنه في اقتصادات الأمولة الكبيرة، ومنها مثلاً المملكة المتحدة (حيث يمثل قطاع التأمين والتمويل والعقارات أكثر من 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) والولايات المتحدة، يصبح الاعتماد على التمويل من أجل تحقيق النمو الاقتصادي عبئاً على الاقتصاد، مما يؤدي إلى "لعنة التمويل". وعلى غرار لعنة الموارد الطبيعية، تصف "لعنة التمويل" الوضع الذي يستنزف فيه القطاع المالي الضخم الموارد من أجزاء أخرى من الاقتصاد دون توليد حصة كافية من الوظائف ذات الأجور الجيدة ومع خلق اختلالات تنظيمية (Shaxson, 2019; Tax Justice Network, 2020).

وقد استكشفت لعنة التمويل في المقام الأول في سياق المراكز المالية الدولية والاقتصادات المتقدمة (Epstein and Montecino; Baker et al., 2018) (2016). وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية، قدر أندري هالدين، كبير الاقتصاديين في مصرف إنكلترا آنذاك، أن تكاليف "التلوث المصرفي" - أو التكاليف الاجتماعية التي يتكبدها الجمهور من الأزمات المصرفية - قد تقترب من 100 مليار دولار في المملكة المتحدة (Haldane, 2010). وفيما يتعلق باقتصادات بلدان الجنوب، يشكّل استمرار الأمولة، ولا سيما في سياق الدور المتنامي للأصول غير الملموسة والأنشطة المالية ذات الصلة (WIPO, 2024)، شواغل سياسية مهمة.

ولإعطاء لمحة عن هذه المسألة، يعرض الشكل 4-15 ديناميات أرباح القطاعات منذ عام 2012 فيما يتعلق باقتصادات نامية مختارة في ثلاث مجموعات رئيسية من الصناعات: السلع الأساسية (الطاقة والتعدين والزراعة)، وقطاع التأمين والتمويل والعقارات، وبقية الاقتصاد (غير السلع الأساسية).

2- التمويل باعتباره بعداً جديداً من أبعاد لعنة الموارد الطبيعية

تؤثر التقلبات المتكررة والمتزايدة عنفاً في أسعار السلع الأساسية الدولية تأثيراً مباشراً في كل من عائدات التصدير والإيرادات المالية والاستثمار الأجنبي المباشر وأسعار الصرف، مما يولد اختلالاً في الاقتصاد الكلي. وهذا غالباً ما يعيق الاستثمار الطويل الأجل وتعبئة الإيرادات من أجل تحقيق النمو والتنمية المستدامين (UNCTAD, 2018).

وعلاوة على ذلك، يمكن أن يعرض توسع القطاع المالي غير الخاضع للوائح تنظيمية البلدان لمخاطر النمو غير المتوازن، على أساس مساهمة قطاع التمويل والتأمين والعقارات في الناتج الإجمالي والقيمة المضافة والتوظيف. وقد حظيت طبيعة مساهمة القطاع في الناتج والقيمة المضافة باهتمام السياسات والبحوث في أعقاب الأزمة المالية العالمية، وإن كان ذلك بشكل رئيسي فيما يتعلق بالاقتصادات المتقدمة التي تتوافر بشأنها بيانات أكثر جاهزية.

وقد ذهبت الأبحاث في مجال الاقتصاد الكلي إلى أن الحسابات الوطنية "تُسند" قيمة مضافة في قطاع التأمين والتمويل والعقارات لجعله مساوياً للدخل (الأجور والأرباح) (Foley, 2011). وفيما يتعلق بحصة القطاع من إجمالي القيمة المضافة من حيث ترابطه بحصته من إجمالي التوظيف، فإن التمويل يُظهر ترابطاً سلبياً (ومهماً إحصائياً)، بينما لا يملك الجانب المتعلق بالعقارات ترابطاً كبيراً (Assa, 2016). وتمثل عائدات الخدمات المالية تكلفة بديلة، حيث كان من الممكن إنفاق الأموال المدفوعة مقابل تلك الخدمات على أنشطة إنتاجية في أماكن أخرى. وقد دفع الترابط السلبي الملحوظ بين حصص الخدمات المالية من الناتج والتوظيف الباحثين إلى القول إن قطاع التأمين والتمويل

الشكل 4-15

مدى التنوع الاقتصادي يؤثر في بروز قطاع التمويل والتأمين والعقارات في الاقتصاد

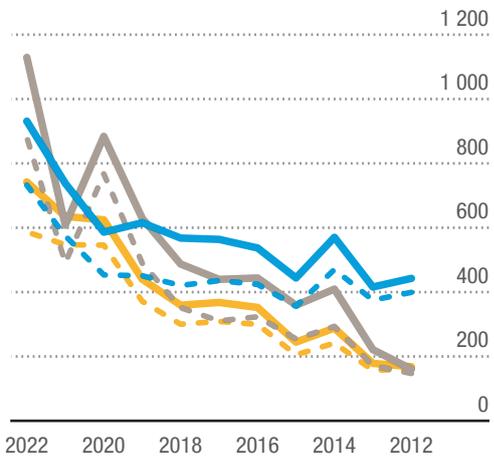
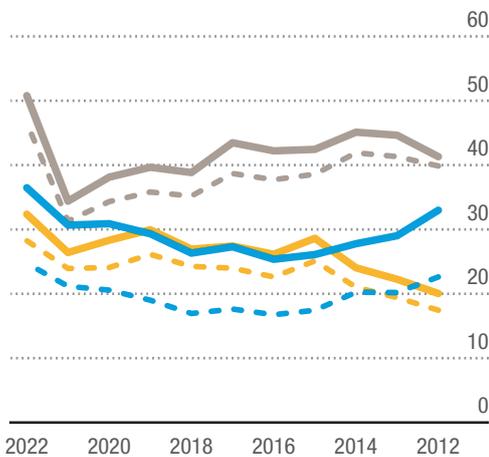
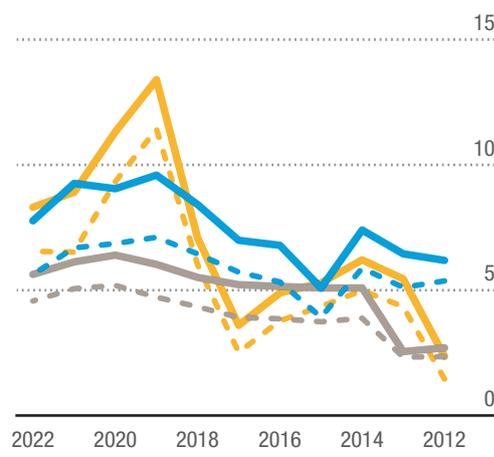
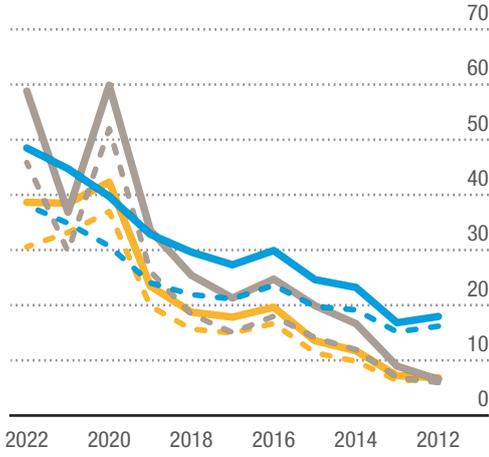
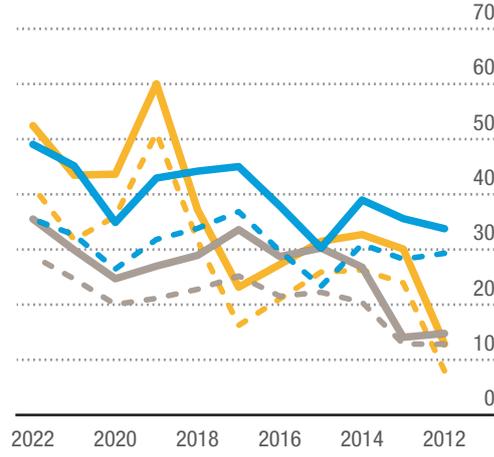
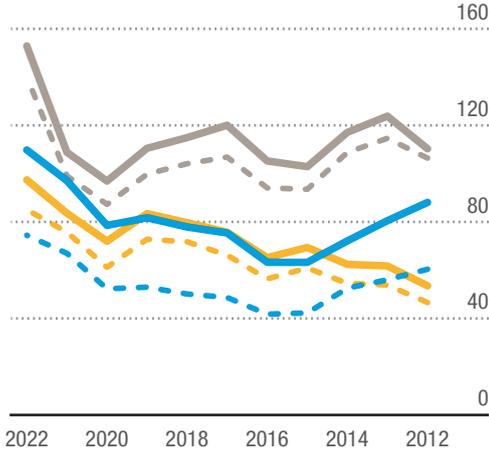
إجمالي الإيرادات حسب المجموعة الصناعية، بلدان مختارة

(بمليارات الدولارات) (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

إجمالي السلع الأساسية — إجمالي التمويل والتأمين والعقارات — إجمالي مجموعات أخرى — إيرادات محلية بشأن المجموعة الصناعية المعنية

(النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

(بمليارات الدولارات)



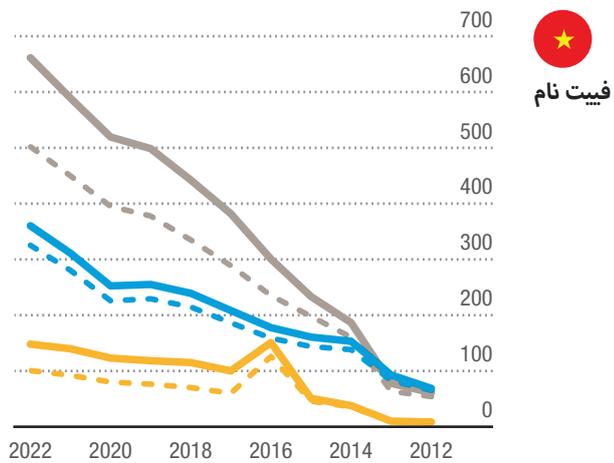
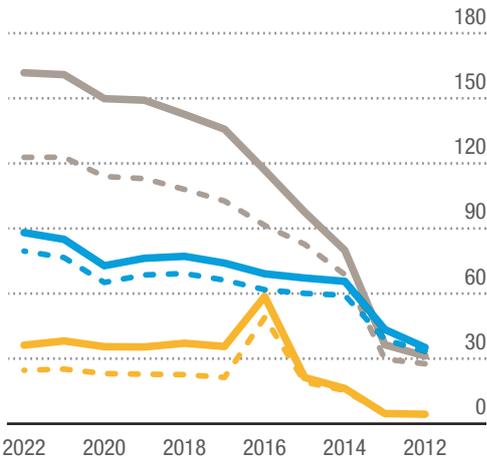
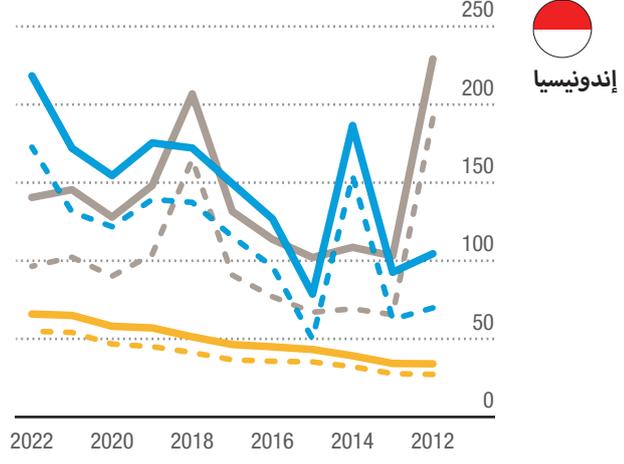
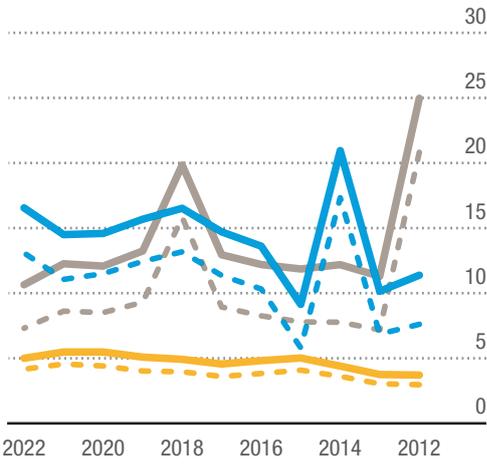
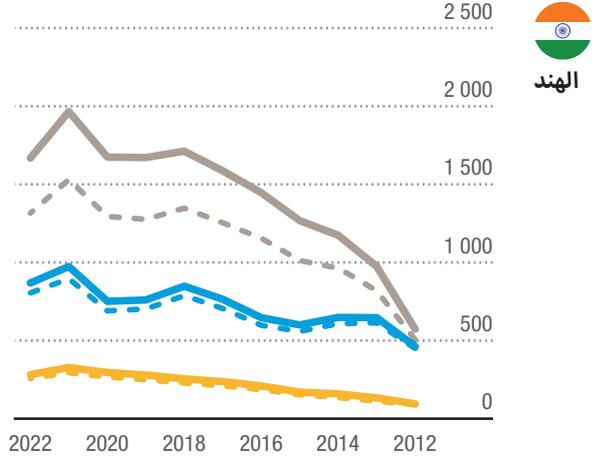
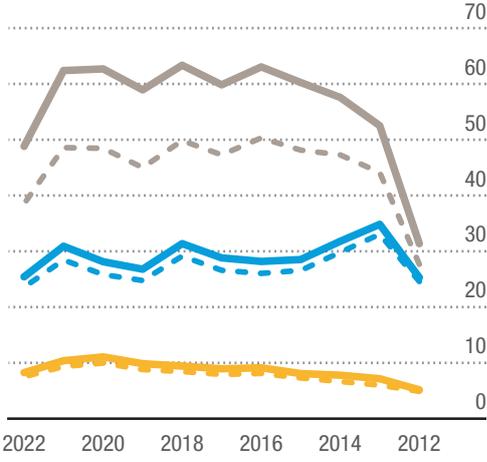
الفصل الرابع

الصعود والتراجع وإعادة الترميم: دروس من بلدان الجنوب

إجمالي السلع الأساسية - إجمالي التمويل والتأمين والعقارات - إجمالي مجموعات أخرى - إيرادات محلية بشأن المجموعة الصناعية المعنية

(النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

(بمليارات الدولارات)



المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى قاعدة بيانات أورييس (Moody's).

ملاحظات: يحدّد الحقل من حقول التصنيف على مستوى الشركات في قاعدة بيانات أورييس المجموعات الفرعية المتمثلة في السلع الأساسية، والتمويل والتأمين والعقارات، و"بقية أنشطة الاقتصاد". وتُجمّع المجموعات القطاعية بناءً على التقارير المالية للشركات التي تصنّف فيها أنشطتها في القطاع ذي الصلة. وتشمل مجموعة البيانات الإيرادات التي أبلغت عنها الشركات المملوكة للدولة والشركات المدرجة في البورصة والشركات الخاصة، وذلك على مستوى الشركات الفرعية أيضاً.

3- التوجُّهات السياسية الرئيسية

هناك بحوث محدودة حول البلدان النامية والعلاقة بين القطاعات الاستخراجية والاموَّلة، وهذا يشمل التجارة وسلاسل القيمة العالمية (على سبيل المثال Cibils and Alami, 2013). ولكن، مع التوطيد المستمر لسلطة الشركات على الأسواق الأساسية، بقيادة الآليات المالية والقانونية لسلاسل القيمة العالمية، يجب أن ينصبَّ مزيد من التركيز على هذه المسألة لدى صانعي السياسات في جميع أنحاء بلدان الجنوب (BRICS Competition Law and ؛Lianos et al., 2022). (Policy Centre, 2021).

ويمكن للقطاع المالي الضخم، إذا لم تعالجه السياسات (Muda et al., 202)، أن يزيد من مشكلة الاعتماد على السلع الأساسية بطريقتين رئيسيتين. فأوَّلاً، يمكن أن يكون لتوسُّع قطاع التمويل والقطاعات المتمحورة حول التمويل توسُّعاً غير منظم بلوائح أو غير متوازن في البلدان المصدِّرة للسلع الأساسية تأثير في التركيبة القطاعية داخل الاقتصاد. وهذا يمكن أن يحدَّ من التنوع الاقتصادي، مما يقوِّض القدرة على الصمود ويزيد من التفاوت في الدخل (UNCTAD, 2024c).

وثانياً، في فترات الأزمات المتداخلة، عندما يمكن أن تتضافر الاضطرابات في أسواق الطاقة والسلع والأسواق المالية وتخلق نقاط توتُّر متعدِّدة، يمكن أن تتعرَّز آثار دورة السلع العالمية من خلال قطاع مالي متشابك مع نموَّ إيرادات السلع الأساسية. ولذلك، يجب في الاقتصادات المصدِّرة للسلع الأساسية مراعاة توسُّع

وبيِّن الشكل أنه في البلدان التي شهدت تراجعاً في التصنيع، مثل الأرجنتين والبرازيل وشيلي (Castillo and Neto, 2016)، أصبح تطوُّر الإيرادات في قطاعات السلع الأساسية متشابكاً مع ازدياد إيرادات قطاع التمويل والتأمين والعقارات، ولا سيما خلال طفرة السلع الأساسية التي بدأت في عام 2020. وقد أدَّى ذلك إلى زيادة مخاطر عدم الاستقرار التي تنتقل عبر قطاع مالي ضخم، مع إثارة المخاوف بشأن تركُّز القطاع. ويعرض الشكل 4-15 تبايناً ملحوظاً مع اقتصادات إندونيسيا وفيت نام والهند، حيث التنوع الاقتصادي أكثر تقدُّماً، وحيث يبدو أنَّ وضع قطاع التمويل والتأمين والعقارات واتجاهات الإيرادات هما أكثر توازناً في الهيكل العام للاقتصاد.

وتوافق هذه النتيجة مع ترتيب التعقُّد الاقتصادي لـ 133 بلداً نامياً الذي نشره مختبر النمو التابع لجامعة هارفارد. فقد حسب المختبر التعقُّد الاقتصادي لبلد ما بناءً على تنوُّع صادراته وانتشارها أو عدد البلدان القادرة على إنتاجها⁽³⁵⁾. وعموماً، وجد الباحثون أنَّ أداء البلدان النامية منذ عام 1995 كان متبايناً (الشكل 4-16). فقد تقدَّمت بعض البلدان النامية، ولا سيما في آسيا، ومنها مثلاً إندونيسيا وتايلند وسنغافورة والصين وفيت نام وماليزيا والهند، في الترتيب بسرعة كبيرة. ولكن سجَّلت اقتصادات أخرى، ولا سيما تلك التي شهدت تراجعاً في التصنيع، مثل الأرجنتين والبرازيل وجنوب أفريقيا، انخفاضاً كبيراً في ترتيبها. وهذا أمر مهمُّ في سياق الدور المتنامي لصناعات الخدمات والنمو، فضلاً عن الصلات الوثيقة والترابطات المتزايدة المحتملة بين الاموَّلة والقطاعات الاستخراجية كما هو مبين أعلاه.

(35) "التعقُّد الاقتصادي" هو مقياس للمعرفة في مجتمع ما كما تعبَّر عنه المنتجات التي يصنعها. وهو يُحسب على أساس تنوُّع الصادرات التي يُنتجها البلد ومدى انتشارها أو عدد البلدان القادرة على إنتاجها (وتعقُّد تلك البلدان). فالبلدان القادرة على الحفاظ على نطاق متنوُّع من المعرفة الإنتاجية، وهي تشمل المعرفة المتطوِّرة والدراية الفريدة من نوعها، تستطيع إنتاج مجموعة واسعة ومتنوِّعة من السلع، ومنها المنتجات المعقَّدة التي لا يستطيع صنعها سوى عدد قليل من البلدان الأخرى (انظر تعريف مختبر النمو على الموقع <https://atlas.cid.harvard.edu/glossary>). وفي الوقت نفسه، لا يمكن النظر إلى التعقُّد الاقتصادي كبديل لمفهوم التنمية، التي هي عملية متعدِّدة الأبعاد. فعلى سبيل المثال، تُعتبر رُبتنا أستراليا والنرويج وفقاً لمؤشِّر التعقُّد الاقتصادي منخفضتين للغاية بسبب هيكليهما التجاري، ولكنهما من بين أكثر الاقتصادات تطوُّراً. وفيما يتعلق بعدة من بلدان الجنوب، مثل تايلند والصين وفيت نام والهند، فهي على الرغم من أنها أصبحت بسرعة المصدِّرة الرئيسية للعديد من منتجات التصنيع المتطوِّرة، إلَّا أنَّ مؤشِّرات مختلفة للتنمية ما زالت تشكِّل تحدياً.

الفصل الرابع

الصعود والتراجع وإعادة التمويل: دروس من بلدان الجنوب

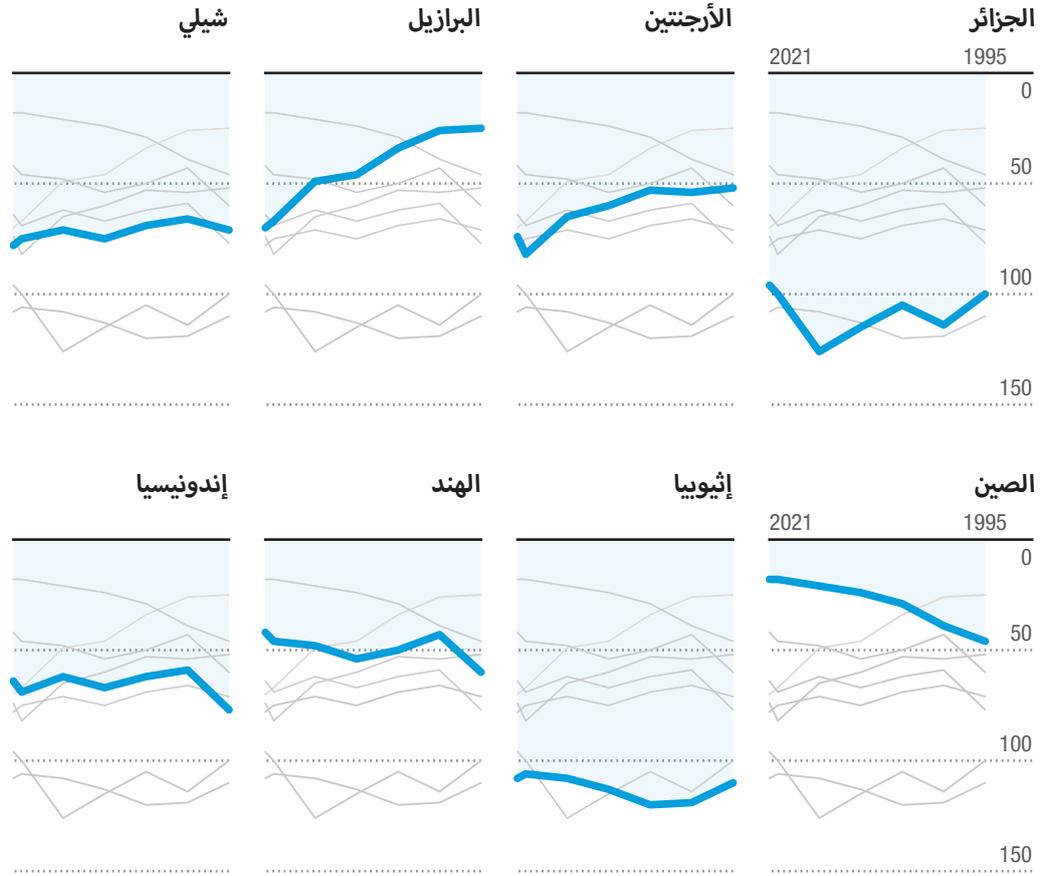
المحاسبية والمالية على جميع مستويات الأنشطة التجارية للشركات، ومع ذلك لا يزال الوصول إلى هذه البيانات نادراً في العديد من الاقتصادات النامية، وخاصة في أفريقيا.

قطاع التمويل والتأمين والعقارات عند وضع اللوائح والسياسات الصناعية والمالية الوطنية (Cibils and Allami, 2013). ويتطلب الاهتمام الوثيق بوضع لوائح تنظيمية مزيداً من البحث والفهم الدقيقين للبيانات

الشكل 16-4

البلدان التي تحسّنت في مؤشر التعقّد الاقتصادي تميل إلى أن تكون اقتصاداتها أكثر تنوعاً

الترتيب حسب مؤشر التعقّد الاقتصادي، بلدان مختارة



المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى أطلس التعقّد الاقتصادي. مختبر هارفارد للنمو

منها بذل المزيد من الجهود للحدّ من المراجعة التي تمارسها الشركات، وتتبع ورصد البصمة الاقتصادية للشركات المتعدّدة الجنسيات، وتبادل البيانات ذات الصلة على المستوى المتعدّد الأطراف بغية تعزيز تنسيق السياسات.

وفي المقابل، تتطلّب حماية المرونة الاقتصادية والإنصاف تنسيق سياسات إعادة التوزيع والتنوع والتنظيم اللائحي المالي. والأهم من ذلك، من أجل زيادة تمويل التنمية، تحتاج هذه التدابير إلى تعزيز تعبئة الإيرادات المحلية، وذلك بطرائق

المراجع

- Abdul J, Bluedorn J, Guajardo J and Topalova P (2012). The rising resilience of emerging markets and developing economies. IMF Working Paper No. 12/300. International Monetary Fund.
- Abreha K, Kassa W, Lartey K, Mengistae A, Owusu S and Zeufack A (2021). *Industrialization in sub-Saharan Africa: Seizing Opportunities in Global Value Chains*. World Bank. Washington D.C.
- Acevedo I, Castellani F, Cota MJ, Lotti G and Székely M (2022). Higher inequality in Latin America: A collateral effect of the pandemic. Inter-American Development Bank.
- Adler G and Sosa S (2011). Commodity price cycles: The perils of mismanaging the boom. Working Paper No. 2011/283. International Monetary Fund.
- African Union (2021). Africa's commodities strategy; value addition for global competitiveness. Press release. 1 September.
- Agosin MR (2006). Trade and growth: Why Asia grows faster than Latin America. Economic and Sector Studies Series RE-2-06-002. Asian Development Bank.
- Akyuz Y (2012). The staggering rise of the South. *Research Papers 44*. South Centre.
- Aldasoro I, Avdjiev S, Borio C and Disyatat P (2023). Global and domestic financial cycles: Variations on a theme. *International Journal of Central Banking*. Bank for International Settlements.
- Allen F and Giovannetti G (2011). The effects of the financial crisis on sub-Saharan Africa. *Review of Development Finance*. 1:1–27.
- Appiah M, Ashraf S and Tiwari AK (2023). Does financialization enhance renewable energy development in Sub-Saharan African countries? *Energy Economics*. 125:106898.
- Asian Development Bank (2021). 'Missing Value' of Global Value Chains Presents Growth Opportunity. 16 November. Asian Development Bank.
- Asian Development Bank (2023a). Global Value Chain Development Report: Resilient and Sustainable GVCs in Turbulent Times. Manila.
- Asian Development Bank (2023b). Trade integration deepens in Asia and the Pacific amid pandemic. ADB News Release. 9 February.
- Asian Development Bank (2024). Asian Economic Integration Report. Manila.
- Assa J (2016). The financialization of GDP and its implications for macroeconomic debates. Working Paper 10/2016. Department of Economics. The New School for Social Research.
- Assa J (2017). *The Financialization of GDP: Implications for Economic Theory and Policy*. Routledge. New York.
- Atolia L, Prakash M, Marquis M and Papageorgiou C (2018). Rethinking development policy: Deindustrialization, servicification, and structural transformation. IMF Working Paper No. 18/223. International Monetary Fund.
- Baker A, Epstein G and Montecino J (2018). The UK's finance curse? costs and processes. Sheffield Political Economy Research Institute. University of Sheffield.
- Balakrishnan R, Lizarazo S, Santoro M, Toscani F and Vargas M (2021). Commodity cycles, inequality, and poverty in Latin America. IMF Western Hemisphere Working Paper No. 21/09. International Monetary Fund.
- Banga K, Harbansh P and Singh S (2023). Digital de-industrialization, global value chains, and structural transformation. WIDER Working Paper No. 2023/65. World Institute for Development Economics Research.
- Bas M, Fernandes A and Paunov C (2022). How resilient was trade to COVID-19. World Bank Policy Research Working Paper No. 9975. World Bank.
- Benitez JC, Mansour M, Pecho M and Vellutini C (2023). Building tax capacity in developing countries. Staff Discussion Note SDN/2023/006. International Monetary Fund.
- Birdsall N and Fukuyama F (2011). The post-Washington consensus: development after the crisis. *Foreign Affairs*. 90(2):45–53.
- Blas J (2023). What happened to Africa rising? It's been another lost decade. Bloomberg Opinion. 12 September. Bloomberg.
- Bodansky D and WHO Tobacco Free Initiative (1999). The framework convention/protocol approach. Technical briefing series WHO/NCD/TFI/99.1. World Health Organization.
- Bonizzi B (2013). Financialization in developing and emerging countries: a survey. *International Journal of Political Economy*. 42(4):83–107.
- Borio C (2020). The Covid-19 economic crisis: dangerously unique. *Business Economics* 55:181–190.

الفصل الرابع

الصعود والتراجع وإعادة التموضع: دروس من بلدان الجنوب

- BRICS Law and Policy Centre (2021). Combatting cross-border cartels: empirical study. Moscow. Higher School of Economics.
- Brown C (2023). Modern industrial policy and the WTO. Peterson Institute for International Economics Working Paper No. 23-15.
- Cadena A, While O and Lamanna C (2023). What could a new era mean for Latin America. McKinsey Global Institute. 20 July.
- Cadzow L, Hearnson M, Heitmuller F, Kuhn K, Okanga O and Randriamanalina T (2023). Inclusive and effective international tax cooperation: views from the global South. ICTD Working Paper 172. Institute of Development Studies. International Centre for Tax and Development.
- Campos R, Pienknagura S and J Timini (2023). How far has globalization gone? A tale of two regions. IMF Working Paper No. 23/255.
- Caruana J (2009). Financial globalization, the crisis and Latin America. Speech delivered at the XLVI Meeting of Central Bank Governors of the American Continent. May 14.
- Castillo M and Neto AM (2016). Premature deindustrialization in Latin America. production and development. ECLAC production development series No. 205. United Nations publication. Santiago.
- Cibils A and Allami C (2013). Financialisation vs. development finance: The case of the post-crisis Argentine banking system. *Revue de la Régulation*. 13(1).
- Clapp J (2019). The rise of financial investment and common ownership in global agrifood firms. *Review of International Political Economy*. 26:4.
- Clapp J (2022). Concentration and crises: exploring the deep roots of vulnerability in the global industrial food system. *The Journal of Peasant Studies* 50 (1):1–25.
- Das DK (2015). The Asian growth model: myth or reality? In: *An Enquiry into the Asian Growth Model*. Palgrave Pivot. London.
- Didier T, Hevia C and Schmukler S (2012). How resilient and countercyclical were emerging economies during the global financial crisis? *Journal of International Money and Finance*. 31(8): 2055–2077.
- Fernandez V, Moretti L and Ormaechea E (2022). Divergent convergence complementing theoretical approaches for understanding the rise of the global South and the challenges for “the rest”. *Journal of World-Systems Research*. 28(1):98.
- Foley DK (2011). The political economy of U.S. output and employment 2001-2010. Working Paper Series. Schwartz Center for Economic Policy Analysis and Department of Economics. The New School for Social Research.
- Food and Agricultural Organization of the United Nations (2017). The future of food and agriculture: Trends and challenges. Rome.
- Furusawa M (2017). What we have seen and learned 20 years after the Asian financial crisis. IMF Blog. 13 July.
- Galindo A and Izquierdo A (2024). Ready for take-Off? building on macroeconomic stability for growth. Latin American and Caribbean Macroeconomic Report. March.
- Gasparini L and Cruces G (2021). The changing picture of inequality in Latin America. United Nations Development Program. Latin America and the Caribbean working paper series. March.
- Gerstle G (2022). The rise and fall of the neoliberal Order: America and the world in the free market era. New York: Oxford University Press.
- Gkanoutas-Leventis A and Nesvetailova A (2015). Financialization, oil and the great recession. *Energy Policy* 86. November.
- Goel R and Papageorgiou E (2021). Drivers of emerging bond flows and prices. Global Financial Stability Notes No2021/4. Washington D.C. International Monetary Fund.
- Goldberg P and Reed T (2023). Is the global economy deglobalizing? If So, Why? And What is Next? Brookings Papers on Economic Activity. Spring 2023: 347-396.
- Griffiths-Jones S and Ocampo J (2009). The financial crisis and its impact on developing countries. Working Paper 53. International Policy Centre for Inclusive Growth.
- Gruss B (2014). After the boom: commodity prices and economic growth in Latin America and the Caribbean. IMF Working Paper No. 14/154.
- Guterres A (2023). Secretary-General’s remarks to launch the special edition of the Sustainable Development Goals Progress Report.
- Haldane AG (2010). The \$100 billion question. Comments at the Institute of Regulation and Risk. 30 March.
- Hall H and Gochoco-Bautista M (2013). *Asia Rising: Growth and Resilience in an Uncertain Global Economy*. Cheltenham. UK.
- Han Q, Song Shin H and Zhang L (2023). Mapping the realignment of global value chains. BIS Bulletin No. 78. Bank for International Settlements.

تقرير التجارة والتنمية 2024 إعادة التفكير في التنمية في زمن الاستياء

- Herrera C, Veillard J, de Colombi N, Neelsen S, Anderson G, and Ward K (2022). Building resilient health systems in Latin America and the Caribbean: lessons learned from the COVID-19 Pandemic. Washington DC. World Bank.
- Ianchovichina E (2024). The evolving geography of productivity and employment: ideas for inclusive growth through a territorial lens in Latin America and the Caribbean. Washington D.C. World Bank.
- IBFD (2023). Promotion of inclusive and effective tax cooperation at the United Nations.
- Inter-American Development Bank (2018). Connecting the dots: a road map for better integration in Latin America and the Caribbean. Washington DC. Inter-American Development Bank.
- Inter-American development bank (2023). Exports from Latin America and the Caribbean contract as trade opportunities emerge. *IDB news release*. Inter-American Development Bank. 5 December.
- Inter-American Development Bank (2024). Trade trends estimates – Latin America and the Caribbean. Washington DC. Inter-American Development Bank.
- International Energy Agency (2019). Africa Energy Outlook 2019: World energy outlook special report. Paris.
- International Labor Organization (2024). World Employment and social Outlook: Trends. Geneva.
- International Monetary Fund (2006). World Economic Outlook – September. Washington DC. International Monetary Fund.
- International Monetary Fund (2009). World Economic Outlook - October. Washington DC. International Monetary Fund.
- International Monetary Fund (2011). Regional Economic Outlook – Western hemisphere: shifting winds. new policy challenges. Washington DC. International Monetary Fund.
- International Monetary Fund (2024). World Economic Outlook – April. Washington, DC: IMF.
- Ioannis L, Ivanov A and Davis D (2022). *Global Food Value Chains and Competition Law*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Jácome LI (2015). Central banking in Latin America: From the gold standard to the golden years. IMF Working Paper No. 16/60.
- Jacquemot P (2018). L'industrialisation en Afrique en question : Des désillusions a un nouveau volontarisme. *Afrique Contemporaine*. 266: 33.
- Jesus F and A Mehta (2016). Deindustrialization? A global perspective. *Economic Letters*, vol. 149: 148-151.
- Jiménez S, Dietzenbacher E, Duarte R and Sánchez-Chiliz J (2022). The geographical and sectoral concentration of global supply chains. *Spatial Economic Analysis*, vol. 17(3): 370-394.
- Juhász R, Lane N and Rodrik D (2023). New economics of industrial policy. NBER Working Paper 31538.
- Juvenal L and Petrella I (2024). Commodity prices and the global financial cycle. *VOXEU columns*. 11 May.
- Kaltenbrunner A and Paineira J (2015). Developing countries' changing nature of financial integration and new forms of external vulnerability: The Brazilian experience. *Cambridge Journal of Economics*. 39(5):1281–1306.
- Kamran M, Mujica I, Fontañez MB, Newhouse D, Rodriguez C and Weber M (2023). Exploring two years of labor market policy responses to COVID19: *A Global Effort to Protect Workers and Jobs*. World Bank. Washington DC.
- Knuth S (2018). Breakthroughs for a green economy? Financialization and clean energy transition. *Energy Research and Social Science*. 41 July.
- Kose M, Nagle P, Ohnsorge F and Sugawara N (2021). What has been the impact of COVID-19 on debt? Turning a wave into a tsunami. Policy Research Working Paper. November.
- Kose M and Eswar S (2010). Emerging markets come of age. *Finance and Development*. vol. 47(4): 7-10.
- League of Nations (1923). Report on double taxation submitted to the financial committee of the League of Nations. Economic and Financial Commission. League of Nations. Geneva.
- Lebastard L, Matani M and Serafini R (2023). GVC exporter performance during the COVID-19 pandemic: the role of supply bottlenecks. European Central Bank Working Paper Series No. 2766.
- Lee JW and Hong K (2010) Economic growth in Asia: determinants and prospects. ADB Economic Working Paper No. 220. Asian Development Bank. September.
- Lianos I, Ivanov A and Dennis D (2022). Global food value chains and competition law. BRICS law and Policy Centre. Moscow. Higher School of Economics.
- Lustig N, Pabon VM, Neidhöfer G and Tommasi M (2023). Short and long-run distributional impacts of COVID-19 in Latin America. *Economía LACEA Journal* 22(1): 96–116.
- Mason R (2020). The transformation of international tax. *The American Journal of International Law*. 114(3): 353–402.
- McKinsey Global Institute (2010). Lions on the move: The progress and potential of African economies. London.



الفصل الرابع

الصعود والتراجع وإعادة التموضع: دروس من بلدان الجنوب

- McKinsey Global Institute (2023). Asia on the cusp of a new era. McKinsey Articles. 22 September.
- Melber H (2017). The African middle class(es) – in the middle of what? *Review of African Political Economy*. Vol. 44, No. 151.
- Mesquita YW, Mengatto MF and Nagai RH (2022). Where and how? A systematic review of microplastic pollution on beaches in Latin America and the Caribbean (LAC). *Environment Pollution*. December.
- Mold A (2023). Why South-South trade is already greater than North-North trade—and what it means for Africa. Brookings. 11 December.
- Moreira M, Stein E (2019). Trading promises for results: What global integration can do for Latin America and the Caribbean. Inter-American Development Bank.
- Moreira MM, Blyde J, Volpe C, Dolabella M and Marra I (2022). The Reorganization of global value chains: What's in it for Latin America and the Caribbean? IDB Working Paper Series No. IDB-WP-01414. Inter-American Development Bank.
- Muda A, Dharsuky A, Asriana N and Ridhani D (2020). Contribution of real estate activities and financial/insurance industry activities to the formation of gross domestic product. *Research in World Economy*. 11(3): 192.
- Nassif A, Feijó C and Araújo F (2015). Structural change and economic development: is Brazil catching up or falling behind? *Cambridge Journal of Economics*. 39(5): 1307–1332.
- Nayyar G, Cruz M and Linghui Z (2018). Does premature deindustrialization matter? The role of manufacturing versus services in development. World Bank Policy Research Working Paper No. 8596. World Bank
- Nesvetailova A and Palan R (2008). A very north Atlantic credit crunch: Geopolitical implications of the global liquidity crisis. *Journal of International Affairs*. 62(1): 165–185.
- Nye J (2023). What is the global South? *Project Syndicate*. 1 November.
- Ocampo JA (2017). Commodity-led development in Latin America. *Alternative Pathways to Sustainable Development: Lesson from Latin America* Gilles Carbonnier.
- Organisation for Economic Co-operation and Development (2014). Boosting productivity to meet the middle-income challenge. *Perspectives on Global Development*. Paris. Organization for Economic Co-operation and Development.
- Organisation for Economic Co-operation and Development (2020). COVID-19 in Latin America and the Caribbean: Regional socio-economic implications and policy priorities. OECD Policy Responses to Coronavirus. Organization for Economic Co-operation and Development. December 8.
- Organisation for Economic Co-operation and Development (2021). Global value chains: efficiency and risks in the context of COVID-19. Paris. Organisation for Economic Co-operation and Development. Organisation for Economic Co-operation and Development.
- Oglesby C (1969). After Vietnam, what? *Commonwealth*. 90(001).
- Oppong P and Soares de Oliveira R (2021). Governing African oil and gas: boom-era political and institutional innovation. *Extractive Industries in Society*. 7(4):1163–1170.
- Paik WK, Johnson S and Villavicencio H (2011). East Asian economic models for Chile. *International area studies review*. 14(1).
- Péclard D, Kernen A and G Khan-Mohammad (2020). Etats d'émergence: Le gouvernement de la croissance et du développement en Afrique. *Critique Internationale*. 89: 9–27.
- Pilling D (2024). The foreign powers competing to win influence in Africa. *Financial Times*. 22 August.
- Posen A (2021). The interconnected economy: The effects of globalization on US economic disparity. Testimony to the select committee on economic disparity and fairness in growth. Hearing on Globalization. September 28.
- Radelet S (2010). *Emerging Africa*. Brookings. Washington D.C.
- Reuters (2022). Exclusive: under Biden, China has widened trade lead in much of Latin America, June 8.
- Rodrik D (2011). *The Globalization Paradox: Democracy and the Future of the World Economy*. New York and London. W.W. Norton.
- Rodrik D (2015). Premature deindustrialization. National bureau of economic research working Paper No. 20935.
- Rodrik D (2017) Growth without Industrialization? Project Syndicate. *October 10*.
- Rodrik D (2023) On productivism. HKS working paper No. RWP23-012. March.
- Rodrik D and Stiglitz J (2024). A new growth strategy for developing nations.
- Saad-Filho A (2014). The 'rise of the South': global convergence at last? *New Political Economy*. 19: 4.
- Salimo P, Buur L and Macuane J (2021). The politics of domestic gas: The Sasol natural gas deals in Mozambique. *Extractive Industries in Society*. 7(4): 1219–1229.

تقرير التجارة والتنمية 2024 إعادة التفكير في التنمية في زمن الاستياء

- Sawada Y and L Sumulong (2021). Macroeconomic impact of COVID-19 in developing Asia. Asian Development Bank Institute Working Paper Series No. 1251. Asian Development Bank.
- Sawyer M (2013). What is financialization? *International Journal of Political Economy*. 42(4): 5–18.
- Sharma A (2022). A comparative analysis of the financialization of commodities during COVID-19 and the global financial crisis using a quantile regression approach. *Resources Policy*. 78:102923.
- Sharma R (2024). A warning from the breakdown nations. Financial Times. 6 May.
- Shaxson N (2019). *The Finance Curse. How Global Finance Is Making Us All Poorer*. Penguin. London.
- Stampini M, Ibararán P, Rivas C and Robles M (2021). Adaptive, but not by design: cash transfers in Latin America and the Caribbean before, during and after the COVID-19 Pandemic. IDB Technical Notes No. 02346. Inter-American Development Bank.
- Tax Justice Network (2023). The finance curse. Tax Justice Network.
- The Economist (2024). China's economic model retains a dangerous allure. 8 June.
- Tooze A (2018). *Crashed: How a Decade of Financial Crises Changed the World*. Allen Lane. London and New York.
- Tran H (2024). Africa: The centre of the global South. Policy Center for the New South.
- UNCTAD (2007) Global players from emerging markets: strengthening enterprise competitiveness through outward investment. United Nations.
- UNCTAD (2010). The financial and economic crisis of 2008-2009 and developing countries. United Nations publication. Sales No. E.11. II. D.11. New York and Geneva.
- UNCTAD (2015). World investment report: reforming international investment governance. United Nations publication. Sales No. Sales No. E.15. II. D.5. Geneva.
- UNCTAD (2018). Trade and development report 2018: power, platforms and the free Trade delusion. United Nations publication. Sales No. E.18. II. D.7. Geneva.
- UNCTAD (2020). Unprecedented COVID-19 stimulus packages are not being leveraged to accelerate SDG investment. Geneva. UNCTAD. 11 December.
- UNCTAD (2022) Rethinking the foundations of export diversification in Africa: The catalytic role of business and financial services. United Nations publication. Sales No. E.22. II. D.31. Geneva.
- UNCTAD (2022b). Trade and development Report 2022: development prospects in a fractured world. United Nations publication. Sales No. E.22. II. D.44. Geneva.
- UNCTAD (2023). Trade and development report 2023: growth, debt, and climate: realigning the global financial architecture. United Nations publication. Geneva.
- UNCTAD (2024a). Global debt vulnerabilities. Report to G20 International Financial Architecture Group.
- UNCTAD (2024b). Inequality: major trends, policy challenges and the need for global economic compact. Report for the G20 Framework Working Group.
- United Nations (2023). Report of the secretary-general on the promotion of inclusive and effective international tax cooperation at the United Nations. A/78/235. 26 July.
- United Nations (2024). World economic situation and prospects. UN DESA.
- United Nations Development Programme (2013). The rise of the south: human progress in a diverse world. Human Development Report 2013.
- United Nations Development Programme (2021a). Annual report 2021. New York.
- United Nations Development Programme (2021b). Regional human development report. New York: UNDP.
- Utar H, Torres Ruiz L and Zurita A (2023). The US-China trade war and the relocation of global value chains to Mexico. CESifo Working Paper No. 10638. CESifoGroup.
- Van der Zwan N (2014). Making sense of financialization. *Socio-Economic Review*. 12(1): 99–129.
- Van Huellen S and Abubakar F (2021). Potential for upgrading in financialised agri-food chains: The case of Ghanaian cocoa. *The European Journal of Development Research*. 33:227–252.
- Van Huellen S, Abubakar F, Asante-Poku N and Fig R (2024). The political economy of pricing and price risk in Ghana's cocoa marketing system. GDI Working Paper 2024-074. The University of Manchester.
- Van Lieshout E (2023). Deglobalization? The Reorganization of global value chains in a changing world. OECD Trade Policy Paper No. 272. Organisation for Economic Co-operation and Development.
- Wade R (2008). The First-World debt crisis of 2007-2010 in global perspective. *Challenge*. 51(4): 23–54.
- Whalen C (2007). The US credit crunch of 2007: A Minsky moment. Public Policy Brief. Levy Economics Institute of Bard College.
- White O, Woetzel J, Smit S, Seong J and Devesa T (2023). The complication of concentration in global trade. McKinsey Global Institute.

الفصل الرابع

الصعود والتراجع وإعادة التموضع: دروس من بلدان الجنوب

- Wickizer VD (1951). *Coffee, Tea and Cocoa. An Economic and Political Analysis*. Stanford University Press.
- Wier LS and Zucman G (2022). Global profit shifting, 1975-2019. NBER Working Paper 30673. National Bureau of Economic Research.
- World Bank (2022). *World Development Report*. Washington D.C. World Bank
- World Bank (2023). Crisis and recovery: learning from COVID-19's economic impacts and policy responses in East Asia. Washington DC. World Bank.
- World Intellectual Property Organization (2024). Better data for better policy. World intangible investment highlights. Geneva. World Intellectual property Organisation. June.
- World Trade Organization (2021). Global value chain development report: Beyond production. Geneva. World Trade Organization.
- World Trade Organization (2023). Global value chain report: resilient and sustainable GVCs in turbulent times. Geneva. World Trade Organization.
- World Trade Organization (2024). Global trade outlook and statistics. Geneva. World Trade Organization. April.
- Zakaria F (2008). *The Post American World*. W.W. Norton and Company Publishers. New York and London.



تقرير التجارة والتنمية 2024

الفصل الخامس

بلدان الجنوب والهيكل الضريبي الدولي الجديد: السعي إلى تمويل التنمية

تتيح المبادرة الجارية لوضع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التعاون الضريبي الدولي فرصة مهمة للبلدان النامية لسد الثغرات الحالية في الهيكل المالي الدولي وإدراج مصادر الإيرادات المحلية في اقتصاداتها. وخلافاً للنظام الضريبي الراهن، الذي يعتمد على اتفاقات ضريبية ثنائية واتفاقات محدودة متعدّدة الأطراف، تهدف الاتفاقية إلى إنشاء إطار عالمي متعدّد الأطراف للتعاون الضريبي الدولي.

وخلافاً للعديد من المقترحات الضريبية العالمية السابقة، ومنها مثلاً فرض ضرائب على المعاملات الدولية التي تنطوي على صرف العملة، فإنّ الاتفاقية المقترحة ستكون فريدة من نوعها من حيث وضع عملية فرض الضرائب الدولية في إطار شامل. وهي بذلك تتيح التركيز على كل من البعدين التجاري والمالي للأنشطة التجارية العالمية.

والهدف من الاتفاقية هو إنشاء منصة ضريبية عالمية من شأنها أن تعالج أنشطة تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح، ومن ذلك مثلاً التهرب الضريبي والتدفقات المالية غير المشروعة، وتعزيز النزاهة والحوكمة في المجال المالي الدولي، وكلها أمور أساسية لتمويل الفعّال للتنمية ولأهداف التنمية المستدامة.

وسيتوقّف نجاح وفعالية الهيكل الضريبي المقترح من أجل تحقيق التنمية على التعاون في مجال السياسات بين البلدان النامية وعلى الحوار العالمي بين الشمال والجنوب.



النقاط السياسية الرئيسية

◀ مع أنّ الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تسعيان إلى تحسين التعاون الضريبي الدولي، إلا أنّ الأولى تتبّع نهجاً أكثر إشراكاً وشفافية يركّز على بلدان الجنوب ويتيح تمثيلها.

◀ يمكن أن يكون للمفاوضات الجارية واحتمال اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التعاون الضريبي الدولي في نهاية المطاف دور محوري في تشكيل مستقبل التعاون الضريبي وإصلاح الهيكل المالي الدولي. وسيكون التزام الدول الأعضاء والممارسة الدبلوماسية الحذرة والخبرة الفنية مفتاح النجاح.

◀ لا يمكن تجاهل مخاطر ظهور نظام ضريبي تفاضلي على مستوى العالم. ويمكن للاندواج الضريبي ومنافذ المراجعة أن يضرّاً بالتجارة العالمية والتدفقات الاستثمارية، مما يعرّض تعبئة الإيرادات المحلية للخطر. وينطبق هذا الأمر بشكل خاص على الشركات التي تتعامل مباشرة مع المستهلكين وشركات الاقتصاد الرقمي، نظراً لأنّ معظم المستهلكين يوجدون في البلدان النامية.

◀ في إطار البحث الأوسع نطاقاً عن مصادر لتمويل التنمية الطويلة الأجل، يجب أن تركز الجهود السياسية في بلدان الجنوب على الأسباب الجذرية لعدم كفاية الموارد العامة اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة، ومن بينها المراجعة التي تمارسها الشركات والأموّلة وتركّز نفوذ الشركات.



ألف- مقدمة

يُبرز المنعطف الحالي في مجال العولمة الحواجز الهيكلية التي تواجهها الاقتصادات النامية في سعيها لتحقيق تكامل اقتصادي ونموً مستدام أكثر شمولاً. فمع تحوُّل السياسات المالية والتجارية للبلدان المتقدِّمة نحو دعم إعادة التصنيع والانتقال في مجال المناخ في الأمد البعيد على الصعيد الداخلي، تركز الأسواق المالية العالمية على زيادة أرباح القطاع الخاص إلى أقصى حدِّ (Foroohar, 2024).

التهرُّب الضريبي والتدفُّقات المالية غير المشروعة، وتعزيز النزاهة والحوكمة في المجال المالي الدولي، وكلها أمور أساسية للتمويل الفعَّال للتنمية وبلوغ أهداف التنمية المستدامة.

ويبحث هذا الفصل الدور المحتمل للاتفاقية الضريبية في إطار مخطَّط للتمويل المستدام. فالفرع باء يحدِّد المؤسَّرات الرئيسية في البحث عن تمويل التنمية الطويل الأجل. ويركِّز الفرع على مخطَّط الأونكتاد من أجل إيجاد هيكل مالي دولي يراعي التنمية، كما أنه يناقش تحديات تعبئة الإيرادات المحلية. ويستكشف الفرع جيم دور الاتفاقية الضريبية في تأمين التمويل الطويل الأجل للتنمية. ويحلل الفرع دال الفوائد التي يُحتَمَل أن تعود على بلدان الجنوب والتحديات التي يُحتَمَل أن تواجهها من جراء المقترحات الحالية المعروضة في الأمم المتحدة وضمن عملية الإطار الشامل لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويتضمَّن الفرع هاء استنتاجاً يختتم الفصل.

في الفترة 2023-2024، حدث تطوُّر مهمُّ في الحوكمة الاقتصادية العالمية. فعقب سلسلة من المبادرات التي قادتها نيجيريا ومجموعة الدول الأفريقية، وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر 2023 على إنشاء لجنة مخصَّصة معنية بصياغة الإطار المرجعي لإبرام اتفاقية إطارية للأمم المتحدة بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية (اللجنة المخصَّصة). وقد بدأت اللجنة عملها في عام 2024.

ويُنْتَظَر من الاتفاقية المقترحة أن تنشئ هيكلًا ضريبيًا دوليًا جديدًا، يوفِّر لبلدان الجنوب عائدات أكبر ويوقف ما يعتبرونه تحويلًا عدوئيًا للأرباح إلى خارج بلدانهم. ويمكن أن تتخذ الاتفاقية خطوةً مهمَّةً نحو سدِّ بعض الثغرات الحالية في الهيكل المالي الدولي من خلال التركيز على البعدين التجاري والمالي للأنشطة التجارية العالمية. والهدف من ذلك هو إنشاء منصَّة ضريبية عالمية للتصدِّي للأنشطة التي تتسبَّب في تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح، ومنها على سبيل المثال

الاتفاقية الإطارية المقترحة تركز على كلِّ من البعدين التجاري والمالي للأنشطة التجارية العالمية.

باء- البحث عن مصادر طويلة الأجل لتمويل التنمية

كما قال أحد الخبراء الاقتصاديين، فإنَّ أحد الأسباب الرئيسية لنجاح مؤسسات بريتون وودز في أوائل الفترة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية هو "الهندسة المؤسسية المذهلة" (Rodrik, 2011). واليوم، وفي خضم التغيرات الجوهرية في الإنتاج والتجارة والتمويل والتكنولوجيا والمناخ، تتطلَّب إعادة تموضع مصالح وأصوات بلدان الجنوب في سياق الحوكمة الاقتصادية العالمية إعادة هندسة عدَّة أبعاد للاقتصاد العالمي. وينبغي أن يسترشد هذا الإصلاح بالمبادئ الأساسية المتمثلة في الإشراك، والحوار والتشاور بين الشمال والجنوب، ووضع ضمانات للحيز السياسي للبلدان النامية. وفي إطار هذه الشواغل الثلاثة، هناك أولوية أساسية تتمثل في معالجة حالات نقص التمثيل في مؤسسات الحوكمة الاقتصادية العالمية.

لقد أعاقَت الجائحة والأزمات المتتالية إحراز تقدُّم في أهداف التنمية المستدامة في بلدان الجنوب. ففيما يتعلق بالهدف الأول، وهو القضاء على الفقر، ارتفع عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع إلى 724 مليون شخص في عام 2020، متجاوزاً بذلك توقُّعات ما قبل الجائحة بما قدره 90 مليون شخص وعاكساً مسار ثلاث سنوات تقريباً من التقدُّم المحرز في الحدِّ من الفقر. وفي ظلَّ الاتجاهات الراهنة، سيظلُّ 575 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع في عام 2030، ولن يحقِّق سوى ثلث البلدان تقريباً الهدف المتمثل في خفض مستويات الفقر الوطني إلى النصف. وفي هذا السياق، تحتاج بلدان الجنوب إلى دعم خارجي، وذلك بطرائق من بينها اتخاذ إجراءات متعدِّدة الأطراف لتشكيل هيكل مالي عالمي يمكن من تحقيق النمو الاقتصادي المطرَّد وأهداف التنمية المستدامة.

وتواجه البلدان النامية قرارات صعبة تتعلَّق بالمفاضلة بين السياسات بسبب الأزمات المعقَّدة والمتداخلة التي لها صلة بارتفاع أسعار الطاقة، وزيادة الطلب على الخدمات الصحية والاجتماعية، والقيود المفروضة على التجارة الدولية نتيجة تصاعد النزعة الحمائية والتغيرات الجيواقتصادية التي نوقشت في الفصل الثالث. ومع أنَّ 54 بلداً نامياً لا تزال تفتقر إلى التصنيفات الائتمانية وتُحرَم من سُبل الوصول إلى الأسواق المالية، إلا أنَّ قلة قليلة فقط من تلك التي لديها تصنيفات بلغت الدرجة الاستثمارية. ومن بين بلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينية، حصل 58 بلداً على تلك التصنيفات. وفي عام 2019، حصل 11 منها على تصنيفات من الدرجة الاستثمارية، وانخفض هذا العدد إلى 8 في عام 2023. ومن بين جميع البلدان النامية، كان هناك 22 بلداً فقط لديها تصنيفات من الدرجة الاستثمارية. ويؤدِّي ارتفاع التكاليف وتقلُّب التمويل الخاص الخارجي ومحدودية فرص الوصول إلى التمويل العام الميسور التكلفة إلى تفاقم مشكلة التمويل الإنمائي الذي هو متأخِّر أصلاً (انظر الفصل الثاني).

وما انفكَّت الحاجة إلى إصلاح هيكل الديون الدولية تزداد إلحاحاً بسبب تصاعد خطر تحوُّل ضغوط الديون إلى أزمة إنمائية في بلدان الجنوب. وأصبحت الحاجة إلى شبكة أمان مالي عالمية تزداد أكثر فأكثر، لأنَّ الآليات الحالية غير كافية لمواجهة الاحتياجات المالية المتزايدة لدى العديد من البلدان النامية (الشكل 5-1). كما أنَّ على صانعي السياسات في بلدان الجنوب النظر في مسائل التمثيل والقدرة على الإقراض في إطار شبكة الأمان المالي العالمية (الإطار 5-1).

الإصلاح المالي الدولي أصبح أكثر إلحاحاً بسبب احتمال تحوُّل أزمة الديون إلى أزمة إنمائية.

إنَّ لشبكة الأمان المالي العالمية دوراً رئيسياً في دعم البلدان خلال الصدمات والأزمات الكبرى. فهي قد أتاحت قدرةً غير مسبوقه على الوقاية من الأزمات عندما اندلعت صدمة كوفيد-19 في عام 2020، إذ تضاعف حجمها عشر مرات على مدى العقد الذي أعقب الأزمة المالية العالمية.

ويستلزم أحد العناصر المتطورة لشبكة الأمان المالي العالمية ترتيبات تمويل إقليمية توفّر سيولة عاجلة قصيرة الأجل وتعطية بالعملات الأجنبية بشروط تفضيلية، دون التقشّف والشروط المسارية للدورات الاقتصادية التي لا تحظى بشعبية والتي يفرضها في العادة صندوق النقد الدولي. كما أتاحت بعض هذه الترتيبات التكافؤ في الحوكمة وحقوق التصويت العادلة بطرائق لا توجد حتى الآن في مؤسسات بريتون وودز.

وفي الفترة 2019-2020، أقرضت ترتيبات التمويل الإقليمية أكثر من 5 مليارات دولار لأعضائها، وهو مبلغ كبير. وفي كثير من الحالات، كان يُنظر إلى هذه الترتيبات على أنها "الملاذ الأول" والمكمل لـ ما هو "الملاذ الأخير" لدى المؤسسات العالمية (Barrowclough et al., 2022؛ UNCTAD, 2022). ومع ذلك، وعلى الرغم من ازدياد قدرات الترتيبات الإقليمية، إلا أنها ظلت بقدر كبير غير مستعّلة خلال فترة جائحة كوفيد-19. كما أنها قدّمت دعماً متفاوتاً نسبياً (UNCTAD, 2022) لكل من البلدان المنخفضة الدخل والبلدان العالية الدخل (Hawkins and Prates, 2021؛ Mühlich and Fritz, 2021؛ Mühlich et al., 2020, 2022).

وأصبحت ترتيبات المقايضة الثنائية شكلاً جديداً وسريع الهيمنة من أشكال التمويل التي استُخدمت على نطاق واسع خلال أزمة كوفيد-19، حيث بلغ إجمالي قيمتها 1,5 تريليون دولار. وهناك مجموعة كبيرة من المصارف المركزية التي تعرض خدمات المقايضة، ومنها مصارف في البلدان النامية، وذلك على سبيل المثال لا الحصر في إندونيسيا وبوتان وسري لانكا وقطر وملديف والهند. والمقايضات التي ترتّب لها مصارف البلدان النامية هي أصغر بكثير من تلك التي ينظمها الاحتياطي الاتحادي في الولايات المتحدة ومصرف الشعب الصيني، وبدرجة أقل المصارف المركزية في الاقتصادات المتقدّمة الأخرى، ومنها مثلاً أستراليا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة واليابان.

وكان الاعتماد الشديد على المقايضات الثنائية قد ظهر في العام السابق لأزمة كوفيد-19، ممّا أثار القلق (Mühlich et al., 2022؛ UNCTAD, 2022؛ Barrowclough et al., 2022) لأنّ التأثير على شبكة الأمان المالي العالمية غامض. ومع أنّ هذه المقايضات تبدو مصدر تمويل ضخماً، إلا أنها من الناحية العملية تفتقر إلى العديد من مزايا الإقراض العالمي أو الإقليمي المتعدّد الأطراف - ومنها إمكانية التنبؤ والشفافية. وتمثّل المقايضات شكلاً متطرفاً من أشكال التحيز بين بلدين بدلاً من ترتيبات من نوع "النادي" تشارك فيها بلدان عديدة وتقع في صميم ترتيبات التمويل الإقليمية أو الدولية. أمّا المخططات الثنائية فهي تقديرية بحكم تعريفها وتصميمها، وهي تفتقر إلى ممارسات أو بروتوكولات موحّدة، ولا تتسم بالشفافية ولا توزّع بشكل عادل بين البلدان النامية.

ولا يزال صندوق النقد الدولي هو المقرض العالمي الذي هو الملاذ الأخير. فهو قد قدّم خلال صدمة الجائحة أكثر من 119 مليار دولار (Mühlich et al., 2024). ومع ذلك، وعلى الرغم من الدعوات المنتظمة إلى إجراء إصلاح جوهري لنظام الحصص في صندوق النقد الدولي، لم تكن هناك زيادة صافية في القدرة على الإقراض في المراجعة العامة السادسة عشرة للحصص التي أجريت مؤخراً، ولا إعادة مساوقة للنظام ليعكس احتياجات البلدان النامية ووزنها الاقتصادي أو الديموغرافي. وبينما ارتفعت الحصص بنسبة 50 في المائة، حصل انخفاض متناسب في مصادر صندوق النقد الدولي التمويلية الأخرى، وهذا يشمل الترتيب الجديد للاقتراض، ممّا يعني أنّ قوة الإقراض الفعلية في صندوق النقد الدولي ظلت ثابتة فعلياً.

المصادر: Barrowclough et al. (2022)؛ UNCTAD (2022)؛ Hawkins and Prates (2021)؛ Mühlich et al. (2020, 2022, 2024)؛ Mühlich and Fritz (2021).

الفصل الخامس

بلدان الجنوب والهيكل الضريبي الدولي الجديد: السعي إلى تمويل التنمية

تمويل التنمية في
الأجل الطويل يتطلب
توفر أساس من
الآليات الفعالة لتعبئة
الإيرادات.

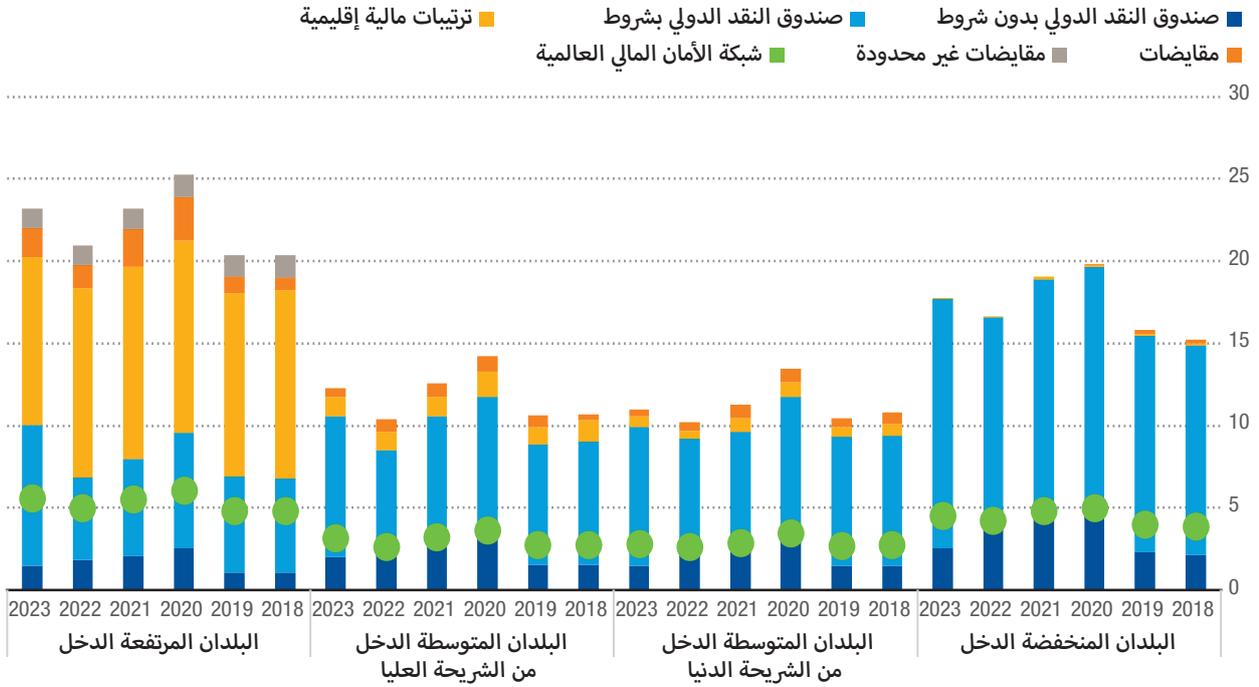
والأهم من ذلك أن هذه الجهود يجب أن تُبدل بالتوازي مع إضفاء الطابع الديمقراطي على هيكل حوكمة المؤسسات المالية الدولية، حيث لا تزال البلدان النامية ممثلة تمثيلاً ناقصاً على الرغم من بعض التحسينات التي طرأت على مدى العقدين الماضيين (الشكل 2-5)⁽³⁶⁾. وبالإضافة إلى هذه المهام العاجلة، يتطلب تمويل التنمية في الأجل الطويل توفير أساس من الآليات الفعالة والمنسقة لتعبئة الإيرادات.

وتظل الأولويات العليا في البرنامج المتعدّد الأطراف لتمويل التنمية تتمثل في توفير السيولة المرنة في الوقت المناسب، وتخفيف عبء الديون، وإعادة هيكلة الديون السيادية، وتوسيع شبكة الأمان المالي العالمية، وتوسيع نطاق الإقراض المصرفي الإنمائي المتعدّد الأطراف. فهذه الأولويات تقع في صميم مقترحات الإصلاح التي قدّمها الأونكتاد لإنشاء هيكل مالي دولي واعٍ بالتنمية (الجدول 1-5).

الشكل 1-5

التفاوتات في فرص الحصول على تمويل للأزمات في شبكة الأمان المالي العالمية

سبل الحصول على تسهيلات الإقراض حسب فئة دخل البلد (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: المعلومات مستمدة من بيانات من متبّع شبكة الأمان المالي العالمية المتاحة على الموقع الإلكتروني. وقد أنشأ مركز سياسات التنمية العالمية التابع لجامعة بوسطن وجامعة برلين الحرة والأونكتاد أداة التتبع باعتبارها قاعدة بيانات تفاعلية عالمية تقيس قدرة الإقراض السنوية لصندوق النقد الدولي والمصارف المركزية واتفاقات التمويل الإقليمية، وإجمالي حجم التمويل لمكافحة أزمة كوفيد-19 عبر قروض صندوق النقد الدولي واتفاقات التمويل الإقليمية ومقايضة العملات. ملاحظة: تشير النقاط الخضراء إلى متوسطات جميع المكونات الفردية.

(36) في البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وهو جزء من مجموعة البنك الدولي، على سبيل المثال، تملك البلدان النامية 43 في المائة من إجمالي الأصوات مقارنةً بنسبة 38 في المائة في عام 2000. وهذا يمثل زيادة بنحو 15 نقطة مئوية على مدى 24 عاماً. ومع أن هذا المستوى يقل قليلاً عن مستوى حصة البلدان النامية من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، والتي تبلغ قرابة 40 في المائة، إلا أنه لا يمثل سوى نصف حصتها من حيث عدد السكان. وفي المنظمات التي يكون فيها التصويت على أساس صوت واحد للبلد الواحد، مثل منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة، تتراوح حصة البلدان النامية بين 60 و75 في المائة من إجمالي الأصوات. وهذا لا يعني أن القرارات تُتخذ لصالحها، ولا يمكن القول إن البلدان النامية تصوّت دائماً في نفس الاتجاه. فكل بلد يمكن أن تختلف مصالحه اختلافاً كبيراً عن غيره من البلدان، كما هو الحال تماماً مع البلدان المتقدّمة.

مقترحات الأونكتاد	الإجراءات ذات الصلة التي أوصت بها الأمم المتحدة في الموجز السياسي 6 بشأن خطتنا المشتركة
الإصلاح المؤسسي	الإجراء 1- تحويل إدارة المؤسسات المالية الدولية
السيولة	الإجراء 2- إنشاء هيئة تمثيلية عليا تعمل بصورة منهجية من أجل تعزيز تجانس النظام الدولي
1965: تعميم مخصصات حقوق السحب الخاصة على الجميع مع رابط للمعونة 1971: إنشاء مجموعة الـ 24	الإجراء 10- تعزيز توفير السيولة وتوسيع شبكة الأمان المالي
الاستثمار	الإجراء 11- معالجة تقلبات أسواق رؤوس الأموال
1964: إنشاء صندوق متعدد الأطراف لتسوية الفوائد (اقتراح هورويتز) 1965: تعميم مخصصات حقوق السحب الخاصة على الجميع مع رابط للمعونة 1970: تحديد هدف للمساعدة الإنمائية الرسمية قدره 0,7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي 1971: تعريف أقل البلدان نمواً 2014: دعم المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بقيادة بلدان الجنوب	الإجراء 5- الزيادة بشكل كبير في حجم القروض المخصصة للأغراض الإنمائية وتحسين شروط الإقراض
الديون	الإجراء 6- تغيير نماذج الأعمال التجارية للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وغيرها من المصارف الإنمائية العامة للتركيز على تحقيق الأثر المنشود فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة؛ والاستفادة بشكل أكثر فعالية من التمويل الخاص من أجل تحقيق نفس الأثر
1980: مجلس التجارة والتنمية يُقرُّ بالحاجة إلى إنشاء آلية لتسوية عادلة للديون السيادية 1983: إنشاء نظام إدارة الديون والتحليل المالي 2012: مبادئ الإقراض والاقتراض السيادي المسؤول 2015-2014: قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المنشئ للجنة المخصصة المعنية بإعادة هيكلة الديون السيادية، تعريف المبادئ الأساسية.	الإجراء 7- إحداث زيادة كبيرة في تمويل المناخ، مع ضمان إضافية
التربط بين التمويل والشركات	الإجراء 8- الاستفادة بشكل أكثر فعالية من منظومة المصارف الإنمائية لزيادة الإقراض وما يتحقق من أثر في أهداف التنمية المستدامة
1967: قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة إنشاء فريق الخبراء المخصص للتعاون الدولي في المسائل الضريبية. 1993-1975: إنشاء مركز الشركات عبر الوطنية	الإجراء 9- كفاءة استمرار استفادة أشد الناس فقراً من منظومة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف
الإجراء 3- الحد من مخاطر الديون وتعزيز أسواق الديون السيادية لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة	الإجراء 4- تعزيز تسوية أزمات الديون من خلال عملية من خطوتين: استحداث آلية لتسوية الديون دعماً للإطار المشترك، والقيام، في المدى المتوسط، بإنشاء هيئة معنية بالديون السيادية
الإجراء 12- تعزيز التنظيم والإشراف على المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية لتحسين إدارة المخاطر وكبح جماح الاعتماد المفرط على الاستدانة	الإجراء 13- جعل مؤسسات الأعمال أكثر استدامة والحد من التمويه الأخضر
الإجراء 14- تعزيز المعايير العالمية للنزاهة المالية	الإجراء 15- تعزيز المعايير الضريبية العالمية لمعالجة الرقمنة والعولمة من خلال عملية شاملة تراعي احتياجات وقدرات البلدان النامية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة
الإجراء 16- تحسين الركيزة الثانية من الاقتراح المقدم من الإطار الجامع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/مجموعة العشرين المتعلق بتأكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح والهادف إلى الحد من الحوافز الضريبية المسرفة، وتشجيع أداء الضرائب في بلدان المصدر	الإجراء 17- إنشاء أطر عالمية للشفافية الضريبية وتبادل المعلومات تعود بالنفع على جميع البلدان

المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى تقرير الأمم المتحدة (United Nations (2023a)، وهو يحتوي على قوائم أكثر تفصيلاً للإجراءات الفرعية. ملحوظة: يشير اللون الأصفر إلى إجراءات و/أو إجراءات فرعية ترمي إلى التصدي للتحديات الشاملة التي تطرحها الاستدامة المناخية والبيئية.

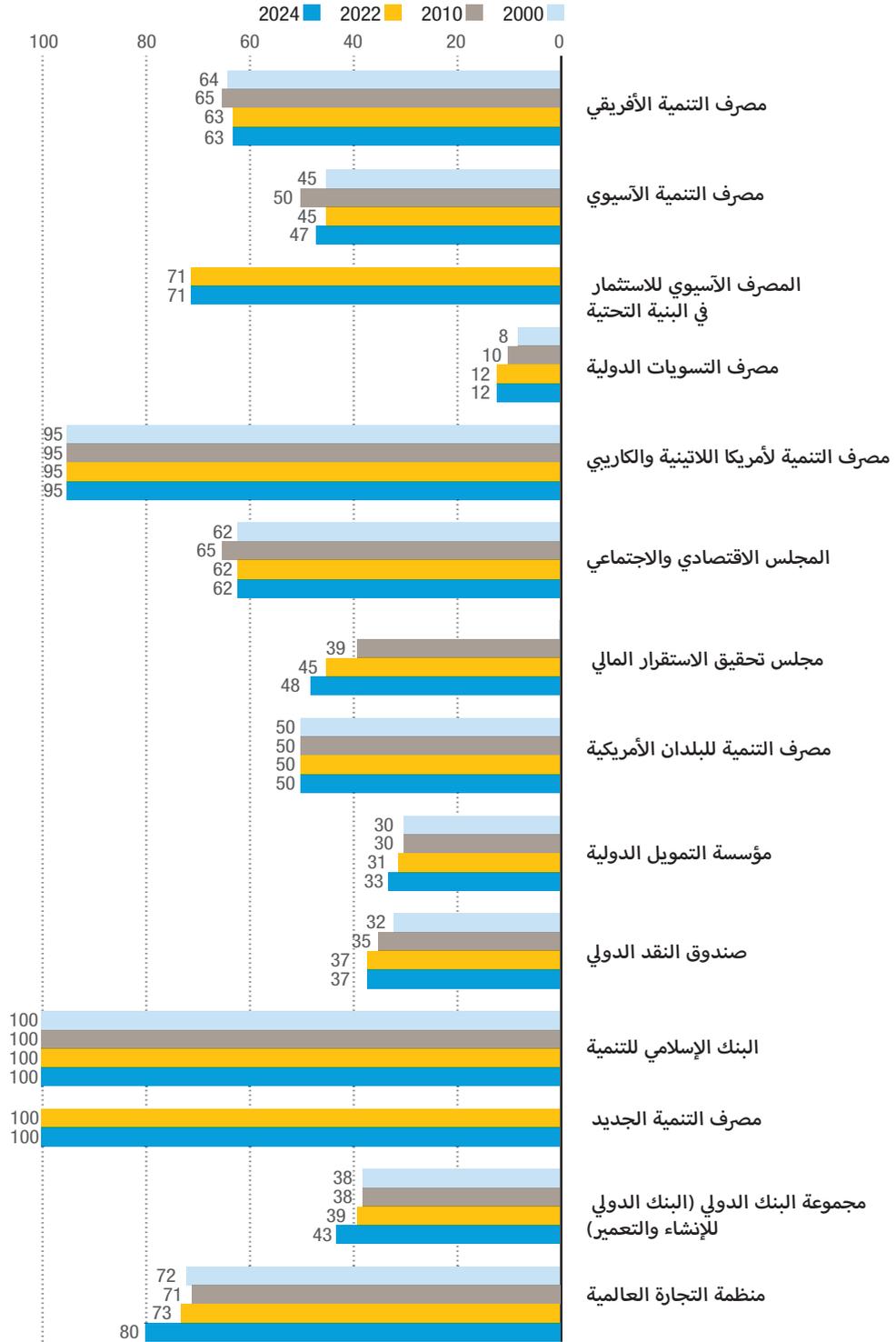
الفصل الخامس

بلدان الجنوب والهيكل الضريبي الدولي الجديد: السعي إلى تمويل التنمية

الشكل 2-5

حقوق التصويت للبلدان النامية تغيّرت بشكل تدريجي فقط في مؤسسات الحوكمة الاقتصادية الرئيسية

حصّة البلدان النامية من حقوق التصويت حسب السنة والمؤسسة (النسبة المئوية)



المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى المواقع الشبكية للمنظمات المعنية.

أمام أنشطة تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح التي تمارسها الشركات المتعددة الجنسيات.

ثمَّ إنَّ النظام الضريبي الدولي الحالي أتاح للشركات المتعددة الجنسيات فرصاً كبيرة للمراجعة عبر الحدود. وعلى الرغم من أنَّ هذه الممارسات عادةً ما تنظر إليها الشركات ومستشاروها الضريبيون الدوليون على أنها تخطيط ضريبي أخلاقي وقانوني، إلا أنَّ البلدان النامية والمنظمات غير الحكومية تعتبرها غير أخلاقية ولا قانونية. ويساور الإدارات الضريبية في البلدان النامية القلق بشكل خاص عندما تتخطى الشركات المتعددة الجنسيات حدود المراجعة التنظيمية القانونية إلى ممارسات ضريبية تعسفية (Eden and Smith, 2022). وفي الوقت نفسه، مثل النمو السريع في عدد الملاذات الضريبية وهياكل المراكز المالية وتطورها على الصعيد العالمي عاملاً شجّع الشركات المتعددة الجنسيات على تحويل الأرباح على الصعيد العالمي (UNCTAD, 2022).

وتباين تقديرات الخسائر الناجمة عن التهريب الضريبي في البلدان النامية وهي تقديرات ناقصة. ومع أنَّ الإطار المفاهيمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والأونكتاد (2020) يساعد في حلِّ المسائل التعريفية المتعلقة بالتدفقات المالية غير المشروعة المتصلة بالجريمة مقابل سوء التسعير، لا تزال هناك صعوبات في القياس تتعلق بتوافر البيانات الأولية. ولا تزال بعض المنهجيات قيد الاختبار والتحسين.

وإجمالاً، تشير التقديرات الأخيرة إلى أنَّ نقل الأرباح على الصعيد العالمي قد أعاق بشدة تعبئة الموارد المحلية، ولا سيما في البلدان النامية المنخفضة الدخل. فعلى سبيل المثال، يقدر وير وزويمان (Wier and Zucman) (2022) أنَّ ما يقرب من 40 في المائة من أرباح الشركات المتعددة الجنسيات قد قُيدت في الملاذات الضريبية خلال الفترة 2015-2019. وعلاوة على ذلك، أدَّى نقل الأرباح إلى انخفاض الإيرادات المتأتية من ضرائب دخل الشركات على الصعيد العالمي بما قدره 10 في المائة، وانخفض المعدل الفعلي لضريبة الدخل المفروضة على الشركات على الصعيد العالمي بمقدار الثلث (Wier and Zucman, 2022).

ونظراً لقيود التمويل الخارجي وتكاليفه، تظلُّ تعبئة الإيرادات المحلية من خلال الضرائب وغيرها من الوسائل أكثر مصادر التمويل استدامة لدى البلدان النامية⁽³⁷⁾. وهي رافعة أساسية لتطوير قدرات الدولة والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، مما يمكِّن الحكومات من القيام بالاستثمارات المطلوبة بشكل مستقلٍّ عن المصادر الخارجية. وتهدف خطة عام 2030 إلى "تعزيز تعبئة الموارد المحلية، بوسائل تشمل تقديم الدعم الدولي إلى البلدان النامية، لتحسين القدرات المحلية في مجال تحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات" (Garcia-Bernardo and Jansky, 2024).

ويتسبَّب نقص التمويل المحلي في البلدان النامية في إعاقة التقدم، وذلك في مجالات من بينها أهداف التنمية المستدامة. فنسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي في العديد من البلدان النامية تقلُّ عن 15 في المائة، التي هي النسبة التي يتفق معظم الخبراء على أنها الحد الأدنى اللازم لبلوغ تلك الأهداف. وفي الاقتصادات النامية المنخفضة الدخل على وجه الخصوص، يُعزى إلى كلٍّ من تضيق الوعاء الضريبي، والقيود المفروضة على القدرات، وغلبة اقتصادات الظل والاقتصادات غير الرسمية، وتحديات الحوكمة، جزء من السبب في ضعف تعبئة الموارد المحلية.

ومع أنَّ البلدان النامية قد لا تجني إيرادات كبيرة من تدفقات الدخل عبر الحدود بسبب مشاكل في تعبئة الموارد محلياً، إلا أنَّ هناك أيضاً شواغل ماثرة أنَّ القواعد الضريبية الدولية الحالية غير ملائمة لاحتياجاتها وتحُدُّ من قدرتها على توسيع مصادر الإيرادات في اقتصاد مُعولم ورقمي. وغالباً ما تفتقر السلطات الضريبية إلى الأدوات والقدرات التقنية (ومنها على سبيل المثال البيانات والموظفون والموارد الأخرى) لمعالجة التحديات الناجمة عن تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح.

وبالإضافة إلى ذلك، فإنَّ البلدان النامية لديها عدد أقلُّ من اتفاقات الازدواج الضريبي. وحيثما توجد اتفاقات من هذا القبيل وتشارك فيها بلدان متقدمة، يظهر شاغل ماثرة أنَّ المتفاوضين على المعاهدات يشكون من قيود في القدرات وتفاوتات في المواقف التفاوضية، مما يجعل البلدان النامية في حالة هشاشة

النظام الضريبي الدولي ما انفكَّ يتيح للشركات فرصاً كبيرة للمراجعة الضريبية، مما يمكِّن من الاحتيال الضريبي والتهريب الضريبي.

التضارب في المواقف التفاوضية بشأن اتفاقات الازدواج الضريبي جعل العديد من البلدان النامية في حالة هشاشة أمام أنشطة تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح.

(37) فيما يتعلق ببناء القدرة الضريبية من أجل تحقيق التنمية، ذهب البعض إلى أنَّ من شأن توسيع الوعاء الضريبي وتحسين المؤسسات، بالإضافة إلى التعاون الدولي على جبي الضرائب على أرباح الشركات المتعددة الجنسيات، أن يحسِّن بشكل كبير تعبئة الموارد المحلية في البلدان النامية المنخفضة الدخل (انظر Benitez et al., 2023).

الفصل الخامس

بلدان الجنوب والهيكل الضريبي الدولي الجديد: السعي إلى تمويل التنمية

النامية. وقد خلصت دراسة حديثة إلى أن ربع الشركات الفرعية التابعة إلى أكبر 100 شركة غير مالية متعدّدة الجنسيات في بلدان الجنوب لم تتخرط في أيّ نشاط اقتصادي له صلة ظاهرة بها (UNCTAD, 2024).

وتزيد ظاهرة التدفّقات المالية غير المشروعة من تفاقم تحديات تعبئة الإيرادات في بلدان الجنوب. وقد خلصت الدراسات التجريبية التي يضطلع بها الأونكتاد حالياً بشأن بلدان نامية مختارة إلى أن الصناعات الاستخراجية تنزع إلى أن تكون عرضة بشكل خاص لهذه التدفّقات من خلال سوء الفوترة التجارية ونقل الأرباح (الجدول 5-2). ومن الأمثلة على ذلك المشروبات والبتروكيمياويات والركاز في بوركينا فاسو، والمعادن النفيسة والأحجار الكريمة والآلات الكهربائية في جنوب أفريقيا. وقد اكتشفت بوركينا فاسو تدفّقات مالية غير مشروعة في قطاع الذهب من خلال معاملات شملت أوغندا وسويسرا، وفحصت نيجيريا نقل الأرباح في قطاع البترول، وكشفت عن تدفّقات لها إلى ملاذات ضريبية. وتشير التقديرات الأولية إلى أن التدفّقات غير المشروعة قد يصل مجموعها إلى نصف التجارة المسجّلة رسمياً.

وبالنظر إلى هذه التحديات، ما انفكت البلدان النامية تسعى منذ فترة طويلة إلى اتباع نهج يتمحور حول الأمم المتحدة إزاء التعاون الضريبي الدولي، حيث تتمتع هذه البلدان بمكانة متساوية مع غيرها من البلدان. ويُنظر إلى التعاون الضريبي الدولي في الأمم المتحدة على أنه عنصر أساسي لتحسين تعبئة الموارد المحلية، ولا سيما في البلدان النامية المنخفضة الدخل. وبالتالي، ينظر العديد من البلدان النامية إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المقترحة بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية على أنها جزء من إعادة التوازن إلى النظام المالي الدولي لكي يعمل على أساس أكثر عدلاً.

والاتفاقية المقترحة هي أول محاولة لإنشاء إطار عالمي متعدّد الأطراف للتعاون الدولي في المسائل الضريبية. فالهيكل الضريبي الحالي يعتمد على اتفاقات ثنائية واتفاقات محدودة متعدّدة الأطراف. وبينما طُرحت مجموعة من المقترحات العالمية بشأن الترتيبات الضريبية، ومنها على سبيل المثال فرض الضرائب على المعاملات الدولية التي تنطوي على صرف للعملة، فإنّ الاتفاقية المقترحة بشأن الضرائب فريدة من نوعها لأنها ستضع إطاراً شاملاً بشأن فرض الضرائب على الصعيد الدولي.

ويقدّر كيارى (Chiari) (2024) أنّ خسائر الإيرادات الضريبية العالمية في عام 2019 بلغت 480 مليار دولار باستخدام المعدّلات القانونية لضريبة الدّخل المفروضة على الشركات و600 مليار دولار باستخدام المعدّلات الفعلية.

وتشير مراجعة حديثة لدراسات الحالة المتاحة إلى أنّ الشركات المتعدّدة الجنسيات تنقل ما يصل إلى 40 في المائة (ما بين 600 مليار دولار و1,1 تريليون دولار) من الأرباح الأجنبية إلى بلدان عبور مثل بربودا أو سويسرا أو مملكة هولندا. ومع أنّ الولايات المتحدة تعاني أكثر من غيرها من نقل الأرباح من حيث القيمة المطلقة، فإنّ اقتصادات متقدّمة أخرى، مثل ألمانيا وفرنسا، تفقد ما يصل إلى نصف قاعدة أرباحها بهذه الطريقة (Clausing, 2016؛ Torslov et al., 2023).

أمّا من حيث القيمة النسبية، فإنّ البلدان المنخفضة الدخل تخسر حصة أكبر من إجمالي الإيرادات الضريبية بسبب نقل الأرباح، حتى عندما تكون خسائر إيراداتها بالقيمة المطلقة أقل. وعلى وجه الخصوص، تشهد البلدان المنخفضة الدخل في أفريقيا وأمريكا اللاتينية بالأحرى اختفاء المزيد من الإيرادات الضريبية مقارنة بإجمالي الإيرادات الضريبية. وتخسر الاقتصادات الأفريقية حصة أعلى من المتوسط. وبشكل عام، لا يكسب سوى عدد قليل من البلدان أيّ إيرادات ضريبية (Garcia-Bernardo and Jansky, 2024).

وتؤدّي المراجعة التي تمارسها الشركات، أو المناورة الاستراتيجية التي تقوم بها بين مختلف المنافذ القضائية، إلى تفاقم التحدي الذي يعترض تعبئة الإيرادات، فضلاً عن مساءلة الشركات وشفافيتها. وتتسم الممارسات الحديثة فيما يتعلق بالمراجعة التي تمارسها الشركات بالانتشار الواسع النطاق. وهي تشمل المراجعة التنظيمية والإبلاغية والضريبية والمحاسبية. وتمكّن تقنيات تفادي المسؤولية الشركات المتعدّدة الجنسيات من التحايل على المسؤوليات الاجتماعية والبيئية، وهي غالباً ما تفرض التكاليف الناجمة عن الصدمات والأزمات الخارجية على البلدان الأكثر هشاشة (Palan؛ Baines and Hager, 2021؛ et al., 2023؛ UNCTAD, 2024). وعلاوة على ذلك، فإنّ المراجعة التي تمارسها الشركات تمكّنها من تقليل بصمتها الاقتصادية في العديد من الاقتصادات

البلدان المنخفضة
الدّخل تخسر حصة
أكبر من إجمالي
الإيرادات الضريبية
بسبب نقل الأرباح.

الصناعات الاستخراجية
معرّضة بشكل خاص
للتدفّقات المالية غير
المشروعة من خلال
سوء الفوترة التجارية
ونقل الأرباح.

الجدول 2-5

التقديرات الأولية تشير إلى أن التدفقات المالية غير المشروعة يمكن أن تشكل ما يصل إلى 50 في المائة من التجارة الرسمية في بعض الاقتصادات
التقديرات الأولية غير الرسمية للتدفقات المالية الضريبية والتجارية غير المشروعة (الواردة والصادرة)،
بلدان أفريقية مختارة

البلد	السنة (السنوات) المشمولة	طول الفترة (عدد السنوات)	طريقة (طرائق) التقدير	حصص التدفقات المالية الضريبية والتجارية غير المشروعة من التجارة الرسمية (النسبة المئوية، المعدل السنوي)
غانا	2012-2000	13	(ط ب ش +) و (ط م أ +)	5,1
بوركينافاسو	2020-2011	10	(ط ب ش +)	10,5
زامبيا	2020-2012	9	(ط ب ش)	30,2
جنوب أفريقيا	2017	1	(ط ب ش +)	32,7
غابون	2021-2010	12	(ط ب ش +) و (ط م أ +)	50,5
ناميبيا	2020-2018	3	(ط م أ +)	57,1

المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (2023).
ملاحظات: يوضح هذا الشكل التقديرات غير الرسمية المبكرة الناتجة عن الدراسات القطرية التجريبية للفترة 2021-2022 باستخدام طرائق مختلفة لقياس التدفقات المالية الضريبية والتجارية غير المشروعة الناتجة عن سوء الفوترة التجارية. ومن المرجح أن تُنقح السلطات الوطنية التقديرات الأولية وتوسّع نطاقها في المستقبل. والطريقتان المستخدمتان في التقديرات هما طريقة البلد الشريك مع إضافة (ط ب ش +) وطريقة مرشحات الأسعار مع إضافة (ط م أ +). انظر صفحة الأونكتاد المعنونة UNCTAD SDG Pulse لمزيد من المعلومات عن الجهود المبذولة لتبجّ التدفقات المالية غير المشروعة، وهي متاحة على الموقع.



جيم-بلدان الجنوب والدعوة إلى هيكل ضريبي دولي

اتفاقات الازدواج
الضريبي لا تمنع
ازدواج الإعفاء
الضريبي وهي تحابي
البلدان المصدرة لرأس
المال.

يُنظر إلى تلك الاتفاقات على أنها في المقام الأول تمنع الازدواج الضريبي، عندما تكون الأرباح خاضعة للضريبة في كل من بلدي الإقامة والمصدر، ولكنها تولي اهتماماً أقل لمنع ازدواج الإعفاء الضريبي، عندما تستخدم الشركات أسلوب الاحتيال الضريبي والتهرب الضريبي الشديد لتجنب دفع الضرائب في بلدي الإقامة أو المصدر.

وثانياً، ينظر الكثيرون إلى اتفاقات الازدواج الضريبي على أنها تُحابي البلدان المصدرة لرؤوس الأموال (بلدان الإقامة) على حساب البلدان المستوردة لرؤوس الأموال (بلدان المصدر)⁽⁴⁰⁾. وثالثاً، أدى تعقّد هذه الاتفاقات إلى خلق العديد من الثغرات الضريبية التي عزّزت أنشطة تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح. وعموماً، بالرغم من صحة المبدأ العام المتمثل في منع الازدواج الضريبي، إلا أنّ الاقتصادات المتقدّمة كانت المستفيد الرئيسي من اتفاقات الازدواج الضريبي. ولم تكن هذه الاتفاقات محرّكاً رئيسياً للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية.

وعلى مدى الربع الماضي من هذا القرن، كُتفت البلدان النامية تركيزها على التعاون الضريبي الدولي. ومع تحوّل البلدان المصدرة لرؤوس الأموال من الضرائب العالمية إلى الضرائب الإقليمية، أتاحت الاختلافات الكبيرة في معدّلات وأوعية الضرائب بين

على مدى أكثر من 60 عاماً، وضعت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بقيادة بلدان الشمال، القواعد التي تفرض الدول بموجبها الضرائب على الشركات المتعدّدة الجنسيات. وبموجب هذه القواعد، طلّت الأرباح تُوزّع بين البلدان من خلال مئات المعاهدات الضريبية الثنائية، والتي تُسمّى عادةً اتفاقات الازدواج الضريبي. وهذه الاتفاقات تُوزّع الحقوق الضريبية وفقاً لمبدأين معقّدين على أساس مكان الإقامة وعلى أساس المصدر، وهي تسعّر المعاملات بين الشركات وفقاً لمبدأ الندية⁽³⁸⁾. وقد انبثق استخدام شبكات اتفاقات الازدواج الضريبي لإدارة العلاقات الضريبية الدولية من عمل عصبة الأمم في عشرينيات القرن العشرين (League of Nations, 2023).

وقد أعربت البلدان النامية الخارجة من الحكم الاستعماري في الستينات والسبعينات من القرن الماضي بقوة عن حاجتها إلى نظام اقتصادي دولي جديد وأكثر إنصافاً. وعلى وجه الخصوص، كان الأونكتاد ومجموعة الـ 77 والصين منتديات مركزية لمناقشة هذه المسألة. وفي أواخر ستينات القرن الماضي، شكّل فريق الخبراء المخصّص للمعاهدات الضريبية بين البلدان المتقدّمة النموّ والبلدان النامية باعتباره جزءاً من النقاش نفسه⁽³⁹⁾.

وقد وُجّهت انتقادات عديدة إلى اتفاقات الازدواج الضريبي، وخاصةً من البلدان النامية. فأولاً،

(38) تاريخياً، كان مبدأ المصدر ومكان الإقامة هما المبدأين اللذين يقرّران أيّ البلدين (الموطن أو البلد المضيف) له الحقّ الرئيسي في فرض الضرائب على مختلف تدفّقات إيرادات الشركات المتعدّدة الجنسيات (منها على سبيل المثال الإتاوات ورسوم الخدمات). وعندما يكون لكلا البلدين حقوق ضريبية (على سبيل المثال على أرباح الشركات الفرعية الأجنبية)، فإنّ مبدأ "الشق الأول" يمنح البلد المضيف الحقوق الضريبية الأولى، على أن يوفّر بلد الشركة الأم (إذا اختار فرض ضرائب على الدخل الأجنبي المصدر) مجالاً للتخفيف الضريبي من خلال إتاحة خصم أو ائتمان ضريبي أجنبي. ويضمن مبدأ الندية أن تسعّر معاملات وأنشطة الأطراف ذات الصلة على أساس ما كانت ستفعله الشركات المستقلة في ظل وقائع أو ظروف مماثلة أو مشابهة. انظر الفصل 2 في إيدن (1998) (Eden).

(39) قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 1273 (د-43) المؤرّخ 4 آب/أغسطس 1967. وكما هو واضح من عنوان المجموعة، ظلّ التركيز منصباً على نظام ضريبي دولي يُدار من خلال اتفاقات الازدواج الضريبي. ومنذ 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2004، أصبح الفريق يُعرّف باسم لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية (لجنة الأمم المتحدة للضرائب).

(40) في العادة، يُفترض أن تكون البلدان المصدرة الصافية لرأس المال هي البلدان المتقدّمة والبلدان المستوردة الصافية لرأس المال هي البلدان النامية. غير أنّ معظم البلدان المتقدّمة لديها، في القرن الحادي والعشرين، تدفّقات من الاستثمار الأجنبي المباشر في اتجاهين؛ والعديد منها هي بلدان مستوردة صافية لرأس المال، سواء من حيث المخزون أو التدفّق. ومع ذلك، عند النظر في التدفّقات والمخزونات بين أزواج من البلدان، مع بعض الاستثناءات (مثل مراكز الاستثمار أو الملاذات الضريبية)، فإنّ البلد المصدّر الصافي لرأس المال عادةً ما يكون هو الاقتصاد الأكثر تقدّماً. ويرى أبيتايو أوييسودي (2020) (Eyitayo-Oyesode) أنّ عدة مواد في الاتفاقية الضريبية النموذجية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تحابي الحقوق الضريبية المستندة إلى الإقامة، وبالتالي فهي غير منصفة للبلدان النامية.

وبالإضافة إلى ذلك، أدّى العدد المتزايد من الشركات الرقمية المتعدّدة الجنسيات والثورة الصناعية الرابعة إلى خلق عالم ذي "حجم دون كتلة" مبنّي على الخدمات والمعاملات الرقمية المؤتمتة وتدقّفات لرأس المال مفرطة الحركة. وقد أتاح ذلك مسارات جديدة للاستفادة من فرص تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح (الإطار 5-2).

البلدان العديد من الفرص للتخطيط الضريبي المعقّد. ولما كان الهيكل الضريبي الدولي القائم مليئاً بالثغرات، استخدمت الشركات المتعدّدة الجنسيات استراتيجيات هجومية بشأن نقل الأرباح بغية نقل تلك الأرباح إلى الملاذات الضريبية ومراكز الاستثمار. وشجّع ارتفاع عدد الملاذات الضريبية والمراكز المالية الحرّة تدقّفات رؤوس الأموال المشروعة وغير المشروعة على حدّ سواء، كما وثّق الأونكتاد ذلك (2015).

الإطار 5-2

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والعمليّة القائمة على ركنين

لقد كانت الأزمة المالية العالمية التي شهدتها الفترة 2008-2009، على الأرجح، النقطة الحاسمة التي جعلت الحكومات تُدرك الحاجة إلى بذل جهود متعدّدة الأطراف، وليس ثنائية، لمواجهة أنشطة تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح (Mason, 2020).

وقد أفضى مشروع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للفترة 2012-2015 بشأن تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح، وتمثّل الغرض من تلك الإجراءات، جزئياً، في جعل اتفاقات الازدواج الضريبي تتحوّل من منع الازدواج الضريبي في المقام الأول إلى القضاء أيضاً على ازدواج الإعفاء الضريبي. وشملت التغييرات الإبلاغ على أساس كل بلد على حدة واعتماد صكّ ضريبي جديد متعدّد الأطراف، ألا وهو الاتفاقية المتعدّدة الأطراف بشأن تنفيذ التدابير المتّصلة بالمعاهدات الضريبية والرامية إلى منع تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح. وقد صُمّمت هذه الأخيرة لكي تُطبّق جنباً إلى جنب مع اتفاقات الازدواج الضريبي القائمة في بلد ما وتعديلها من خلال السماح للموقعين باعتماد الإجراءات المذكورة آنفاً دون الحاجة إلى إعادة التفاوض على الاتفاقات. ومع ذلك، لم توقع حكومات كثيرة، ومن بينها حكومة الولايات المتحدة، على الصكّ الضريبي المتعدّد الأطراف، واختارت حكومات موقّعة كثيرة عدم الالتزام بأحكامه الرئيسية^(أ).

وكانت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قد أرجأت الإجراء الأول، المتعلق بفرص الضرائب على الاقتصاد الرقمي، لكي تتناوله في وقت لاحق، لكنّ جائحة كوفيد-19 أبطأت التقدّم في هذا المجال. واقترحت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وأعضاء إطارها الشامل^(ب)، من خلال عملية ذلك الإطار الشامل في الجولة الثانية من المشروع المتعلق بتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح الاستعاضة عن بعض القواعد الضريبية الدولية الراهنة بقواعد مختلفة اختلافاً جوهرياً أو استكمالها بقواعد إضافية. وتشمل "العملية القائمة على ركنين" ضريبة جديدة على أرباح أكبر 100 شركة متعدّدة الجنسيات في العالم (الركن الأول - المبلغ ألف) وضريبة عالمية جديدة على الأرباح بنسبة 15 في المائة كحد أدنى على جُلّ الشركات المتعدّدة الجنسيات (الركن الثاني: القواعد النموذجية العالمية لمكافحة تآكل الوعاء الضريبي)^(ج).

(أ) المعلومات الراهنة عن البلدان الموقّعة متاحة في قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فيما يتعلّق بالصكّ الضريبي المتعدّد الأطراف، وذلك على الموقع <https://www.oecd.org/tax/treaties/mli-match-ing-database.htm>.

(ب) الإطار الشامل هو محاولة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للتعلّب على "نقصها الديمقراطي" من خلال إشراك البلدان غير الأعضاء بغية تحقيق توافق في الآراء حول هذه القواعد. ويقول المنتقدون إنّ الإطار معيب لأنه يعمل بشكل أساسي بقائمة حدّدتها المنظمة. والعديد من البلدان النامية، وليس كلها، أعضاء في الإطار. انظر <https://www.oecd.org/en/topics/policy-issues/base-erosion-and-profit-shifting-beps.html>.

(ج) على سبيل المثال، يستعيز الركن الأول عن مبدأ الندية بتحصيل صيغوي عالمي؛ انظر إيدن (2022) (Eden). والمثال الثاني هو قاعدة تضمين الدّخل الواردة في الركن الثاني، حيث أُسند الحقّ في فرض ضريبة إضافية على الأرباح الخاضعة لضريبة بخسة في المقام الأول إلى بلد الإقامة بموجب قاعدة تضمين الدّخل، بدلاً من اتباع مبدأ "الشق الأول". ومع أنّ ضريبة تكميلية محلية أُضيفت في وقت لاحق، وهي ضريبة يمكن إضافتها مقابل قاعدة تضمين الدّخل، إلا أنّ القيود المفروضة على الضريبة التكميلية المحلية ما زالت تُرجّح الكفة لصالح بلدان الإقامة.

الفصل الخامس

بلدان الجنوب والهيكل الضريبي الدولي الجديد: السعي إلى تمويل التنمية

والسياسات الجديدة المقترحة هي أكثر تعقيداً بقدر كبير، ومعظمها لم يُجرب بعد. ومع أن بعض الحكومات قد بدأت في تنفيذ قواعد الحد الأدنى العالمي للضرائب، لا يوجد اتفاق حالي على الركن الأول، حيث تنص الانتقادات على تعقدها، وعدم امتثالها للمبادئ الضريبية الدولية القائمة (مثل مبدأ الندية)، وعدم وجود فوائد واضحة للبلدان النامية، وعدم معالجة مشاكل فرض الضرائب على الاقتصاد الرقمي معالجة وافية. وعلاوة على ذلك، من المستبعد أن تُعتمد الاتفاقية المتعددة الأطراف المقترحة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتنفيذ الركن الأول نظراً لمتطلبات التصديق عليها⁽⁴¹⁾. ونتيجة لذلك، نظرت البلدان النامية بعين الريية إلى الجولة الثانية من المشروع المتعلق بتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح. ومعظم تلك البلدان ليست أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وترى نفسها في المقام الأول في وضع المتفجح في هذه العملية⁽⁴²⁾.

المصدر: Mason (2020).

- (د) يجب أن يصدّق على الاتفاقية ما لا يقل عن 30 بلداً تمثّل قرابة 60 في المائة من الكيانات الأم النهائية للشركات المتعددة الجنسيات في إطار الركن الأول. انظر <https://www.oecd.org/en/topics/sub-issues/reallocation-of-tax-ing-rights-to-market-jurisdictions/multilateral-convention-to-implement-amount-a-of-pillar-one.html>
- (هـ) انظر أيضاً التعليقات على المشاكل ذات الصلة بفعالية وشمولية عملية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلقة بمكافحة تآكل الوعاء الضريبي في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن تعزيز التعاون الدولي الشامل والفعال بشأن المسائل الضريبية في الأمم المتحدة (A/78/235).

دال- البلدان النامية تدفع نحو إبرام اتفاقية في إطار الأمم المتحدة

وكان من الأحداث الرئيسية اقتراح البلدان النامية في عام 2015 إنشاء هيئة تابعة للأمم المتحدة لمعالجة التعاون الضريبي الدولي كجزء من خطة عمل أديس أبابا⁽⁴³⁾. ولم يقبل ذلك الاقتراح، ولكن الأمم المتحدة وافقت على تعزيز جهودها في مجال التعاون الضريبي الدولي. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2022، اقترحت مجموعة الدول الأفريقية قراراً للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن التدفقات المالية غير المشروعة تضمن إنشاء هيئة ضريبية حكومية دولية تابعة للأمم المتحدة. وأعدت بعض المنظمات غير الحكومية مقترحات مبكرة بشأن اتفاقية إطارية⁽⁴⁴⁾.

ما زال الاستياء من النظام الضريبي الدولي الحالي آخذاً في الازدياد مع سعي البلدان النامية إلى استحداث عملية تسمح لجميع البلدان بالمشاركة على قدم المساواة في صنع القرارات المتعلقة بالضرائب. فمنذ عام 2012، ومجموعة الـ 77 والصين تحاول، بدعم من جماعات المناصرة وبنجاح محدود، إطلاق عملية تفاوض حكومية دولية بشأن الضرائب في الأمم المتحدة⁽⁴¹⁾. وظلت مجموعة الدول الأفريقية طيلة أعوام تدعو إلى وضع اتفاقية ضريبية دولية في إطار الأمم المتحدة. وعقدت لجنة الضرائب التابعة للأمم المتحدة دورات استثنائية منتظمة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن التعاون الضريبي الدولي⁽⁴²⁾.

(41) انظر قائمة البيانات الصادرة عن البلدان النامية والتي تدعو إلى عملية تقودها الأمم المتحدة بشأن التعاون الضريبي الدولي، والتي جمعتها آلية المجتمع المدني لتمويل التنمية في قاعدة بيانات متاحة على الموقع الإلكتروني <https://csoforffd.org/post/database-governments-supporting-an-intergovernmental-un-tax-body-and-or-un-tax-convention/> ويمكن الاطلاع على بيان مجموعة الـ 77 والصين لعام 2012 على الرابط التالي: <http://www.g77.org/statement/getstatement.php?id=120727>.

(42) تعود الدورات الاستثنائية إلى عام 2019 على الأقل؛ انظر <https://financing.desa.un.org/ecosoc-special-meeting-international-cooperation-tax-matters>.

(43) يمكن الاطلاع على خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية على الموقع <https://sdgs.un.org/documents/ares69313-addis-ababa-action-agenda-thi-21093>.

(44) للاطلاع على مقترحين مبكرين بشأن وضع اتفاقية إطارية، انظر شوداري (Chowdhary) وبيشيوتو (Picciotto) (2021)؛ ورايدنج (Ryding) (2022).

أمام الأمم المتحدة للمضي قُدماً في التعاون الدولي في المسائل الضريبية، وهي: إيجاد منتدى للمناقشات غير المُلزمة، أو وضع اتفاقية إطارية قانونية مُلزمة وبرتوكولات لها، أو وضع اتفاق قانوني شامل ومُلمزم. ودعا التقرير الجهات المعنية الخارجية إلى تقديم اقتراحات.

وفي جلسة عقدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، اقترحت نيجيريا، نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، مشروع قرار يوصي بالخيار الثاني المتمثل في وضع اتفاقية إطارية مع بروتوكولات، إلى جانب إنشاء لجنة مخصصة لصياغة الإطار المرجعي للاتفاقية.

واعتمد القرار 230/78 في 22 كانون الأول/ديسمبر 2023 بأغلبية 111 صوتاً مقابل 46 صوتاً وامتناع 10 أعضاء عن التصويت؛ وقد صوتت جُلُّ البلدان النامية بـ "نعم" وعارض القرار جُلُّ أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي⁽⁴⁷⁾. وأنشئت بموجب القرار اللجنة المخصصة المعنية بصياغة الإطار المرجعي لإبرام اتفاقية إطارية للأمم المتحدة بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية. وتتكوّن اللجنة من رئيس و18 نائب رئيس ومقرّر؛ وهم يمثلون معاً

وحدث تطوُّر مفاجئ عندما قدّمت مجموعة الدول الأفريقية مقترحاً منقحاً أصبح القرار 244/77⁽⁴⁵⁾ الذي وافقت عليه الجمعية العامة دون تصويت في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وطلب القرار من الأمين العام للأمم المتحدة أن يحدّد الخطوات الممكنة لتعزيز شمولية التعاون الدولي في المسائل الضريبية وفعاليتها وأن يدعو الأطراف المهتمة إلى تقديم مُدخلات. ووردت عدّة مساهمات من الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والأكاديميين ومراكز الفكر وأوساط الأعمال. وأعدّ كلُّ من المكتب الدولي للوثائق الضريبية (2023) والمركز الدولي للضرائب والتنمية (Cadzow et al., 2023) تقريراً في هذا الشأن⁽⁴⁶⁾.

وأصدر الأمين العام تقريراً خلص فيه إلى أنّ العملية القائمة على ركنين للإطار الشامل لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لم تأخذ احتياجات البلدان النامية في الاعتبار بشكل كافٍ، وأكّد على ضرورة الشمولية حتى يتسنى لجميع البلدان أن تُشارك في وضع المخططات وفي المفاوضات وعمليات صنع القرارات (الأمم المتحدة، 2023). وأشار التقرير إلى أنّ عملية صنع القرار ينبغي أن تُتسم بالشفافية وأن توفر الوقت الكافي للنظر في المقترحات وإعداد الموافق. وحدّد التقرير وناقش ثلاثة خيارات ممكنة



(45) انظر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 77/244 بشأن تعزيز التعاون الدولي الشامل والفعال بشأن المسائل الضريبية في الأمم المتحدة.

(46) اقترح في تقرير المكتب الدولي للوثائق الضريبية تكييف المعايير الدنيا بشأن تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح، وتبسيط التوصيات الأخرى المتعلقة بتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح، وتحسين الحل القائم على ركنين وما إلى ذلك، والعمل بشكل أساسي ضمن عملية الإطار الشامل لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وانصبّ التركيز في تقرير المركز الدولي للضرائب والتنمية على القيود المفروضة على قدرات البلدان المشاركة والمسائل التنظيمية الأخرى.

(47) انظر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 230/78 عن تعزيز التعاون الدولي الشامل والفعال بشأن المسائل الضريبية في الأمم المتحدة.

الفصل الخامس

بلدان الجنوب والهيكل الضريبي الدولي الجديد: السعي إلى تمويل التنمية

فرض الضرائب على الاقتصاد الرقمي والمُعَوَّلَم، وفرض الضرائب على الدَّخْل المتأتي من الخدمات العابرة للحدود، والتدفُّقات المالية غير المشروعة ذات الصلة بالضرائب، ومنع النزاعات الضريبية وحلّها، وفرض الضرائب على الأفراد ذوي الرصيد المالي الضَّخْم. وأدرجت أربعة مجالات أخرى باعتبارها مواضيع محتملة للبروتوكولات التي ستوضَّع في المستقبل، وهي: التدابير الضريبية المتعلقة بالتحديات البيئية والمناخية، وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية، والمساعدة الإدارية المتبادلة بشأن المسائل الضريبية والممارسات الضريبية الضارة.

وقلَّص الإطار المرجعي المؤرَّخ آب/أغسطس 2024 قائمة البروتوكولات المبكرة إلى بروتوكولين، كلاهما من القائمة الأصلية، وهما: البروتوكول المتعلق بفرض الضرائب على الدَّخْل المتأتي من الخدمات العابرة للحدود وبروتوكول آخر سيُحدَّد لاحقاً؛ وظلت قائمة المجالات الأخرى دون تغيير. وقد مُدِّد الموعد النهائي لاعتماد الاتفاقية حتى عام 2027، وستستمرُّ اللجنة المخصَّصة المعنية بصياغة الإطار المرجعي لإبرام اتفاقية إطارية للأمم المتحدة بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية في الاجتماع على فترات منتظمة. وقد صُوِّت لصالح اعتماد الإطار المرجعي بناءً على عدِّ غير رسمي للأصوات كانت نتيجته أغلبية قدرها 110 أصوات لصالح الإطار المرجعي مقابل 8 أصوات ضده، وامتناع 44 عضواً عن التصويت⁽⁴⁸⁾.

2- الفوائد التي يُحتمل أن تعود على البلدان النامية

تنظر بلدان نامية كثيرة إلى الاتفاقية الإطارية المقترحة بشأن المسائل الضريبية على أنها جزء من استراتيجيتها الرامية إلى التغلُّب على التفاوتات في القدرات وفي التنمية الاقتصادية عند التفاوض مع البلدان المتقدِّمة لتحقيق ما تعتبره حصَّتها العادلة من عائدات التجارة الدولية وتدفُّقات الاستثمار. ويمكن

أربعة أعضاء من كل منطقة من المناطق الخمس في منظومة الأمم المتحدة. وفي ذلك القرار، طُلِب إلى اللجنة أن تنظر في وضع بروتوكولات في وقت مبكر على نحو متزامن في مجالات محدَّدة ذات أولوية، ومن بينها التدفُّقات المالية غير المشروعة ذات الصلة بالضرائب وفرض ضرائب على الدَّخْل المتأتي من الخدمات الرقمية المقدَّمة عبر الحدود. وطُلِب من اللجنة إعداد الإطار المرجعي بحلول آب/أغسطس 2024 وإدراجه في تقرير يُرْفَع إلى دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة التاسعة والسبعين في تشرين الأول/أكتوبر 2024⁽⁴⁸⁾. وقد قُدِّمت تعليقات عامة متنوِّعة على كلٍّ من القرار 230/78 وجدول أعمال اجتماع اللجنة الأول⁽⁴⁹⁾.

1- اللجنة المخصَّصة المعنية بصياغة الإطار المرجعي لإبرام اتفاقية إطارية للأمم المتحدة بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية

توفِّر الاتفاقيات الإطارية نهجاً مفيداً وتراكمياً لوضع القوانين على الصعيد الدولي تتبَّعه الحكومات لإرساء نظام عام للحكومة الدولية بشأن مسألة معيَّنة ثم لوضع التزامات وترتيبات مؤسسية أكثر تحديداً من خلال البروتوكولات (Bodansky and WHO, 1991). وفي الواقع، تنشئ الاتفاقية الإطارية "مظلة" أو "إطاراً" يمثِّل صكاً متعدِّد الأطراف مُلزماً قانوناً، ويتألَّف من مكونات أساسية (مثل الأهداف والمبادئ وهيكل الحكومة) توجِّه عملية وضع مجموعة متنوِّعة من البروتوكولات التي تتضمَّن بنوداً بشأن اختيار القبول واختيار الاستبعاد. وقد وُضعت الاتفاقية الإطارية المقترحة بشأن المسائل الضريبية على نفس المنوال. وقد حُدِّدت خمسة مجالات ذات أولوية للبروتوكولات المبكرة في مشروع الإطار المرجعي للاتفاقية في حزيران/يونيه وتموز/يوليه 2024، وهي:

(48) تعمل لجنة الأمم المتحدة للضرائب بشكل مستقل عن اللجنة المخصَّصة المعنية بصياغة الإطار المرجعي لإبرام اتفاقية إطارية للأمم المتحدة بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية. ويعمل أعضاء اللجنة الأولى في اللجنة الثانية بصفتهم الشخصية؛ غير أنَّ العديد منهم الآن يمثِّلون حكوماتهم أيضاً في أعمال اللجنة المخصَّصة.

(49) للأطلاع على التعليقات على القرار 230/78، انظر <https://financing.desa.un.org/un-tax-convention/inputs>.

(50) انظر ترافرز (2024) (Travers). وقد صدرت النتائج الرسمية في 27 أيلول/سبتمبر 2024. وكانت الأصوات الثمانية الراضية هي "العيون الخمس" (أستراليا وكندا والمملكة المتحدة ونيوزيلندا والولايات المتحدة) وإسرائيل وجمهورية كوريا واليابان. وتحولت معظم بلدان أوروبا الغربية من عدم التصويت في كانون الأول/ديسمبر 2023 على القرار 230/78 إلى الامتناع عن التصويت في آب/أغسطس 2024 على مشروع الإطار المرجعي.

إذ إنها تعطي صوتاً متساوياً لكل من البلدان النامية والمتقدمة، في حين أنّ العملية القائمة على ركنين في إطار منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تعرّضت للانتقاد بسبب هيمنة الدول الأعضاء في المنظمة عليها. والشمولية ضرورية لإنشاء نظام ضريبي عالمي أكثر عدلاً وديمقراطية وفعالية.

• **عملية اتخاذ القرارات.** من المرجح أن تعمل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية على أساس تصويت أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، مما قد يُسهّل اعتماد تدابير معيّنة. ويسعى النهج الإطاري الشمولي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي رسمياً إلى اتخاذ القرارات بتوافق الآراء ولكنه يمضي قُدماً عندما يشكّل التوافق في الآراء تحدياً (مثل الاتفاقية الإطارية المقترحة بشأن الركن الأول).

• **النطاق والتركيز.** يهدف نهج الأمم المتحدة إلى التركيز بشكل أكبر على المسائل التي تراها البلدان النامية مهمة، ومنها مثلاً فرض ضرائب على الأرباح المكتسبة من الخدمات المقدمة عبر الحدود وإضفاء دور أكبر على الضرائب المفروضة على أساس المصدر؛ ولم تحظ هذه المسائل باهتمام كبير في العملية القائمة على ركنين. فعلى سبيل المثال، كان فرض الضرائب على الأرباح المتأتية من الخدمات الرقمية المؤتمتة جزءاً من مقترح الركن الأول الأصلي، ولكن استُعيض عنه لاحقاً بمقترح لفرض ضرائب على ما يقرب من 100 شركة متعدّدة الجنسيات. ومن ناحية أخرى، اقترحت لجنة الأمم المتحدة للضرائب إضافة مادة إلى اتفاقية الأمم المتحدة الضريبية النموذجية لتمكين بلدان المصدر من فرض ضريبة

للاتفاقية، عند النظر إليها بالتزامن مع العمل الجاري في لجنة الأمم المتحدة للضرائب،⁽⁵¹⁾ أن تجمع بين العلاقات الدولية القائمة في المجال الضريبي والإرشادات المقدّمة في هذا المجال حتى يُحتفظ بفوائد العمل السابق ضمن الإطار الجديد⁽⁵¹⁾. وتتيح الاتفاقية الإطارية وبروتوكولاتها للبلدان النامية الفرصة لإرساء نظام ضريبي دولي أكثر إنصافاً وشمولاً، وهو نظام يمكن أن يوفّر الدعم للتغلب على التحديات ذات الصلة بالقدرة والحوكمة.

كما تقدّم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بعض المساعدة في المسائل المتعلقة بالسياسات وتعمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تحسين القدرات في مجال إدارة شؤون الضرائب. ومع ذلك، تتجاهل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، في رأي العديد من المراقبين، الأبعاد التنموية للضرائب، وغالباً ما يُنظر إليها على أنها مهتمة اهتماماً مفرطاً بالتفاصيل التقنية.

وتنزع البلدان النامية إلى النظر إلى عملية الإطار الشامل لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على أنها في المقام الأول منتهى للبلدان المتقدّمة. وعلى الرغم من وجود مسائل ذات اهتمام مشترك فيما يتعلق بفرض الضرائب على الاقتصاد الرقمي، إلا أنّ هناك اختلافات في وجهات النظر والنُهُج. كما أنّ لدى البلدان النامية نُهجاً مختلفة تجاه المسائل المتعلقة بالتدفّقات المالية غير المشروعة، في حين أنّ أهداف تعبئة الموارد المحلية ليست مسألة ملحة في العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويرى العديد من البلدان النامية أنّ "الأطر المتنافسة" الحالية تفتقر إلى موافقتها المستنيرة وتؤثر بدinamيات العلاقات الثنائية.

وعند تقييم فعالية الاتفاقية الإطارية المقترحة، والتركيز على وجه الخصوص على الحيّز السياسي المتوحّي للبلدان النامية بواسطة المعايير الجديدة، يمكن النظر في العوامل التالية:

• **الشمولية والتمثيل.** تهدف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية إلى أن تكون أكثر شمولاً،

الاتفاقية الإطارية يمكن أن تساعد في إرساء نظام ضريبي دولي أكثر إنصافاً وشمولاً.

(51) ستكون الهيئة التفاوضية بشأن الاتفاقية الإطارية هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة. ومع أنه لن تكون هناك صلة مباشرة بينها وبين لجنة الأمم المتحدة للضرائب، إلا أنّ من المحتمل أن يكون هناك تداخل بينهما، كما هو الحال فيما يتعلق بما يسمّى صك المسار السريع، وكذلك الإرشادات التقنية الشاملة بشأن التسعير التحويلي، وفرض ضريبة على الكربون، وفرض الضرائب على الصناعات الاستخراجية، وما إلى ذلك. انظر الموقع الشبكي للجنة الأمم المتحدة للضرائب على العنوان التالي: <https://financing.desa.un.org/what-we-do/ECOSOC/tax-committee/tax-committee-home>.

الفصل الخامس

بلدان الجنوب والهيكل الضريبي الدولي الجديد: السعي إلى تمويل التنمية

- **الربط بالأهداف الأوسع نطاقاً.** يُبرز المؤيِّدون الكيفية التي يمكن بها لاتفاقية للأمم المتحدة بشأن الضرائب أن تربط السياسة الضريبية الدولية مباشرة بالتزامات أخرى مثل أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان وحماية البيئة.
- **المرونة والنهج التدريجي.** يشدّد المؤيِّدون على أنّ نموذج الاتفاقية الإطارية يسمح باتباع نهج تدريجي يحدّد الأهداف والآليات المركزية مع السماح للنظام بالتطوُّر بشكل أكثر شمولاً مع مرور الوقت. وستوضّع بروتوكولات متعدّدة تحت مظلة الاتفاقية المقترحة من أجل التطرُّق إلى مجالات محدّدة، مثل التدفُّقات المالية غير المشروعة.
- **إمكانية إقامة تحالفات تقدّمية.** يمكن أن توفّر عملية الأمم المتحدة فرصة لتشكيل تحالفات جديدة عبر الانقسامات التقليدية؛ وذلك، مثلاً، من خلال الجمع بين البلدان النامية والبلدان الصغيرة المفتوحة التي هي أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والتي هي في المقام الأول بلدان مضيّفة للاستثمار الأجنبي المباشر الوافد. فكلتا الفئتين من البلدان لهما مصالح مشتركة فيما يتعلق بأولوية الضرائب القائمة على المصدر والحاجة إلى استقطاع الضرائب من المنبع على تدفُّقات رأس المال الصادر.
- **الطبيعة المُلزِمة قانوناً.** ستكون الاتفاقية الإطارية مُلزِمة قانوناً، وهي يمكن أن توفّر هيكلًا يتّسم بطابع رسمي أكثر ويكون أكثر قابلية للإنفاذ مقارنةً بالترتيبات الحالية.
- **بناء القدرات والمساعدة التقنية.** هناك أحكام في الإطار المرجعي للاتفاقية المتعلقة بالضرائب تتيح إمكانية أن تتضمن آليات لتعزيز آلية الموارد المحلية وبناء القدرات الضريبية في البلدان النامية.
- مستقطعة من المنبع على الأرباح الإجمالية فيما يتعلق بالخدمات الرقمية (52).
- **الشفافية.** تُجرى مفاوضات الأمم المتحدة بمستوى أعلى من الشفافية، حيث تُنقل وقائعها على الهواء مباشرةً وتكون مفتوحة للمراقبين. أما مفاوضات الإطار الشامل لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فهي في العادة أكثر سرية. وقد وُضعت إجراءات تستهدف الأطراف المهتمّة (ومنها على سبيل المثال المنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص وغيرها) حتى تشارك بصفة مراقب في أعمال اللجنة المخصّصة المعنية بالإطار المرجعي. أما اجتماعات الإطار الشامل التي تعقدتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فلا يحضرها المراقبون بل إنهم يجرون مشاورات على حدة.
- **الشرعية ووضع المعايير.** يؤكّد المؤيِّدون أنّ الأمم المتحدة تتمتّع بشرعية فريدة لصياغة المعايير الجماعية من خلال عملية حكومية دولية تراعي احتياجات البلدان التي هي على مستويات مختلفة من التنمية. وهذا يُعتبر أفضل من الإرشاد التقني الصادر عن مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي.
- **معالجة أوجه القصور في الأنظمة الحالية.** يشير المناصرون إلى فشل الجهود الحالية التي تقودها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في منع أنشطة تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح ومعالجة الاقتصاد الرقمي. وهم يرون أنّ هناك حاجة إلى إطار للأمم المتحدة لمعالجة هذه المسائل في الاقتصاد الرقمي وتعبئة الموارد من أجل التنمية بشكل أكثر فعالية. كما يمكن لنهج تقوده الأمم المتحدة أن يعيد إرساء مبادئ ضريبية دولية أصلية مثل مبدأ "الشق الأول".

(52) يُدرج مشروع الإطار المرجعي المؤرّخ بآب/أغسطس 2024 فرض الضرائب على الخدمات الرقمية باعتباره البروتوكول الأول الذي سيُصاغ بموجب الاتفاقية الإطارية المقترحة بشأن الضرائب.

• **النطاق والتركيز.** هناك جهات نظر متباينة حول المسائل التي ينبغي أن تتناولها الاتفاقية. فبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ترغب في التركيز على المواضيع الأقل إثارة للجدل، في حين أن بلدان الجنوب تضغط من أجل إدراج جميع المسائل ذات الصلة، حتى لو نوقشت سابقاً في منتديات أخرى.

• **الازدواجية المحتملة.** يرى المنتقدون أن العملية التي تقودها الأمم المتحدة ستكثّر الجهود الحالية التي تبذلها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التي ظلت الهيئة الرئيسية للتعاون الدولي في المسائل المتعلقة بالضرائب منذ مطلع ستينات القرن الماضي. وقد وضعت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أطراً ومبادئ توجيهية شاملة (منها على سبيل المثال الاتفاقية المتعددة الأطراف في إطار الجولة الأصلية من المشروع بشأن تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح)، وقد شُرع من قبل في تنفيذ تلك الأطر والمبادئ التوجيهية على الصعيد العالمي. أما مؤيدو اتفاقية الأمم المتحدة فيرون أن هذه هي المرة الأولى التي يجري فيها التفاوض على إطار ملزم قانوناً بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية في منتدى عالمي وشامل للجميع حقاً، وأنه لا توجد ازدواجية من هذا القبيل. وهم يؤكدون أن عملية الأمم المتحدة، بدلاً من تكرار العمليات الموجودة، ستستفيد من نقاط القوة الراهنة وتعالج في الوقت ذاته الثغرات ونقاط الضعف التي يشكو منها النظام الضريبي الدولي.

• **خطر التجزئة.** يحذّر المنتقدون من أن تكون هناك ازدواجية وأطر متوازية إذا تناولت الأمم المتحدة المسائل التي تعالجها منظمات دولية أخرى؛ كأن يكون هناك، على سبيل المثال، إطار تقوده منظمة التعاون والتنمية

• **إيلاء الشواغل المتعلقة بالسيادة الوطنية مزيداً من الاهتمام.** يمكن للاتفاقية أن توفر آلية ذات مسارين، على غرار الجزء الرابع من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة الذي يتعلق بالمعاملة الخاصة والتفاضلية، مع النصّ على التزامات مخفّضة بشأن البلدان النامية المنخفضة الدخل. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للاتفاقية أن تسمح بآليات "المسار السريع" المماثلة لترتيبات التجارة التفضيلية في إطار الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، حيث يمكن للبلدان المتقاربة في الرأي أن تعمّق التكامل الضريبي الثنائي أو الإقليمي ما دامت آليات التكامل لا تضرّ دون داع بالأطراف الأخرى الموقعة على الاتفاقية.

3- التحدّيات الرئيسية التي تعرض وضع اتفاقية إطارية بشأن الضرائب

تواجه الأمم المتحدة تحديّات متعدّدة عند وضع اتفاقية إطارية بشأن الضرائب⁽⁵³⁾. فعلى سبيل المثال، تبدي بعض البلدان المتقدّمة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أي البلدان الثمانية التي صوتت ضدّ الإطار المرجعي المؤرّخ آب/أغسطس 2024، مقاومةً لاتفاقية إطارية طموحة، مفضّلة الحفاظ على الدور المهيمن لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في وضع القواعد الضريبية الدولية. وهي ترى أن الآليات القائمة كافية وتخشى أن تؤدّي العملية التي تقودها الأمم المتحدة إلى تحويل ميزان القوى لصالح البلدان النامية، مما قد يُفضي إلى وجود قواعد أقلّ ملاءمةً لمصالح الدول الأكثر تقدماً⁽⁵⁴⁾.

ويمكن تحديد عدّة مجالات خلافية بين الإطار الشامل الذي وضعته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والعملية التي وضعتها الأمم المتحدة.

(53) حول بعض التحدّيات، انظر شودري (2024) (Choudhury).

(54) يشير التحوّل في تصويت معظم البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من "لا" على القرار 230/78 إلى "الامتناع" فيما يتعلق بالإطار المرجعي المؤرّخ آب/أغسطس 2024 إلى أنّ بعض أعضاء المنظمة قد ترى فوائد محتملة من عملية تقودها الأمم المتحدة. وهذا قد يكون هو الحال، على سبيل المثال، فيما يتعلق بالبلدان التي هي في المقام الأول مستوردة لرأس المال.

في حين أنَّ خبرة الأمم المتحدة محدودة أكثر. فسجل الإنجازات الراسخ لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يجعلها أنسب لمعالجة المسائل الضريبية المعقّدة. غير أنَّ المؤيدين يلاحظون أنَّ أعضاء لجنة الأمم المتحدة للضرائب ولجانها الفرعية العديدة، على الرغم من أنهم يعملون بصفتهم الشخصية، إلا أنهم ينتمون في المقام الأول إلى الإدارات الضريبية والمالية الوطنية في جميع أنحاء العالم. وهكذا، فإنَّ لدى الأمم المتحدة من قُبل قدرات قوية في مجال خبراء الضرائب الدوليين الذين ما انفكوا يعملون معاً، طيلة أعوام في كثير من الأحيان، على مسائل ومشاكل ضريبية دولية معقّدة تركز بشكل خاص على البلدان النامية.

• **موازنة المصالح.** يجب على الأمم المتحدة أن تتعامل مع الأولويات المتنافسة بين البلدان المتقدّمة والنامية من أجل إنشاء إطار مقبول. ذلك أنَّ تحقيق توافق في الآراء بشأن المسائل الضريبية أمر صعب بطبيعته بسبب اختلاف المصالح الوطنية. ويرى البعض أنَّ النهج الإشاركي الذي تتبّعه الأمم المتحدة قد يزيد في صعوبة التوصل إلى اتفاقات، لأنّه يُشرك مجموعة واسعة من الجهات المعنية التي لديها أولويات متباينة. ولكن، إذا تمكّنت الأمم المتحدة من تحقيق توازن بين هذه المصالح والأولويات المتنافسة، فسيتمحسّن استقرار الهيكل الضريبي الدولي، وهذا سيعود بالنفع على الحكومات والقطاع الخاص على حدّ سواء. كما أنَّ الحلول المقدّمة في إطار الأمم المتحدة ستكتسب، على الأرجح، شرعية أكبر وستُكلّل بنجاح أكبر مع مرور الوقت.

4- باختصار، هناك طريقتان للمضي قدماً

فالمؤيّدون ينظرون إلى الاتفاقية الإطارية المقترحة على أنها نهج ضروري وإشراكي ويحتمل أن يُحدث تحويلات لمعالجة المسائل القائمة منذ فترة طويلة في الحوكمة الضريبية العالمية التي فشلت

في الميدان الاقتصادي وآخر تقوده الأمم المتحدة، مما سيؤدّي إلى تجزئة القواعد الضريبية الدولية. ومن شأن هذا الأمر أن يعقّد امتثال الشركات المتعدّدة الجنسيات، ومن المحتمل أن يؤدّي إلى تضارب في السياسة الضريبية. ومن ناحية أخرى، يرى المؤيدون أنَّ عملية الأمم المتحدة ستخلق نظاماً شاملاً أكثر تماسكاً ويمكنها أن تُدمج الجهود القائمة في المنتديات الأخرى وتستفيد منها. وعلاوة على ذلك، تشدّد البلدان النامية على أنَّ الأمر يتعلق بسيادتها الوطنية فيما يتعلق بالمكان التي تستخدم فيه مواردها.

• **تخصيص الموارد.** يؤكّد المعارضون أنَّ إنشاء إطار جديد سيتطلّب موارد كبيرة يمكن استخدامها بشكل أفضل لأغراض أخرى. وهم يرون أنَّ العبء المالي والإداري الناجم عن المشاركة في محفل آخر متعدّد الأطراف يمكن أن ينتقص من الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وغيرها من المبادرات المهمّة. ومن جهة أخرى، تتمثّل ميزة التفاوض في الأمم المتحدة في أنَّ البعثة الدائمة لكل بلد يمكنها المساعدة في المفاوضات.

• **التعقّد وعدم الكفاءة.** هناك انتقاد آخر وهو أنَّ عملية الأمم المتحدة قد تضيف طبقات من التعقّد وعدم الكفاءة إلى الحوكمة الضريبية الدولية. أما النهج القائم على توافق الآراء الذي تتبّعه منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فهو، رغم بطئه في بعض الأحيان وهيمنة أكبر البلدان الأعضاء فيها عليه في كثير من الأحيان، يُنظر إليه على أنه أكثر انسيابية مقارنة بالأمم المتحدة. غير أنَّ المؤيدين يرون أنَّ عملية الأمم المتحدة ستنتج على الأرجح حلولاً أبسط وأيسر إدارةً وموجّهة إلى البلدان والأوضاع التي توجد فيها موارد أقل.

• **الشواغل المتعلقة بالخبرة.** يرى منتقدو الاتفاقية الإطارية أنَّ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لديها عقود من الخبرة في السياسة الضريبية الدولية،

مُصدّر رئيسي لرؤوس الأموال من قبل، في حين أنّ البعض الآخر بدأ يشهد شركات مقيمة تبحث عن فرص استثمارية في الخارج. ومن المرجح أن تزداد أهمية مصادر رأس المال البديلة هذه في المنعطف الحالي الذي تشهده العولمة.

ومع ازدياد التدفّقات التجارية والاستثمارية بين بلدان البريكس والبلدان الأخرى المتوسّطة الدّخل، ومن تلك البلدان إلى بقية بلدان العالم النامي، تزداد جدوى وجود إطار ضريبي تتفق عليه البلدان من كلا جانبي تلك التدفّقات. ومن بين بلدان مجموعة البريكس، كانت جنوب أفريقيا والصين والهند أصواتاً قوية نيابة عن بلدان الجنوب في العمل الجاري في الأمم المتحدة. وساهمت البرازيل مساهمة كبيرة في مجالات محدّدة. وستكون لوضع اتفاقية إيطارية بشأن الضرائب آثار كبيرة على الحوكمة العالمية في مجال الضرائب، ومن المحتمل أن تعيد هذه الاتفاقية تشكيل السياسات والممارسات الضريبية الدولية لعقود قادمة. وستكون للمفاوضات الجارية ولاعتماد الاتفاقية المتوقع في نهاية المطاف، إلى جانب البروتوكولات المعتمدة في الوقت ذاته أو في وقت لاحق، أدوار حاسمة في تشكيل مستقبل التعاون الدولي في المسائل الضريبية وإصلاح الهيكل المالي.

وهناك مخاطر أيضاً. فقد تظهر تحديات كبيرة إذا ما نشأت أنظمة مختلفة، حيث تخضع العلاقات الضريبية بين غالبية البلدان لاتفاقية الأمم المتحدة بينما تستمرّ بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبعض البلدان الأخرى المرتفعة الدّخل في العمل بالحل القائم على ركنين. ويمكن أن يكون لاحتمالات الازدواج الضريبي وفرص المراجعة تأثير في كلّ من التجارة العالمية وتدفّقات الاستثمار، كما أنهما يمكن أن يلجّقا الصّرر باعتباريات محلية مهمّة تتعلق بتعبئة الموارد.

وهذا يصحّ بشكل خاص في حالة الشركات التي تخدم المستهلكين مباشرة وشركات الاقتصاد الرقمي، حيث يوجد معظم المستهلكين في البلدان النامية. فعلى سبيل المثال، لم يُصمّم المبلغ ألف في الركن الأول الذي وضعته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لكي يحلّ محلّ ضرائب الخدمات الرقمية فحسب، بل وكذلك لمعاقبة البلدان التي تواصل تطبيقها. ومن جهة أخرى، من المرجح أن تتضمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية فرض ضرائب

المؤسسات والعمليات القائمة في حلّها على نحو وافي. فمع أنّ كلّاً من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأمم المتحدة تسعيان إلى تحسين التعاون الدولي في المسائل الضريبية، إلا أنّ الأخيرة لديها عملية أكثر إشراكاً وشفافية تركّز على بلدان الجنوب وتمثّلها.

ولا يزال الاختلاف التقليدي بين البلدان النامية والمتقدّمة فيما يتعلق بوضع معايير عالمية للسياسة الضريبية متواصلاً، وإن أصبح الآن في إطار رسمي. ويمكن تحقيق قدر أكبر من الإشراك من خلال المناقشات الحكومية الدولية التي تجري في إطار الأمم المتحدة، وسيخضع تحديد أولويات المواضيع ووضع جدول الأعمال لمزيد من الأصوات والنقاش أكثر مما هو الحال في عملية الإطار الإشراكي لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ولا يمكن للبلدان النامية أن تضاهي كفاءة أمانة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وسرعتها في إصدار الوثائق في عملية الإطار الإشراكي، مما يترك الكثير من الحكومات دون ما يكفي من الوقت أو الموارد للقيام بأكثر من مجرد وضع "ختم مطاطي" على استعراضها. وتشير المناقشات التي جرت في الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي اجتماعات اللجنة المخصّصة في عام 2024 إلى أنّ عملية الأمم المتحدة تتحرك بوتيرة أبطأ مع إتاحة المزيد من الوقت. وهكذا، ومع أنّ الأمر قد يستغرق وقتاً أطول ويبدو غير عملي من منظور البلدان النامية، إلا أنّ هناك فرصة أكبر لقبول المعايير الجديدة على نطاق واسع.

وتشير المفاوضات الحالية إلى وجود اختلافات شديدة في وجهات النظر بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حول عدّة قضايا. وقد كان هذا متوقّعاً إلى حدّ ما، نظراً لتفضيل الدول المتقدّمة منذ فترة طويلة استخدام منصّة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للحوار بشأن الهيكل الضريبي العالمي. وسيطلب التغلّب على هذه التحديات عملاً دبلوماسياً متأنياً وتوافقاً والتزاماً من الدول الأعضاء بشأن إنشاء نظام للتعاون الدولي في المسائل الضريبية يكون أكثر إشراكاً. ولا يمكن تجاهل تأثير الاعتبارات الجيوسياسية الأوسع نطاقاً، التي هي غائبة حتى الآن عن الحوار حول موضوع الضرائب، نظراً للتوترات الحالية في التجارة والتمويل على الصعيد العالمي.

وسيتطلّب أحد العوامل المهمّة في موقف البلدان المتوسّطة الدّخل من الشريحة العليا، فبعضها

الاختلاف بين مواقف كلّ من البلدان النامية والمتقدّمة فيما يتعلق بوضع معايير عالمية للسياسة الضريبية ما زال متواصلاً في إطار رسمي.

على الرغم من أنّ عملية الأمم المتحدة قد تستغرق وقتاً أطول، إلا أنها توفرّ فرصة أكبر لقبول المعايير الجديدة على نطاق واسع.

الفصل الخامس

بلدان الجنوب والهيكل الضريبي الدولي الجديد: السعي إلى تمويل التنمية

على الخدمات الرقمية في بلد المصدر. ومن المحتمل أن ينجم عن وجود نظامين مختلفين لجباية الضرائب على الخدمات الرقمية ازدواج في الضرائب التي تُجَبَى

هاء- الاستنتاج

إنَّ الاتفاقية الإطارية المقترحة بشأن الضرائب، باعتمادها نهجاً إنمائيّاً إزاء جباية الضرائب، تزخر بقدرات قوية تمكّنها من التغلّب على الثغرات الحالية في الحوكمة التجارية والمالية العالمية. فهي تتيح فرصة مهمّة للحدّ من التباينات في الهيكل المالي الدولي وإدراج آليات لتعبئة الإيرادات المحلية في اقتصادات البلدان النامية.

وسيتوقّف نجاح الهيكل الضريبي المقترح وفعاليتته على التعاون بين البلدان النامية في مجال السياسات، وقدرة هذه البلدان على الاستفادة من الخبرات الفنية وشبكات المعرفة المتاحة داخل

على أرباح الشركات المتعدّدة الجنسيات وانخفاض للاستثمار الأجنبي المباشر.

الأمم المتحدة، والحوار العالمي البنّاء بين الشمال والجنوب. ويمكن أن تمثّل الاتفاقية، إذا ما كانت مدعومة بالإصلاحات الأخرى التي نوقشت أعلاه، خطوة في سبيل إرساء هيكل مالي دولي أكثر مراعاة للتنمية.

ولكي تنجح هذه المبادرة في البحث عن مصادر لتمويل التنمية في الأمد البعيد، ينبغي أن تركز الجهود السياسية المبذولة في بلدان الجنوب كذلك على الأسباب الجذرية لعدم كفاية الموارد العامة المرصودة للتنمية المستدامة، ومن هذه الأسباب المُراجعة التي تمارسها الشركات، والأموّلة، وتركز سلطة الشركات.

العامل الرئيسي في مفاوضات الأمم المتحدة بشأن الضرائب سيتمثّل في موقف البلدان المتوسّطة الدّخل من الشريحة العليا.

احتمالات الازدواج الضريبي والمُراجعة يمكن أن يلحقا الضرر بتعبئة الموارد المحلية.

المراجع

- Baines J and Hager S (2021). Commodity traders in a storm: Financialization, corporate power and ecological crisis. *Review of International Political Economy*. 29:4.
- Barrowclough D, Kozul-Wright R, Kring WN et al., eds. (2022). *South–South Regional Financial Arrangements: Collaboration Towards Resilience*. International Political Economy Series. Palgrave MacMillan Publishing. Basingstoke.
- Benitez JC, Mansour M, Pecho M et al. (2023). Building tax capacity in developing countries. Staff Discussion Note (SDN/2023/006). International Monetary Fund.
- Bodansky D and World Health Organization (1999). Tobacco Free Initiative: The framework convention/protocol approach. Technical Briefing Paper 1. WHO/NCD/TFI/99.
- Cadzow L, Hearson M, Heitmüller F et al. (2023). Inclusive and effective international tax cooperation: Views from the global South. ICTD Working Paper 172. Institute of Development Studies.
- Chiari A (2024). Revenue losses from corporate tax avoidance: Estimates from the UNU WIDER Government Revenue Dataset. *Review of Development Economics*. 28:600–629.
- Choudhury H (2024). United Nations makes progress toward a framework convention on international tax cooperation. *Tax Notes International*. 114:1903–1906.
- Chowdhary AB and Picciotto S (2021). Streamlining the architecture of international tax through a United Nations framework convention on international tax cooperation. Tax Cooperation Policy Brief No. 21. South Centre.
- Civil Society Financing for Development Mechanism (2021). Database of Governments supporting an intergovernmental United Nations tax body and/or United Nations tax convention. Available at <https://csoforffd.org/post/database-governments-supporting-an-intergovernmental-un-tax-body-and-or-un-tax-convention/>.
- Clausing K (2016). The effect of profit shifting on the corporate tax base in the United States and Beyond. *National Tax Journal*. 69:4.
- Eden L (1998). *Taxing Multinationals: Transfer Pricing and Corporate Income Taxation in North America*. University of Toronto Press. Toronto.
- Eden L (2022). The (not so) simple analytics of the new Amount A. *Tax Notes International* 107:16–20.
- Eden L and Smith LM (2022). The ethics of transfer pricing: Insights from the fraud triangle. *Journal of Forensic and Investigative Accounting*. 14(3):360–383.
- Eytayo-Oyesode OA (2020). Source-based taxing rights from the OECD to the United Nations model conventions: Unavailing efforts and an argument for reform. *Law and Development Review*. 13(1):193–227.
- Foroohar R (2024). The White House knows that the global South has a point. *Financial Times*. 23 April.
- Garcia-Bernardo J and Janský P (2024). Profit shifting of multinational corporations worldwide. *World Development*. 177:106527.
- Hawkins P and Prates D (2021). Global financial safety nets, S[pecial] D[rrawing] R[ights] and sustainable development finance: Can the options on the table deliver needed fiscal space? Project Policy Brief No. 10. UNCTAD.
- International Bureau for Fiscal Documentation (2023). Promotion of inclusive and effective tax cooperation at the United Nations. Input paper provided to the United Nations Department of Economic and Social Affairs.
- League of Nations (1923). *Report on Double Taxation Submitted to the Financial Committee of the League of Nations*. Economic and Financial Commission. Geneva.
- Mason R (2020). The transformation of international tax. *The American Journal of International Law*. 114 (3):353–402.
- Mühlich L, Fritz B, Kring WN et al. (2020). The Global Financial Safety Net Tracker: Lessons for the COVID-19 crisis – lessons from a new interactive dataset. Policy Brief No. 10. Boston University, Global Development Policy Center.
- Mühlich L, Zucker-Marques M, Fritz B et al. (2022). No one left behind? COVID-19 and the shortcomings of the global financial safety net for low- and middle-income countries. Paper No. 05/22. UNCTAD. United Nations Development Account Project.
- Mühlich L and Fritz B (2021). Borrowing patterns in the global financial safety net: Does governance play a role? *Global Policy*. 12(4):47–68.
- Mühlich L, Fritz B, Kring WN, Zucker Marques M and Gaitán, N (2024). Global Financial Safety Net Tracker. Available at: <https://www.bu.edu/gdp/global-financial-safety-net-tracker/>.

الفصل الخامس

بلدان الجنوب والهيكلة الضريبية الدولية الجديد: السعي إلى تمويل التنمية

- Palan RH, Petersen H and Phillips R (2023). Arbitrage spaces in the offshore world: Layering, “fuses” and partitioning of the legal structure of modern firms. *Environment and Planning A: Economy and Space*. 55(4):1041–1061.
- Rodrik D (2011). *The Globalization Paradox: Democracy and the Future of the World Economy*. W. W. Norton. New York and London.
- Ryding TM (2022). Proposal for a United Nations convention on tax. Discussion paper. European Network on Debt and Development and Global Alliance for Tax Justice.
- Torslov T, Wier L and Zucman G (2023). The missing profits of nations. *Review of Economic Studies*. 90(3):1499–1534.
- Travers E (2024). Why the world needs a UN global tax convention. UN News. 16 August.
- UNCTAD (2015). *World Investment Report: Reforming International Investment Governance*. (United Nations publication. Sales No. E.15.II.D.5. Geneva).
- UNCTAD (2022). *Trade and Development Report 2022: Development Prospects in a Fractured World*. (United Nations publication. Sales No. E.22.II.D.44. Geneva).
- UNCTAD (2024). *Digital Economy Report 2024: Shaping and Environmentally Sustainable and Inclusive Digital Future*. (United Nations publication. Sales No. E.24.II.D.12. Geneva).
- United Nations (2023a). Reforms to the international financial architecture. Our Common Agenda. Policy Brief 6. July.
- United Nations (2023b). Secretary-General’s remarks to launch the special edition of the Sustainable Development Goals Progress Report.
- United Nations. Economic Commission for Africa (2023). Counting the Cost: defining, estimating and disseminating statistics on illicit financial flows in Africa. Addis Ababa.
- United Nations, General Assembly (2023). Report of the Secretary-General on the promotion of inclusive and effective international tax cooperation at the United Nations. A/78/235. New York.
- United Nations Office on Drugs and Crime and UNCTAD (2020). Conceptual Framework for the Statistical Measurement of Illicit Financial Flows. Vienna.
- Wier LS and Zucman G (2022). Global profit shifting, 1975-2019. NBER Working Paper 30673. National Bureau of Economic Research.





تقرير التجارة والتنمية، 2024
استعراض عام

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - الأونكتاد - هي الهيئة الرائدة للأمم المتحدة التي تركز على التجارة والتنمية.

يعمل الأونكتاد على ضمان استفادة البلدان النامية بشكل أكثر عدالة من الاقتصاد المعولم عن طريق توفير بحوث وتحليلات عن قضايا التجارة والتنمية، وتقديم المساعدة التقنية، وتيسير بناء توافق الآراء على الصعيد الحكومي الدولي.

ويضم الأونكتاد في عضويته 195 بلداً، وهي من بين أكبر العضويات في منظومة الأمم المتحدة.

